



قهرست الجزء الخامس عشر من المدونة الكبرى

(زوايا الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله عنهم اجمعين)

صحيحه	صحيحه
٢ كتاب الوصايا الاول ﴿	١٣ في الرجل يكتب الوصية ولا يقرؤها
٢ في الرجل يوصي بعتق عبد من عبيده	على الشهود
فيמותون كلهم أو بعضهم	١٣ في الرجل يكتب وصيته ويقرها على
٣ في الرجل يوصي للرجل بثلاث عبيده	يديه حتى يموت
فيهلك بعضهم	١٥ في الوصية الى الوصى
٥ في الرجل يوصي للرجل بثلاث غنمه	١٦ وصى المرأة
فيستحق بعضها	١٧ في وصى الام والاخت والجد
٦ في الرجل يوصي للرجل بعشر شياه	١٨ في الرجل يوصي بدينه الى رجل وبماله
من غنمه فتهلك غنمه الا عشر شياه	الى آخر وببضع بناته الى آخر
٦ في الرجل يوصي باشتراء رقبة لعتق	١٨ في الرجل يقول فلان وصي حتى يقدم
عنه	فلان فاذا قدم فهو وصي
٧ في الرجل يوصي أن يشتري عبد فلان	١٨ عزل الوصى عن الوصية اذا كان خيئاً
فيعتق أو يباع عبده ممن أحب أو ممن	١٨ في الوصى يسدوله في الوصية بمد
فلان	موت الموصى
٩ في الرجل يوصي بعتق عبده أو ببيعة	١٨ في الوصية الى الذمي والذي الى المسلم
من يمتقه فيأبى العبد	١٩ في الوصيين يبيع أحدهما أو يشتري
٩ في المريض يشتري ابنه في سره	دون صاحبه
١٠ في الوصية بالعتق	١٩ في الوصيين يختلفان في مال الميت
١٢ التشهد في الوصية	١٩ في الوصية الى العبد

صحيفة

٢٠ في بيع الوصى عقار اليتامى وعبدهم

الذى قد أحسن القيام عليهم

٢٠ في الوصى يشتري من تركه المييت

٢١ في الوصى يبيع تركه الموصى وفي ورثته

كبار وصغار

٣١ في الرجل يوصى ويقول قد أوصيت

الى فلان فصدقوه

٢٢ في شهادة الوصى لرجل انه وصى معه

٢٢ في الوالدين يشهدان لرجل انه وصى

أيهما

٢٢ في شهادة الوصى للورثة

٢٣ في شهادة النساء للوصى في الوصية

٢٤ في الرجل يوصى الى الرجلين فيخاصم

أحدهما في خصومة للموصى دون

صاحبه ويخاصم أحدهما في دين على

المييت

٢٤ في الرجل يوصى لام ولده على أن لا

تزوج

٢٥ في الرجل يوصى لجنين امرأة فتسقطه

بعد موت الموصى

٢٥ في الرجل يدعى أنه قد أنفق مال اليتيم

عليه أو دفعه اليه

صحيفة

٢٥ في اقرار الوارث لأجنبي بوصية أو بوديعة

٢٦ في الرجل يوصى بعق أمته الى أجل

قتل قبل مضي الأجل أو تجنى جناية

٢٦ في الرجل يوصى بعق أمته الى أجل

فيعتقها الوارث

٢٧ في الرجل يوصى لعبده بثلث ماله

والثلث يحمل رقبة العبد

٢٨ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده

سنة ثم يبيع الورثة العبد من رجل وهو

يعلم أن للموصى له فيه الخدمة

٢٨ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده

سنة أينظر الى قيمة الخدمة أم قيمة العبد

٢٩ في الرجل يوصى بعق الأمة قتل قبل

موت الموصى أو عبده

٣٠ في الرجل يوصى بما في بطن أمته

لرجل فيعتق الورثة الجارية

٣١ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل

سنة ثم هو حر فيأبى أن يقبل

٣١ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده

جنة ثم هو حر والموصى له بالخدمة

غائب ببلد ثانية

٣٢ في الرجل يوصى بخدمة أمته لرجل

صحيفه

ورقبتهما لا آخر فلقد ولدنا

٣٧ في الرجل يوصى لوارثه بخدمة عبده
سنة ثم هو حر

٣٧ في وصية المحجور عليه والصبي

٣٣ في الرجل يوصى لعبد وارثه أو لعبد نفسه

٣٤ في الوصية للقاتل

٣٥ في الرجل يوصى له بالوصية فيموت

الموصى له قبل موت الموصي

٣٦ في الرجل يوصى لصديقه الملائف

٣٦ في الرجل يوصى فيقول على ثلثه

٣٧ في الرجل يوصى بوصايا ثم يفيد مالا

بعد الوصايا

٣٨ في الرجل يوصى بالزكاة وله مدبر

وأوصى بزكاة ويعتق بثلل وباطعام

مساكين

٤٠ في الرجل يوصى بشراء عبد بعينه أن

يعتق وهو قد أعتق عبده

٤٠ في الرجل يوصى بنفقة في سبيل الله

٤٠ في الرجل يوصى بثلث ماله لفلان

وللمساكين

٤٠ في الرجل يوصى بعتق عبده الى أجل

والرجل بثلثه أو بمائة دينار

صحيفه

٤١ في الرجل يدبر عبده في مرضه

ويعتق آخر أن حدث به حدث

٤١ في رجل يبيع عبده في مرضه ويحاي

في بيعه ويعتق آخر

٤٢ في الرجل يوصى بعتق عبده في مرضه

ويعتق آخر على مال

٤٢ في الرجل يوصى بحج ويعتق رقبة

٤٣ في الرجل يوصى بوصايا ويعتق عبده

٤٤ في الموصى يقدم في لفظه ويؤخر

٤٥ في كتاب الوصايا الثاني

٤٥ في الرجلين يشهدان بالثلث لرجل

ويشهدا أن يعتق عبده والمعد هو الثلث

٤٦ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل سنة

ثم هو حر ولا مال له غيره

٤٦ في الرجل يوصى بخدمة عبده سنة ولا

مال له غيره

٤٦ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل

سنة أو حياته ولا آخر برقبته

٥٠ في الرجل يوصى لرجل بخدمة عبده

حياته وما بقي من ثلثه لا خر

٥١ في الرجل يوصى بوصايا وبمعاودة

مسجد

صحيفه

صحيفه

- ٥١ في خلع الثالث من الورثة اذا لم يجزوا
٥٣ في الرجل يوصي بثلاث ماله المين وبثلاث ماله الدين
٥٣ في الرجل يوصي بعق عبد له مال حاضر ومال غائب
٥٤ في الرجل يوصي بوصايا ولا يحمل ذلك الثالث
٥٥ في الرجل يوصي بعبد له رجل وبثلاث ماله لا خرفيموت العبد وقيمته الثالث
٥٥ في الرجل يوصي بثلاث ماله لرجل وبأشياء بأعيانها تقوم شتى
٥٦ في الرجل يوصي بعبد له رجل ويسدس ماله لا آخر
٥٦ في الرجل يوصي لوارث ولا جني
٥٨ في الرجل يوصي أن يحج عنه
٦٠ في الرجل يوصي أن يحج عنه وارث
٦١ في المرض تحل عليه زكاة ماله
٦١ في الرجل يوصي بدينار من غلة داره كل سنة
٦٢ في الرجل يوصي بثلاثة داره للمساكين
٦٢ في الرجل يوصي بخدمة عبده حياته فيريد أن يبعه من الورثة بتقد أو بدين
٦٣ في الرجل يوصي بسكنى داره أو بخدمة عبده لرجل يريد أن يؤجرها
٦٤ في الرجل يوصي للرجل بثمرة حائطه حياته فيصالحه الورثة من وصيته على مال
٦٥ في الرجل يوصي بخنانه لرجل فيشمر الحائط قبل موت الموصي أو بعد موته
٦٧ في الرجل يوصي للمساكين بثلاثة داره في صحته أو مرضه ويبي تفرقتها ويوصي أن أراد وارثه ردها فهي للمساكين
٦٨ في الرجل يوصي للرجل بالوصيتين احدهما بعد الأخرى
٦٩ في الرجل يوصي للرجل بالوصية ثم يوصي بها لرجل آخر
٧٠ في الرجل يوصي لرجل بمثل نصيب أحد بنيه
٧١ في الرجل يوصي لثني وفقير
٧١ في الرجل يوصي لولد ولده فيموت بعضهم ويولد لبعضهم
٧٢ في الرجل يوصي لولد رجل
٧٤ في رجل أو وصي لثني رجل
٧٤ في الرجل يوصي لموالي رجل

صحيفه

صحيفه

٧٤ في الرجل يوصي لقوم فيموت بعضهم

ابن

٧٥ في اجازة الورثة للموصى أكثر من

٨٤ الرجل يهب لى الهبة فهلك عندي

الثالث

قبل أن أعوضه

٧٦ اجازة الوارث المديان للموصى بأكثر

٨٥ في الرجل يهب شقصا من دارا وأرض

من الثالث

على عوض سمياء أو لم يسميها

٧٧ في اقرار الوارث المديان بوصية لرجل

٨٥ في الرجل يهب حنطة فيطحنها للموهوب

أو بدين على أبيه

له فيعوضه من دقيقها

٧٧ في الرجل يوصي للرجل بوصية فيقتل

٨٦ في موت الواهب أو الموهوب له قبل

الموصى له للموصى عمداً

قبض الهبة أو بعدها

٧٨ في الرجل يوصي بدار لرجل والثالث

٨٧ في الرجل يهب للرجل دارا فيبنى فيها

يحمل ذلك فقالت الورثة لا يجيزون فنعطيه

أو أرضا فيغرس فيها فأبى الموهوب له

ثالث الميت

أن يثيب منها

٧٩ ﴿ كتاب الهبات ﴾

٨٧ في الرجل يهب ديناً له على رجل فأبى

تفسير الهبة

الموهوب له أن يقبل أ يكون الدين كما

هو

٧٩ في الرجل يهب حنطة فيعوض منها

٨٨ في الرجل يهب للرجل الهبة يرى انها

حنطة أو تمرأ

للتواب فباعها الموهوب له أفتكون

٨٠ في الرجل يهب داراً فيعوض منها ديناً

عليه القيمة

على رجل فيقبل ذلك

٨٣ القرض في جميع العروض والثنائب

٨٨ في الرجل يهب دارا للتواب فباع

والحيوان وجميع الاشياء

الموهوب له نصفها

٨٤ في العبد المأذون له في التجارة يهب الهبة

٨٩ في الرجل يهب للرجل جارية للتواب

٨٤ الرجل يهب لابن لى فوضته في مال

فولدت عنده فأبى أن يثيبه فيها

صحيحة

الواهب

٨٩ في الرجل يهب الهبة فلم يقبضها

الموهوب له وهي لغير الثواب فأق

رجل فادعى انه اشتراها منه وأقام

البينة وأقام الموهوب له بينة

٩٠ في الرجل يقول غلة دارى هذه في

المساكين صدقة وهو صحيح

٩٠ في الرجل يقول غلة دارى هذه في

المساكين صدقة وهو مريض

٩١ في الرجل يقول كل ما أملك في

المساكين صدقة أيجبر على اخراج ماله

أم لا

٩١ في الرجل يعمر الرجل داره حياته أو

عبده أو دابته

٩١ في الرجل يقول دارى صدقة سكنى

٩٢ في الرجل يقول قد أسكنتك هذه

الدار وعقبك فأت ومات عقبه

٩٣ في الرجل يهب للرجل عبداً للثواب

وفي عينيه بياض أو به صم ثم يراً

٩٣ في المريض يهب عبداً للثواب أيجوز

ذلك أم لا

٩٣ في الرجل يهب عبداً للثواب فيجزي

صحيحة

العبد جناية عند الموهوب له

٩٤ في الرجل يهب نأته للثواب أو يبيعها

فيقلدها الموهوب له أو أشعرها

٩٤ في المريض يهب الهبة فينتلها أو يتصدق

بصدقة فينتلها أيقبض ذلك الموهوب

له أو المتصدق عليه قبل أن يموت

الواهب

٩٤ في الرجل يوصى بوصية لرجل فيقتل

الموصى له الموصى عمداً

٩٥ في الرجل يوصى بدار له لرجل

والثالث يحمل ذلك فقال الورثة لا نجز

ولكننا نعطيهِ ثلث مال الميت

٩٥ في المسلم والنصراني يهب أحدهما

لصاحبه أو يتصدق

٩٥ في العبد توهب له الهبة

٩٥ في الرجل يهب لذى رحم أيرجع في

هيبته

٩٦ في الرجل يهب لعمه أو لعمته أو لجده

أو لجدة أو لذى قرابة

٩٨ ﴿كتاب الحبس﴾

٩٨ في الحبس في سبيل الله

٩٩ في الرجل يحبس رفيقاً في سبيل الله

صحيحة

صحيحة

- ٩٩ في الرجل يحبس ثيابا في سبيل الله
 ١٠٠ في الرجل يحبس الخيل والسلاح في سبيل الله فلا يخرجها من يديه حتى يموت
- ١٠١ في الرجل يحبس على الرجل وعلى عقبه ولا يذكر في حبسه صدقة وكيف مرجع الحبس
- ١٠٢ في الرجل يحبس داره في مرضه على ولده وولد ولده ثم يهلك ويترك زوجته وأمه وولده وولد ولده
- ١٠٣ في الرجل يحبس الدار ويشرط على الحبس عليه مرمتها
- ١٠٤ في الحبس على الولد واخراج البنات واخراج بعضهم عن بعض وقسم الحبس
- ١٠٥ في الحبس عليه يري في الحبس حرمة ثم يموت ولم يذكرها أو ذكرها
- ١٠٦ في الرجل يحبس حائضه في مرضه فلا يخرج من يديه حتى يموت
- ١٠٧ في الرجل يحبس حائضه في الصحة فلا يخرج من يديه حتى يموت
- ١٠٨ في الرجل يحبس داره على المساكين
- ١٠٩ في الرجل يسكن الرجل مسكنا على أن عليه مرمته
- ١١٠ في الرجل يسكن الرجل دارا له على أن ينفق عليه حياته
- ١١١ في الرجل يتصدق بالصدقة فلا يقبض منه حتى يموت
- ١١٢ في الرجل يتصدق على الرجل في المرض فلم يقبضها منه حتى مات المتصدق
- ١١٣ في الرجل يتصدق بالصدقة في مرضه ثم يريد أن يرجع في صدقته
- ١١٤ في الرجل يتصدق على ابنه الصغير بالصدقة ثم يشتريها من نفسه
- ١١٥ في الرجل يتصدق بالصدقة على الرجل فيجعلها على يدي رجل فيرجع بالمتصدق عليه أن يقبضها
- ١١٦ في الدعوى في الرجل يتصدق على

صحيفة

صحيفة

- الرجل بالخائط وفيه ثمرة قد طابت
 ١١٦ في الرجل يهب النخل للرجل ويشترط
 ثمرتها لنفسه سنين
 ١١٧ في الصدقة البكر
 ١١٨ ﴿ كتاب الهبة ﴾
 ١١٨ في الرجل يهب الهبة من مال ابنته
 الصغير
 ١١٨ في الرجل يهب للرجل نصف داره
 أو نصف عبده له
 ١١٨ في الرجل يهب للرجل دهنًا مسحي
 من جلعان بعينه
 ١١٩ في الرجل يهب للرجل مورثه من
 رجل لا يدري كم هو
 ١١٩ في الرجل يهب للرجل نصيبه من
 دار أو جدار لا يدري كم هو
 ١٢٠ في الرجل يهب للرجل نصيبًا له من
 دار ولا يسميه له
 ١٢٠ في الرجل يهب للرجل الزرع والتمر
 الذي لم يبد صلاحه
 ١٢٠ في المديان يموت فيهب رب الدين
 دينه لمبض وروثة المديان
 ١٢٠ في الرجل يهب للرجل الهبة فيموت
- الموهوب له قبل أن يقبض
 ١٢٠ في الرجل يهب للرجل عبده المديان
 أو الجاني
 ١٢١ في الرجل يبيع عبده بيعًا فاسدًا ثم
 يهبه البائع لرجل آخر
 ١٢٠ في الرجل يرهن عبده ثم يهبه لرجل
 ١٢٢ في الرجل يقتصب عبده ثم يهبه
 لرجل وهو عند الغاصب
 ١٢٢ في المسلم يهب للذي الهبة أو الذي
 للمسلم أو الذي للذي
 ١٢٣ في الرجل يهب للرجل صوفًا على
 ظهور النعم. أو اللين في الضروع أو
 الثمر في رؤس النخل
 ١٢٤ في الرجل يهب للرجل ما في بطون
 غنمه أو جاريته
 ١٢٤ في الرجل يهب للرجل الجارية ويشهد
 له بالقبض ولم يعان الشهود القبض
 فيموت وفي يديه الجارية
 ١٢٥ في الرجل يهب لابنته الصغير ولرجل
 أجنبي عبدًا له ويشهد لها بذلك فلم
 يقبض الأجنبي حتى مات الواهب
 ١٢٦ في الرجل يهب الأرض للرجل

صحيفة	صحيفة
١٢٦ في الرجل يهب للرجل الدين له عليه	١٤١ الرجوع في الهبة
أو على غيره	١٤٢ في الثواب بأقل من قيمة الهبة أو
١٢٧ في الرجل يؤاجر الرجل الدابة تكون	أكثر وقد نقصت الهبة أو زادت
له أو يئيره إياها ثم يهبها لغيره	أو حالت أسوأها
١٢٨ في الرجل يؤاجر الرجل دابته أو	١٤٣ في الموهوب له يموت أو الواهب
يئيره إياها ثم يهبها له وهما غائبان عن	قبل أن يباب من هبته
موضع المارية أو الودينة	١٤٤ في كتاب الودينة
١٢٨ في الهبة للثواب يصاب بها العيب	١٤٤ في الرجل يستودع الرجل المال
١٣٠ في الرجل يهب لرجلين حاضر وغائب	في دفعه إلى امرأته أو أجيره أو جاريته
١٣٠ في حوز الهبة للطفل والكبير	أو أم ولد له
١٣١ في حوز الأم	١٤٥ فيمن استودع ودينة فخرج بها معه
١٣٢ في حوز الأب	في سفره
١٣٣ في حوز الأب لابنه العبد	١٤٥ فيمن استودع حنطة فخطها بشمير
١٣٤ في حوز الزوج	١٤٦ فيمن خلط دراهم فضاعت
١٣٥ في اعتصار الأم له	١٤٦ فيمن استودع رجلا حنطة فخطها
١٣٥ في اعتصار الأب	صبي بشمير
١٣٧ في اعتصار ذوي القربى	١٤٧ فيمن استودع دراهم أو حنطة
١٣٨ في الهبة للثواب	فأنفقها ثم تلقت وقد رد مثل ما أنفق
١٣٨ في الثواب في هبة الذهب والورق	أو لم يرد
١٣٩ في الثواب فيما بين القراة وبين	١٤٧ فيمن استودع ثيابا غلبتها أو أثلتها
للرأة وزوجها	ثم رد مثلها في موضعها فضاعت
١٤٠ في الثواب بين الغني والفقير والغنيين	١٤٨ في رجل استودع رجلا ودينة أو

صحيحة	صحيحة
١٥٣ في المبد المأذون له في التجارة يستودع الوديعة فينتفعها	قارضه فزعم انه ردها اليه أو قال ضاعت مني
١٥٤ في المبد والمكاتب وأم الولد والمدير والصبي تدفع اليهم الودائع	١٤٨ فيمن دفع الى رجل مالا ليدنمه لا آخر
١٥٤ في الرجل يستودع الوديعة فينتفعها عبده أو ابنه في عياله	١٤٩ الرجل يبعث بمال لرجل فيهلك الرسول قبل أن يبلغ أو بعد ما بلغ
١٥٤ فيمن استودع رجلا وديعة فجاء يطلبها قال أمرتني أن أدفعها الي فلان	١٤٩ في الرجل يهلك وقبلة ودائع وقراض ودين فيقول في مرضه هذه ودائع فلان وهذا مال فلان
١٥٥ في رجل باع ثوبا فقال البزاز لنفلام له أو أجبر له قبض منه الثمن فرجع فقال قد دفع الى وضاع مني	١٥٠ الرجل يبعث معه بالمال صلة لرجل أو صدقة فقال قد دفعت
١٥٥ فيمن استودع رجلا وديعة في بلد فحملها الى عياله في بلد أخرى فتلقت عنده	١٥٠ فيمن دفع الى رجل مالا قراضاً أو وديعة دينية أو بغير دينية
١٥٦ في رجل استودع رجلا جارية فوطئها فأحبها المستودع	١٥١ فيمن استودع رجلا مالا فاستودعه غيره فضاع عنده
١٥٦ فيمن استودع رجلا وديعة فجاءه رجل فقال ادفع الي وديعة فلان فقد أمرني أن أقبضها	١٥١ فيمن استودع رجلا فجعله فأقام عليه الدينة
١٥٦ فيمن استودع رجلين وديعة عند من تكون	١٥١ في الدعوى في الوديعة ادعى أحدها أنها وديعة وقد ضاعت وادعى الآخر انه قرض وأنه سلف
١٥٧ في الرجل يستودع الرجل ابلا أو غنما فينفق عليها	١٥٢ فيمن استودع صبياً وديعة فضاعت عنده
	١٥٣ فيمن استودع عبداً محجوراً عليه أو مأذوناً له وديعة فألتفها

صحيحة

صحيحة

- ١٥٧ فيمن استودع ماشية فأنزى عليها أو ابلا فأكرها
 ١٥٨ فيمن استودع جارية أو ابتاعها فزوجها بغير أمر صاحبها
 ١٥٩ فيمن استودع طعاماً فأكله ورد مثله
 ١٦٠ فيمن استودع رجلاً مالا أو أرضه فجعله ثم استودعه الجاحد مثله
 ١٦٠ في المبد يستودع الوديمة فيأتي سيده فيطلبها
 ١٦٢ ﴿كتاب المارية﴾
 ١٦٢ فيمن استأجر دابة يركبها إلى سفر لم يبد
 ١٦٢ فيمن استأجر دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها غير ذلك
 ١٦٣ فيمن استأجر من رجل ثوباً أو عرضاً فضاع عنده أيضمن أم لا
 ١٦٤ في الرجل يأمر الرجل أن يضرب عبداً له فضربه فأت
 ١٦٤ فيمن أذن لرجل أن يفرس أو يئني أو يزرع في أرضه ففعل ثم أراد أخراجه ما جاء في المعري والرقبي
 ١٦٩ في حارية الدنانير والدراهم والطعام والادام
 ١٧٠ فيمن اعترف دابة فأقام البيعة على ذلك هل يسأله القاضي أنه ما باع ولا وهب
 ١٧٠ في العبد المأذون له أو غير المأذون له يغير شيئاً أو يدعو إلى طعامه بغير إذن مولاه
 ١٧١ فيمن استأجر سلاحاً ليقاتل به فتلأف أو انكسر
 ١٧١ فيمن استأجر دابة إلى موضع فتعدى ذلك الموضع بقليل أو كثير ثم ردها فمطلب في الطريق هل يضمن أم لا
 ١٧١ فيمن بث رجلاً يستعير له دابة إلى موضع فاستأجرها إلى غير ذلك
 ١٧٣ ﴿كتاب اللقطة والضوال والآبق﴾
 ١٧٣ العبد يلتقط اللقطة يستهلكها قبل السنة أو بعد السنة
 ١٧٥ التجارة في اللقطة والمارية
 ١٧٥ في لقطة الطعام
 ١٧٦ في لقطة الإبل والبقر والدواب
 ١٧٦ في الآبق ينفق عليه من يجده وفي بيع السلطان الضوال
 ١٧٨ في السارق يسرق من دار نهبها

صحيفة

صحيفة

- ١٧٩ في الرجل يفتح قفصا فيه طير أو قيدا
فيه عبدا وفي الآبق يأخذه الرجل
ثم يهرب منه أو يرسله هو
١٨٠ في بيع السلطان الآبق
١٨١ فيمن اغتصب عداقات
١٨٢ في إقامة الحد على الآبق
١٨٣ في الرجل يمتدح الدابة في يدرجل
١٨٤ في شهادة الثريا وتديلم
١٨٥ فيمن وجد آبقا يأخذه وفي الآبق
يؤاجر نفسه والقضاء فيه
١٨٦ في آباق المكاتب والعبد الرهن وهل
يجوز بيع الآبق أو عتقه عن ظهاره
١٨٧ في الآبق إلى دار الحرب يشتريه
رجل مسلم
١٨٨ ﴿كتاب حريم الآبار﴾
١٨٩ ما جاء في حريم الآبار والمياه
١٩٠ في منع أهل الآبار الماء للمسافرين
١٩١ في فضل آبار الماشية وفي منع الكلاء
في فضل آبار الزرع
في فضل ماء بئر الماشية والزرع
- ١٩٢ في بيع شرب يوم أو يومين
١٩٣ في الرجل يسوق عينه إلى أرضه في
أرض رجل
١٩٤ ما جاء في اكتراء الأرض بالماء
١٩٥ في العين والبئر بين الشركاء يقل
ماؤها
١٩٦ في بئر الماشية إذا بيعت وبئر الزرع
وفيما أفسد الماء أو النار من الأرض
ما جاء في ممر الرجل إلى مائه في
أرض غيره
١٩٧ في بيع صيد السمك من غدير الرجل
أو من أرضه
١٩٨ ما جاء في بيع الخصب والكلاء
١٩٩ ما جاء في أحياء الموات
٢٠٠ فيمن حفر بئرا إلى جنب بئر جاره
في الرجل يفتح كوة في دار يطل
منها على جاره
٢٠١ ما جاء في قسمة العين
٢٠٢ في الرجل يشتري البئر على أنه
بالخيار عشرة أيام فانحصرت البئر في
ذلك
﴿تمت﴾

المكتبة الكبرى

لإمام دأير الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي

رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام
عبد الرحمن بن القاسم العتيق عن الإمام مالك بن
أنس رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء السادس عشر

﴿ أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل ﴾

﴿ حقوق الطبع محفوظة للملزم ﴾

الحاج محمد فدي سكتاني المغربي البوشي

(الناشر بالقاهرة بمصر)

تبييه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة شقيقة جداً ينيف تاريخها عن
ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل نمين وفق الله سبحانه وتعالى فضله
للحصول عليها بعد بذل المجهود وصرف باهظ التفرقات ووجدني حواشي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالأخ عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومر "بآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

و طبعت بمطبعة السادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ لصالحها محمد اسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الحدود في الزنا والقذف والاشربة ﴾

﴿ الحدود في الزنا والقذف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن فوما شهدوا على رجل أنه وطئ هذه المرأة وقالت الشهود لا ندري أمى امرأته أو أمته أو غير ذلك أقيم عليه القاضى الحد أم لا يقيم عليه في قول مالك (قال) أرى أن يقيم عليه الحد إلا أن يقيم البيعة أنها امرأته أو جاريته إلا أن يكون قدم بها من بلد غير ذلك البلد فلا أرى عليه شيئاً إذا قال هي امرأتى أو أمتى وأقرت له بذلك فلا شئ عليه إلا أن تقوم البيعة على خلاف ما قال ﴿ قلت ﴾ أرأيت أهل الذمة إذا اقترأوا على المسلمين أتجملدهم حد الفرية في قول مالك (قال) نعم يجملدون حد الفرية ثمانين (قال) وأخبرنى به من أثق به عن ابن شهاب أنه كان يقول في النصرانى أنه إذا قذف للمسلم ضرب الحد ثمانين ﴿ قلت ﴾ أرأيت من تزوج خامسة أو امرأة قد طلقها ثلاثاً البتة قبل أن تنكح زوجاً غيره أو أخته من الرضاة أو من النسب أو نساء من ذوات المحارم عامداً عارفاً بالتحريم أقيم عليه الحد في قول مالك (قال) نعم يقام عليه الحد ﴿ قلت ﴾ فإن جاءت بولد (قال) إذا تمكك وصفت لك لم يلحق به النسب لأن مالكا قال لا يجتمع الحد وإثبات النسب ﴿ قلت ﴾ والذي يتزوج المرأة في عدها عامداً بما قب ولا يحد وكذلك الذى يتزوج المرأة على خالتها أو

على عنها وكذلك نكاح المتعة عامدا لا يحدون في ذلك ويأفون (قال) نعم ﴿قلت﴾
 أرأيت في قول مالك أليس كل وطء درأت فيه الحد عن الرجل وإن كان ذلك الوطء
 لا يجل أليس من قذفه يضرب الحد (قال) نعم ذلك في رأيي

— فيمن وطئ جارية لرجل أو امرأة قال قد اشترتها أو تزوجتها —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا وطئ أمة رجل وقال الواطئ اشتريتها من سيدها
 وقال سيدها لم أبها منك ولاينة بينهما (قال) يحد إذا لم تكن له ينة على الشراء
 وتحد الجارية معه (قال) ولو جاز هذا للناس لم يتم حد أبدا لأن مالكاً قال في الرجل
 يوجد مع امرأة يزني بها فيقول تزوجتها وتقول تزوجني وهما مقران بالوطء ولا ينة
 له أن عليها الحد فكذلك مسئلتك في الإلابة ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن اتى وطئ
 الإلابة ادعى أن سيدها باعها منه وسيدها ينكر فقال لك استحلف لي سيدها أنه لم
 يبعها منى فاستحلفته فنكل عن اليمين أتجعل الجارية للمشتري (قال) أرد اليمين في
 قول مالك على الذي ادعى الشراء إذا نكل المدعى عليه الشراء عن اليمين فإذا حلف
 المدعى جملت الجارية جاريته ودرأت عنه الحد لأنها قد صارت ملكه وثبت شراؤه
 ﴿قلت﴾ فالذي وطئ المرأة فادعى أنه تزوجها وقالت المرأة تزوجني وقال الولي تزوجتها
 منه برضاها إلا أن لا تشهد ونحن نريد أن نشهد أي دفع الحد عن هؤلاء في قول مالك
 أم لا (قال) لا يدفع الحد عن هؤلاء إلا أن يشهد على النكاح غيرهم (قال) وكذلك
 بلغني عن مالك أن مالكاً قال إذا شهد عليهما بالزنا ثم زعم أبوها أو أخوها أنه زوجها
 لم يقبل قوله إلا أن تقوم ينة على إثبات النكاح ﴿قلت﴾ أرأيت أن حددتهما
 وهما بكران ثم قالنا نحن نقر على نكاحنا الذي حددنا فيه وقال الولي قد كنت
 زوجتها ولم أشهد وأنا أشهد لها الآن أيحوز ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من
 مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يحوز إلا أن يحددا نكاحاً بعد الاستبراء ﴿قلت﴾ لم
 (قال) من قبل أنهما قد حدا في ذلك الوطء ﴿قلت﴾ هل يستحلف الرجل مع
 امرأتين ويستحق حقه (قال) نعم في الأموال كلها التي تجوز فيها شهادة النساء من

الدين والوصايا فانه يحلف معها ويستحق حقه ﴿قلت﴾ أرأيت ان وطئ جارية
ثم قال اشتريتها من سيدها وأقام امرأة تشهد على الشراء أقيم الحد على الواطئ أم لا
(قال) نعم يقام عليه الحد لانه لم يأت بأمر يقطع به شيئاً وشهادة المرأة الواحدة
ولا شيء سواه عند مالك لان مالكاً حدثني ان امرأة أتت عمر بن الخطاب فقالت
يا أمير المؤمنين ان زوجي يطأ جارتني فأرسل اليه عمر فاعترف بوطنها وقال انها
باعتنيها فقال عمر لتأتيني بالينة أولاً رجعتك بالحجارة فاعترفت المرأة انها باعتها منه
غفلي سبيله فهذا يدل على أن من ادعى أنه اشترى هذه الجارية التي وطئها وسيدها
ينكر البيع أنه يقام عليه الحد اذا شهدوا على الرؤية أو اعترف أنه وطئها وادعى الشراء
وأنكر سيدها البيع

— فيمن دفع الى امرأته نفقة سنة ثم مات أحدهما —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً دفع الى امرأته نفقة سنة وقد فرض عليه القاضي نفقتها
أو لم يفرض عليه ولكنه هو دفع ذلك اليها أو كساها كسوة السنة بفريضة من
القاضي أو بفرض فريضة ثم ماتت المرأة أو الرجل بعد ذلك يوم أو يومين أو شهراً أو
شهرين (قال) قال مالك أيهما مات فانه يرد بقدر ما بقي من السنة ويكون له قدر
ما مضى من السنة الا الكسوة فاني رأيت مالكا يستحسن في الكسوة أن لا تتبع
المرأة بشئ منها اذا ماتت المرأة أو مات الرجل بعد أشهر ولم تحمل الكسوة بمنزلة التمتع
والزيت ولا غير ذلك من النفقة (قال مالك) في هذا كله يرد على حساب ما بقي
من السنة (قال مالك) فأما الكسوة فلا أرى فيها شيئاً لا دزاهم ولا غيرها ونزلت
بالمدينة وأنا عنده فحكم فيها بما أخبرتك وكان من آخر ما سمعت منه ﴿قلت﴾
أرأيت ان ماتت بعد ما دفع اليها الكسوة بشرة أيام أو نحو ذلك (قال) لم أسمع
من مالك فيه شيئاً الا أن هذا قريب والوجه الذي قال مالك انما ذلك اذا مضى
للكسوة الا شهر

فيمن له شقص في جارية فوطئها

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يكون له الشقص في الجارية فيطؤها ويقر أنه وطئها وهو يعلم أنها لا تحمل له أيقام عليه الحد في قول مالك (قال) لا حد عليه عند مالك وتقوم عليه إلا أن لا يجب شريكه أن يقوم عليه وتماسك بحصته فذلك له فإن هي حملت قومت عليه وكانت أم ولد له ﴿قلت﴾ قبل يكون عليه إذا قومت عليه من الصداق شيء (قال) لا ليس عليه من الصداق شيء عند مالك إلا أنه ان كان أتى ذلك وهو غير جاهل أدب ﴿قلت﴾ أرايت ان هي لم تحمل وتماسك شريكه بحصته منها ولم يرض أن يقومها عليه أتجمل له عليه من الصداق شيئاً أم لا (قال) لا يكون لهذه عند مالك من الصداق شيء ﴿قلت﴾ ولا ما نقص من ثمنها (قال) نعم ولا ما نقص من ثمنها لأن القيمة كانت له فتركها وتماسك بنصيبه ناقصا ﴿قلت﴾ ولم جعلت لشريكه أن يقومها عليه في قول مالك إذا هي لم تحمل وهذه لم تقت (قال) لاني درأت فيه الحد فجعلت شريكه غير أن شاء قومها عليه وان شاء تماسك بحصته منها وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت الجارية تكون بين الشريكين فيمتق أحدهما حصته ولا مال له أو له مال فيطؤها التماسك بالرق من قبل أن تقوم على شريكه ان كان له مال أقيم عليه الحد في قول مالك أم لا (قال) لا لمكان الرق الذي له فيها لأنها لو ماتت قبل أن تقوم عليه وان كان شريكه موسراً فلا شيء له على شريكه وأرا الحد عنه بالشبهة ﴿قلت﴾ أرايت ان طاوخته أ يكون عليه من الصداق شيء أم لا أو مما نقصها (قال) لا يكون عليه في الوجهين جميعاً شيء إذا طاوخته ألا ترى أنه ان كان وطؤه إياها عيباً دخل فيها فأنما ذلك على السيد الذي وطئ لأن الرق له فيها وهي طاوخته فلا شيء لها عليه في النصف الذي كان يكون لها مما ينقصها من قيمتها وان هو استكرها كان عليه نصف ما نقص من ثمنها ولا شيء عليه من الصداق لأن مالكاً قال لي في الامة يكون نصفها حراً ونصفها مملوكاً فيجرها رجل ان عقل ذلك الجرح بينها وبين سيدها الذي له فيها الرق وانما قيمة جرحها قيمة جرح أمة (قال) وقال لي مالك أيما رجل

اغتصب أمة فوطئها فانما عليه ما نقصها مع الحد فهذه وان كان بعضها حراً فالذي
 وطئها ليس عليه الا ما نقصها اذا كان استكرها لانه لو كان أجنبيا غصبها لم يكن
 عليه أيضا الا ما نقص من ثمنها لان الحر منها تبع للرق منها فاذا أخذت ذلك كان
 لها النصف وللسيد المتمسك بالرق النصف وانما أعطينا السيد المتمسك بالرق النصف
 لانها لو جرحت جرحا ينقصها كان له نصفه ولو جرحت هي كان عليه نصف ما
 جرحت أو يسل نصفه وكذلك ما وجب لها في اغتصابها نفسها ما نقصها وفي الجراحات
 انما فيها ما نقصها ولا يشبه ما قضى به لها في الاغتصاب مهرها الذي تزوج به باذن
 سيدها لان مهرها بمنزلة الاموال التي تستفيدا وهو موقوف في يديها بمنزلة ما
 استفادت من الاموال ﴿قلت﴾ ومن يزوج هذه الامة في قول مالك (قال) سيدها
 المتمسك بالرق وليس للآخر في تزويجها قليل ولا كثير (قال مالك) ولا يزوجه
 هذا المتمسك بالرق الا برضاها ﴿قلت﴾ أرايت هذه الامة لو أن أحدهما أعتق
 جميعا فوطئها الباقي وللمعتق مال أولا مال له (قال) ان لم يكن له مال لم يحسد للرق
 الذي فيها لانه لا عتق لشريكه اذا كان معدهما وان كان المعتق موسراً فنظر فان كان
 الواسع ممن يمدد بالجمالة ولا يرى أن عتق الموسر يلزمه لم يكن عليه حد وان كان
 ممن يعلم ان ذلك يلزمه وكان المعتق موسراً رأيت عليه الحد وذلك أني سألت مالكا
 عن الجارية بين الرجلين يمتقها أحدهما كلها (قال مالك) ذلك يلزم شريكه اذا كان
 للمعتق مال وليس لشريكه أن يأبى ذلك عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أعتق الشريك
 الباقي حصته بعد عتق المعتق الجميع لم يكن له فيها عتق فلذلك رأيت عليه الحد ﴿قلت﴾
 فلو أن الذي أعتق جميعها وهو موسر لم يتم عليه بتضمين نصف القيمة حتى أعسر
 وصار معدهما (قال) ان كان السيد المتمسك علم بعتقه فتركه ولو شاء أن يقوم ذلك
 عليه فبأخذه أخذته فالمعتق ماض ويصير نصف القيمة دينا عليه وان كان غائبا أو لم يعلم
 بالمعتق حتى أعسر المعتق رأيت على حقه منها وانما الذي لا يكون له شيء اذا ترك أن
 يأخذ حقه ولو شاء أن يقوم على ذلك فبأخذه أخذته فتركه حتى أعسر فالمعتق ماض

— في الرجل يطأ مكاتبته طوعاً أو غصباً —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يطأ مكاتبته ينصبها أو طأوعته أيكون عليه الحد في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لاخذ عليه ويشكل اذا كان ممن لا يمدح بالجهالة ﴿ قلت ﴾ أف يكون عليه ما نقص من ثمنها ان غصبها أو صداق مثلها في قول مالك (قال) أرى عليه ما نقصها اذا كان غصبها وقال لي مالك ولا أرى لها في ذلك صداقا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولم أسأله عن الاعتصار وانما سألت عن رجل يطأ مكاتبته فقال لا صداق لها ﴿ قلت ﴾ أرأيت المسكبة بين الرجلين يطؤها أحدهما أيكون عليه الحد في قول مالك (قال) لاخذ عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يطلق امرأته ثلاثا فيطؤها في المدة ويقول ظننت أنها تحل لي أو تمتق أم ولده فيطؤها في المدة ويقول ظننت أنها تحل لي (قال) قال مالك في الرجل يطلق امرأته تطليقة قبل البناء بها فيطؤها بعد التطليقة ويقول ظننت ان الواحدة لا تبينها منى وانه لا يبرئها منى الا الثلاث (قال) قال مالك لها صداق واحد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وليس عليه الحد اذا عذر بالجهالة فأرى في مسألتك اذا كان ممن يمدح بالجهالة أن يدرأ عنه الحد لأن مالكاً قال في الرجل يتزوج الخامسة ان كان ممن يمدح بالجهالة ممن يظن انه لم يعرف أن ما بعد الأربع ليس مما حرم الله أو يتزوج أخته من الرضاة على هذا الوجه فان مالكا درأ الحد عن هؤلاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي وطئ في المدة بعد الطلاق ثلاثاً أو بعد عتق أم ولده وطئها في عدتها أيكون عليه صداق سوى الصداق الاول ويوجب لام ولده عليه الصداق أم لا (قال) أرى أن لا يكون عليه الا الصداق الاول ألا ترى لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته البتة ثم حنت ونسى حنته ثم وطئها بعد الحنث زماناً ثم ذكر أنه قد حنت منذ زمان وأقر بذلك (قال مالك) انما عليه صداق واحد الصداق الذي سمي فكذلك سألك ﴿ قلت ﴾ هذا في الطلاق أدخلت الوطء الثاني في الصداق المسمى أو لا أرأيت الذي أعتق أم ولده أبدخل

وطء الحرية في الملك (قال) نعم اذا عذر بالجهالة أولا ترى لو أن رجلا حلف بتمت جارية له أو أم ولد فحنت وهو لا يعلم أو نسي يمينه فحنت ثم وطئها بعد ذلك زمنا ثم ذكر أنه قد كان حنت أنه لا صدق عليه تستق عليه ولا شيء عليه فكذلك مسائلك في أم الولد ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل ترد أم ولده فيطؤها وهو قبيح عالم لا يجهل أنها لا تحل له في حال ارتدادها أتقيم عليه الحد في قول مالك أم لا (قال) لا يحد في رأيي لأن ما ملكك اليمين عند مالك لاحد على السيد في ذلك وان كانت لا تحل له ولو كانت أمه أو أخته من الرضاة أو كانت خالته فوطئها يملك اليمين عامداً عارفاً بالتحريم (قال) قال مالك لاحد عليه ويلحق به الولد وانما دفع الحد عنه هاهنا للملك الذي له في ذلك ولكن بشكل عقوبة موجبة

﴿ فيمن شهد عليه بالزنا ثلاثة وواحد على شهادة غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد ثلاثة على الزنا على الرؤية وواحد على شهادة غيره أيحد هؤلاء الشهود في قول مالك (قال) نعم لان الشهادة لم تتم ﴿ قلت ﴾ فان شهد ثلاثة على الرؤية وأثنان على شهادة غيرهما أيحد هذا المشهود عليه حد الزنا (قال) نعم اذا كانت شهادتهم كلهم على وطء واحد ووصفوه وعرفوه في موضع واحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد على المرأة أربعة بالزنا أحدهم زوجها (قال) قال مالك يضرب الثلاثة ويلاعن الزوج ﴿ قلت ﴾ لم أليس الزوج شاهداً (قال) لا الزوج عند مالك قاذف وكذلك قال مالك الزوج قاذف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قذف رجل رجلاً فقال القاذف حين قدم الى القاضي أنا آتي بالينة انه زان أيمكنه مالك من ذلك (قال) نعم ولكن لا يجوز في ذلك الا أربعة شهداء عند مالك وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يقول زنت بفلانة عند الامام أو عند غير الامام بقر بذلك (قال) قال مالك ان أقام على قوله ذلك ضرب للمرأة حد الفرية وأقيم عليه حد الزنا اذا قامت عليه بذلك بينة ﴿ قلت ﴾ وقبل رجوعه (قال) نعم اذا قال انما أقررت لوجه كذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان نزع ولم يقل لوجه كذا وكذا (قال) قال مالك اذا نزع عن قوله قبل منه ولم

يحمد ﴿قلت﴾ أرايت الاقرار بالزنا أقيم مالك الحد في اقراره مرة واحدة أو حتى
 يقر أربع مرات (قال) قال مالك إذا أقر مرة واحدة أقيم عليه الحد في اقراره ان
 ثبت على ذلك ولم يرجع ﴿قلت﴾ والرجم والجلد في ذلك سواء يقام عليه باقراره
 مرة واحدة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت اذا أقر على نفسه بالزنا هل
 يكشفه عن الزنا كما يكشف البيعة في قول مالك (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً
 ولكن الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يسأله الا أنه قال أبصاحكم جنة
 ﴿قلت﴾ أرايت اذا رجع الرجوم عن اقراره بمد ما أخذت الحجارة مأخذها أو
 رجع عن اقراره اذا كان بكر أبعد ما أخذت السياط مأخذها أو بعد ما ضرب أكثر
 الحد أيقبل منه رجوعه (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يقال ﴿قلت﴾
 أرايت لو أن امرأة ظهر بها حمل فقالت هذا الحمل من فلان تزوجني (قال) قال مالك
 ان أقامت البيعة على ذلك والا أقيم عليها الحد ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال الزوج
 صدقت قد تزوجتها (قال) لا يقبل قول الزوج في ذلك عند مالك حتى تكون البيعة
 بينهما ﴿قلت﴾ أفثبت نسب هذا الولد (قال) قال مالك اذا أقيم الحد لم يثبت مع
 الحد النسب

— في الذي يزني بأمة أو بحمته أو خالته —

﴿قلت﴾ أرايت الذي يزني بأمة التي ولده أو بممته أو بأخته أو بذات رحم محرم
 منه أو بخالته (قال) أرى أنه زنا ان كان ثيباً رجم وان بكرأجلد مائة وغرب حاماً
 وهو رأيي وهو أحسن ماسمعت ﴿قلت﴾ أرايت ان زنى بأمة انسان ذى رحم
 محرم منه أيقام عليه الحد وان كانت أمة أمه أو أمة أبيه (قال) قال مالك نعم يقام عليه
 الحد الا الأب في أمة ابنه أو ابنته ﴿قلت﴾ فالجد أيمد في أمة ولد ولده (قال)
 ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يمد الجد في أمة ولد ولده لان مالك قال
 في الجد لا أرى ان يقلد منه في ولد ولده اذا قلده كما لا يقلد في الأب اذا قلده به الجد
 مثل ما فعل الأب وتلفظ الدية عليه كما تلفظ على الأب فأحب الى أن يدرا عنه الحد

﴿فَمِنْ أَحْلَ جَارِيَتِهِ لِرَجُلٍ فَوَطَّئَهَا﴾

﴿قَالَ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَمْرَأَةً ذَرَعَ مَحْرَمٌ مِنْ رَجُلٍ أَوْ رَجُلًا ذَرَعَ مَحْرَمٌ مِنْهُ أَوْ أَجْنَبِيًّا مِنَ النَّاسِ أَحْلَى جَارِيَتَهُ لِرَجُلٍ مِنْهُ قَرَابَةٌ أَوْ أَحْلَى جَارِيَتَهُ لِأَجْنَبِيٍّ مِنَ النَّاسِ فَوَطَّئَهَا هَذَا الَّذِي أَحْلَى لَهُ (قَالَ) كُلٌّ مِنْ أَحْلَى لَهُ جَارِيَةٌ أَحْلَى لَهُ أَجْنَبِيٌّ أَوْ قَرَابَةٌ لَهُ أَوْ أَمْرَأَةٌ فَانْتَهَى قَوْمٌ عَلَيْهِ إِذَا وَطَّئَهَا وَبَدَأَ عَنْهُ الْحَدَّ جَاهِلًا كَانَ الَّذِي وَطَّئَ أَوْ عَلِمًا حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمَلْ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَخَذَ مِنْهُ قِيمَتَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَحَمَلَتْ مِنْهُ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تَحْمَلْ مِنْهُ بَيْتٌ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ فَضْلًا كَانَ لَهُ وَإِنْ كَانَ نَقْصَانًا كَانَ عَلَيْهِ ﴿قَالَ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَحْلَى لَهُ أَمْرَأَةً جَارِيَتَهَا فَلَمْ يَطَّأَهَا فَأَدْرَكَتْ قَبْلَ الْوَطْءِ (قَالَ) لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنَّ الْقَوْتَ عِنْدِي لَا يَكُونُ حَتَّى يَقَعَ الْوَطْءُ لِأَنَّ وَجْهَ تَحْلِيلِ هَذِهِ الْأَمَةِ عِنْدَ مَالِكٍ أَنَّهَا هِيَ عَارِيَةٌ فَرَجَبًا وَمَلَكَ رَقَبَتَهَا لِذَلِكَ أَعَارَهَا وَلَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ فَهِيَ تَرُدُّ إِلَى الَّذِي أَعَارَ الْفَرْجَ أَبَدًا مَا لَمْ يَطَّأَهَا الَّذِي أَحْلَى لَهُ فَإِذَا وَطَّئَهَا دَرَى عِنْدَ الْحَدِّ بِالشَّبْهِةِ وَثَرَمَتِهِ الْقِيَمَةُ فِيهَا ﴿قَالَ﴾ فَإِنْ رَضِيَ سَيِّدُهَا الَّذِي أَحْلَى أَنْ يَقْبَلَهَا بِعَدِّ الْوَطْءِ (قَالَ) لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ وَلَا يَشْبَهُ هَذَا الَّذِي يَطَّأُ الْجَارِيَةَ بَيْنَ الشَّرِيكَينَ لِأَنَّ هَذَا وَطَّئَ مِنْ سَيِّدِهَا عَلَى وَجْهِ التَّحْلِيلِ فَلَمَّا وَقَعَ الْوَطْءُ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ وَثَرَمَتِهِ الْقِيَمَةُ وَإِنَّ الشَّرِيكَ الَّذِي وَطَّئَ أَنَّهَا وَقَعَ الْخِيَارُ فِيهِ لِلشَّرِيكَ إِذَا لَمْ تَحْمَلْ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلُهَا لَهُ وَيَقُولُ لِشَّرِيكَه لَيْسَ لَكَ أَنْ تَتَعَدَّى عَلَى بِأَمْرِ فَيُخْرِجَهَا مِنْ يَدِي وَلِيَ الْخِيَارِ عَلَيْكَ وَهَذَا مَا لَمْ يَقَعَ الْحُلُّ فَإِذَا وَقَعَ الْحُلُّ لَمْ يَكُنْ بَدْنًا أَنْ يَقُومَ عَلَى الَّذِي وَطَّئَهَا ﴿قَالَ﴾ فَهَلْ يَكُونُ عَلَى هَذَا الشَّرِيكَ الَّذِي وَطَّئَ وَلَا مَالٌ لَهُ لَحْمَلَتْ مِنْهُ مِنْ قِيَمَةِ وَلَدِهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ شَيْءٌ (قَالَ) إِنْ كَانَ مُوسِرًا قَوِّمَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ حَمَلَتْ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ قِيَمَةِ الْوَلَدِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا رَأَيْتَ إِنْ بَيَّاعَ نَصْفَهَا بِعَدِّ مَا تَضَعُ حَمْلَهَا فَيَاثُرُهُ مِنْ نَصْفِ قِيمَتِهَا يَوْمَ حَمَلَتْ فَإِنْ كَانَ فِي الثَّمَنِ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ النِّصْفَ وَقَالَ بِمَا ثَرَمَهُ مِنْ نَصْفِ قِيمَتِهَا يَوْمَ حَمَلَتْ أَنْبَغَ بِنَصْفِ قِيَمَةِ وَلَدِهَا دَيْنًا عَلَيْهِ وَإِنْ نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ نَصْفِ قِيمَتِهَا يَوْمَ حَمَلَتْ أَنْبَغَ بِمَا نَقَصَ مِنْ نَصْفِ قِيمَتِهَا يَوْمَ حَمَلَتْ مَعَ نَصْفِ قِيَمَةِ

ولدها ولومات هذه الامة قبل أن يحكم فيها كان ضمان نصف قيمتها عليه على كل حال ولم يضع مواتها ماله ويقع بنصف قيمة ولدها ولو أراد الشريك الذي لم يظاً اذا كان الذي وطىء مسراً أن يتما لك بالرق ويبرئه من نصف قيمتها فذلك له ويقعه بنصف قيمة ولدها ويترك نصف هذه الامة وهو نصيب الذي وطىء منها فيكون بمنزلة أمة اعتق بعضها ويلحق الولد بأبيه وهذا قول مالك وقول مالك أيضاً أن يباع حظ الذي لم يظاً ويقعه بما نقص من نصف قيمتها بنصف قيمة الولد وهو قول مالك

— في المسلم قر بأنه زنى في كفره والمسلم زنى بالذمية والحرية —

﴿ قلت ﴾ رأيت الرجل يسلم ثم يقر أنه قد كان زنى في حال كفره (قال) قال مالك في الكافر اذا زنى أنه لا يحد في كفره فان أسلم لم يكن عليه في ذلك حد فكذلك اقراره لاحد عليه في ذلك اذا أقر أنه زنى في حال كفره ﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن أربعة مسلمين شهدوا على مسلم أنه زنى بهذه الذمية أيحد المسلم وترو الذمية الى أهل دينها أم لا في قول مالك (قال) ثم رد الى أهل دينها عند مالك ويحد المسلم ﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن مسلماً دخل دار الحرب بأمان فزنى بجزية فقامت عليه بذلك بينة من المسلمين أو أقر بذلك على نفسه (قال) يحد في رأيي ﴿ قلت ﴾ رأيت العبد اذا أقر بشئ من حدود الله التي يحكم فيها في بدنه أقيمها عليه الامام في قول مالك باقراره (قال) نعم الا أن يقر بأنه جرح عبداً أو قتل حراً أو عبداً فان أحب سيد العبد المجرور أن يقتص اقتص وليس لسيد العبد المجرور أن يقول أنا أعفو وأخذ العبد الذي أقر لي اذا كان لي أن أقتص لانه حينئذ يتهم العبد أنه انما أراد أن يخرج من يد سيده الى هذا فلا يصدق هاهنا وكذلك ان أقر أنه قتل عبداً أو حراً عمداً فأراد أو ليا المقتول المقر بقتله أن لا يقتلوه وان يستحيوه وأخذوه فليس ذلك لهم انما لهم أن يقتلوه بقتله أو يتركوه في يد سيده ولا يأخذوه وانما جاز لهم أن يقتصوا منه باقراره لان هذا في بدن العبد فكل ما أقر به العبد مما يقام به عليه في بدنه فذلك لازم للعبد عند مالك مما هو قصاص أو حد لله

﴿ في الرجل تجتمع عليه الحدود في القصاص ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا وجب على الرجل القصاص في بدنه للناس وحدود الله اجتمع ذلك عليه بأيهم يبدأ (قال) يبدأ بما هو لله فإن كان فيه محتمل أن يقام عليه ما هو للناس مكانه أقيم عليه ذلك أيضاً وإن خافوا عليه أخروه حتى يبرأ ويقوى ثم يقام عليه ما هو للناس لأن مالكا قال في الرجل يسرق ويقطع يد رجل أنه يقطع في السرقة لأن القصاص دبا على عنه والذي هو لله لا عقو فيه فن هناك يبدأ به ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يسرق ويؤذي وهو محصن فاجتمع عليه ذلك عند الامام (قال) قال مالك يجرم ولا تقطع يمينه لأن القطع يدخل في القتل ﴿ قلت ﴾ فإن رجعه وكان عديما لامال له فثاب له مال علم أنه بما استفاد أو بما وهب له أو تصدق به عليه بعد سرقة أيكون للمسروق منه في هذا المال قيمة سرقة أم لا وأنت لم تقطع يمينه للسرقة (قال) لأرى أن يكون له في هذا المال شيء إلا أن يكون هذا المال قد كان له يوم سرق السرقة لأن اليد لم يترك قطعا ولكنها دخل قطعا في القتل ولم أسمع هذا من مالك وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ فهل يقيم الامام الحدود والقصاص في المساجد (قال) قال لي مالك لا تقام الحدود في المساجد (قال) والقصاص عندى بمنزلة الحدود (قال) وقال لي مالك ولا بأس أن يضرب القاضي الرجل الاسواط اليسيرة في المسجد على وجه الادب والنكال ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر أو شهدت عليه الشهود أنه زنى بعمر نسوة واحدة بعد واحدة (قال) قال مالك حد واحد يجزئه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدوا عليه أنه زنى وهو بكر ثم أحصن ثم زنا بعد ذلك (قال) قال مالك كل حد اجتمع مع القتل لله أو قصاص لاحد من الناس فإنه لا يقام مع القتل والقتل يأتي على جميع ذلك الا القرية فإن القرية تقام ثم يقتل ولا يقام عليه مع القتل غير حد القرية وحدها لانه انما يضرب حد القرية فلا يقال لصاحبه مالك لم يضرب لك فلان حد القرية يمرض له بأن يقول له لانيك كذلك

حذر ترك إقامة الحد على من تزوج في العدة ~~عنه~~

﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة في عدتها وادعى أنه عارف بتحريم ذلك لم يجبه له
أنقيم عليه الحد في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم الساعة على حفظ قول مالك
الا أنى أرى أنه يدرك الحد لانه لا يشبه من تزوج خامسة لأن عمر بن الخطاب
ضرب في هذا ولم يتم الحد ولم يقل حين خطب من تزوج امرأة في عدتها لا يدعى
الجهالة أنقيم عليه الحد انما قال من تزوج امرأة في عدتها فرق بينهما ولا تحل له أبداً
وانما ضربها عمر بالمخفقة ضربات ﴿قلت﴾ أرايت من أتى امرأة في دبرها وليست
له بأمرأة ولا بملك يمين أيحد في قول مالك حد الزنا (قال) نعم يحد حد الزنا لأن
مالكا قال هو وطء ﴿قلت﴾ أرايت ان اغتصبها فجامعها في دبرها أيوجب عليه مع
الحد المهر أم لا (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان فصل ذلك رجل بصبي
أو بكبير ما حدثهم (قال) قال مالك من فعل ذلك بصبي رجم ولا يرمي الصبي وان فعل
ذلك كبير بكبير رجما جميعاً أحصنا أولم يحصنا (قال مالك) ولا يرمي حتى يشهد عليه
أربعة انهم نظروا اليه كالرود في المسكحلة من الثيب والبكر ورجان جميعاً ﴿قلت﴾
أرايت ان اغتصب المفسول به (قال) لا شئ عليه لأنه منتصب ﴿قلت﴾
فيكون له الصداق لأنه منتصب (قال) لا لأن هذا ليس من النساء وانما الصداق
للنساء والنساء اللاتي يجب لهن الصداق في النكاح وليس يجب لهذا الصداق في
النكاح وهذا لا يقد نكاحه في المهر كما يقد نكاح النساء وانما رجم بالفاحشة التي
أذن بها ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يأتي البهيمة ما يصنع به في قول مالك (قال) أرى
فيه النكال ولا أرى فيه الحد ﴿قلت﴾ فهل تحرق البهيمة في قول مالك (قال)
لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تحرق لأن مالكا مثل من حديث يذكروه
بعض أهل الشام عن غير واحد أن من غل أحرق رحله فأنكر ذلك انكاراً
شديداً وأعظم أن يحرق رجل رجل من المسلمين ﴿قلت﴾ فهل يضمن هذا الرجل
البهيمة التي جامعها (قال) لا يضمن ولم أسمع من مالك فيه شيئاً وهو رأي

﴿قلت﴾ فهل يؤكل لحمها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى بذلك بأساً
وليس وطؤه إباحاً مما يحرم لحمها

﴿فيمين قذف رجلاً بعمل قوم لوط أو بهيمة﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول للرجل يا لوطي أو يا عامل عمل قوم لوط (قال) قال
مالك إذا قال الرجل للرجل يا لوطي جلد حد الفرية ﴿قلت﴾ أرايت من قذف رجلاً
ببهيمة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولم يلفتني عنه إلا أني أرى أنه لا يضرب
الحد ويؤدب قاتل ذلك أدباً وجماً لأن من قول مالك أن الذي يأتي البهيمة لا يقام
عليه فيه الحد ﴿قال ابن القاسم﴾ وكل ما لا يقام فيه الحد فليس على من رماه بذلك
حد الفرية ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يستحب للقضاة أن يستشيروا العلماء (قال)
سمعت يقول أن عمر بن العزيز قال لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً حتى يكون عارفاً
بما مضى مستشيراً لذوي الرأي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قذف رجلاً فلما قدمه
ليأخذه حد الفرية قال القاذف للقاضي استخلفه لي أنه ليس بزان (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً ولا تكون عليه اليمين ولا سمعت أن أحداً يقول يحلف في هذا ولكن
يضرب القاذف الحد ولا يحلف للقذوف ولكن يلفتني عن مالك ممن اتفق به أنه
سئل عن الرجل يقال له يا زاني وهو لم من نفسه أنه كان زانياً أترى أن يحل له أن
يضربه أم يتركه (قال) بل يضربه ولا شيء عليه وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت أن أتى
بشاهد واحد على السرقة أيستخلفه مع شاهده ويقطع يمينه في قول مالك (قال)
يحلف ويستحق حقه ولا تقطع يمينه ﴿قلت﴾ أرايت القصاص هل فيه كفالة في
قول مالك أو الحدود (قال) قال مالك لا كفالة له في الحدود ولا في القصاص
﴿قلت﴾ أرايت أن شهد شاهد أنه قال لفلان يوم الخميس يازاني وشهد الآخر أنه
قال لفلان ذلك الرجل يوم الجمعة يازاني (قال) قال مالك يحد لأن الشهادة إنما هي
هاهنا واحدة لم تختلف شهادة هذين لأنه كلام ﴿قلت﴾ وكذلك الطلاق
والتناق (قال) قال مالك وكذلك الطلاق والتناق هو مثل ذلك ما لم يكن

في يمين فان كانت في يمين فاتفقت الشهادة واختلفت الايام مثل ما يقول ان دخلت دار فلان فهي طالق البتة فشهد عليه بذلك رجل يوم السبت وشهد عليه آخر يوم الاثنين انه حلف بتلك اليمين فانه ان حث طلقت عليه بشهادتهما (قال) وقال مالك فلو شهد عليه رجل انه طلق عنده امرأته في رجب وآخر في رمضان طلقت عليه ولو شهد رجل انه حلف ان دخل دار فلان فامرأته طالق البتة وشهد الآخر أنه حلف ان ركب دابة فلان فامرأته طالق البتة فشهد عليه شهود انه دخل الدار وركب الدابة (قال) قال مالك لا تطلق عليه وكذلك المتق هاهنا مثل هذا سواء ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد شاهد على رجل أنه شج فلانا موضحة وشهد آخر عليه أنه أقر أنه شجعه موضحة (قال) يقضى بشهادتهما لان الاقرار هاهنا والفعل انما هو شيء واحد ولكن لو اختلف الفعل والاقرار لم يقض بشهادتهما لو قال هذا أشهد أنه ذبح فلانا ذبحاً وقال الآخر أشهد أنه أقر عندي انه أحرقه بالنار رأيت الشهادة باطلا وانما اقراره على نفسه شهادة بمنزلة ما لو عاين الشهود ذلك فلما أقر به وشهد الشهود على اقراره بذلك فوافق الاقرار الشاهد الذي شهد على الفعل فذلك الذي يؤخذ به وما اختلف من ذلك مثل ما لو اختلفت البينة نفسها فباطلتها كان ذلك في الاقرار والبينة باطلا أيضاً وهذا قول مالك في البينة والاقرار والشهادات وهو رأي

— صفة ضرب الحدود والتجريد —

﴿قلت﴾ أيجرد الرجل في الحدود والتمكال حتى يكشف ظهره بغير ثوب في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك وأما المرأة فلا تجرد ﴿قلت﴾ فهل تضرب الأمة وعليها قميصان (قال) قال مالك لا تجرد المرأة فاما كان من ثيابها مما اتخذت عليها ما يدفع الجلد عنها أو يكون عليها من الثياب ما يدفع الجلد فان ذلك في قول مالك ينزع وكان غير ذلك فلا ينزع ﴿قلت﴾ أرايت القاذف اذا قذف ناساً شتى في مجالس شتى فضربه لاحدهم ثم رفعه أحدهم بعد ذلك (قال) قال مالك ذلك الضرب لكل قذف كان قبله ولا يضرب لاحد منهم ان قام بعد ذلك جميعاً كان فذنبهم أو مفترقين في

بجالس شتى ﴿قلت﴾ أرأيت القذف أتصلح فيه الشفاعة بعد ما ينهي الى السلطان
 (قال) قال مالك لا تصلح فيه الشفاعة اذا بلغ السلطان أو الشرط أو الحرس (قال)
 ولا يجوز فيه العفو اذا بلغ الامام الا أن يريد سترأ (قال مالك) والشرط والحرس
 عندى بمنزلة الامام اذا وقع في أيديهم لم يجز الشفاعة بعد ولا يجوز لهم أن يحلوه وان
 عفا المقدوف عن ذلك بعد بلوغ السلطان لم يجز عفو عند مالك الا أن يريد سترأ
 ﴿قلت﴾ أرأيت الشفاعة في التعزير أو النكال بعد بلوغ الامام أيضا ذلك أم لا
 (قال) قال مالك في الذي يجب عليه التعزير أو النكال فيبلغ به الى الامام (قال)
 قال مالك ينظر الامام في ذلك فان كان الرجل من أهل المروءة والعفاف وانما هي
 طائفة أطرافها تجافي السلطان عن عقوبته وان كان قد عرف بذلك وبالطيش والاذى
 ضربه النكال فهذا يدل على أن العفو والشفاعة جائزة في التعزير وليست بمنزلة
 الشفاعة في الحدود

— فيمن عفا عن قاذفه ثم أراد أن يقوم عليه —

﴿قلت﴾ أرأيت ان عفا عن قاذفه ثم أتى به بعد زمان فأراد أن يحده ولم يكن كتب
 عليه بذلك كتابا (قال) قد أخبرتك عن مالك انه قال لا يحده والعفو جائز عليه
 (قال) وقال مالك في رجل قال لرجل ياخذني انه يحل الحد ان دفعه الى الامام الا
 أن يحلف القائل ياخذني بالله أنه لم يرد بذلك قذفا فان حلف عفى عنه بعد الادب
 ولا يضرب حد الزرية وان هو عفا عنه قبل ان يأتي السلطان ثم طلبه بعد ذلك فانه
 لا يحده (قال) وقد بلغني عن مالك في رجل قذف رجلا فمعا عنه قبل أن يبلغ
 به الى السلطان ثم بدا له أن يقوم به (قال مالك) ليس ذلك له ولا حد عليه وقد
 أخبرني به من أتى به وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت القذف أيقوم به من قام به من
 الناس (قال) لا يقوم به عند مالك الا المقدوف ﴿قلت﴾ فلو أن قوما شهدوا على
 رجل أنه قذف فلانا وفلان يكذبهم ويقول ما قدفى (قال) لا يلتفت الى شهادة الشهود
 عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعى المقدوف أن القاذف قذفه وأقام على ذلك

البينة عند السلطان ثم ان المقدوف قال للسلطان بعد ما شهدت شهوده انهم شهدوا
 بزور (قال) هذا قد بلغ الامام وقد شهد الشهود عند الامام بالحدود وهو مدع
 للتدفع فلما وجب الحد قال كذبت بنيتي فلا ينظر في قوله لان الحد قد وجب فهذا
 يريد ابطاله ألا ترى أنه لو عفا لم يحزه عفو فكذا ذلك اكذابه البينة لا ينظر في ذلك
 بعد ما وجب الحد عند السلطان ويضرب القاذف الحد ولم أسمع من مالك وهو رأي
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لم يقذفني (قال) هذا وما فسر لك سواء ﴿ قلت ﴾
 أرأيت ان قال الشهود بعد ما وجب الحد ماشهدنا الا بالزور (قال) يدرك الحد عنه
 ﴿ قلت ﴾ لم درأته بشهادة الشهود برجوع الشهود ولم تدرأه بتكذيب المدعى اياها
 (قال) لان هذا الامر كان للمدعى حتى يبلغ السلطان فاذا بلغ السلطان وقامت البينة
 انقطع ما كان لهذا المقدوف فيه من حتى وصار الحد لله فلا يجوز له ما هنا قول والبينة
 ان رجعت عن شهادتها لم أقدر ان أقيم الحد ولا بيته ثابتة على الشهادة ﴿ قلت ﴾ أتخفظ
 هذا كله عن مالك (قال) لا وهو رأي ﴿ قلت ﴾ أرأيت القصاص الذي هو للناس ان
 عفا عن ذلك بعد بلوغهم السلطان أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم

باب في الرجل يشهد على الرجل بالحد ويأتي بمن يشهد معه

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يشهد على الرجل بشرب الخمر أو بالزنا فيقول للقاضي أنا
 آتيك بالشهود أيضاً على ذلك (قال) ان كان أمراً قريباً في الخمر حبسه القاضي وان
 كان أمراً بعيداً لم يحبس القاضي وأما الزنا فلا يخرج به الا أربعة شهداء سواء ولا
 يخرج به ثلاثة وان كان رابعهم لانه قد صار الآن قاذفاً ويحمله الحد ان لم يأت بأربعة
 شهداء سواء وينكل اذا رماه بشرب الخمر ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يقول
 للرجل يا سارق على وجه المشاقعة ان ذلك ينكل فان قال له سرق متاعى ولم يكن له
 بينة وكان الذي قيل ذلك له من أهل التهمة فان ذلك لا شيء عليه من قبل أنه لم يرد
 بقوله ذلك التهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من قال لرجل يا زاني ثم جاء بثلاثة يشهدون معه
 على الزنا (قال) الاول قاذف عند مالك ولا يخرج من حد التدفع الا أن يأتي بأربعة

سواء يشهدون على الزنا لانه قد صار خصما حين كان قاذفا ويضرب الحد وتضرب
الشهود الثلاثة أيضاً ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الذي شهد بالحد وحده وقال أنا آتيك
بالبينة أوقف هذا المشهود عليه (قال) نعم ان ادعى امرأاً قريبا حاضرا أوقف هذا
المشهود عليه والشاهد أيضاً وقيل للشاهد ابنت الى من تزعم أنه يشهد معك فان
أتى بهم أقيم الحد على الشهود عليه وان لم يأت بهم أو ادعى شهادة بعيدة أدب أدبا
موجبا الا في الزنا فانه ان قال رأيت زنى قيل له انت بأربعة شهداء سواك والا
ضربت الحد ويتوثق منه كما يتوثق من الاول فان جاء بهم بمحضرة ذلك والا ضرب
الحد ﴿قلت﴾ وتوقفه ولا تأخذ منه كفيلا (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت كتب
القضاة الى القضاة هل تجوز في الحدود التي هي لله وفي القصاص وفي الاموال وفي
الطلاق وفي المتاق في قول مالك (قال) نعم في رأي ذلك جائز لان الشهادة على الشهادة
عند مالك في هذا كله جائزة فلما كانت الشهادة على الشهادة في هذا جائزة جازت
كتب القضاة في ذلك

﴿فيمن قال لامرأته زيت وأنت مستكرهة﴾
﴿أو صبية أو نصرانية أو أمة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته زيت وأنت مستكرهة أيلعن أم لا وهل يكون
من قال لامرأة أجنبية زيت وأنت مستكرهة أو زيت وأنت صبية أو زيت وأنت
نصرانية أو قال ذلك لرجل هل يكون هذا قاذفا في قول مالك أم لا (قال) يلاعن
الزوج امرأته ويحصد لهؤلاء كلهم الحد لانه لا يخلو من أن يكون قاذفا أو يكون
معرضا الا في الامة والعبد اذا اعتق ثم قال زيتا في حال العبودية فانه لا يضرب اذا
أقام البينة أنهما زنيا وهما عبدان فان لم نعم البينة على ذلك ضرب الحد (قال) فان قال
لها أيضاً يازانيان ولم يقل لها زيتا في العبودية وقد كانا زنيا في العبودية فانه لا حد
عليه في فريته لانهما قد زنيا ووقع عليهما اسم الزنا ﴿قال﴾ ومن قال لنصراني أسلم
يازان وقد كان زنى في نصرانيته ضرب له الحد حد القرية لان من زنى في النصرانية

لا يمد ذلك زنا لانه لا يضرب فيه الحد وكذلك الصبي لا يكون بفعله زانيا وان فعل ذلك في صباه ﴿قال﴾ والذي قال زيت وأنت مستكروه ان لم تقم البيعة ضربته الحد وان أقام البيعة لم أضربه الحد وان كان اسم الزنا بالاستكراه غير واقع عليها فاني لا أضربه الحد أيضا لاني أعلم أنه لم يرد الا أن يخبر بأنها قد وطئت غصبا ولم يرد أن يقول لها انها زانية فهذا يخالف النصراني والصبي (وقال) في رجل شهد على رجل بالسرقة وقال رأيتُه يسرق متاع فلان (قال) يحلف صاحب المتاع ويستحق متاعه ولا تقطع يد السارق بشهادة واحد ولو أن شاهدا شهد على رجل بالسرقة وليس للسرقة من يطلبها ولا من يدعيها وكان الشاهد من أهل العدالة مثل ما يقول رأيتُه دخل دار فلان فأخذ منها شيئا لم تكن عليه عقوبة وان كان الذي زعم أنه رآه وشهد عليه رجلا ليس من أهل العدالة وليس للمتاع طالب رأيت أن يماقب الشاهد الا أن يأتي بالخروج من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت من عرض بالزنا لامرأته الا أنه لم يصرح بالتحذف أضربه الحد أم ياتمن في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أنه يضرب الحد أن لم ياتمن ﴿قلت﴾ ويكون الذي قذف التي أسلمت والتي عقت أو الصغيرة التي قد بلغت أو اخرأته قاذفا حين تكلم بذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رأيتك تزني وأنت نصرانية (قال) أراه قاذفا الساعة ﴿قلت﴾ وهذا عندك سواء قوله زيت وأنت نصرانية وقوله رأيتك تزني وأنت نصرانية (قال) نعم ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا الا أن الذي فسرت لك في قول الرجل للمرأة النصرانية التي أسلمت قوله لها يا زانية بعد أن أسلمت وقد كانت زنت في نصرانيتها فقال الرجل انما أردت زناها في نصرانيتها (قال مالك) نضربه الحد ولا نخزجه من القذف وان كانت زنت في نصرانيتها لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز قل للذين كفروا ان يفتنوا يفتنوا لهم ما قد سلف ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأة وقد أسلمت قد كنت قذفتك بالزنا وأنت نصرانية (قال) أرى أن ينظر في ذلك فان كان أتى ممتحنا يسألها أن تغفر ذلك له أو يخبر بذلك أحدا على وجه الندم على ما مضى

من ذلك فلا أرى عليه شيئاً وإن لم يكن لذلك وجه يرى أنه قاله له رأيت أن يضرب الحد لأن من قول مالك من عرض بالقذف أكل له الحد

❦ في القيام بمجد الميت أو الغائب ومن أولى بذلك ❦

❦ قلت ❦ أرايت الميت اذا قذف من يقوم بمجده من بعده وله أولاد وأولاد أولاد وآباء وأجداد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أني أرى لولده وولد ولده وأبيه وأجداده لأبيه وأمه أن يقوموا بذلك من قام منهم أخذ بمجده وإن كان ثم من هو أقرب منه لأن هذا عيب يلزمهم ❦ قلت ❦ أتقوم المصبة لحده مع هؤلاء (قال) لا ❦ قلت ❦ فإن لم يكن من هؤلاء أحد أتقوم المصبة بمجده (قال) نعم ❦ قلت ❦ ويقمن البنات بمجده والاخوات والجدات (قال) نعم ❦ قلت ❦ ويقوم الاخ والاخت بمجده وثم ولده وولد ولده (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان لم يكن لهذا الميت المقذوف وارث ولا قرابة فقام بمجده رجل من المسلمين أيمكن من ذلك أم لا (قال) لا ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً قذف رجلاً وهو غائب ولده حضور فقام ولده بمجده أبيهم وهو غائب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وما علمت أن أحداً من أصحابنا حكم عن مالك في هذا شيئاً بعينه ولا أرى أن يمكن أحد من ذلك ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً قذف رجلاً فأت المقذوف وقام ولده بمجده أيمكن ذلك لهم في قول مالك وهل يورث المحدود في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان قذف ومات ولا وارث له فأوصى في وصيته أن يقام بمجده (قال) ذلك له يقوم به الوصي ❦ قلت ❦ أسمعت من مالك (قال) لا ولكنه رأيي ❦ قلت ❦ أرايت من وطئ أمة له مجوسية أو امرأة له وهي حائض فقذفه رجل أيجد قاذفه في قول مالك (قال) نعم يجده قاذفه في رأيي

❦ في قذف الصبي والصبية ❦

❦ قلت ❦ أرايت الصبي اذا بلغ الجماع ولم يحتلم بعد فقذفه رجل بالزنا أيقام على قاذفه

الحد في قول مالك (قال) لا يقام على قاذفه الحد قال مالك لا يقام على العبيبة زنى
أو الصبي بزنى الحد حتى يحتمل للصبي أو تحيض الجارية أو يبتان الشعر أو يبلغان من
حد الكبر حتى يعلم الناس أن أحداً لا يجاوز تلك السنين الا احتمل (قلت) رأيت
أن أنبت الشعر وقال لم أحتمل ومثله من الصبيان في سنه يحتمل ومنهم من هو في سنه
لا يحتمل أتقيم عليه الحد بنبات الشعر أم لا تقيمه وإن أنبت حتى يبلغ من السن
مبالا يجاوزه صبي الا احتمل (قال) أرى أنه وإن أنبت الشعر فلا حد عليه حتى يحتمل
أو يبلغ من السن ما يعلم أن مثله لا يبلغه حتى يحتمل فيكون عليه الحد ولقد كلمت مالكا
غير مرة في حد الصبي متى يقام عليه الحد فقال الى الاحتلام في الغلام والجيفة
في الجارية

— فيمن قذف نصرانية أو أمة ولها بنون مسلمون —

(قلت) رأيت من قذف ذميا أو عبداً بالزنا (قال) قال مالك من قذف عبداً بالزنا
أدب أو قذف نصرانية ولها بنون مسلمون أو زوج مسلم نكل بإذابة المسلمين لأن
أولادها وزوجها مسلمون وللنصراني الذي ذكرت أن يزجر عن أذى الناس كلهم
(قلت) رأيت من اقترى على أم الولد (قال) قال مالك يشكل (قلت) رأيت
أن قال لرجل مسلم وأبوه نصراني وأمه نصرانية لست لا ييك (قال) قال مالك
يضرب ثمانين (قال مالك) وكذلك إن كان أبوه عبداً (قال) قال مالك يحد هذا
لغيره من أية ولقطع النسب (قلت) ولم جلده مالك هاهنا الحد وإنما وقعت البقرة
على أمه الكافرة (قال ابن القاسم) قال مالك لم يقع الحد على أمه وإنما وقع الحد عليه لقوله
لست لا ييك لانه نفاه من نسبه (قلت) رأيت من قال لرجل من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم لست لا ييك أ كان يسقط الحد عنه وإنما كانوا أولاد المشركين وبدؤوا
الحدود فبهم كانت وهم أقاموها (قال) وقال مالك ولكن لو أنزجلا قال لرجل
كافر يولد زنا أو لست لا ييك وله أولاد مسلمون لم يكن على قائله الحد لولده المسلم
وأنما الحد إن يقول لولده المسلم لست لا ييك (قلت) رأيت السيد بن وهب وأم الولد

والمكاتب والمعتق الى سنين والمعتق منه شقص اذا زنوا (قال) حدهم عند مالك حد العبيد ﴿قلت﴾ وكذلك لو افترخوا (قال) كذلك أيضاً حدهم عند مالك في القرية حد العبيد أو بمون

— المحارب يقدف في حراية والحربي يدخل بأمان فيقدف —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن محارباً في حال حرايته قدف رجلاً من المسلمين ثم تاب وأصلح فقام المقتدوف بمجده أتحمده له أم لا في قول مالك (قال) نعم نحده له لأن حقوق الناس تؤخذ منه عند مالك اذا تاب وأصلح ﴿قلت﴾ أرايت الرجل من المشركين حريباً في دار الحرب قدف رجلاً من المسلمين بالزنا ثم أسلم بعد ذلك أو أسر فصار عبداً أتحمده لهذا الرجل حد القرية في قول مالك أم لا (قال) القتل هو موضوع عنه في قول مالك لا يؤخذ بما قتل فهذا يدل على أن القرية لا يؤخذ بها أيضاً ولا أرى أن يؤخذ بها ﴿قلت﴾ لم قال مالك في النصراني انه اذا سرق تقطع يده ولا يقام عليه حد الزنا (قال) لأن السرقة والحراية من الفساد في الارض ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً حريباً دخل بأمان يقدف رجلاً من المسلمين أتحمده أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وما أعطيناهم الأمان على أن يسرقونا ولا على أن يشتمونا فأرى عليهم الحد

— في الرجل يقول للمرأة بازانية وتقول زيت بك —

﴿والذي يقول يا خبيث يا فاسق يا فاجر﴾

﴿قلت﴾ أرايت امرأة قال لها رجل يا زانية فقالت زيت بك (قال) تضرب الحد للرجل ويقام عليها حد الزنا الا أن تنزع عن قولها فتضرب للرجل ويدراً عنها حد الزنا ويدراً حد القذف عن الرجل لأنها قد صدقته وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول للرجل يا فاسق يا فاجر يا خبيث (قال) ينكل في قوله يا فاجر يا فاسق وأما في قوله يا خبيث فيحلف بالله أنه ما أراد القذف ثم ينكل ﴿قلت﴾ فان نكل

عن اليمن في قوله ياخيث أيجلد الحد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى
أن يجلد الحد فإن أبي أن يحلف نكل ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال رجل لرجل يا ابن
الفاجرة أو يا ابن الفاسقة أو يا ابن الخبيثة (قال) ليس عليه في قوله يا ابن الفاسقة
ولا يا ابن الفاجرة إلا النكال وأما قوله يا ابن الخبيثة فإنه يحلف أنه ما أراد قذفاً فإن
أبي أن يحلف رأيت أن يحبس حتى يحلف وإن طال حبسه نكل ﴿قلت﴾ فكم
النكال عند مالك في هذه الاشياء (قال) على قدر ما يراه الامام وحالات الناس
في ذلك مختلفة فمن الناس من هو معروف بالاذى فذلك الذي ينبغي أن يعاقب العقوبة
الموجبة وقد يكون الرجل تكون منه الزلة وهو معروف بالصلاح والنفضل فإن
الامام ينظر في ذلك فإن كان قد شتم شتما فاحشا أقام عليه السلطان في ذلك قدر
ما يؤدب مثله في فضله وإن كان شتما خفيفا فقد قال مالك يتجافى السلطان عن الفتنة
التي تكون من ذوى المروآت

﴿فمن قال له رجل ياشارب الخمر أو يا حمار أو يا فاجر﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول للرجل ياشارب الخمر أو يا خائن أو يا آكل الربا (قال)
ينكاه السلطان عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال له يا حمار يا ثور أو يا خنزير (قال)
ينكاه السلطان على قدر ما يراه الامام في رأيي وقد سمعت ذلك من مالك في الحمار
﴿قلت﴾ أرايت ان قال له يا فاجر آفلانة (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى
أنه يحلف أنه لم يرد القذف ﴿قال﴾ -حزون ﴿وقال لي أيضاً وأرى أن يضرب ثمانين
إلا أن يكون له بنته على أمر صنته بها على وجه الفجور أو أمر يدعيه يكون فيه
مخرج لقوله مثل ما عسى أن يكون قد خاصته المرأة في مال ادعته قبله فجحدها
ولم يقر لها به فتقول له لم تفجر بي وحدي وقد جرت بفلانة قبلي للامر الذي كان
بينهما فهذا وما أشبهه من الوجوه التي تخرج اليها وتعرف بها صدقه فأرى أن يحلف
ويكون القول بقوله فإن لم يكن على ما وصفت لك رأيت أن يجلد

﴿ فيمن قال لرجل جامعت فلانة حراماً أو باضعتها حراماً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال رجل لرجل جامعت فلانة حراماً أو باضعتها حراماً أو قال وطئها حراماً ثم قال لم أرد بقولي أنك زيفت بها ولكني أردت أنك قد كنت تزوجتها تزويجاً حراماً أو قال ذلك لنفسه اني قد جامعت فلانة حراماً أو وطئت فلانة حراماً أو باضعت فلانة حراماً فقامت فلانة تطلبه بمجد فريتها فقال اني لم أرد الاقتراء عليك انما أردت اني قد كنت تزوجتك تزويجاً فاسداً فوطئتك (قال) عليه الحد حداً الفرية في ذلك كله الا أن يعلم أنه قد كان نكحها في عدة أو تزوجها تزويجاً حراماً كما قال فيقيم على ذلك البينة فان أقام البينة على ذلك أجلف بالله الذي لا اله الا هو أنه لم يرد الا ذلك ودرئ عنه الحد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل اني قد كنت جامعت أم الآخر أ يكون عليه حد الفرية أم لا (قال) نعم عليه حد الفرية في رأيي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال تزوجتها بجامعتها ولم أرد القذف (قال) يقيم البينة على التزويج فان أقام البينة على التزويج لم يكن عليه الحد والا ضرب الحد

﴿ في التعريض بالقذف ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول ما أنا بزان ويقول قد أخبرت أنك زان (قال) يضرب الحد في رأيي لان مالكاً قال في التعريض الحد كاملاً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل عند الامام أو عند غير الامام أشهدني فلان أنك زان (قال) يقال له أقم البينة أن فلانا أشهدك والا ضربت الحد لانه يلعني عن مالك أنه قال في الرجل يقول للرجل ان فلانا يقول أنك زان (قال) يقيم البينة والا ضرب الحد وهذا عندي يشبهه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل الحر يقول للعبد يازان فيقول له العبد لا بل أنت زان (قال) ينكح الحر عند مالك ويجلد العبد حد الفرية ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل زنى فرجلك (قال) عليه الحد عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال زانى فوقك أو زنت رجلك (قال) أرى فيه الحد

في الرجل يقول للرجل لست بابن فلان لجدّه

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يقول للرجل لست بابن فلان لجدّه وجده كافر (قال)
يضرب الحد عند مالك لانه قد قطع نسبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا نظر الى رجل
من ولد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال لست بابن الخطاب (قال) يضرب
الحد كاملا عند مالك ﴿ قلت ﴾ فلو قال ليس أبوك الكافر ابن أبيه ولم يقل هذا
القول لهذا المسلم الذي من ولد الكافر (قال) لا يضرب الحد عند مالك (قال)
وأخبرني به من أثق به من أصحاب مالك وأفضلهم عندي أن مالك قال لو أن رجلا
قال لرجل كافر وله ولد مسلمون فقال للكافر أبي للمسلم ليس أباك فلان لاب له كافر
أو يا ابن زنية لم يكن عليه حد وإن كان للمقذوف أولاد مسلمون حتى يقول ذلك
لولده المسلمين فإذا قال ذلك لولده المسلمين ضرب الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال
لابنه المسلم لست بابن فلان لجدّه ثم قال لم أرد بهذا قطع نسبك إنما أردت بهذا
أنك لست بابنه لصلبه لان دون جدك والدك (قال) لا يصدق أحد في هذا
وأرى على من قال ذلك الحد ولو جاز هذا له لجاز أن يقول ذلك في كل جد مسلم
وبينه وبينه أب فلا يصدق أحد في هذا كان جده كافرا أو مسلما ويضرب الحد
ثمانين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ابن فلان نسبه الى جده أمحمد أم لا (قال)
لاحد عليه ﴿ قلت ﴾ كان في مشامة أو غير مشامة (قال) نعم لاحد عليه ﴿ قلت ﴾
أرأيت ان نسب رجل رجلا الى عمه فقام عليه الرجل بالحد أتضربه الحد (قال) نعم
يضرب الحد ﴿ قلت ﴾ وكذلك الخال (قال) نعم أضربه الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان
قال له أنت ابن فلان نسبه الى زوج أمه (فقال) أرى أن يضرب الحد لانه قد قطع
نسبه ﴿ قلت ﴾ وفي المم والخال وأبنته قد قطع نسبه (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فلو قال
له أنت ابن فلان نسبه لجدّه من أمه (قال) لا يجلد هذا والجد ما هنا بمنزلة الأب
وقد قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما تنكح آبؤكم من النساء فأنكح الجد للام
فلا يصلح لابن الابنة أن ينكحه من النساء

ما جاء في النبي ﷺ

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل من العرب لست من بني فلان لقبيته التي هو منها (قال) ان كان من العرب جلد الحد وان كان من الموالي لم يضرب الحد بعد أن يحلف أنه لم يرد النبي ﷺ لانه من عرض بقطع نسب رجل فهو كمن عرض بالحد فان قال لرجل من الموالي لست من موالي بني فلان وهو منهم ضرب الحد وكذلك قال مالك لانه قد قطع نسبه ﴿ قلت ﴾ وعلى من أوقعت القذف اذا قال له لست من بني فلان وهو رجل من العرب أعلى أمه ذنية أم على امرأة هذا الجاهلي (قال) انما يقام الحد لهذا المسلم لقطع نسبه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل لست ابن فلان وأمه أم ولد (قال) قال مالك يضرب الحد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كان أبواه عبدين فقال لست لا بك (قال) يضرب الحد عند مالك

﴿ قلت ﴾ في الرجل يقتل عبده وأبواه حران مسلمان

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول لعبده وأبواه حران مسلمان يا ابن الزانية أو يا ابن الزاني (قال) قال مالك يضرب سيده الحد ﴿ قلت ﴾ فان كان أبوا العبد قد ماتا ولا وارث لهما أو لهما وارث فقام هذا العبد على مولاه بمحمد أبويه أيكون ذلك له ويقام الحد على سيده أم لا في قول مالك (قال) نعم يكون للعبد ذلك ويقام على سيده الحد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبده لست لا بك وأبواه حران مسلمان (قال) يضرب الحد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبده لست لا بك وأبواه مسلم وأمه كافرة أو أمه نصرانية أتضربه الحد أم لا (قال) سألت مالكا عنها فأبى أن يجنبني فيها بشئ وأرى أن يضرب الحد لانه اذا قال ذلك للعبد فقد حمل أباه على غير أمه فقد صار قاذفا لآبائه

﴿ قلت ﴾ فيمن قال للميت ليس فلان أباه

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول لرجل ميت ليس فلان لآبائه وأبو الميت حي فقام

الاب بالحد وقال قطع نسب ولدى منى أ يكون له ذلك أم لا (قال) نعم عليه الحد
 ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا قال لرجل على وجه السباب والنضب أنت ابن فلان
 نسبته الى غير أبيه أ يضرب الحد في قول مالك (قال) نعم يضرب الحد ﴿قلت﴾
 فان قال ذلك له على غير وجه النضب ولا على وجه السباب أ يضرب الحد في قول
 مالك (قال) نعم يضرب الحد الا أن يكون استخيره

﴿فمن نسب رجلا من العرب أو من الموالي الى غير قومه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل من العرب يا بطل أ يضرب الحد في قول
 مالك (قال) قال نعم يضرب الحد ﴿قلت﴾ فان قال ذلك لرجل من الموالي يا بطل
 (قال) يستحلف عند مالك بالله الذي لا اله الا هو ما أراد فيه من آياته ولا قطع نسبه
 فاذا حلف بكل فان أبي أن يحلف لم يكن عليه حد ونكل بالعقوبة ﴿قلت﴾ أ رأيت
 ان قال لرجل من العرب يا حبشي أو يا فارسي أو يارومي أو يا بربري أ يضرب الحد في
 قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فلو قال لرجل من الموالي يا فارسي وهو رومي
 أو قال لبربري يا حبشي أو يا فارسي أو قال لفارسي يارومي أو يا حبشي أو نحو هذا فانه
 لا حد على قائل هذا. وقد اختلف عن مالك في الذي يقول لبربري أول رومي
 يا حبشي أن عليه الحد أو لا حد عليه وأرى أن لا حد عليه الا أن يقول له يا ابن
 الاسود فان لم يكن من آياته أسود ضرب الحد فأما أن ينسبه الى حبشي فيقول
 يا ابن الحبشي وهو بربري فالحبشي والرومي والفارسي في هذا سواء اذا كان بربريا
 وهو أحسن ما سمعت من قول مالك وثبت عندي الا أن يقول له يا ابن الاسود
 فيكون قذفنا اذا لم يكن أحد من آياته أسود ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لرجل من
 العرب يا فارسي أو قال لرجل من مضر يا عتيبي أو قال لرجل من اليمن يا مضري (قال)
 أرى هذا كله قطعا للنسب وأرى فيه الحد كما قال مالك في قطع الانساب لان العرب
 انما تنسب الى الآباء فمن نسبها الى غير آياتها فقد أزال النسب فعليه الحد وكذلك
 لو قال لرجل من قيس يا كلابي أو لرجل من كلب يا عيمي فقد أزال النسب فعليه الحد

﴿ قلت ﴾ فان قال لرجل من قريش يا عربي أو لرجل من كلب يا قيسي (قال) لا يضرب الحد لان العرب مضرها وتيمها وقريش معها يجمعها هذا الاسم وقد قال الله جل ثناؤه بلسان عربي مبين وقال وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فسمى قريشا هاهنا عربا ﴿ قلت ﴾ فان قال لرجل من العرب لست من العرب أليس يحد في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لرجل من الموالي لست من الموالي أيحد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى عليه الحد ان كان له أب معتق بمنزلة ما لو قال لرجل من موالي بني فلان لست من موالي بني فلان ﴿ قلت ﴾ أرايت لو قال لرجل معتق ليس مولاك فلان (قال) ليس عليه شيء في رأيي ﴿ قلت ﴾ فان كان له أب وانما أعتق فلان جده فقال له لست من موالي فلان أترى هذا قطع نسبه أم لا في قول مالك (قال) قال مالك عليه الحد ﴿ قلت ﴾ فاذا قال للمعتق ذلك اذا لم يكن له أب فقال له لست من موالي فلان (قال) هذا ليس له أب يقطع نسبه فلا أرى عليه الحد (قال) ولم أسمع هذا من مالك ﴿ قال سحنون ﴾ نرى عليه الحد لانه نفاه

— في الرجل يقتد ولده أو ولد ولده —

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقتد ولده أو ولد ولده بالزنا من قبل الرجال أو النساء أتحد لهم في قول مالك (قال) أما ابنه فان مالكا كان يستقل أن يحد فيه ويقول ليس ذلك من البر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان أقام على حقه فان ذلك له وعفوه عنه جائز عند الامام وأما ولد ولده فاني لم أسمعه من مالك ولكني أرى أن يكون مثل ولده ﴿ قلت ﴾ أرايت الاب يقتص منه لولده أو لولد ولده في قول مالك (قال) سئل مالك عن الرجل يقتل ابنه أقتل به (قال) أما ما كان من العمد الذي يكون فيه القصاص من غير الأب الذي يكون بين الناس مثل أن يضرب الرجل الرجل بالعض أو يرميه بالحجر أو يحذفه بالسيف أو بالسكين فيموت منه فيكون على الاجنبي القصاص فاني لا أرى أن يقتص من الاب في شيء من هذا الا أن يمد الاب يقتل ابنه مثل أن يضجبه فيذبجه ذبحاً أو يشق جوفه فهذا وما أشبهه مما يعلم الناس أنه انما

أراد القتل بعينه عامداً له فهذا يقتل بآبائه إذا كان هكذا وأما ما كان من غير هذا مما
وصفت لك مما لو فعله غير الأب به كان فيه القصاص أو القتل فإن ذلك موضوع
عن الأب وعليه فيه الدية منلظة وأرى الجرح بمنزلة القتل ما كان من رمية أو ضربة فلا
قصاص على الأب فيه وينظر عليه فيه الدية مثل النفس وما كان مما يعتمد مثل أن
يضجبه فيدخل أصبعه في عينه أو يأخذ سكيناً فيقطع أذنه أو يده فأرى أن يقتص
منه وكذلك قال مالك في النفس فأرى الجسد في ولد ولده بمنزلة الوالد في ولده
وكذلك بلغني عن مالك في الجسد وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت إذا قال لأبني يا ابن
الزانية قدامي بجد أمه أيجد له الأب في قول مالك أم لا (قال) نعم يجده له لأن الجسد هاهنا
ليس له إنما الجسد لأمه وإنما قام هو بجد هو لأمه ﴿قال ابن القاسم﴾ وهذا إذا
كانت الأم ميتة فأما إذا كانت حية فليس للولد أن يقوم بذلك إلا أن توكله
(قال) ولقد سمعت مالكا وسأله قوم عن امرأة كانت لرجل فقارنها ولها منه ولد
فتزوجت رجلاً فولدت له أولاداً فكان بينه وبين ولده منها كلام فقال أشهدكم بأنهم
ليسوا بولدي قدام أخوتهم لأمهم بنو المرأة من غيره فقالوا نأخذك بجد أمنا لأنك
قدفيتها وقامت الأم بذلك (قال مالك) أرى أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما أراد
قدفاً وما قال لهم ذلك إلا كما يقول الرجل لولده لو كنتم ولدي لاطعنوني وما أشبه
هذا مما يقوله الرجل لولده فإن حلف سقط عنه الحد (قال ابن القاسم) وأرى أن لم
يحلف جلد الحد ﴿قلت﴾ أرايت أن قدفت المرأة وهي ميتة أو غائبة قدام بجد لها ولد
أو ولد ولده أو أخ أو أخت أو ابن أخ أو جد أو عم أو أب أيمن هؤلاء من ذلك
(قال) أما في الموت ف نعم وأما في النية فلا

﴿ في الرجل يقذف الرجل عند القاضي ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقذف الرجل بين يدي القاضي وليس له عليه شاهد إلا
القاضي أيجده القاضي أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يقيم الحدود القاضي إذا
لم يكن شاهد غيره وإذا كان معه شاهد آخر أيضاً لم يقيم الحد هو ولكن يرفع ذلك

الى من هو فوقه فيقسم الحد ﴿قلت﴾ أرأيت القاضي اذا نظر الى رجل اغتصب من رجل مالا ولم يره غيره أم يحكم له عليه أم لا في قول مالك (قال) لا أرى أن يحكم به وانما هو شاهد ظيرف ذلك الى من هو فوقه ولم أسمع من مالك فيه شيئا الا ان مالكا مثل عما يختصم الناس فيه فيما بينهم عند القضاة ثم يقر بعضهم لبعض ثم يحدون ولا يحضر ذلك أحدا الا القاضي أترى ان يقضى بما أقروا به ويمضى ذلك عليهم (قال) لان ما أقرب به مما يطمع غيره بمنزلة ما طلع عليه من حدود الناس فلا يجوز له في اقرار بحق ولا في حد يشهد عليه وحده الا بشهود غيره أو بشاهد يكون معه فيرضه الى من هو فوقه وذلك أن ناسا ذكروا عن أهل العراق أنهم فرقوا بين الحدود والاقرار فقالوا ينفذ الاقرار في ولايته ولا ينفذ فيما أقروا به عنده قبل أن يبل أو يشهد عليه أحد فمثل مالك عنه فلم ير ذلك الا واحدا كله

— في الرجل يقول للرجل يا ابن الزانية أو يني الولد من أمه —

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يقول للرجل يا ابن الزانية كم يضرب أحدا أم حدين في قول مالك (قال) حداً واحداً في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لست لفلانة لامه أ يكون عليه الحد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا حد عليه ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته في ولدها منه لم تلدي هذا الولد مني وقالت المرأة بل قد ولدتك منك (قال) أرى ان كان أقرب به قبل ذلك كان ولده ولم يكن له أن يلاعنه منه وليس بقاذف لان مالكا قال اذا قال الرجل للرجل لست لامك لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ ترى أنه قد قطع نسب ابنه هذا حين قال لست لامك (قال) لا ليس فيه قذف ولا قطع نسب ولو كان هذا يكون في نسب ابنه قاطعا لنسب ابنه كان من قال لرجل أجنبي لست لامك قاطعا لنسبه من أبيه فلما كان في الاجنبي لا يكون قاطعا لنسبه من أبيه ولا قاذفا. اذا قال لست لامك فكذلك الاب في ولده ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يقرب به قط ولم يعلم بالحل فلما ولدت قال ليس هذا ولدك أو لم تلديه وقالت المرأة الولد ولدي ولدتك علي فراشك (قال) الولد ولده الا أن ينفي منه لان من أقر بالوطء في قول مالك قالولد

ولده فان نداء التمن فان نكل عن اللعان كان الولد ولده ولم يجلد الحد وكانت بمنزلة ما وصفت لك في الذي يقول لرجل لست لمالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا وطىء أمته وأقر بوطئها ثم انها جاءت بولد فقال لها السيد لم تلديه وليس هذا الولد ولدك وقالت الامة بلى قد ولدته منك وهو من وطئك اياي وأنت مقر لي بالوطء (قال) قال مالك من أقر بوطء أمته فجاءت بولد فالولد لازم للسيد ولا يستطيع أن ينفيه الا أن يدعي الاستبراء قبل الحمل فأما اذا قال لم تلديه ولم يدع الاستبراء لم يلتفت الى قوله لان الجارية مصدقة في الولادة حين أقر السيد بالوطء لان ولده في بطنها فلما قالت هو هذا قد ولدته كان ولده لان من أقر بالوطء فالولد ولده والقول قول المرأة في الولادة الا أن يدعي الاستبراء قبل الحمل ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة نظرت الى رجل فقالت هذا ابني ومثله بولد لملها فقال صدقت هي أمي تثبت نسبه منها في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني لا أرى أن يثبت نسبه لانه ليس هاهنا أب يلحق به وهذا خلاف مسئلتك الاولى لان المسئلة الاولى هناك أب يلحق به ووطء يثبت فيه النسب وليس هاهنا أب وانما على ولد أن يثبت أب فلا تصدق ولا يثبت نسبه منها

﴿فيمن قال لرجل يا ابن الاقطع أو يا ابن الاسود﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لرجل يا ابن الاقطع ووالده ليس باقطع أم لا في قول مالك (قال) يلتقي أن مالكا قال ان لم يكن في آباءه أقطع ضرب الحد وان كان في آباءه اقطع فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال له يا ابن الحجام أو يا ابن الخياط (قال) قال مالك ان كان من العرب ضرب الحد الا أن يكون من آباءه أحد عمل ذلك العمل (قال مالك) فان كان من الموالى رأيت أن يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما أرد به قطع نسبه ولا حد عليه وعليه التعزير ﴿قلت﴾ لم فرق في هذا بين العرب والموالي (قال) لانها من أعمال الموالى ﴿قلت﴾ فان قال له يا ابن الاسود (قال) يضرب الحد عند مالك عربيا كان أو مولى الا أن يكون في آباءه اسود ﴿قلت﴾ أرايت ان قال له يا ابن المقعد أو يا ابن الاعمي (قال) هذا وقوله يا ابن الاقطع سواء

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا وسئل عن رجل قاتل رجلا يا ابن المطوق يعني
 الراية التي تجمل في الاعناق (قال مالك) ممن هو قاتلوا من الموالى فلم ير عليه الحد وكأني
 رأيته ذلك اليوم يرى أن لو كان من العرب لضربه الحد ولكنه لما قيل له انه من
 الموالى قال لاحد عليه وسكت عن العرب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال له يا ابن
 الاحمر أو يا ابن الازرق أو يا ابن الاصهب أو يا ابن الآدم وليس أبوه كذلك (قال)
 لم أسمع هذا من مالك الا أنه ان لم يكن في آباءه أحد كذلك ضرب الحد

﴿ فيمن قال لرجل أبيض يا أسود أو يا أعور وهو صحيح ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت رجلا نظرا لرجل أبيض فقال له يا حبشي فقال ان كان من العرب
 ضرب الحد عند مالك لان الحبشة جنس ﴿ قلت ﴾ فان كان من الموالى (قال)
 بلني أن مالكا قال في الموالى كلهم من قال لبربري يا فارسي أو يارومي أو يا عبطي أو
 دعاه بغير جنسه من البيض كلهم فلا حد عليه فيه أو قال له يا بربري وهو حبشي فلا
 حد عليه وهو قول مالك وقد أخبرتك قبل هذا بالاختلاف عن مالك في الحبشي أو قال
 لبربري يا حبشي لم يكن عليه شيء في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال رجل لرجل يا أعور
 وهو صحيح أو يا قمد وهو صحيح على وجه المشابيه (قال) لا يكون عليه في شيء من
 هذا الا الادب لان مالكا قال من آذى مسلماً أدب ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول
 للعربي يا مولى أيمحمد أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول
 للعربي يا عبد أيمحمد في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال لمولى يا عبد أيمحمد
 الحد أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظه الا أن رأي أن لا حد عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت
 الرجل يقول للرجل يا أبي أو يا بني (قال) لا شيء عليه

﴿ فيمن قال لرجل يهودي أو يمجوسي أو يانصراني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول للرجل يهودي أو يانصراني أو يمجوسي أو يا عابد
 وثن (قال) لا أحفظه عن مالك وهذا أولى من ينكل وقد قال مالك فيما هو أدنى من

هذا النكال ﴿قلت﴾ أ رأيت رجلا قال لرجل يا ابن اليهودى أو يا ابن النصراني أو يا ابن الجوسى أو يا ابن عابد وثن (قال) أرى فيه الحد إلا أن يكون كان أحدمن آباءه على ما قيل له فإن كان أحدمن آباءه ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل يا جاحر أو يا ابن الجمار (قال) لا شئ عليه في هذا عند مالك إلا النكال ﴿قلت﴾ له فهل كان مالك يحمد لكم في هذا النكال كم هو (قال) لا

— فيمن قال جامعت فلانة في دبرها أو بين نخفيها —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لرجل جامعت فلانة بين نخفيها أو في أعكائها (قال) أخاف أن يكون هذا من وجه التعريض الذي يضرب فيه حد الفرية كاملا وإنما أراد ان يستتر بنخفيها أو بأعكائها ولم أسمع من مالك في هذا بعينه هكذا شيئا إلا أن مالكا قال لاحد عندنا الا في نفي أو قذف أو تعريض يرى أن صاحبه أراد به قذفا فلا تعريض أشد من هذا (قال ابن القاسم) وأرى فيه الحد ﴿وقال غيره﴾ لاحد فيه لانه قد صرح بمارماه به وقد ترك عمر زيادا الذي قال رأيت بين نخفيها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال فقلت بفلانة في دبرها فقامت فطلبت حدها (قال) ذلك لها ﴿قلت﴾ فإن ثبت هذا على اثره حدته حد الزاني (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— فيمن قذف فارتد عن الاسلام —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قذفت رجلا فارتد المقتوف ثم رجع الى الاسلام فطلبنى بالحد أ يضربني له أم لا (قال) لاحد له على قاذفه (قال ابن القاسم) فإن قذف ثم ارتد أو قذف وهو مرتد أقيم عليه الحد في حال ارتداده وان تاب أقيم عليه الحد أيضا وان قذفه أحد وهو مرتد ثم تاب فلا حد عليه وان قذفه أحد قبل أن يرتد ثم ارتد فلا حد له على من قذفه وان تاب وإنما هو بمنزلة رجل قذفه بالزنا ولم يؤخذ له بمحبه حتى زني فلا حد على من قذفه

- فيمن قذف ملاءنة أو ابنها -

﴿ قلت ﴾ أرأيت من قذف ملاءنة ومها ولد وانما التعتت بنير ولد أيحسد قاذفها في قول مالك (قال) نعم اذا قذف ملاءنة التعتت بولد أو بنير ولد أو كان معها ولد أو لم يكن ضرب الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لولد الملاءنة لست لايبك أيحسد القاتل له هذا (قال) فان قال له ذلك في مشاعة ضرب الحد وان كان انما يخبر خبراً فلاحد عليه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك قال مالك في المشاعة مثل ما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يستعير الجارية أو يستودعها أو يرهنها فيطوؤها أتحمده أم لا (قال) قال مالك من ارتهن جارية فوطئها انه يقام عليه الحد فما سألت عنه بهذه المنزلة

﴿ تم كتاب الحدود في الزنا والقذف بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم ﴾

—*—*—*—*—

﴿ و عليه كتاب الرجم ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأتى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الرجم ﴾

﴿ في كشف الشهود عن الشهادة في الزنا ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لابن القاسم أرايت أربعة شهدوا على رجل بالزنا أيقنى للقاضى أن يسألهم هل زنى بامرأة أم لا فى قول مالك (قال) قد أخبرتك بما قال مالك فى ذلك ولم أسمعه يذكر المرأة إلا أنه قال يكشفهم عن شهادتهم فإن رأى فى شهادتهم ما يبطل به الشهادة أبطلها ﴿ قلت ﴾ أرايت أربعة شهدوا عليه بالزنا وهم أربعة عدول والقاضى لا يعرف أبكر هو أم ثيب أقبيل قوله أنه بكر ويجلده مائة جلدة (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك (قال) لا أحفظه عن مالك ولكنه رأى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل الندى أفر أبكر أنت أم ثيب

﴿ فى الشهادة على الاحصان ﴾

﴿ قلت ﴾ فإن قام عليه شاهدان بالاحصان رجعت فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل تجوز شهادة النساء مع رجل فى الاحصان فى قول مالك (قال) لا تجوز لأن شهادتهن فى النكاح لا تجوز

﴿ في الرجل يزني وقد كان تزوج امرأة ودخل بها فأكثر مجامعتها ﴾
 ﴿ واحصان الصغيرة والمجنونة والذمين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تزوج امرأة وتقدم مكته معها بعد الدخول بها فشهدوا بالزنا عليه فقال الرجل ما جامعتها منذ دخلت عليها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي في شيء كلفه فيه انه قال ادروا الحدود بالشبهات فهذا اذا لم يعلم أنه قد جامعا بولد ظهر أو باقرار أو بأمر سمع من الزوج من الاقرار بالوطء فلا أدري أن يقام عليه الرجم وان كان قد سمع ذلك منه قبل ذلك أنه مقر بوطئها رأيت أن يقام عليه الحد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تزوج جارية لم تبلغ الحيض فجامعها ثم زنى أثرجه في قول مالك (قال) قال مالك يحصنه ولا يحصنها ﴿ قلت ﴾ فالمجنونة تحصنها اذا جامعها في قول مالك (قال) نعم في رأيي لانها زوجة والزوج لا يحصنها اذا كانت ممن لا تفيق ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذميين اذا أسلما وهما زوجان ثم زنيا بعد الاسلام قبل أن يظاها أيرجنان في قول مالك أم لا (قال) لا يرجنان في قول مالك حتى يظاها بعد الاسلام

﴿ في الذي تجمع عليه الحدود ونفى الزاني ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجتمع الجلد والرجم في الزنا على الثيب في قول مالك (قال) لا يجتمع عليه والثيب حله الرجم بغير جلد والبكر حده الجلد بغير رجم بذلك مضت السنة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت جلد حد الزنا في البكر وجلد حد شرب الخمر وجلد حد الفرية أين يضرب في قول مالك على الظهر وحده أم على جميع الاعضاء (قال) بل على الظهر ولا يعرف مالك الاعضاء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت البكرين اذا زنيا هل يثنيان جميعا الجارية والنقي في قول مالك أم لا نفي على النساء في قول مالك وهل يفرق بينهما في النفي ينفي هذا الى موضع وهذا الى موضع آخر وهل يسجنان في الموضع الذي يثنيان اليه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا نفي على النساء ولا على المبيد ولا تغريب ﴿ قلت ﴾ فهل يسجن النقي في الموضع الذي ينفي اليه في قول مالك (قال) نعم

يسجن. ولو لا أنه يسجن لذهب في البلاد (قال) وقال مالك لا ينفى الا زان أو محارب ويسجنان جميعا في الموضع الذي ينفيان اليه يحبس الزاني سنة والمحارب حتى تعرف له توبة

❦ فيما لا يحصن من النكاح وما يحصن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت النكاح الذي لا يقر على حال هل يكون الزوجان به محصنين في قول مالك أم لا (قال) كل نكاح حرام لا يقر على حال أو نكاح يكون للولي أن يفسخه أو وطء لا يحل وإن كان في نكاح حلال يقر عليه مثل وطء الحائض والمتكفة والحرمه فهذا كله سمعت مالكا يقول في بعضه وبلغني عنه في بعضه انهما لا يكونان به محصنين الا بنكاح ليس لأحد فسخه أو إنباه ووطء بوجه ما يحل الى أحد ويجوز ❦ قلت ❦ أ رأيت ان تزوج أمة بغير اذن سيدها ودخل بها فوطئها ثم زنى أيكون هذا النكاح محصنا أم لا (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا وقد بلغني من قوله أنه لا يكون محصنا ❦ قلت ❦ أ رأيت المرأة الحرة أيحصنها العبد في قول مالك (قال) نعم اذا كانت مسلمة ❦ قلت ❦ وكذلك المجنون الذي يجامع (قال) نعم في رأيي

❦ في الرجوع عن الشهادة في الزنا بعد الرجم ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان شهدوا على رجل بالزنا فرجه الامام ثم رجعوا عن شهادتهم (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى أن يحدوا ويضمنوا دينه في أموالهم

❦ في القذف وما تقادم فيه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا قذف رجلا فخاصمه الى القاضي في القذف فأراد أن يوقع عليه البينة بالقذف فأت المَقْذُوف قبل أن يوقع البينة أيكون لورثته أن يقوموا بالحد عليه ويوقعوا البينة في قول مالك أم لا (قال) نعم ذلك لهم فاذا قاموا فأثبتوا القذف أقيم لهم الحد عليه ❦ قلت ❦ فان قذف رجل رجلا فلم يقم عليه بالحد ولم يسموا

منه المقوف تركه سنة أو أقل أو أكثر ثم مات المقذوف فقام ورثته يطلبون قذفه
 أيكون لهم ذلك أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ما لم
 يتناول ذلك ويرى أن صاحبه قد تركه فأرى ذلك لورثته وأما إذا تناول ذلك حتى
 يرى أنه قد كان تاركاً له فلا أرى لورثته شيئاً ولا يشبه قيام الورثة بذلك قيام المقذوف
 بعد طول الزمان لأن المقذوف بعد طول الزمان يحلف بالله ما كان تاركاً لذلك وما كان
 وقوفه إلا على أن يقوم بحقه أن بداله فأرى أن يتناول ذلك من أمره حتى يموت
 لم أر لورثته فيه دعوى ولا يؤخذ لهم به إلا ما كان قريباً مما لا يتبين من المقذوف ترك
 لذلك فهذا الذي أرى أن يكون لورثته بعد موته (قال) ولقد سمعت مالكا وسأله قوم
 وأنا عنده قاعد عن رجل قتل يوله أم وعصبة فأتت الأم فقال مالك أرى أن ورثة
 الأم أن أخبوا أن يقتلوا قتلا ولم يكن للعصبة أن ينفوا دون أمرهم كما لو كانت الأم
 باقية فجعلهم مالك في ذلك مكانها بعد موتها

❦ في قاذف المحدود ومن زنى بعض جداته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من اقترى على رجل مروجوم في الزنا أو مجلود في الزنا أن يحد حد
 الزانية أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا حد عليه (قال) وقال مالك في رجل
 قذف رجلاً فقال له يابن الزانية وفي أمهاته من جداته من قبل أمه امرأة قندزنت
 فقال إنما أردت جبدتك لا ملك تلك التي زنت (قال مالك) إذا كان أمراً معروفاً
 أحلف أنه ما أراد غيرها ولا حد عليه وعليه المقوية ❦ قلت ❦ فهل ينكح في قذفه
 هؤلاء الزناة في قول مالك (قال) إذا آذى مسلماً نكح

❦ في الشهود على الزنا يرجعون أو بعضهم ❦

❦ أو يكون بعضهم مسخوطاً أو عبداً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجع واحد منهم قبل أن يقيم
 إلا ما الحد أيحمله الحد ويحمله الثلاثة معه في قول مالك أم لا يحمله إلا الرابع وحده

(قال) ثم يجلد الرابع والثلاثة يجلدون كلهم حد القرية ﴿ قلت ﴾ أرايت ان رجع
أحدهم بعد اقامة الحد (قال) قد أخبرتك اني لم أسمعه من مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾
وأنا أرى أن يجلد الرابع وحده ولا يجلد الذين بقوا الثلاثة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد
أربعة على الزنا فإذا أحدهم مسخوطاً أو عبداً أيحدم القاضي كلهم (قال) قال لي مالك
ثم يحدم كلهم حد القرية ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد عليه أربعة بالزنا أحدهم مسخوط
أو عبداً فلم يعلم الامام بذلك حتى أقام على المشهود عليه الحد رجماً أو جلداً ثم علم بعد ذلك
(قال) أرى أن يحده هؤلاء الشهود كلهم اذا كان أحدهم عبداً واذا كان أحدهم
مسخوطاً لم يجلد أحد من الشهود والمسخوط في هذا غالف للعبد لانه حر وقد
اجتهد الامام في تمديله وتركه فلا أرى عليه ولا عليهم حداً ولا يشبه العبد هؤلاء
الذين رجع واحد منهم بعد اقامة الحد وقد كانوا عدولا لان الشهادة أولاً قد ثبتت
بعدالة وان الذين كان فيهم العبد لم تثبت لهم شهادة انما كان ذلك خطأ من السلطان
﴿ قلت ﴾ أفيكون لهذا المرجوم على الامام دية أم لا (قال) ان كان الشهود علموا
بذلك رأيت الدية عليهم وان لم يعلموا رأيت ذلك من خطأ السلطان ورأيت على
حاقله ولا يكون على العبد في الوجهين شيء

في شهادة الاعمي وخطأ الامام في الحدود

﴿ قلت ﴾ أرايت الاعمي هل تجوز شهادته على الزنا في قول مالك (قال) لا تجوز
الشهادة عند مالك في الزنا الاعلى الرؤية ﴿ قلت ﴾ أفيجلد هذا الاعمي (قال) نعم
﴿ قلت ﴾ أرايت ما أخطأ به الامام من حده هو أنه أ يكون في بيت المال أم على الامام
في ماله أم يكون ذلك هدراً (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولا يفتى فيه شيء
وأرى ذلك من الخطأ وتحمل المناقاة من ذلك الثلث فصاعداً وما كان دون الثلث ففي
مال الامام خاصة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلين شهدا على رجل بالزنا فجزم القاضي
بشهادتهم ثم تبين ان أحد الشاهدين عبداً أو ممن لا تجوز شهادته أيرد القاضي ذلك المال
الى المحكوم عليه في قول مالك (قال) أرى أن يحلف مع شهادة الباقي ويترك له المال

قال فان نكل حلف الآخر ما عليه شيء ويرد المال عليه وقد بلغني عنه ما يشبهه ﴿قلت﴾ أرايت ان كانوا شهدوا عليه بقطع يد رجل عمداً قضى القاضي بشهادتهم فقطع يد المشهود عليه ثم بين له ان أحد الشاهدين عبد أو ممن لا يجوز شهادته أ يكون لهذا الذي اقتص منه على هذا الذي اقتص له شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه فيه شيئاً ﴿قلت﴾ أف يكون له على الذي اقتص له دية يده دية مثل ما قلت في المال (قال) لا وأرى هذا من خطأ الامام ﴿قلت﴾ أرايت أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجعه الامام ثم أصابوه محبواً أيحسد الامام الشهود أم لا في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال من قال لجيوب يازان لم يحسد لانه ليس عنده متاع الزنا فهو لاء الشهود الذين ذكرت لاحد عليهم ﴿قلت﴾ فما تصنع في رجعه وديته (قال) أرى عليهم العقل في أموالهم مع الادب الموجه والسجن الطويل ولا يقصر في عقوبتهم

— في تزكية الشهود وقد غابوا أو ماتوا —

﴿قلت﴾ أرايت الشهود اذا شهدوا على الزنا فاتوا أو غابوا أو عموا أو خرسوا ثم زكوا بعد ذلك أقيم الحد على المشهود عليه في قول مالك وهل هذا في حقوق الناس أيضاً بهذه المنزلة (قال) لم أسمع من مالك يحسد لنا في هذا الحد وأرى أن يقيم الحد اذا زكوا وهذا اذا استأصل الشهادة لان مالكا قال ينبغي للامام ان يكشفهم عن الشهادة لعل فيها ما يدرك به عن المشهود عليه الحد ﴿قال﴾ وقد قال مالك في الغائب في القرية والحدود ان الشهادة على شهادة هذا الغائب جائزة فلما جاوز الشهادة على الشهادة في الحدود علمنا ان شهادة هؤلاء الذين ذكرت أولاً جائزة اذا زكوا بعد ما ذكرت لك من استعصاء الشهادة (قال) وما علمت ان مالكا فرق بين الحدود وبين الحقوق فهذا يدل على ذلك أن الشهادة فيه على الشهادة جائزة اذا خرسوا أو عموا أو غابوا

﴿ في هيئة الرجم والصلاة على المرجوم والحفر للمرجوم ﴾

﴿ قلت ﴾ فهل ذكر لكم مالك أن الامام يبدأ فيرجم ثم الناس اذا كان اقرا أو جبل
فاذا كانت البينة فالشهود ثم الامام ثم الناس (قال) لم يكن مالك يعرف هذا وقال مالك
ياأمر الامام برجه وانما الرجم حد مثل القتل والقطع يأمر الامام بذلك ﴿ قلت ﴾
فهل يخفر للمرجوم في قول مالك (قال) سئل مالك فقال ماسمت عن أحد من مضي
يحد فيه حداً أنه يخفر له أو لا يخفر له الا أن الذي أرى أنه لا يخفر له ﴿ قال ﴾
وقال مالك ومما يدلك على ذلك الحديث قال فرأيت الرجل يحصى على المرأة يقيها
الحجاجة فلو كان في حفرة ما حنى عليها ولا أطاق ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل يربط المرجوم
في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يربط ﴿ قلت ﴾ فهل
يخفر للمرجومة في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وما هي
والرجل الاسواء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يصلى على المرجوم وينسل ويكفن
ويدفن (قال) قال مالك ثم الا أن الامام لا يصلى عليه (قال) وقال مالك وسمعت
ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول في المقتول في القود لا يصلى عليه الامام ويصلى عليه
أهل بيته والناس

﴿ في المرأة تقر بوطء رجل وزنا ويقول الرجل تزوجتها ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن امرأة أقرت على نفسها بالزنا أنها زنت بهذا
الرجل وقال الرجل تزوجتها ولا بيعة بينهما وأقر بوطئها (قال) قال مالك وسئل عن
رجل وامرأة وجدا في بيت واحد فزعم أنه تزوجها وقرآن بالوطء (قال) قال مالك
ان لم يأتيا بيعة أقيم عليهما الحد فأرأى مسئلتك مثل هذا

﴿ في الزاني بالصبي والصبية والمجنون ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الذي يزني بالصبية التي يجامع مثلها أو المجنونة أقيم عليه الحد في
قول مالك (قال) لم (قال) وقال مالك في الصبية اذا كان مثلها يجامع أقيم الحد على من

زنى بها (قال) ولم أسمع منه في المجنونة شيئاً والمجنونة عندي مثل الصبية وأشد
 قلت ﴿أرأيت امرأة زنت بصبي مثله يجامع إلا أنه لم يحتلم (قال) قال مالك ليس
 هو زناً﴾ قلت ﴿أرأيت المرأة تزني بالمجنون أيقام عليها الحد في قول مالك (قال)
 نعم في رأيي﴾ قلت ﴿أفيحد قاذف المجنون في قول مالك (قال) نعم

﴿في المسلم يزني بالنميمة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت المسلم يزني بالنميمة (قال) قال مالك يحد الرجل وترد المرأة الى أهل
 دينها ﴿قلت﴾ أرأيت ان أراد أهل دينها أن يرجوها أيمنهم مالك من ذلك (قال) لم
 أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قال يردون الى أهل دينهم فأرى أنهم يحكمون
 عليها بحكم دينهم ولا يمتعون لان ذلك من الوفاء لهم بدمتهم عند مالك

﴿في الرجل ينصب امرأة أو يزني بمجنونة أو نائمة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً غصب امرأة أو زني بصبية مثلها يجامع أو زني بمجنونة
 أو أنى نائمة أيكون عليه الحد والصداق جميعاً في قول مالك (قال) قال مالك في
 النصب ان الحد والصداق يجمعان جميعاً على الرجل وأرى المجنونة التي لا تنقل والنائمة
 بمنزلة المنتصبة (وقد قال) مثل قول مالك في الحد والترم على بن أبي طالب وابن
 مسعود وسليمان بن يسار وربيعة وعطاء وقال عطاء ان كان عبداً ففي رقبته (وقال
 ربيعة) في النائمة ان على من أصابها الحد

﴿في الرجل يرتهن الجارية فيطؤها ويدعى الجاهلة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يرتهن الجارية فيطؤها ويقول ظننت انها تحل لي (قال)
 قال مالك من وطئ جارية هي عنده رهن انه يقام عليه الحد (قال ابن القاسم) ولا يعذر
 في هذا أحد ادعى الجاهلة (قال) وقال مالك في حديث التي قالت زيت بمرغوش
 بدرع من انه لا يؤخذ به (وقال مالك) أرى أن يقام الحد ولا يعذر العمى بالجهالة

﴿ في هيئة جلد الحد وتجريد الرجل ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سئل مالك عن الجلد في الحدود هل يجلد في الاعضاء (قال) ما سمعت ذلك (قال) وما أدركت أحداً من أهل العلم يعرفه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك لا يضرب الا في الظهر ﴿ قال ﴾ وقال مالك يجرد الرجل في الحدود وفي النكاح ويقعد (قال مالك) لا يقيم ولا يمد وتجرد المرأة ولا تجرد وتقعده (قال) وقال مالك وقد كان بمض الأثمة يجمل قفة تجمل فيها المرأة فرأيت مالكا يصيبه ذلك (قال) مالك ولقد كانت هاهنا امرأة أخذت وقد جعلت على ظهرها قطيفة أو لبداً (قال) قتل للمالك أقرى أن ينزع مثل هذا (قال) ثم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ انما رأيت يرى أن يترك عليها ثوبها وما لا يقيها من الثياب فأما ما يمنع الضرب منها فلا يترك

﴿ في الرجل يشتري الحرية فيطؤها وهو عالم ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت رجلاً اشترى حرة فوطئها وهو يعلم أنها حرة (قال) قال مالك من اشترى حرة وهو يعلم أنها حرة فوطئها أقيم عليه الحد اذا أقر بوطئها

﴿ في الشهود في الزنا يختلفون في المواضع ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن أربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم أنه زنى بها في قرية كذا وكذا وشهد اثنان أنه زنى بها في قرية كذا وكذا (قال) قال مالك اذا شهدوا على الزنا فاختلّفوا في المواضع أقيم على الشهود حد القرية ولا يقيم الحد على الشهود عليه حد الزنا

﴿ في الرجل يأمره الامام باقامة حد ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت ان دعاني امام جائر من الولاة الى الرجم وقال اني قد قضيت عليه بالرجم أو دعاني الى قطع يده وقال اني قد قضيت عليه بقطع يده في سرقة أو في حراقة دعاني الى قطع يده أو رجمه أو الى قتله وأنا لأعلم ذلك الا بقوله (قال) لم أسمع

من مالك فيه شيئاً وأرى لهذا الذي أمر أن علم أنهم قضا بحق أن يطيعهم في ذلك إذا علم أنهم قد كشفوا عن الشهود وعدلوا وعلم أنهم لم يحدوا فأرى أن يطيع وان علم غير ذلك فلا يطيع ﴿قلت﴾ فإن كان الامام عدلاً ممن يوصف بالعدل من الولاية أترى أن يطيعه إذا أمره ويقبل قوله (قال) نعم ألا ترى أن عمر بن الخطاب أو عمر ابن عبد العزيز لو قال لرجل اقطع يد هذا فانا قد قضينا عليه بالسرقه أكان يسمه أن لا يفعل وقد عرف عدلتهما ألا ترى أن علي بن أبي طالب قد كان يضرب الحدود بأمر عمر بن الخطاب يأمره فيضرب وقيمها وأمر أبو بكر وعمر وعثمان بالرجم فيرجم الناس ولا يكشفونهم عن البيعة وإنما ذلك على الوالي فإذا كان الوالي يمدل قد عرف الناس ذلك منه مع معرفتهم بعرفة الامام بالسنة فلا يسمع الناس أن يكفوا عما أمرهم به من إقامة الحدود والكشف في اللينات على الامام دون الناس ففي هذا ما يكتفى به من معرفتهم وأما من عرف جوده فإن انضح لك أنه حكم بحق في حد الله في صواب مع البيعة العادلة التي قامت فأفضل ولا ينبغي ابطال الحدود وينبغي أن يطيعه في ذلك ألا ترى أنك تجاهد معهم

في كشف الامام الشهود عن الشهادة في الزنا

﴿قلت﴾ أرايت أربعة شهدوا على رجل بالزنا فقال لهم القاضي صفوا الزنا فوصفوه ثلاثة منهم وشهدوا على رؤيته وقال الرابع رأيت بين نخذيها ولم يشهد على الرؤيه أيجدون كلهم أم لا في قول مالك (قال) نعم يجدون كلهم ويقاب الذي قال رأيت بين نخذيها لانه لم يشهد على الزنا ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد أربعة على رجل بالزنا فقال لهم القاضي صفوا الزنا فقالوا لا نزيد على هذا القول أيقبل شهادتهم (قال) قد أخبرتك بقول مالك انه قال يكشفهم الامام فان وجد في شهادتهم ما يدرا به الحد دراهم ﴿قلت﴾ فان أبوا أن يكشفوا شهادتهم (قال) لأقام الحد إلا بعد كشف الشهادة وذلك رأيي ﴿قلت﴾ فان درأ الامام الحد عن المشهود عليه هاهنا حين أبوا أن يكشفوا شهادتهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أنه انما درأ الحد

عن المشهود عليه أقيم على الشهود حد الفرية

❦ في الشهادة على الزنا ❦

❦ قلت ❦ أرايت أربعة شهدوا على شهادة أربعة في الزنا أقبل شهادتهم في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ فان شهد على شهادة الأربعة رجلان أو ثلاثة (قال) لا أرى أن تقبل شهادتهم لان الحد انما يقام بشهادتهم فلا يقام الحد بأقل من أربعة ❦ قلت ❦ فان شهدوا على شهادتهم وهم اثنان أو ثلاثة كما ذكرت لك أمجلدهم حد الفرية أم لا في قول مالك (قال) نعم أحدهم حد الفرية لانهم قدنفه في رأيي (قال) وان شهد اثنان على اثنين واثنان على اثنين رجته ولو شهد ثلاثة على ثلاثة واثنان على واحد رجته لان الحد قد تم بأربعة شهود في الأمرين جميعاً فلا يرجم حتى تستكمل الشهادة أربعة بأبدانهم أو شهد أربعة شهدوا على جميعهم فان تفرقوا كما وصفت لك فلا تجوز شهادة واحد على واحد ولا ثلاثة على ثلاثة حتى يشهد على الواحد اثنان

❦ في شهادة السماع في الزنا والحدود ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً قال لرجل سمعت فلاناً يشهد أنك زان أيحد في قول مالك (قال) قال مالك وغير واحد من أهل العلم لو أن رجلاً قال لرجل ان فلاناً يقول لك يا زان انه ان أقام البينة أن فلاناً قال له ذلك برئ والا أقيم على هذا القائل الحد (قال ابن القاسم) وأما هذا الذي يقول سمعت فلاناً يشهد أنك زان فانه يضرب الحد عندي الا أن يقيم البينة على ما قال وذكر ❦ قلت ❦ والبينة الذين شهدوا على شهادة غيرهم ان قالوا نحن نقيم البينة على أن القوم أشهدونا (قال) ان أقاموا البينة أربعة سواهم على شهادة أربعة أشهد وهم سقط الحد عن الشهود الاولين ويرجم المشهود عليه أو يجلد ان كان بكراً ❦ قلت ❦ أرايت شهادة السماع هل يميزها مالك (قال) مثل مالك عن رجل سمع رجلاً يقذف رجلاً والمقدوف غائب أتري أن يشهد له (قال) نعم يشهد له اذا كان معه غيره ❦ قلت ❦ ليس هذه الشهادة على

السماع إنما الشهادة على السماع الشهادة على الشهادة يمر الرجل بالرجل فيسمعه يقول
 أشهد أن فلان على فلان كذا وكذا ودرهما ولم يشهد ثم يحتاج إلى شهادة هذا المار
 الذي سمع ما سمع ولم يكونوا أشهدوه (قال) لا أرى أن يشهد إلا أن يكون
 أشهد الرجل (قلت) أحفظه عن مالك (قال) سمعت مالكا وسئل عن الرجلين
 يتنازعان في الأمر فيقر بعضهم لبعض بشئ فيمر رجل بهما فيسمعهما يتكلمان في
 ذلك ولم يحضراه للشهادة ولم يشهداه أترى أن يشهد عليهما (قال) قال مالك لا
 يشهد عليهما (قال) قليل للمالك فالرجلين يحضرها الرجلان في الأمر بينهما يقولان
 لهما لا تشهدا علينا بشئ فانا نتقار بأشياء فيتكلمان فيما بينهما ويقران بأشياء ثم
 يتفرقان ويحدد كل واحد منهما صاحبه أو أحدهما فيريدان أن يشهدا فيما بينهما
 أترى لهما أن يشهدا (قال) أرى أن لا يجلا وان يكلمها فان أصرا على ذلك وجعدا
 رأيت أن يشهدا عليهما (قال) قاتل مالك فالرجل يسمع الرجل يقذف الرجل
 أترى أن يشهد له (قال) نعم إذا كان معه غيره فهذا ما قال لنا مالك في هذا . وما
 يدلك على أن مالكا لا يرى شهادة السماع التي وصفت إذا لم يشهدوه أن مالكا قال في
 الذي مر فسمع رجلا يتنازع رجلا فيقر بعضهما لبعض بشئ ولم يحضراه لذلك ولم
 يشهداه أنه أمره أن لا يشهد وكذلك إذا سمع رجلا يشهد على رجل فهو سواء
 (قال ابن القاسم) وأما أرى لو أن رجلا استقصى في مثل هذا سماع ما يتقار
 به الرجلان بينهما أو يتذاكرانه من أمرهما فشهد ذلك من أمرهما واستقصاه
 وان لم يشهداه فأرى أن يشهد بذلك إذا كان على مثل ما وصفتك وأما الذي كره
 من ذلك ولم يحزم ماسر به الرجل من كلام الرجل فسمعه فلا يدري ما كان قبله ولا
 ما كان بعده وإنما بعض ذلك كله من بعض فهذا الذي كره ولا ينبغي له أن يشهد في
 مثل هذا ولا ينبغي للقاضي أن يجيز شهادة مثل هذا إذا شهد بها عنده (قال)
 ولقد سئل مالك عن رجل شهد على رجلين في حق فتنى بعض الشهادة وذكر
 بعضها أترى أن يشهد (فقال مالك) لا إذا لم يذكرها كلها فلا يشهد فهذا مما يدلك

علي أن المار الذي يسمع ولم يشهده لا يشهد لأن الرجل قد يتكلم بالشيء ويكون الكلام قبله أو بعده مما لا تقوم الشهادة إلا به أو تسقط الشهادة عن المشهود عليه به وإن أفرد هذا الكلام وحده كانت شهادة فهذا مما يدل على أنه لا يجوز إلا أن يشهد على ذلك ويحضر لذلك

❦ في اختلاف الشهادة في الزنا ❦

❦ قلت ❦ أرايت أربعة شهدوا على رجل بالزنا إلا أنهم مقرون أن شهادتهم ليست على فعل واحد أيحسد الشهود في قول مالك (قال) نعم يحدون عند مالك إذا لم يشهدوا على فعل واحد لانهم لو شهد كل واحد منهم على زنا على حدة لحدوا كلهم وانما يقام الحد على المشهود عليه إذا شهدوا على زنا واحد

❦ في القاذف يقذف وهو يحد ❦

❦ قلت ❦ أرايت الذي يقذف رجلا فلما ضرب أسواطا قذف آخر أو قذف الذي يجلده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يضرب الحد ثمانين مبتدأ ذلك من حين يقذف ولا يعتد بما مضى من الاسواط ❦ قلت ❦ واقترأه عندك على هذا الذي يجلده له واقترأه على غيره سواء بعد ما قد ضرب أسواطا (قال) نعم وهو على ما وصفت لك في هذا كله ❦ قال ❦ وقال مالك ولو أن رجلا قذف رجلا بحد فضرب له ثم إذا قذفه بعد ذلك ضرب له أيضاً فكذلك هذا عندي مبتدأ به

❦ في شهادة القاذف والكتاب عليه بالقذف ❦

❦ قلت ❦ أرايت القاذف متى تسقط شهادته عند مالك إذا قذف أم حتى يجلد (قال) قال مالك في القاذف إذا عفا للمقذوف عن القاذف جاز عفوهُ إذا لم يبلغ السلطان فإن أراد المقذوف أن يكتب عليه بذلك كتابا متى ما أراد أن يقوم عليه بذلك فذلك له ❦ قلت ❦ أفيكون العفو على أنه متى ما بدا لي قيت في حدي في قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكا قال يكتب بذلك كتابا أنه متى ما شاء أن يقوم به قام به وشهادته

جائزة حتى يقوم به وهو رأي ﴿ قلت ﴾ فان مات والكتاب عليه فأراد ولده أن يقوموا عليه بمحد أيهم بعده أيكون ذلك لهم في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى لهم أن يقوموا بذلك (قال) وبذلك على أنه لا تسقط شهادته إلا بعد الضرب ألا ترى أنه لو عفا عنه ولم يضربه وكان القاذف رجلاً صالحاً كانت شهادته جائزة وإنما ترد شهادته لو ضرب الحد فذلك الذي لا تقبل شهادته حتى يحدث توبة وخيراً مثل ما وصفت لك من قول مالك

جامع اجتماع الحدود وكيف يضرب

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي الحدود أشد ضرباً في قول مالك الزاني أم الشارب أم حد الفرية (قال) قال مالك ضربهم كلهم سواء ﴿ قال ﴾ وقال مالك ويضرب في هذا كله ضرباً غير مبرح ضرباً بين الضربين ليس بالموجع ولا بالخفيف ﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا فذف وسكر أو شرب الخمر ولم يسكر جلد الحد حداً واحداً وإن كان قد سكر جلد حداً واحداً لأن السكر حده حد الفرية لأنه إذا سكر اقتضى حد الفرية يحجزه منها ألا ترى أنه لو اقتضى ثم اقتضى وضرب حداً واحداً كان هذا الحد لجميع تلك الفرية وكذلك السكر والفرية إذا اجتماعا دخل حد السكر في الفرية والخمر يدخل في حد السكر ألا ترى أنه لا يسكر منها حتى يشربها فلما كان حد السكر داخلاً في حد الفرية علمنا أن حد الخمر أيضاً داخل في حد السكر لأنه لا يسكر منها إلا بعد أن يشربها (قال) قال مالك وإن اجتمع عليه حد الزنا وحد الفرية أقيم عليه حد الزنا وحد الفرية جميعاً (قال) وإن اجتمع عليه جلد حد الزنا وحد الخمر أقيما عليه جميعاً ﴿ قلت ﴾ أتابع الإمام بين الحدين أم يحبس به بعد ضرب حد الزنا حتى إذا خف من ضربه ذلك ضربه حد الفرية (قال) قد أخبرتك أن ذلك إلى الإمام عند مالك يرى في ذلك رأيه ويحتد أن رأى أن يجمعهما عليه جميعاً وإن رأي أن لا يجمعهما عليه ورأى أن يفرقهما فذلك إليه وإنما هذا على اجتهد الإمام لأن مالكا قال في الریض الذي يخاف عليه إن أقيم عليه الحد أنه يؤخر حتى يبرأ من مرضه فهذا إذا ضرب أول الحدين

ان كان يخاف عليه ان ضرب الحد الثاني أن يموت أخره الامام ولم يضربه وكذلك ذكر مالك في الذي يخاف عليه من البرد ان هو أقيم عليه الحد فانه يؤخره ولا يضرب ويسجن وانما قال في البرد في القطع وليس في الضرب (قال) والضرب عندي بمنزلة القطع في البرد ان خيف عليه والحر عندي بمنزلة البرد في ذلك كله ﴿قلت﴾ ويضرب حد الزنا عند مالك قبل ضرب حد القرية اذا اجتمعا على الرجل جميعا لان حد الزنا لا عفو فيه على حال وحد القرية فيه العفو قبل أن ينتهي به صاحبه الى الامام (قال) أحب ذلك الى أن يبدؤا بحد الزنا (قال) ولم أسمع من مالك فيه شيئا لان حد القرية قد جاء فيه بعض الاختلاف ان العفو فيه جائز وان انتهى الى الامام وقد كان مالك يقوله مرة ثم نزع عن ذلك ﴿قلت﴾ أرايت حد القرية اذا عفا فيه المقتوف فقام عليه رجل من الناس فأقام البيعة عند الامام أنه قد قذف فلانا اتحده في قول مالك (قال) لا

❦ في القذف يقوم به أجنبي ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان قذف رجل رجلا والمقتوف غائب فقام أجنبي من الناس يطلب أن يأخذ للغائب بالقذف ورفعه الى الامام أيضربه الامام الحد في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا ولا يمكن من ذلك ﴿قلت﴾ لم أليس هذا حدا من حدود الله وقد بلغ الامام (قال) هذا حد للناس لا يقوم به عند الامام الا صاحبه

❦ في هيئة ضرب الحدود ❦

﴿قلت﴾ أرايت الضرب في الحدود والتعزير هل يرفع يده أو يضم عضديه الى جنبه في قول مالك (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال ضربا غير مبرح ولا أدري ما رفع اليد ولا ضم العضد الى جنبه ولم أسمع من مالك فيه شيئا ﴿قلت﴾ فهل يجزئ القضيبي أو الدرة أو الشراك أو نحو ذلك مكان السوط في قول مالك (قال) لم أسمع مالكا يقول في الحدود الا السوط ﴿قلت﴾ قدوة عمر بن الخطاب (قال) انما كان

يؤدب بها الناس فاذا وقعت الحدود قرب السوط

حـ في الحامل يجب عليها الحد

﴿ قلت ﴾ أرايت البكر الحامل من الزنا اتحددها وهي حامل أم تؤخر حتى تضع حملها في قول مالك (قال) يؤخرها حتى تضع حملها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فاذا وضعت أنضربها أم حتى يحف دمهائا وتعالى من نقاسها في قول مالك (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال في المريض اذا خاف عليه أن لا يعجل عليه ويؤخر ويسجن فأرى النفاس مرضا من الامراض وأرى أن لا يعجل عليها ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا كان حدها الرجم وهي حامل (قال) قال مالك تمهل حتى تضع ما في بطنها ﴿ قلت ﴾ فاذا وضعت ما في بطنها (قال) فان أصابوا للصبي من يرضعه أقيم عليها الحد ولم تؤخر وان لم يصيبوا للصبي من يرضعه لم يعجل عليها حتى ترضع ولدها ألا ترى أنهم ان لم يصيبوا للصبي من يرضعه أنهم ان رجوها وتركوا الصبي مات فتكون قد كففت عنها وهي حامل لمكان الصبي وقد قتله بعد الولادة بتركك اياه بلا رضاع ﴿ قلت ﴾ أرايت امرأة زنت فقالت أما حبلى أيعجل عليها بالرجم أو بالجلد أم لا في قول مالك وكيف ان كان الشهود بأزنا أربعة عدول شهدوا أنهم رأوها تزني منذ شهرين أو ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر فقالت أنا حبلى فلا تمجلوا علي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن أرى أن ينظر اليها النساء فان كانت على ما قالت لم يعجل عليها والا أقيم عليها الحد.

حـ في المرأة يشهد عليها بالزنا فتقول أنا عذراء أو رنقاء

﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة اذا شهد عليها بالزنا أربعة عدول فقالت أنا عذراء أو رنقاء أترىها للنساء في قول مالك أم لا وكيف ان نظر اليها النساء فقلن هي عذراء أو رنقاء (قال) يقام عليها الحد ولا يلتفت الى قولهن لان الحد قد وجب (قال) وقد قال مالك في الجارية البكر يتزوجها الرجل فتقول قد مسني ويقول لم أمسها ويشهد النساء أنها

بكر (قال مالك) إذا أرخيت عليهما الشور صدقت عليه ولا يكشف الخراثر عن مثل هذا ولا تورى الحرة في مثل هذا ﴿قلت﴾ ولا يرى مالك أن يدفع حداً قد وجب بشهادة النساء إذا كان ذلك الشيء مما تجوز شهادة النساء فيه وهن لم يشهدن على أحد إنما شهدن على أنها رتقاء أو بكر وهذا مما لا يشهد عليه إلا النساء وهل يشهد هاهنا غيرهن فكيف يقيم الحد وشهادة النساء هاهنا فيما تجوز شهادتهن فيه تبطل الحد (قال) لا أعرف أن شهادتهن تجوز هاهنا

﴿حجج﴾ في المرأة يشهد عليها بالزنا فتدعي الحمل وزوجها غائب
﴿أو تزني وهي حامل وفي نفي الولد بلا لمان ولا استبراء﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أربعة شهدوا على امرأة بالزنا فقالوا نشهد أنها زنت منذ أربعة أشهر فقالت أنا حامل وشهد النساء أنها حامل فأخبرها الإمام حتى وضعت ما في بطنها ثم رجها فقدم زوجها فأتني من ولدها أ يكون ذلك له أم لا في قول مالك (قال) إن كانت هي قد قالت قبل أن ترجم أن الولد ليس لزوجي صدق الزوج عند مالك ودفع الولد عن نفسه بلا لمان إذا قالت المرأة قد كان استبرأني قبل أن أحمل هذا الحمل وإنما هذا الحمل من غيره لأنه كف عنى وحضت حيضاً وادعى الزوج مثل ما قالت المرأة فهذا الولد يدفعه الزوج عن نفسه بلا لمان وإن لم تقل المرأة قبل موتها ماذا كرت لك من الاستبراء وادعى الزوج الاستبراء أو نفاه فلا بد للزوج من اللعان لينفي به الولد عن نفسه ولا ينفيه هاهنا إلا باللعان لأن مالكا سئل عن الرجل يتزوج المرأة فيظهر بها حمل قبل أن يدخل فيقول الزوج ليس مني وتصدقه المرأة أنها زنت وأنه لم يطأها (قال) قال مالك لالمان بينهما ولا يلحق به الولد ويقام عليها الحد ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن كانت بكراً جلدت الحد وكانت اسراً ولم يكن الولد ولده وهي اسرأته إن شاء طلق وإلى شاء أمسك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قدم الزوج في مسطلي التي سأنتك عنها وقد رجعت المرأة ولم تقل شيئاً فقال الزوج ليس الولد ولدي ولم يدع الاستبراء (قال) يلتصق وينفي الولد ﴿قلت﴾ أو ليس من قول مالك أن من لم يدع الاستبراء فتني

الولد ضرب الحد وألحق به الولد (قال) لا ولكن قال لي مالك إذا رأى الرجل امرأته
 تزني وإن كان في ذلك يطؤها لاعتن ونفي الولد عنه ولم يضره ما أقربه من الوطء قبل
 ذلك إلا أن يطأ به لرؤية فانه نوطى به لرؤية أكذب قوله وجلد الحد وألحق
 به الولد (قلت) فإن كانت حاملا من زوجها فكانت في تسعة أشهر ثم زنت فقال
 رأيته تزني اليوم وما جاءتها منذ رأيته تزني (قال) يلتن ويلحق به الولد إذا كان
 حبلا بينا مشهودا عليه أو مقرآ به قبل ذلك لانه لا يلتني من الحمل وإنما وآها تزني
 اليوم فقد صار ان لم يلتن قاذفا لها وألحق به الولد فهذا لدى أخبرني عنه غير واحد
 من أصحابه ممن أتى به

في البعد يجب عليه الحدود ويستغل ثم

﴿ يعلم أنه قد كان عتق قبل ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتقت عبدي ولم يعلم بعتق إياه وكنت عنه غائبا أو حاضرا
 إذا شهدت الشهود على عتقه فزني أقيم عليه حد الخزام حد البعد (قال) قال مالك
 يقام عليه حد الحر ولا يلتفت في ذلك الى معرفة البعد (قلت) وكذلك ان شرب
 الخمر أو اقترى أفيم عليه حد الحر (قال) نعم (قلت) وحد البعد في الخمر والمسكر
 والفرية أربعون جلدة في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان اقترى عليه رجل وهو
 لا يعلم بعتق سيده إياه (قال) قال مالك يضرب قاذفه الحد (قلت) وكذلك
 القصاص له وعليه (قال) نعم (قلت) أرايت شهادة النساء على عتق هذا البعد
 أتمجوز (قال) قال مالك لا تمجوز شهادة النساء في العتق (قلت) فهل تمجوز شهادة
 النساء في الانساب (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال لا تمجوز شهادة النساء في
 الانساب (قلت) أرايت اذا شهد الشهود ان هذا الرجل قد أعتق عبده هذا منذ
 سنة وكان الشاهدان غائبين وقد قذفه رجل والسيد يشكر عتقه (قال) تمجوز شهادتهم
 ويجلد قاذفه لان عتق البعد قد كان منذ سنة وبذلك شهدت البيعة (قلت) أبو ليس
 انما يمتعه للساعة (قال) انما أحول بين السيد وبينه الساعة وأجعل عتقه يوم أعتقه

سيدة ﴿ قلت ﴾ فإن كان قد طلق امرأته تطليقتين جعلت له عليها تطليقة أخرى إذا كان طلاقه إياها من بعد العتق (قال) نعم الا في كسبه وحده فإنه ان كان عمل للسيد بعد العتق أو خارج له أو كاتبه فأخذ السيد منه مالا ثم قامت البينة أنه أعتقه منذ سنة كان للسيد ما أخذ قبل ذلك إذا كان السيد منكرا للعتق وسقط عنه ما بقي عليه من يوم يقضى له بالعتق ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك كسبه هكذا ولم يجعل ماسوى ذلك بمنزلة كسبه (قال) مثل مالك عنها فقال في كسبه مثل ما قلت لك لان كسبه بمنزلة خدمته ولو لم يجعل كسبه كما أخبرتك لجعل له أن يرجع على سيده بخدمته ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي يقتل الذي أقتل به في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جرحه أو قطع يده أو رجله أقتص له في قول مالك (قال) قال مالك ما نطالم به أهل الذمة بينهم أخذ ذلك من بعضهم لبعض ﴿ قلت ﴾ ولا يقبل في ذلك شهادة أحد من أهل الكفر (قال) نعم لا تقبل شهادة أحد من أهل الكفر ﴿ قلت ﴾ أرايت النصراني يسرق من النصراني أو من المسلم فتقوم عليه بينة من المسلمين (قال) قال مالك يقطع

﴿ في الرجل يفضي امرأته أو أمته ﴾

﴿ أو ينتصب حرة أو يزني بها فيفضيها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يأتى امرأته فيفضيها ماذا عليه (قال) قال مالك في الرجل يدخل بامرأته البكر فيقتضها ومثلها يوطأ فتعوت من جماعه (قال) إذا علم انها ماتت من جماعه كانت عليه الدية تحملها المائلة (قال) فأرى في مسألتك أن يكون على الزوج الذي أفضاها ماشأها به (قال) وقد جعل بعض الفقهاء فيها ثلث الدية والذين جعلوا فيها ثلث الدية إنما جعلوها بمنزلة الخائفة ﴿ قلت ﴾ أفحملها المائلة في قول مالك (قال) من رأى أن في ذلك ثلث الدية حملتها على المائلة وأنا أرى في ذلك الاجتهاد فإن بلغ الاجتهاد في ذلك ثلث الدية فصاعدا حملتها المائلة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان قد زنى بها فأفضاها أو اغتصبها فأفضاها (قال) أما التي أمكته من نفسها فلا شيء لها

وأما التي اغتصبت فعلية صداقتها وما شاتها به ﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلا جامع أمته
 فأفضاها أتمتق عليه (قال) سألت مالكا عن الرجل يضرب عبده على وجه الأدب
 فيفقا عينه أتمتق عليه (قال) قال مالك لا يمتق عليه فمسألتك مثل هذا وإنما يمتق
 على سيده ما كان على وجه الممد ﴿ قلت ﴾ أوليس قول مالك فيمن أفضى زوجته أنه
 إن شاء أمسك وإن شاء طلق (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وما كنا ننشك
 أنها زوجة من الأزواج إن شاء طلق وإن شاء أمسك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يأتي
 المرأة في دبرها زنا ولم يجامعها في فرجها (قال) قال مالك هو وطء يقتل منه (قال
 عبد الرحمن بن القاسم) وأرى فيه الحد قال الله تبارك وتعالى انكم لتأتون الفاحشة قال
 فقد جعله الله وطئا وقال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء وقال تعالى واللاتي
 يأتين الفاحشة من نسائكم وقال تعالى والذان يأتياها منكم فجعله هاهنا فاحشة وهاهنا
 فاحشة فأراه قد سعى هذا كما سعى هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن جامعا فأفضاها وهي
 منتصبة أيكون عليه مع الصداق ما أفضاها يدخل بعض ذلك في بعض في قول مالك
 (قال) قال مالك إذا أفضاها وقد اغتصبها فعلية الصداق وعليه ما يجب عليه في الافضاء
 مع الصداق ولا يدخل بعض ذلك في بعض لأن مالكا قال في رجل أوضح رجلا
 فسقطت عينه من ذلك إن عليه ما عليه في الموضحة وعليه دية العين فلا يدخل بعض
 ذلك في بعض وكذلك الافضاء

﴿ فيمن قذف صبية لم تحض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن صبية لم تحض ومثلها يجمع وأمكنك نفسها من رجل فجامعها
 حراما فأقت الحد على الرجل ثم إن الجارية حاضت فحذفها رجل بعد ما حاضت أيحذف
 قاذفها أم لا في قول مالك (قال) نعم يحذف قاذفها لأن الفعل الذي فعلته في الصبا لم يكن
 بزنا ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قذف صبية مثلها يجمع إلا أنها لم تحض فحذفها رجل بالزنا
 (قال) قال مالك إذا كان مثلها يجمع فلي قاذفها الحد وإن لم تحض ﴿ قلت ﴾ فإن
 كان غلاما قد بلغ الجماع إلا أنه لم يحتمل قذفه رجل أقام على قاذفه الحد في قول مالك

(قال) ليس عليه الحد

﴿ في المولى يجامع فيها دون الفرج ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يولى من امرأته فيجامعها في دبرها أو فيما دون الفرج أيحنت أم لا (قال) أما من جامع في الدبر فقد حنت لأن مالك جعله جماعا وإذا حنت وجبت الكفارة وسقط الإيلاء . وأما من جامع فيها دون الفرج فإن مالك سئل عن رجل حلف أن لا يوطأ جارية شهرا أيجمعها فيها دون الفرج فسئل مالك عنها وأنا بالمدينة فقال له إن كانت لك نية أنك أردت الفرج بعينه فلا أرى عليك شيئا والافأني أراك حائثا لأن الرجل إذا حلف على هذا إنما وجه ما يحلف عليه أن يجتنبها فإن كانت له نية فهو مانى ولا فهو حائث ﴾ قال ﴿ وبلغني عن مالك أنه قال في رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يجامعها شهرين أو ثلاثة فجامعها فيها دون الفرج أترأه قد حنت فقال له مالك كما فسرت لك عنه في الجارية التي سمعت منه ﴾ قلت ﴿ أ رأيت هذا الذي جامع فيها دون الفرج وقد كان آلى ولم يكن له نية حين آلى فأوجب عليه الكفارة في قول مالك أيسقط عنه الإيلاء أم لا (قال ابن القاسم) نعم إن كفر سقط عنه الإيلاء . وبما بين ذلك أنه لو كفر قبل أن يوطأ لسقط عنه الإيلاء فكيف إذا كفر للإيلاء ﴾ قلت ﴿ فلو أن رجلا آلى من امرأته ثم كفر ولم يجامع أيسقط عنه الإيلاء أم لا في قول مالك (قال) سألت مالكا عنها فقال لي نعم (قال) وقال مالك ولكن الصواب من ذلك أن لا يكفر حتى يجامع فإن كفر قبل الجماع أجزأه وسقط عنه الإيلاء ﴾ قلت ﴿ أ رأيت هذا الذي جامع في دبرها أيسقط عنه الإيلاء وهو لم يكفر أم لا (قال) نعم لأن هذا جماع عند مالك لا شك إلا أن يكون نوى الفرج بعينه حين حلف فلا تكون عليه كفارة في الدبر وهو مولى بحاله

﴿ في إقامة الحدود على أهل الكفر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الكافرين إذا زنيا أقيم عليهما مالك الحد حد الزنا (قال) لا وأرى

أن يردهما إلى أهل دينهما ويحكمهما الإمام إذا أعلننا بذلك (قال) وقال مالك إذا وجد
الإمام أهل الكتاب سكارى أو على زنا تركوا إلا أن يظفروا ذلك فيما قبلوا

— في الشهود على الزنا يقولون أثبتنا النظر وتمعدنا ذلك —

﴿والمشهود عليه يزعم أن الشهود عبيد﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أرملة شهدوا على رجل بالزنا فقالوا تمعدنا النظر اليهما لتثبت
الشهادة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ثم قال وكيف يشهد الشهود إلا هكذا
﴿قلت﴾ أ رأيت أرملة شهدوا على رجل بالزنا فقال للمشهود عليه هم عبيد وقال
الشهود بل نحن أحرار على من البيئة أنهم أحرار (قال) قال مالك وسئل عن رجل
قذف رجلاً فقال له يازان أو يابن الزانية فقال التاذف لا تعجل على لعله عبيد فسأله
البيئة على أنه حر أو أمه حرة والرجل المقتوف لا يعرف ولا تعرف أمه (قال)
قال مالك يضرب التاذف الحد ولا يلتفت إلى قوله إلا أن تكون له بيئة ثم قال لي
ومن يعرف البصري أو الشامي أو الأفريقي هاهنا بالمدينة (قال) قال مالك والظالم
أحق أن يحمل عليه وكذلك مسائلك في الزنا ﴿قلت﴾ وأصل الناس عند مالك في
الشهادات كلها أحرار إلا أن يقيم المشهود عليه البيئة أنهم عبيد (قال) نعم أصلهم
أحرار فيما قال لي مالك في الزنا إلا أن يدعى مدعى أنهم عبيد فعليه أن يقيم البيئة أنهم
عبيد إذا ادعى الشهود أنهم أحرار (قال) والناس أصلهم أحرار في كل شيء. فإن ادعى
التاذف أمراً قريباً من بيته أن المقتوف عبيد أو أمه أمة لم يحمل عليه وإن ادعى بيئة
بعيدة جلد الحد ولم يلتفت إلى قوله فإن أقام بعد الضرب البيئة سقط عنه الجرح
وجازت شهادته ﴿قلت﴾ ولا يكون للمضروب من أرض الضرب شيء (قال) لم
أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى له في الأرض شيئاً

— في القاضي يعتمد الجور أو يخطئ في القضية —

﴿قلت﴾ أ رأيت القاضي إذا قطع أو رجم وقطع الأيدي وضرب الرجال فقال بعد

ذلك حكمت بالجور (قال) قال مالك ما تمعد الامام من جور فجاء به على الناس انه
يقاد منه (قال) وقال مالك أقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه وأبو بكر
الصديق وعمر بن الخطاب من أنفسهما ﴿ قلت ﴾ أرايت القاضي اذا قضى بقضية
فتبين للقاضي انه قد أخطأ فيها أترى أن يردھا أم لا (قال) قال مالك نعم يردھا
ويقتض قضية تلك ويبتدى النظر فيها (قال مالك) وقد فعل ذلك عمر بن عبد العزيز
(قال) فقيل لذلك فلو ولى غيره بمده القضاء أيردھا أم لا يردھا (قال مالك) أما
ما اختلف الناس فيه فلا يقتضه وأما ما كان من جور بين أو خطأ بين لم يختلف الناس
في خطئه فانه يردّه ولا يمضيه .

— في السيد يقيم على عيده الحدود والقصاص والامام يشهد على الحدود —

﴿ قلت ﴾ أرايت الحر هل يقيم على مملوكه حد الزنا والتدفع والسرقة وشرب الخمر
(قال) قال مالك نعم يقيم ذلك كله عليهم الا السرقة فان السرقة لا يثبتها على العبد
الا الوالى ولا يقيم سيده عليه حد الزنا حتى يشهد على زنا العبد أربعة سواء ﴿ قلت ﴾
فان كان مع السيد ثلاثة شهدوا على العبد والسيد رابعهم عاينوا ذلك أقيم عليه السيد
حد الزنا في قول مالك (قال) لا يقيم عليه حد الزنا سيده الا أن يرفع ذلك الى السلطان
فيكون السلطان هو الذي يقيم الحدود ويكون السيد هاهنا شاهداً ﴿ قال ﴾ وقال
مالك في الامام اذا شهد على حد من الحدود فكانت الشهادة لا تتم الا بشهادة الامام
لم يقيم الامام ذلك الحد ولكن يرفع ذلك الى الوالى الذي هو فوقه حتى يقيم ذلك
عليه فيكون هو شاهداً ﴿ قال ﴾ وقال مالك في العبد اذا سرق وسيده شاهد عليه
مع رجل آخر (قال) اذا كانا عدلين قطع الامام يده ولا يقطعه سيده دون ان يأتي
الامام فالزنا عندي أيضاً بمنزلة الوالى في القطع ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل تزني
جاريته ولها زوج انه لا يقيم عليها الحد وان شهد على ذلك أربعة سواء حتى يرفع
ذلك الى السلطان ﴿ قلت ﴾ أرايت السيد اذا شهدت عنده الشهود على عبده
بالسرقة فأقام الحد على عبده أ يكون عليه شيء أم لا (قال) لا يثبت له أن يفعل فان

فعل وكانت البيئة عادلة وأصاب وجه القطع فأرى أن يعاقب على ذلك ﴿ قلت ﴾
 أرايت الامام اذا شهد على حد من الحدود أرفع ذلك الى قاض تحته فيقضى
 بشهادته أم لا (قال) سمعت مالكا يقول يرفع ذلك الى من هو فوقه ان كان فوقه
 أحد وأنا أرى ان لم يكن فوقه أحد أن يرفعه الى القاضي ﴿ قلت ﴾ أرايت القصاص
 في العمد أيقيمه السيد على عبده في قول مالك (قال) قال مالك لا يقيم السيد على
 عبده القصاص ولكن يرفعه الى السلطان فيكون السلطان هو الذي يقتص وذلك
 اني سألت مالكا عن البدين يكونان لرجل فيقطع أحدهما يد صاحبه السيد أن
 يقطع يد الآخر الجاني أم ليس له ذلك وهما له جميعا (قال) قال مالك ذلك له ان
 يأخذ من عبده لبيده ولكن لا يقتص هو دون السلطان ولكن يرفع ذلك الى
 السلطان فيكون السلطان هو الذي يأخذ لبيده من عبده ولا يقتص هو دون
 السلطان وان كانا له جميعا (قال ابن القاسم) وذلك ان ناسا قالوا اذا كان البدينان
 له فانه انما يجرح ماله لئلا فليس فيما بين البدين اذا كان سيدهما واحدا قصاص فإني
 مالك ذلك وقال ما أخبرتك

﴿ في الشهود وما يجرحون به ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوما شهدوا عند القاضي على رجل بحد من الحدود أو بحق
 للناس فأقام المشهود عليه البيئة أن هؤلاء الشهود يلعبون بالشطرنج ما قول مالك فيه (قال)
 قال مالك أما المدمن على لعب الشطرنج فلا أرى أن تقبل شهادته ﴿ قلت ﴾ ويمكن
 المشهود عليه من إقامة البيئة على الشهود أنهم يلعبون بالشطرنج في قول مالك (قال)
 اذا قال أنا أجرحهم أمكن من ذلك فاذا أمكن من ذلك فإن أقام البيئة عليه بشئ
 انه فيه مما لو شهد به عند القاضي ابتداء فسلمه القاضي منه أبطل به شهادته فان هذا
 المشهود عليه ان جرحه بذلك بطلت شهادته ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا شهد على رجل
 وهو آكل ربا أو شارب خمر أو أنه يلعب بالخمارة أبطل مالك شهادته (قال) نعم اذا
 كان يقامر بالخمارة فشهادته باطل والذي يعصر الخمر ويبيها وان كان لا يشربها شهادته

لا يجوز قلت ﴿ أ رأيت لو أراد أن يجرهم وادعى أن الذي يريد أن يجرح الشهود
بمقرتهم هم غيب بموضع بعيد (قال) لا ينظر في قوله لان حق هؤلاء قد وجب
وانما يتلوم له القاضي في التجريح بقدر ما يرى فان جرحهم والا أمضى الحكم

﴿ ما جاء في تجريح بعض الشهود على الزنا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان جرح واحداً من الشهود وقد شهدوا عليه بالزنا وهم أربعة أمجد
جميعهم حد القرية في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان مالكا قال اذا كان أحدهم
مسخوطاً جلد واحد الثلاثة معه

﴿ في المشهود عليه بالزنا يقذف الشهود ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن أربعة شهدوا على رجل بالزنا فقتلهم بالزنا المشهود عليه
فطلبوا حدودهم قبله حد القرية أقيم عليه حد القرية في قول مالك وتقيم عليه حد
الزنا بشهادتهم أم تقيم حد القرية وتجعلهم خصماء وتبطل شهادتهم عنه في الزنا
(قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن لا أرى أن تبطل شهادتهم وأرى أن
يقام بشهادتهم حد الزنا ويضرب لهم حد القرية

﴿ في كتاب القاضي الى قاض في الشهادة على الحدود والحقوق ﴾

﴿ وتمتد كتب القضاة ان ماتوا أو عزلوا ﴾

﴿ وما انكسر من طوابع الكتب ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت القاضي اذا كتب الى قاض بشهادة شهود شهدوا عنده وعدلوا
فشهدوا على فلان بن فلان بحق أو بحد أو قصاص أو غير ذلك أقبل هذا القاضي
الذي جاءه الكتاب البينة الذين في الكتاب على هذا الرجل المشهود عليه وقيم عليه
تلك الاشياء ويقضى بها عليه في قول مالك (قال) قال مالك وسنمناه يقول في
القاضي يكتب بالكتاب الى قاض آخر فيه الشهود على ما يقضى به وكتب بمدالة

الشهود ان القاضي الذي جاءه الكتاب يقضى به وينفذه ولم يفسر لنا مالك حداً ولا قصاصاً ولا حقا ولا غير ذلك وما شككنا أن ذلك كله سواء ﴿قال﴾ وقال مالك فان عزل القاضي الذي كتب بالكتاب اليه أو مات فولى غيره في موضعه (قال) ان هذا الذي ولي بعده ينبغي له أن ينفذ ما فيه وان كان الذي كتب به قد عزل أو مات فانه ينبغي للقاضي الذي جاءه الكتاب أن ينفذ ذلك ولا ينظر في عزل الذي كتب اليه ولا في موته ﴿قلت﴾ أرايت كتاب القاضي الى القاضي أيجوز عند مالك ينسب خاتم القاضي اذا شهد الشهود على الكتاب أنه كتاب القاضي (قال) ما أقوم على حفظ قول مالك الساعة ولكن ان شهدوا على الكتاب بعينه وان انكسر الطابع وان لم يكن طبعه القاضي الذي كتب به فانه جائز اذا شهدوا على ما فيه لان مالكاً قال في الطابع اذا لم يشهد الشهود على ما في كتاب القاضي فلا يلتفت الى الطابع

— فيمن يجوز له إقامة الحدود في القتل من الولاية —

﴿قلت﴾ فعل يقيم الحدود في القتل والى بعض المياه (قال) قال مالك يجلب الى بعض الامصار ﴿قلت﴾ فصر كلها لا يقام القتل فيها الا بالفسطاط (قال) نعم أو يكتب الى والى الفسطاط فيكتب اليه يأمره باقامة ذلك

﴿تم كتاب الرجم بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

— * * * * * —

﴿ويليه كتاب الاشربة﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

كتاب الاشربة

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره السكر من النبيذ (قال) قال مالك كل ما أسكر من الاشربة كلها فهو خمر يضرب صاحبه فيه ثمانين وفي رايحه اذا شهد عليه بها أنها رائحة مسكر فيبدأ كان أو غيره فانه يضرب فيه ثمانين ﴿ قلت ﴾ من حنطة كان هذا النبيذ أو من سمير (قال) نعم السكركة وغيرها فانها عنده خمر اذا كانت تسكر ﴿ قلت ﴾ أرايت عكر المسكر أيحمل في شيء من الاشربة أو من الاطعمة في قول مالك (قال) سألت مالكا عن دردي النبيذ المسكر فقال مالك لا يحمل أن يحمل في شراب يضربه فكذلك الطعام عندي لا يحمل فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت النبيذ اذا اقتذته يصلح لى أن أجعل فيه العجين أو الدقيق أو السويق أو ما شابهه ليشهد به النبيذ قليلا أو يتعجل به النبيذ (قال) سألت مالكا عنه فأرخص فيه وقال لا أرى به بأسا فساأناه بعد فقهى عنه (قال) وقال لى مالك وقد قال لى أهل المغرب ان ترابا عندهم يحملونه فى العسل وان هذه أشياء يريدون بها اجازة الحرام فكرهه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا أرى أنابه بأسا ما لم يسكر ﴿ قلت ﴾ أرايت البسر والتمر أو الرطب والتمر أو الزبيب والتمر أيجمعان فى النبيذ جميعا فى قول مالك (قال) قال لى مالك لا يفتدان جميعا وان نبذا مختلفين شرابا حلالا ولا أحب أن يخلطافى انا واحد ثم يشربا لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يفتد البسر والتمر جميعا أو يشرب الزهر والتمر جميعا

(قال) فهذه الاشياء كلها لا يجمع منها شيئان في الانتباذ ولا يجمع منها شيئان في اثناء واحد فيخلطان فيشرابان جميعا وان كانا حلالين كلاهما لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي جاء فيه ﴿ قلت ﴾ وكذلك الخلطة والشعير لا يجمعان في الانتباذ ولا في الشرب (قال) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت أن مزج نبيذه بالماء أ يكون هذا قد جمع شيئين في اثناء واحد (قال) لا لان الماء ليس بنبيذ وانما يكره أن يخلط به كل ما كان نبيذاً أو شرابا فينبذ منه وان لم يكن نبيذاً وانما التنبذ من غير الماء وبالماء يكون ولا بأس بالماء أن يخلطه بشرابه فيشر به ﴿ قلت ﴾ أرايت ان خلط العسل بنبيذه أ يصلح أن يشربه في قول مالك (قال) لا يصلح أن يشربه (قال) وهذا لان العسل هو نبيذ وهو شراب قبل أن ينبذ وليس هو بمنزلة الماء لان الماء لا ينبذ كما ينبذ العسل وقد وصفت لك ذلك ﴿ قلت ﴾ أفيؤكل الخبز بالنبيذ (قال) نعم لا بأس بذلك لان الخبز ليس بشراب ﴿ قلت ﴾ أفيخلط في نبيذه الخبز ويدعه يوما أو يومين فيشر به قبل أن يسكر (قال) قد أخبرتك عن الجذبة^(١) وما أشبهها ان مالكا كرهه في قوله الآخر فهذا أشبه ما وصفت لك من قوله في الجذبة في أول قوله وآخر قوله ﴿ قلت ﴾ لم كره مالك أن يجمع بين الزبيب والتمر أو التمر والرطب أو الرطب والبسر في الانتباذ (قال) للآثر الذي جاء ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره أن ينبذ البسر المذنب الذي قد أرطب بمضه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا الا الحديث نهى أن ينبذ الزهو والرطب جميعا فلا يعجنني الا أن يكون بسراً كله أو رطبا كله

طبخ الزبيب

﴿ قلت ﴾ أرايت الزبيب أ كان مالك يوسع في أن ينبذ نقيعا ولا يطبخه (قال) ما سمعت من مالك في مطبوخ الزبيب ولا نقيعه شيئا الا أن ينبذ الزبيب وغيره حلال عنده ما لم يسكر ﴿ قلت ﴾ أرايت الزبيب اذا كانت نقيعا فقلأما يخاف أن

(١) (الجذبة) قال الاهري الجذبة (بذالين معجمتين) خليل السويقي حكاه عنه أبو اسحق في السلم الثالث وقال غيره الجذبة قطعة من عجين انتهى من هامش الاصل

يكون هو الحجر (قال) قال لنا مالك في عصير العنب انه يشرب ما لم يسكر (قال)
فقلنا لمالك ما حده (فقال) حده اذا أسكر (قال) فأري الزبيب بهذه المنزلة يشرب
ما لم يسكر وان غلا (قلت) فالعصير أتشربه وان غلا اذا كان لا يسكر (قال)
قال مالك حده اذا لم يسكر ولم أر حده عند مالك النليان ولم يقل لي مالك غلا أو
لم يقل انما قال لنا مالك ما لم يسكر فهو عندي بمنزلة نبيذ النمر وهو عند مالك كله
العصير ونبيذ النمر وجميع الانبذة حلال ما لم تسكر فاذا أسكرت فهي محرمة كلها
والمصير وجميع الانبذة سواء ليس تحرم بفليانها انما تحرم اذا كانت تسكر لان
العصير حلال عند مالك حتى يسكر والنبيذ حلال عند مالك حتى يسكر فاذا أسكر
كان محررا فهما قبل أن يسكرا - يبيهما واحد لا يحرم بالفلين وانما يحرم ان اذا
خرجا الى ما يسكر (قلت) أرايت الظروف هل كان مالك يكره أن يبيذ في
شيء منها (قال) سألت مالكا عنها (فقال) الذي ثبت عندنا والذي أخذ به أن الدباء
والمزفت لا يصلح النبيذ فيهما ولا يبيذ فيهما (قلت) فهل كان مالك يكره شيئا من
الفخار غير المزفت (قال) لا انما كان يكره الدباء والمزفت (قلت) هل كان يكره
مزفت الدباء وغير مزفته (قال) نعم كره المزفت من كل شيء الا الزقاق المزفتة والفخار
المزفت وكل ظرف اذا كان مزفتا فانه كان يكرهه (قلت) أي شيء المزفت (قال)
الناس يعرفون المزفت هو الذي يزفتون به قلالهم وظروفهم (قلت) فهل كان مالك
يكره من الظروف شيئا سوى ما ذكرت لي (قال) لا (قلت) أرايت الظروف
أليس قد ذكر مالك فيها عن ربيعة عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهي عن الظروف ثم وسع فيها (قال) قال مالك ثبت عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهي عن الدباء والمزفت (قلت) أرايت المطبوخ ما يكره منه مالك وما لا يكرهه
(قال) سألتنا مالكا عنه فقال الذي كنت أسمع به اذا ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (قال)
قلت لمالك فما حده عندك (فقال) حده عندي اذا طبخ حتى لا يسكر (قال) فلم أر
مالكا يلتفت الى ثلث ولا الى ثلثين (قلت) أرايت ما سألتك عنه من هذه الاشربة

كلها اذا فسدت وصارت خمرأً أيحل اصلاحها وهي عند مسلم يخلها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الخمر اذا ملكها مسلم فليهرقها فان اجتراً عليها وخلها فصارت خلاها كلها وبئس ما صنع ﴿قال﴾ وسأنا مالكا عن الخمر يجعل فيها الحيتان فتصير مربى (قال) قال مالك لا أرى أكله وكرهه

﴿تم كتاب الإشرية بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي - الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿وبله كتاب السرفة﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأتي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب السرقة ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت الرجلين يشهدان على الرجل بالسرقة أيسألها الحاكم عن السرقة ما هي وكيف هي في قول مالك ومن أين أخذها وإلى أين أخرجا (قال) لم أسمع مالكا يحدث في هذا حداً ولكن أرى للإمام أن يسألها لأن مالكا سئل عن القوم يشهدون على الرجل بالزنا فقال ينبغي للإمام أن يسألهم عن شهادتهم يريد بذلك كيف رأوه وكيف صنع فإن كان في ذلك ما يدرأ عنه به الحد درأه فهذا يدل على مسألتك في السرقة لأنهم وإن شهدوا بالسرقة فإن كانت قيمتها ما يقطع في مثله فمسي أن يكون في سرقة أمر لا يجب فيه القطع وإنما القطع حد من حدود الله فينبغي للإمام أن يكشف فيه الشهود كما يكشفهم في الزنا

﴿ في رجل سرق ما يجب فيه القطع فظفر به وقيمته ما لا يجب فيه القطع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن سرق ما يساوي ثلاثة دراهم ذلك اليوم وهو لا يساوي ربع دينار اليوم لا ارتفاع صرف الدينار أ يقطع فيه في قول مالك (قال) قال مالك ثم يقطع إذا سرق قيمة ثلاثة دراهم ذلك اليوم (قال مالك) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في ثلاثة دراهم وإن عثمان بن عفان قطع في ثلاثة دراهم وإن عمر قوم الديعة على أتي عشر ألف درهم فلا ينظر إلى الصرف في هذه الأشياء إن ارتفع أو انخفض وإنما ينظر في هذا

الى ما مضت به السنة ﴿قلت﴾ أرايت ان اتضع الصرف صرف الذهب فسرق ربع دينار من ذهب وهو لا يساوي ثلاثة دراهم أقطع يده لانه ربع دينار (قال) نعم وانما تقوم الاشياء كلها بالذهب والفضة ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق سلعة فأنت ان قومتها بالذهب لم تبلغ ربع دينار وان قومتها بالفضة بلغت ثلاثة دراهم أقطع يده في قول مالك (قال) نعم تقطع يده عند مالك وانما تقوم الاشياء بالدرهم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت السلعة ان قومتها بالذهب بلغت ربع دينار وان قومتها بالفضة لم تبلغ ثلاثة دراهم (قال) قال مالك في السلع لا يقطع فيها الا ان تبلغ ثلاثة دراهم قل الصرف أو أكثر ﴿قال﴾ قبل للمالك أرايت لو أن رجلا سرق سرقة فقومت بدرهمين وهو ربع دينار لانخفاض الصرف يومئذ أقطع يده (قال) قال مالك لا تقطع يده حتى تبلغ سرقة ثلاثة دراهم ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما قال مالك القطع في وزن ربع دينار فصاعدا اذا سرق الذهب بعينه وان كانت قيمته أقل من ثلاثة دراهم لانه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم القطع في ربع دينار فصاعدا وان عمر بن عبد العزيز كتب من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا قطع وان عائشة قالت ما طال علي وما نسيت القطع في ربع دينار فصاعدا ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو لم أقطعه في وزن ربع دينار ذهباً اذا سرق الذهب ما قطعت لافي ثلث ولا في نصف ولا في دينار كله اذا كانت قيمته أقل من ثلاثة دراهم ولقد أتني على الناس زمان وصرف الناس ثلث دينار أقل من ثلاثة دراهم انما صرفهم سبعة دراهم أو ثمانية دراهم ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق رجل سرقة فرفضه رجل أجني من الناس الى السلطان والمسروق متاعه غائب أيقطعه السلطان في قول مالك أم ينتظر رب المتاع حتى يقدم (قال) اذا شهد الشهود أنه سرقة قطعت يده عند مالك (قال) ولقد أخبرني أوثق أصحابي عندي أن مالكا سئل عن رجل كان يسكن الشام وله متاع بمصر فأتي رجل فسرق متاعه الذي بمصر فقامت له عليه البيعة بأن السارق أخذ المتاع سراً فقال السارق صاحب المتاع أرسلني فقال مالك أرى أن تقطع يده (قيل) لمالك فان سئل صاحب المتاع فقال أنا أرسلته (فقال) لا ينتظر الى

قول صاحب المتاع وتقطع يده ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يلقي من جوف الليل
 ومعه متاع فيؤخذ فيقول فلان أرسلني الى منزله فأخذت له هذا المتاع قال مالك
 أرى أن ينظر في ذلك فان كان الرجل الذي معه المتاع يعرف له انقطاع الى رب
 المتاع ويشبه ما قال لم يقطع وان لم يعرف منه مثل ما ذكرت لك قال مالك رأيت
 أن تقطع يده ولا يقبل قوله ﴿ قال ﴾ ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يسرق فيعفو
 عنه صاحب المتاع ثم يرفعه بعد ذلك غيره الى السلطان (قال) أرى أن تقطع يده
 وليس الى الوالي أن يعفو اذا انتهت اليه الحدود وليس عفو المسروق منه شيئا
 ﴿ قلت ﴾ رأيت اذا شهد على السارق بالسرقة هل يجبس السارق حتى يزي
 الشاهدان ان لم يعرفهما القاضي أم يكفله القاضي عند مالك (قال) لا يكفله عند
 مالك ولكن يجبسه وليس في الحدود والقصاص كفالة عند مالك ﴿ قلت ﴾ رأيت
 اذا شهد الشهود على سرقة أو زنا فقبوا قبل أن يزكوا ثم زكوا أقيم القاضي الحد
 أم لا يقيمه حتى يحضر الشهود فيقيمه بمحضرة الشهود (قال) يقيم الحد ولا يلتفت
 الى منيب الشهود اذا شهدوا وأثبتوا الشهادة أقام الحد وان غابوا ﴿ قلت ﴾ رأيت
 ان شهد قوم ثم ماتوا فزكوا وهم موقى أقيم الحدود والقصاص بشهادتهم في قول
 مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وان خرسوا أو عموا أو جنوا (قال) نعم هذا كله يقيم الامام
 فيه الحد ولا يلتفت الى الذي أصابهم من ذلك في رأيي ﴿ قلت ﴾ فان ارتد الشهود عن
 الاسلام وقد حبسه القاضي أقيم الحدود في قول مالك (قال) لا تقام الحدود ان
 ارتدوا لانهم هانقا قد عادوا الى حال لا تجوز فيه شهادتهم وفي مسائلك الاولى لم
 يوردوا الى حال فسق ولا الى حال ارتداد وانما ابتلوا بغير ذلك ﴿ قلت ﴾ رأيت ان
 فسق هؤلاء الشهود أو وجدوا يشربون الخمر وما أشبه هذا أو فسدت حالهم بعد
 ما زكوا أو أمر القاضي باقامة الحد الا أن الحد لم يقم بعد (قال) يقام عليه الحد اذا
 كانت الشهادة قد ثبتت وقضي بها ﴿ قلت ﴾ فكيف هذا في حقوق الناس (قال) اذا
 قضى القاضي بالحقوق للناس ثم صاروا الى ما ذكرت من الحال السيئة الى الارتداد

أوالى الفسق فأرى القضاء قد نفذ ما هنا ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا
 ﴿ قلت ﴾ فكيف هذا في القصاص اذا قضى القاضي في القصاص ثم ارتد الشهود
 عن الاسلام قبل أن يقتض المجرع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن
 يقتض منه لانه من حقوق الناس اذا كان قد قضى به وأنفذه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان
 غاب السروق منه وشهد الشهود على السرقة أيقطعه والسروق منه غائب (قال) أرى
 أن تقطع يده ولا يلتفت الى غيبة السروق منه المتاع ألا ترى أن مالكا قال في المتاع
 الذي أخبرتك أنه بمصر وصاحبه بالشام ان السارق يقطع ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال
 السروق منه المتاع لم يسرق منى شيء وشهد الشهود انه سرق أيقطع أم لا (قال)
 نعم يقطع في رأيي

— تفرقة الشهود في الشهادة والقوم يهتمون على حمل السرقة —

﴿ والوديمة والسارق يسرق من السارق ﴾

﴿ قلت ﴾ فهل يفرق الوالى بين الشهود اذا شهدوا على الحدود (قال) لا يفرق بينهم
 الا أن يستنكر الامام شيئاً اذا كانوا عدولا بينة عدالهم الا ما أخبرتك من حد الزنا
 فان مالكا قال ينبغي للامام أن يسألهم عن تحقيق شهادتهم فان وجد فيها ما يدرك به
 الحد دراهم فلا أدري أراد بذلك تفرقتهم أم يسألهم عن تحقق الزنا ولا أرى ان يفرقهم
 ولكن يسألهم عن تحقق الزنا ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن مسلماً أقام شاهدين كافرين
 على كافر أنه سرق منه متاعاً يقطع في مثله (قال) لا يقضى له بالمتاع ولا بشيء ولا
 يقضى على الكافر بالحد لان مالكا قال لا تجوز شهادة النصراني ولا المشركين كلامهم
 على شيء من الاشياء ﴿ قلت ﴾ أرايت الشاهدين اذا شهدا على رجلين أنهما سرقا هذا
 المتاع جميعاً والمتاع قيمته ثلاثة دراهم أيقطعان أم لا في قول مالك (قال) قال مالك نعم
 يقطعان جميعاً وان لم يكن في قيمة المتاع الا ثلاثة دراهم قطعاً وان كانوا عشرة اذا حملوه
 جميعاً أو حملوه جميعاً على واحد منهم ولم يكله بمضهم الى بعض فأنهم يقطعون جميعاً
 (قال) وان دخلوا جميعاً للسرقة فحمل واحد منهم فخرج به وهم معه ولم يحملوه جميعاً

ولم يحملوه عليه لم يقطع الا من حملة وحده وان دخلوا للسرقة جميعا (قال) فان خرجوا جميعا وقد أخذ كل انسان منهم شيئا بحملة وهم شركاء فيما خرجوا به فن خرج منهم بقيمة ثلاثة دراهم قطعت يده ومن خرج منهم بقيمة أقل من ثلاثة دراهم لم يقطع لان هؤلاء لم يتعاونوا على ما حمل كل واحد منهم انما حمل كل واحد ما حمل وحده ولم يحمل عليه صاحبه ولم يحمل معه ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك (قال) نعم (قال) مالك) وانما مثل ذلك مثل القوم يدخلون جميعا فيحملون السرقة على واحد منهم فيخرج بها واحد منهم يحملها وهم الذين حملوها عليه فيقطعون جميعا بمنزلة ما لو حملوا المتاع في حرزه على دابة بمسير أو حمار فخرجوا به الا أنهم اجتمعوا في حملة على دابة انهم يقطعون جميعا (قال ابن القاسم) وانما ذلك في كل ما يحتاج الى حملة لنقله أو لكثرته فأما ما يحمله منهم واحد فلا قطع على من أمانه منهم مثل الثوب وما أشبهه والصرة ونحوها وانما يقطع في هذا الذي خرج بها وأعين على حملها ولا يقطع على من أمان ﴿قلت﴾ رأيت الثوب اذا كان بين الرجلين سرقه رجل وقيمته ثلاثة دراهم في قول مالك أيقطعه أم لا (قال) نعم يقطع عند مالك ﴿قلت﴾ رأيت ان أبي أدباب المتاع أن يقوموا على السارق ورفعه أجني من الناس أقيم عليه الامام الحد أم لا في قول مالك (قال) نعم يقيم عليه الحد ﴿قلت﴾ رأيت ان سرق متاعا من رجل والمتاع مستودع عند المسروق منه أو غارية أو باجارة أيقطع السارق في قول مالك أم لا (قال) نعم يقطع عند مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن الذي كان المتاع في يديه كان حرزا للمتاع ﴿قلت﴾ رأيت ان سرق رجل متاعا فسرقة منه سارق آخر ثم سرق من ذلك السارق ذلك المتاع سارق آخر أقطعهم جميعا في قول مالك (قال) نعم ولو كانوا سبعين قطعوا كلهم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ رأيت لو سرق رجل متاعا فقطع فيه ثم سرق ثانية أيقطع الثانية في ذلك المتاع وقد قطعت مرة في قول مالك (قال) نعم يقطع فيه أيضا

﴿ في الزناة يرغمهم الأجنبي والقائم على القاذف بحد المفوء ﴾
 ﴿ والمفوء إذا أراد سترآ ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الزناة من رغمهم الى السلطان أقيم السلطان الحد عليهم في قول مالك (قال) نعم مثل السرقة وأما القذف فليس ذلك عنده كذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولقد أتى مالكا قوم وأما عنده في رجلين قال أحدهما لصاحبه ياخذت فأراد أن يرغمه الى السلطان فطلب اليه حتى عفا عنه ثم انه وقع بينهما بحد ذلك شرفاً أراد أن يرجع فيما عفا عنه فأتوا مالكا فسألوه فقال لا أرى له أن يرجع في ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني من أثني به أنه سمع مالكا يقول في رجل يقذف الرجل بالزنا ثم يعفو عنه قبل أن ينتهي به الى الامام ثم يريد أن يقوم عليه بذلك (قال) ليس ذلك له (قال مالك) ولو أن قوما سمعوا رجلاً يقذف رجلاً فأتوا به الى الامام فرفضوا ذلك اليه لم ينع للامام أن يأخذه به حتى يكون صاحبه الذي يطلبه به (قال مالك) ولو أن الامام سمع رجلاً يقذف رجلاً بالزنا ومعه من ثبت شهادته عليه أقام الامام عليه الحد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألته غير مرة عن الرجل يقذف رجلاً بالزنا ثم يريد أن يعفو قبل أن يأتي السلطان أهله ذلك (قال) نعم وقد كان يقوله قبل ذلك وقاله لي غير مرة وان أبي السلطان فله أن يعفو في نفسه وقد كان يأخذ بقول عمر بن عبد العزيز في ذلك ثم رجع عن رأيه في ذلك وقال اذا بلغ السلطان فلا عفو له الا أن يريد به سترآ

﴿ في الذي يسرق ويذني ويتعب البيت فيدخل يده ويطبق المتاع ﴾
 ﴿ خارجاً ثم يؤخذ والشهادة على السرقة والشفاعة للسارق ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهدوا على رجل من أهل الذمة بالسرقة أنقطع يده أم لا في قول مالك (قال) نعم تقطع يده (قال ابن القاسم) لأن السرقة من الفساد في الارض ليست مما ينبغي أن يترك أهل الذمة عليها (قال) وليست السرقة في أهل الذمة بمنزلة شرب الخمر والزنا الا أن مالكا قال لا يقطع ذمي ولا مسلم سرق خمرآ ولا

خنزيراً وإن كانت الحر والخنزير لذى لم يقطع فيها ذى ولا مسلم ﴿قلت﴾ أرايت
 الذى اذا زنى أقيم مالك عليه الحد أم لا (قال) لا يقيم عليه وأهل دينه أعلم به
 ﴿قلت﴾ أرايت ان أراد أهل الذمة أن يرجوه فى الزنا أيتكون فى ذلك (قال)
 قال مالك يردون الى أهل دينهم فأرى أنهم يحكمون بما شاؤوا ولا يمنعون من ذلك
 ويتركون على ذمتهم ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا على أنه نكح البيت فأدخل يده
 فأخرج ثوباً أقطع أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك يقطع (قال) مالك ولو أدخل
 قصبة فأخرجه قطع ﴿قلت﴾ أرايت ان دخل خرزاً فألقى للمناع خارجاتهم خرج فى
 طلب المتاع (قال) قال مالك يقطع ﴿قيل﴾ فإن روى للمناع خارجاتهم لم يخرج
 هو حتى أخذ فى داخل الحرز أقطع (قال) شك فيها مالك وأنا أرى أن يقطع
 ﴿قلت﴾ أرايت الشاهدين اذا شهدا على السرقة استحسن مالك لهما أن يشهدا على
 المتاع أنه متاع المسروق منه ولا يشهدان أنه سرق حتى لا يقام على هذا الحد (قال) لم
 أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى أنه لا يحل لهما اذا رفع السارق الى الامام أن يكفيا
 عن شهادتهما على السرقة (قال) واتقد سألتنا المحكا عن السارق يشفع له قبل أن يصل
 الى الامام أتروى ذلك (قال) أما كل من لم يعرف منه أذى للناس وانما كانت تلك منه
 زلة فاقى لا أرى به بأساً أن يتشفع له ما لم يبلغ الامام أو الشرط أو الحرس ﴿قال﴾
 مالك والشرط والحرس بمنزلة الامام عندى ولا ينبغي اذا وقع هذا بالشرط أن يتشفع له
 أحد من الناس (قال مالك) وأما من قد عرف شره وفساده فلا أحب لأحد أن يتشفع
 له ولكن يترك حتى يقام عليه الحد ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا على سارق أنه نكح بيت
 هذا الرجل ودخل فأخرج هذا المتاع من هذا البيت ولا يدري لمن هذا المتاع الرب
 الدار أم لا (قال) يقطع ويحمل للمناع لرب البيت ﴿قيل﴾ ولا يسمهم أن يشهدوا
 أن المتاع لرب الدار (قال) لا ولكن يشهدون بما عاينوا وما عرفوا والحكم يحمل
 للمناع لرب الدار ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

﴿الشهود على السرقة والغصب﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان نظر رجل الى رجل عليه ثوب فأناه رجل فنصبه منه أيسع الشاهد أن يشهد أن الثوب للمنصوب منه (قال) يشهد أن الثوب غصبه هذا من هذا ﴿قلت﴾ ولا يشهد أن الثوب ثوب المنصوب منه (قال) لا يشهد الا بما عاين وعرف قبل هذا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً والامام يرد الثوب الى المنصوب منه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان ابتاع رجل من رجل سلعة ففلس المتاع أيسع الشهود أن يشهدوا أن هذا المتاع متاع البائع أم لا (قال) يشهدون أن هذه السلعة بعينها اشتراها هذا للفلس من هذا الرجل ولا يشهدون الا بما عاينوا وعلوموا

﴿في السارق يوجد في الحرز والدار مشتركة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان جمع المتاع وحمله فأدرك في الحرز قبل أن يخرج به أقطع في قول مالك (قال) قال مالك لا يقطع ﴿قلت﴾ فان أخرجه من البيت الى الدار والدار مشتركة مأذون فيها والبيت محجور عن الناس (قال) قال مالك اذا أخرجه الى موضع من الدار وأهل الدار فيه شركاء قطع لانه قد صبره الى غير حرزه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كانت داراً مأذوناً فيها أم بيتاً مأذوناً فيه وفيه تابوت فيه متاع لرجل قد أغلقه فأتى رجل من أذنه له فكسره أو فتحه فأخرج المتاع منه فأخذ بمحضرة ما أخرج المتاع من التابوت قبل أن يبرح به الا أنه قد أخرجه من التابوت (قال) لا يقطع يد هذا (قال) وان كان ممن لم يؤذن له لم يقطع أيضاً لانه لم يبرح بالمتاع ولم يخرج من حرزه وهذا قول مالك (قال) ولقد سئل مالك عن رجل أضاف رجلاً فادخله داره وبه فيها فعمد الرجل من جوف الليل الى بعض منازل الدار وقد كان صاحب الدار خزن فيها متاعاً وأغلقه فكسر الضيف غلقه وسرق منه (قال) لا قطع عليه لانه أدخله داره وأتمته وهو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك في البيت يكون في الدار قد

أغلقه أهله والدار مأذون فيها فأخرج من هذا البيت شيئا وأخذ في الدار أنه لا تقطع يده وكذلك التابوت ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يدخل الحرز فيأخذ المتاع فيتناوله رجلا خارجا من الحرز أيقطع الداخل أم الخارج أم يقطعان جميعا وكيف ان أخذ بمد ما تناول المتاع صاحبه الخارج فأخذ قبل أن يخرج من الحرز أيقطعه أم لا (قال) قال لي مالك ان خرج به من حرزه الى خارج قطعت يده وان رمى بالمتاع خارجا وأخذ قبل أن يخرج هو قصد شك مالك فيه أن يقطع وقال مالك لي قبل ذلك يقطع ثم توقف عنه وقال قد نزل بالمدينة ما يشبهه ﴿قيل﴾ ما هو (قال) رجلان دخلا بيتا لرجل فكان أحدهما داخل في البيت فربط المتاع بحبل وأخذ يجره حتى أخرجه قفلت لمالك أهو مثله قال نعم (قال مالك) ولكن لا أحب أن أتكلم فيه بشئ وقد سمعته قبل هذا يقول في صاحبي الحبل انهما يقطعان جميعا وهو رأيي وأما الذي ناول صاحبه المتاع وهما في الدار فاني لا أرى أن يقطع الا الذي أخرجه من الدار ﴿قلت﴾ أرايت الخارج في مسألتني هل يقطع في قول مالك (قال) لا الا أن يكون أدخل يده في الحرز فأخرجه أو ربط له في الحرز فاجتره فانه يقطع وكذلك لو أن أحدهما دخل بيتا فأخرج منه متاعا الى باب البيت فأخذه الذي هو خارج البيت (قال) ان كان الداخل قد أخرجه من حرزه فتناوله الخارج قطع الداخل ولم يقطع الخارج وان كان لم يخرج من حرزه وأخرجه الخارج من حرزه قطع الخارج ولم يقطع الداخل بمنزلة ما قال مالك في النقب وذلك أن مالكا سئل عن السارقين يتحان البيت فيدخل أحدهما فيقرب للمتاع الى باب النقب فيتناوله الخارج (قال) ان كان الداخل لم يخرج من حرزه والخارج هو الذي أدخل يده اليه حتى أخرجه قطع الخارج ولم يقطع الداخل فان كان الداخل أخرجه من حرزه فتناوله الخارج قطع الداخل ولم يقطع الخارج ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أنهما اجتمعت أيديهما في النقب بموضع لم يخرج الداخل من الحرز ولم يخرج الخارج من الحرز كان فيما بين ذلك فيتناوله في وسط ذلك منه قطعا جميعا وكان بمنزلة ما يتناولان جميعا عليه فيخرجانه من حرزه قال الباب الذي سألت عنه

عندي مثله ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أقام على رجل البيت أنه سرق هذا المتاع منه
وقال الذي قبله البيعة المتاع متاعى فأحلف لى هذا الذى يدعى المتاع أن المتاع متاعه
وليس بمتاعى ﴿قال﴾ أرى أن تقطع يده ويحلف مدعى المتاع أن المتاع ليس للساوق
فإن نكل حلف الساوق ودفع اليه المتاع ولم تقطع يده ﴿قلت﴾ أ رأيت أن سرق باب
الدار أيقطع أم لا ﴿قال﴾ نعم ﴿قال﴾ وقال مالك فى المتاع موضع فى أفتية الحوائت يبيعونه
هناك بالهار ﴿قال مالك﴾ من سرق منه قطع فكذلك باب الدار عندي ﴿قلت﴾
أ رأيت مثل الموقف الذى لا حوائت فيه يضع الناس أمتاعهم فيه للبيع فسرق من
ذلك المتاع رجل ﴿قال﴾ تقطع يده وهو قول مالك ولقد سألت مالكا عن الشاة يسرقها
الرجل من سوق النعم يوقها صاحبها للبيع فتكون مربوطة أو غير ربوطة الا أنه قد
أوقفها ﴿قال﴾ أرى أن تقطع يده مربوطة كانت أو غير مربوطة ﴿قلت﴾ أ رأيت
هذا الذى وضع متاعه فى الموقف للبيع فقام عن المتاع وذهب وترك متاعه فسرقه
رجل أيقطع فى قول مالك ﴿قال﴾ نعم لأن مالكا قال فى الذى يبيع متاعه فى أفتية
الحوائت أن هو قام عن متاعه وذهب فسرق رجل عنه أنه يقطع ﴿قال﴾ مالك وكذلك
أن سرقه ليلاً ونهاراً قطع ﴿قلت﴾ أ رأيت أن شهدا على رجل أنه جرح هذا الثوب وهو
منشور على الحائط بفضه وفى الدار بفضه خارجاً من الدار ﴿قال﴾ لا أرى أن يقطع إذا
كان الى الطريق ﴿قلت﴾ فإن أدخل قصبة أو عوداً فأخرج به متاعاً من الحرز أيقطع
أم لا فى قول مالك ﴿قال﴾ بلغنى عن مالك فى هذا أنه قال يقطع ولم أسمه أمانته ﴿قلت﴾
أ رأيت أن سرق متاعاً من الحمام أيقطع أم لا ﴿قال﴾ قال مالك إذا كان مع المتاع من يحرزه
قطع وإن لم يكن مع المتاع من يحرزه لم يقطع الا أن يسرقه أحد ممن لم يدخل الحمام
فيقطع ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين هذا المتاع وبين المتاع الذى يوضع للبيع وقد قلتم فى
المتاع الذى يوضع للبيع أن صاحبه إذا قام عنه فسرق منه رجل قطع ﴿قال﴾ ذلك حرزه
وموضعه وفناؤه ولا يشركه فى مجلسه أحد وأما الحمام فإما هو مشترك لمن دخله والموضع
الذى فيه الثياب مشترك بمنزلة الصنيع الذى يصنع فى البيت فيدخله التوم فيسرق بما

في ذلك البيت فليس على من سرق منه شيئا قطع (قال مالك) وان سرق هذا المتاع الذي في الحمام الذي ليس عنده أحد رجل ممن لم يدخل الحمام نقب فأخرجه فانه يقطع ﴿ قلت ﴾ وكيف يسرق هذا (قال) ينقب من خارج أو يحتمل له حتى يخرج المتاع ولم يدخل الحمام ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى أذنت لرجل أن يدخل بيتي أو دعوته الى الطعام فسرق أيقطع أم لا في قول مالك (قال) لا يقطع عند مالك وهو خائن ﴿ قلت ﴾ والحوادث من سرق منها أيقطع في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدوا أنه دخل دار هذا الرجل ليلا فكبّره بالسلاح فاخذ متاعه (قال) قال مالك تقطع يده ورجله (قال مالك) وهو محارب ﴿ قيل ﴾ أفيقتله (قال) قال مالك الامام خير في المحارب اذا أخذ المال ولم يقتل ان شاء قتله وان شاء قطع يده ورجله وخلي عنه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدوا عليه انه كابر به نهارا في الزقاق بالسلاح على متاعه أتعمله محاربا في قول مالك (قال) ان كان شيئا على وجه المحاربة لقيه في موضع فكبّره بالسلاح وان كان في مصرفه محارب عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اختلس منه أقطع يده في الخلسة أم لا (قال) قال مالك لا تقطع في الخلسة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدوا على أمة أو حرة أو ذمية أو أم ولد أو مدبرة أو عبد بالسرقة أيقطع هؤلاء في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فالخربي اذا دخل بأمان فسرق أقطع (قال) نعم لانه لو قبل قتله وان تلصص قطعت يده ورجله أو صلبته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدوا على صبي أو مجنون مطبق أو على من يمين ويفيق انهم سرقوا أيقطع هؤلاء (قال) أما الصبي والمجنون المطبق فلا يقطع هؤلاء في قول مالك وأما الذي يمين ويفيق فان سرق في حال افاقته فانه يقطع وان سرق في حال جنونه فلا يقطع ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق في حال افاقته ورفعه الى السلطان في حال جنونه أيقطعه أم ينتظر حتى يكشف ذلك عنه وهو ممن يمين في رأس كل هلال ثلاثة أيام أو يومين (قال) لا يقطع حتى يفيق وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الدار المشتركة للمأذون فيها تربط فيها الدواب فيسرق منها رجل (قال) ان كان ذلك للموضع مربطاً للدابة معروفاً يقطع الذي سرقها

﴿قلت﴾ وكذلك لو كان لها مربط معروف في السكة فسرقتها رجل من ذلك الموضع
 أقطع أم لا في قول مالك (قال) نعم إذا كان بفنائمه ومثلث له معروف فأرى أن
 تقطع يده ﴿قال﴾ وقال مالك في الدابة تكون عند باب المسجد واقفة فيسرقتها رجل
 أنه يقطع إذا كان مع الدابة من يحفظها ﴿قلت﴾ فإن لم يكن مع الدابة من يحفظها لم
 يقطع (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم لا يقطع (قال) لأنها قد صارت مخلاة فلا قطع على
 من أخذها والتي معها من يحفظها ويمسكها فهو حرز لها ومربطها المرووفة حرز لها فمن
 احتلها من مربطها المرووفة لها فأخذها فهذا يقطع أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت
 الدار المشتركة إذا كان فيها بيوت لقوم شتى والدار مأذون فيها فينشر رجل ثيابه
 على ظهر بيته وبيته محجور عن الناس فيسرق رجل ثيابه التي على ظهر بيته (قال)
 يقطع في هذا (قال) وإن نشره في صحن الدار لم يقطع إذا كان سارقاً من أهل
 الدار وإن كان سارقاً من غير أهل الدار قطع إلا أن تكون داراً مباحة لا يمنع منها
 أحد فإذا كانت كذلك لم يقطع سارق ذلك كان من أهل الدار أو من غيرها
 ﴿قلت﴾ أرايت الأب والأم أقطعان إن سرقا من مال الولد (قال) لا ﴿قلت﴾
 وتحفظه عن مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فالأجداد للأب والأم (قال) أحب إلى أن يدرك
 عنه الحد لأنه أب ولكن مالكا جعل في الجد إذا قتل ابن ابنه
 التخليط من الدية ولم يقتله وجعله أباً فإن قال رجل يقطع لأنه لا تلزمه نفقته فالوالد
 لا تلزمه نفقة ابنه الكبير ولا ابنته الثيب ولا قطع عليه فيما سرق من أموالهما
 ولا حد في وطء جواريهما وكذلك هذا لا حد عليه ولا قطع عليه فيما سرق من
 أموالهما ولا نفقة وقد قيل ادروا الحدود بالشبهات ﴿قلت﴾ أرايت الولد إذا
 سرق من مال الأب أقطع أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ أم تحفظه عن مالك (قال) نعم
 وقد قال مالك إذا زنى الابن بجاريته حد فكذلك السرقة ﴿قلت﴾ أرايت المرأة
 إذا سرقت من مال زوجها هل تقسم (قال) نعم إذا سرقت من مال زوجها في غير
 بيتها الذي تسكن فيه وكذلك خادمها إذا سرقت من مال الزوج من بيت الزوج

وقد حججه عليهم أو سرق خادم الزوج من مال المرأة من بيت قد حجرت عليه
 قطعوا أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت أبي ورجلا أجنبيا هل يقطعان جميعا اذا سرقا منى سرقة
 قيمتها ثلاثة دراهم (قال) لا يقطعان (قال ابن القاسم) وكل من لو سرق منى بمن قد
 بلغ الحد اذا سرق منى ومعه أجنبي شركه فيها مثل عبدي وأجيرى الذى أئتمته على
 دخوله بيتى فلا قطع على واحد منهما وان تماونا فى السرقة (قال ابن القاسم) وهذا
 الذى سمعته ممن أَرْضَى من أهل العلم ﴿قلت﴾ فان سرق رجل وصبي صغير أو
 مجنون سرقة قيمتها ثلاثة دراهم أقطع الرجل (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الشريك
 يسرق من متاع بينه وبين شريكه (قال) سئل مالك عن شريك سرق من متاع
 بينه وبين شريك له قد أغلقا عليه (قال مالك) لا أرى أن يقطع (قال ابن
 القاسم) وبلغنى عن مالك أنه كان يقول لو أن شريكين استودعا رجلا متاعا فسرقة
 أحدهما منه وأيت أن يقطع اذا كان فيا سرق من حظ صاحبه فضل عن جميع حصته
 ربع دينار فصاعداً ولم يحمل هذا عنده مثل الذى ينقلان عليه الباب ﴿قلت﴾ أرايت
 ان شهد أخوان لأخيها أن هذا السارق سرق متاعه (قال) قال مالك اذا كان
 الأخوان صالحين مبرزين في العدالة جازت شهادتهما لأخيها ولم أسمع به ذكر فى
 السرقة شيئاً الا أنى سمعته يذكرون أن شهادتهما لأخيها جائزة وأرى أنها فى السرقة
 بمنزلة الحقوق ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا انى سرق من مكاتبى (قال) قال مالك اذا
 شهدوا أن المكاتب سرق من مال سيده لم يقطع فالسيد مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان
 شهدوا على الاب أنه سرق من مال مكاتب ابنه (قال) لا أرى أن يقطع لأن الأب
 لو سرق من مال عبد ابنه مالا لم يقطع فكذلك مكاتب ابنه

— فيمن سرق مصحفاً أو شيئاً من الطعام والفواكه —

﴿قلت﴾ أرايت ان سرق مصحفاً (قال) يقطع ﴿قلت﴾ أرايت الطعام البطيخ والقناء
 واللحم وما أشبه هذا من الطعام الذى لا يبقى فى أيدي الناس اذا سرق رجل منه ما يبلغ
 ربع دينار (قال) قال مالك نعم يقطع ﴿قال﴾ وقال مالك ان الإرجة التى قطع فيها

عنان إنما كانت أترجة تؤكل ولم تكن ذهباً ﴿قلت﴾ أرأيت قول النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فإذا آواه المراح أو الجرين فاقطع فيها بلسن ثمن المحجن هل أريد بالثمر المعلق أنه طعام لا يبقى في أيدي الناس فن ثم دفع الحد (قال) ليس هكذا إنما أريد بذلك الحرز ألا ترى أن الحريسة في الجبال لا قطع فيها فإذا آواها المراح قطع سارقها فهذا يدل على أنه إنما أراد الحرز ولم يرد الطعام الذي يبقى في أيدي الناس أو لا يبقى وقد قال مالك في جندع من النخل قائم في النخل قد ذهب رأسه فقطعه رجل فسرقه أنه لا يقطع وإن كان في حرز . فإن كان صاحبه قد قطعه ووضع في حائطه وآواه إليه وأحرزه فسرقه رجل قطع ﴿قلت﴾ أرأيت أن سرق بنلاً أقطع في قول مالك (قال) نعم إذا كان قد آواه الحرز ما لم يكن قائماً ﴿قلت﴾ أرأيت إذا سرق رجل زرعاً أو نودة أو نظروناً أو حجارة وقيمة ذلك ثلاثة دراهم أقطع في قول مالك (قال) نعم إذا سرق ما قيمته ثلاثة دراهم قطع عند مالك في جميع ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن سرق الماء وقيمة الماء ثلاثة دراهم أقطع في قول مالك (قال) نعم في رأيي

— فيمن سرق خمرًا أو شيتاً من مسكر التبيذ —

﴿قلت﴾ أرأيت أن سرق خمرًا أو خنزيراً من أهل الذمة أو من غير أهل الذمة (قال) قال مالك لا يقطع سارق الخمر والخنزير وإن سرقه من أهل الذمة لم يقطع وأغرم ثمنه لهم إن كان سرقه من ذمي أو معاهد ﴿قلت﴾ أرأيت أن سرق مسكر التبيذ (قال) هذا سرق عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن سرق شيتاً من الطير بأزيا أو غيره (قال) قال مالك من سرق شيتاً من الطير قطع ﴿قلت﴾ أرأيت أن سرق السباع التي لا تؤكل لحومها أقطع في قول مالك (قال) أرى أن ينظر فإن كان في جلودها ما لوذ كيت كان فيها قيمة ما يقطع فيه رأيت أن يقطع لأن مالكا قال لا بأس بمجلود السباع إذا ذكيت أن يصلى عليها وبها وبأن تؤكل أثمانها فإذا كانت كذلك فقد كان له أن يذكيها ويبيع جلودها ولبست مثل جلود الميتة ﴿قال﴾ وقال مالك في جلود الميتة

انه لا يقطع فيها (قيل) له فان دبت ثم سرقت (قال) ان كان فيها من صنعتها ما تكون قيمته ثلاثة دراهم سوى جلودها رأيت أن يقطع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فكذلك جلود السباع مع لحومها مثل ما قال مالك في جلود الميت المدبوعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو سرق كلبا (قال) يلزى عن مالك ممن أثق به أنه قال لا يقطع في الكلب ﴿ قلت ﴾ صائدا كان أو غير صائد (قال) نعم وهذا رأيي لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرم ثمنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يسرق النخلة بأصلها فيها ثمرة أقطع في قول مالك (قال) قال مالك لا يقطع اذا كانت قائمة ثابتة . والشجر كلها قال مالك بهذه المنزلة فان كان صاحبها قد قطعها ووضعها في الجنان فكان ذلك حرزا لما قطع سارقها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الجرين اذا جمع فيه الحب والتمر فغاب عنه صاحبه وليس عليه باب ولا حائط ولا غلق فسرق منه سارق أقطع في قول مالك (قال) نعم يقطع في قول مالك ألا ترى أن الامتعات التي في الافنية التي تباع ان سارقها يقطع كان صاحبها عندها أولم يكن عندها ليلا كان أو نهارا ألا ترى أن اللاشية اذا آواها المراح وان كان مراحها في غير الدور وليس عليها حيطان ولا أغلاق ويات أهلها في يوتهم فسرق منها سارق انه يقطع في قول مالك وكذلك الدواب التي في مراحبها المروفة وان لم يكن دونها أبواب ولا أغلاق ولا أهلها عندها فان سارقها يقطع وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المسافر اذا سافر فوضع متاعه في خبائه أو خارجا من خبائه وذهب لاستقاء الماء أو حاجة وترك متاعه فسرقه سارق أقطع أم لا (قال) قال مالك يقطع والا بل اذا كانت في رعيها لم يقطع سارقها فاذا آواها الى مراحبها قطع من سرقها من هناك ﴿ قلت ﴾ فلو ضرب فسطاطه في سفر فسرق الفسطاط سارق أقطع أم لا في قول مالك (قال) نعم يقطع في المتاع الموضوع ألا ترى أنه يقطع في المتاع الموضوع في غير خبائه فكذلك الخباء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أتى الى قطار فاحتمل منه بغيراً أو سرق من حمل شيئاً (قال) قال مالك يقطع من حل بغيراً من القطار أو أخذ من الحمل شيئاً على وجه الاستسرار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذ غرائر على البعير أو شقها

فأخذ منها المتاع أيقطعه في الوجين جميعاً في قول مالك (قال) نعم ﴿ قال ﴾
وقال مالك وإن أخذ ثوباً ماني على ظهر البعير مستسراً لذلك قطع ﴿ قلت ﴾ فإن أخذه
غير مستسر (قال) وإذا أخذه مختلساً لم يقطع عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم لا يقطع عند
مالك المختلس (قال) مضى به السنة وقد قاله زيد بن ثابت لا يقطع المختلس ﴿ قلت ﴾
أرأيت النباش أيقطع في قول مالك (قال) نعم إذا أخرجه من القبر قطع ﴿ قلت ﴾
أرأيت الرقاء في الاسفار ينزل كل قوم على حدة فيسرق بعضهم من بعض (قال)
سألت مالكا عنها فقال يقطعون قال مالك وإنما ذلك عندي بمنزلة الدار فيها المقاصير
والسكان متحاجزين فيسرق بعضهم من بعض أنه يقطع ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً
طرح ثوباً له في الصحراء وذهب لحاجته وهو يريد الرجعة إليه فيأخذه فسرقه سارق
مستسراً أيقطع أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه إن
كان منزلاً نزل في ذلك الموضع الذي وضع فيه ثوبه قطع في رأيي وإن لم يكن منزلاً
نزه لم يقطع سارقه ﴿ قلت ﴾ وإنما ينظر في هذا إلى المنازل والبيوت والدور وهي
الحُرْز فمن سرق منها قطع (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ إن غاب أربابها أو حضروا (قال)
نعم وإنما ينظر في هذا إلى المواضع التي جملت هذه الأشياء حرزاً لها فمن سرق من
هناك قطع وظهور الدواب إذا وضع عليها المتاع حرز لذلك المتاع عند مالك
وكذلك القطار يقاد فيأخذ منه رجل بعيراً فذلك حرزه ﴿ قلت ﴾ فإن احتل البعير
فأخذ مكانه أيقطع أم حتى ينجيه وكيف إن كان إنما نحاه قليلاً (قال) لم يجد لنا مالك
في ذلك حداً إلا أنه إذا احتله عن مربطه وسار به وصار في يديه قطع ﴿ قلت ﴾
أرأيت النباش ما فرق ما بينه وبين الذي طرح ثوبه في الصحراء (قال) لأن القبر
حرز لما فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الطرار^(١) أن طر من كم رجل أو من ثيابه ثلاثة دراهم
من داخل الكم أو من خارج الكم أيقطع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يقطع

(١) (الطارار) قال في المصباح طررته طراً من باب قتل شقيقه ومنه الطرار وهو الذي يقطع

الثقبات ويأخذها على غفلة من أهلها اهـ كتبه مصححه

﴿قلت﴾ وكذلك ان أخرج من خفه ثلاثة دراهم أقطع أم لا (قال) نعم في رأيي
 ﴿قلت﴾ أرايت الصبي الحر اذا سرقه رجل أقطع في قول مالك (قال) قال مالك
 اذا سرقه من حرزه قطع ﴿قلت﴾ والحر والعبد في هذا سواء في قول مالك (قال)
 نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق ثوباً لا يسوى ثلاثة دراهم أو خرقة لا تسوى ثلاثة
 دراهم وفي ناحية الثوب أو الخرقة ثلاثة دراهم مصرورة أقطعه مالك أم لا (قال)
 قال مالك من سرق ثوباً أو ما أشبهه فما يعلم الناس ان في مثله يسترفع الذهب
 والورق وان كان لم يعلم أن ذلك فيه حتى سرقه قطع ولا ينضم جهاته وما كان من
 شيء مثله لا يرفع فيه الذهب ولا الورق مثل الخشبة والحجر والمصا فيسرقة سارق
 وفيه ذهب أو فضة وقيمة الذي سرق ليس يقطع في قيمته الا أن يكون فيه ذهب
 كثير أو فضة كثيرة فإنه لا يقطع حتى يكون قيمة الذي سرق بعينه سوي ما فيه ربع
 دينار فصاعداً ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق عبداً كبيراً أعجمياً أقطع في قول مالك
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ وان كان كبيراً فصيحاً أقطع أم لا في قول مالك اذا سرقه
 (قال) لا يقطع ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد أحد الشاهدين أنه سرق نعمة وشهد الآخر
 أنه سرق كبشاً أقطع (قال) لا يقطع لان شهادتهما قد اختلفت ﴿قيل﴾ ولا تراهما
 قد اجتمعت شهادتهما على السرقة وان اختلفت في الذي سرق ألا ترى أنهما قد شهدا
 أنه سارق اجتمعا في ذلك واقرقا في الذي سرق (قال) اذا اقرقا في الذي سرق عند
 مالك رحمه الله لم أقطعه لانهما لم يشهدا على عمل واحد والسرقة عمل من الاعمال ليس
 باقرار ولا يقطع بشهادة واحد ﴿قيل﴾ وكذلك ان شهد أحدهما انه سرق يوم الخميس
 وشهد الاخر انه سرق يوم الجمعة (قال) نعم لا يقطع ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان دخل سارق فسرقت طعاماً فأكله قبل أن يخرج من
 حرزه فخرج وقد أكله أقطع في قول مالك (قال) قال مالك لا يقطع ﴿قلت﴾
 أرايت ان أخذ دهنًا قيمته ثلاثة دراهم فدهن به رأسه أو لحيته في الحرز ثم خرج
 به وقد استهلكه في رأسه ولحيته أقطع في قول مالك أم لا (قال) ان كان خرج وفي

لحيته ورأسه من الدهن ما ان سلت بلغ ربع دينار فانه يقطع والا لم يقطع ﴿قلت﴾
أرأيت ان دخل الحرز فذبح شاة فأخرجها مذبوحة أو دخل الحرز فخرق ثيابا ثم أخرجها
مخرقة أو أفسد طعاما في الحرز وأخرجها وقد أفسده (قال) قال مالك ينظر الى قيمته خارجا
من الحرز حين أخرجها فان كانت قيمته ربع دينار فصاعدا قطع ولا ينظر الى قيمته
داخل الحرز ﴿قلت﴾ أرأيت ان أخذ وقيمة اللتاع الذي أخرجها من الحرز ثلاثة
دراهم وكان قيمته يوم أخرجها من الحرز درهمين أيقطعه أم لا في قول مالك (قال)
قال مالك انما ينظر الى قيمة السرقة يوم سرقها ولا ينظر الى قيمتها بعد ذلك غلت
أو رخصت فان كانت قيمتها يوم أخرجها من حرزها ما يقطع في مثله قطع وان لم
يكن في قيمتها يوم أخرجها ما يقطع في مثله لم يقطع ﴿قلت﴾ أرأيت من سرق
مرة بعد مرة أن تقطع يده اليمنى ثم رجله اليسرى ثم يده اليسرى ثم رجله اليمنى في قول
مالك (قال) نعم ﴿قال﴾ وقال مالك فان سرق بعد ذلك ضرب وجلس ﴿قلت﴾
أرأيت ان سرق وليس له يمين (قال) قال مالك تقطع رجله اليسرى ولم أسمعه أنامنه
ولكن يلقني عنه بعد ذلك ممن أثق به أنه قال تقطع يده اليسرى وقد كان وقف عن
قطع رجله بعد ما قاله ثم قال تقطع اليد وقوله في الرجل أحب الى وهو الذي أخذ به
﴿قلت﴾ أرأيت الذي لا يدين له ولا رجلين اذا سرق وهو عديم لأماله
فاستهلك سرقته فأخذ يضربه ويسجنه ويضمنه السرقة في قول مالك (قال) نعم
ولم أسمعه أنامنه ﴿قال﴾ وقال مالك اذا سرق وهو عديم لأماله فاستهلك
الرجل السرقة وهو موسر ثم أخذ تقطعت يده وقد استهلك السرقة فان كان يوم
قطعت يده معسرا لم يبيع بها وان كان يسره ذلك قد ذهب عنه ثم أعسر ثم قطعت
يده وقد أيسر نأية بعد العسر لم يؤخذ منه شيء وان سرق وهو معسر ثم أخذ وهو
موسر قطعت يده ولم يؤخذ منه شيء وانما يؤخذ منه اذا سرق وهو موسر فيما به
ذلك اليسر الى أن قطع فهذا الذي يضمن السرقة في يسره ذلك فأما اذا انقطع يسره
ثم أيسر بعد ذلك فيقطع لم يضمن تلك السرقة اذا كان قد استهلكها وكذلك لو سرق

وهو مفسر ثم أيسر بعد ذلك قطع ولم يضمن إذا كان قد استهلك السرقة

الرجوع عن الشهادة وخطأ الامام

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يشهد عليه شاهدان أنه سرق ثم أتى بآخر قبل أن يقطع القاضي هذا المشهود عليه الاول فقالا وحمنا هو هذا الآخر (قال) لا أرى أن يقطع هذا ولا هذا ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك أن ما أخطأ به الامام أن ذلك في بيت المال (قال) حرصنا على أن نسمع من مالك فيه شيئاً فأبى أن يجيبنا وأرى أن يكون ذلك على عاقبته مثل خطأ الطيب والمعلم والخنثي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدا على رجل بالسرقة ثم رجعا عن شهادتهما قبل أن يقضى للقاضي بشهادتهما (قال) ذلك لهما عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك كل من شهد شهادة فرجع عنها قبل أن يقضى بها فله ذلك في قول مالك ولا يكون عليه شيء في قول مالك (قال) نعم وأما الشاهدان إذا رجعا ان كانا عدلين بينة عدلتهما وأبيا من أمرهما بأمر يعرف به صدق قولهما وأنهما لم يتعمدا فيه حيفاً لم أر أن يقال لهما شيء وأبى ولا جازت شهادتهما بعد ذلك اذا تبين صدق ما قالا فان كانا على غير ذلك من بيان ومعرفة لم أر أن تقبل شهادتهما فيما يستتبلان ولو أدبا لكانا لذلك أهلاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان رجعا عن شهادتهما بعد ما قضى القاضي بشهادتهما وقد شهدا في دين أو طلاق أو حد أو عتاق أو غير ذلك (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وما سمعت أحداً من أصحابنا يحكي عن مالك فيه شيئاً الا أتى أرى أن يضمننا ذلك في الدين ويكون عليهما العتق في القصاص في أموالهما وتكون عليهما قيمة العتق والطلاق ان كان دخل بها فلا شيء عليهما وان كان لم يدخل بها فلهما نصف الصداق وقد بلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه قال في الاموال أرى عليهم غرم ذلك في أموالهم أخبرني به من أتق به من أصحابي ﴿ قلت ﴾ أرأيت للمشهود عليه اذا زكيت البيعة الذين شهدوا عليه عند القاضي أيقول للقاضي للمشهود عليه انهم قد شهدوا وقد زكوا فمعدك ما تدفع به شهادتهم عنك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال ينبغي للامام أن يسأل عن

الشهود في السر (قال ابن القاسم) فأرى ان كان الذي شهدت عليه الشهود يعرف
 وجه التعرّيج ولا يجمل ذلك لم أر للامام أن يقول جرح ان شئت فان كان يجمل ذلك
 وهو ممن لا يعرف أن له أن يجرحهم مثل المرأة الضعيفة أو الرجل الجاهل رأيت أن
 يقول له القاضي ذلك ويخبره أن له أن يجرحهم ويدفع شهادتهم عن نفسه لعل
 عنده ما يدفع به عن نفسه من عداوة بينه وبينهم أو شوكة مما لا يعلمه المدلون وذلك
 أني سألت مالكا عن الرجل يدعي على الرجل حقا وقد كانت بينه وبينه مخالطة فيقال
 للمدعي عليه احلف وإبرأ فينكل عن اليمين أتري أن يقضى عليه بالحق أم يقول
 الامام للمدعي احلف واستحق والمدعي عليه لم يطلب يمين المدعي (قال مالك)
 فأرى للامام أن لا يقضى بالحق على المدعي عليه حتى يقول للمدعي اخلف أن الحق حقا
 فان حلف والا لم يقض له بشئ (قال مالك) لان الناس ليس كلهم يعرف أن اليمين
 ترد على المدعي فلا ينبغي للامام أن يقضى على المدعي عليه اذا نكل عن اليمين حتى
 يستحلف المدعي فكذلك مسائلك في التعرّيج ان كان ممن يجمل ذلك رأيت أن يعلمه
 الامام الذي له في ذلك قبل أن يقضى عليه (قال مالك) واذا أراد القاضي أن يقضى
 على رجل بقضية فوجه ذلك أن يقول القاضي للمقضى عليه أقيمت لك حجة فان
 قال لا قضي عليه وان جاء بعد ما قضي عليه يطلب بعض ذلك لم يقبل القاضي ذلك
 منه الا أن يأتي بأمر يستدل به على ما قال مثل أن يكون لم يعلم بنية هي له أو ما أشبه
 ذلك والا لم يقبل منه ﴿قلت﴾ أرايت ان اقام الشهود عليه البيعة على الشهود بعد
 ما زكوا أنهم شربة الخمر أو أكلة الربا أو مجازين أو نحو هذا وانهم يلبون بالشرع
 أو بالثرد أو بالحمام أيكون هذا مما تجرح به شهادتهم في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾
 أرايت ان قال الشهود عليه أنا أقيم البيعة أنهم قد حدوا في القذف (قال) سئل مالك
 عن الرجل المحدود في القذف الذي يعرف بالصلاح والحالة الحسنة قبل القذف كيف
 يعرف من توبته حتى تقبل شهادته (قال) اذا زاد خيرا على حاله التي كان عليها والناس
 يزيدون في الخير وقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا بالمدينة رجلا صالحا ثم ولى الخلافة

فزاد على حالته التي كان عليها وزهد في الدنيا فهذا يعتبر وإن كان داعراً حين ضرب
 في الحد في القذف فمرفت توبته فهذا تقبل شهادته فأرى أن أقام على الشهود البيّنة
 أنهم قد جلدوا في القذف فإن القاضي ينظر إلى حالهم اليوم وإلى حالهم قبل اليوم فإن
 عرف منهم تزيّداً في الخير أو توبة عن حالة كانت لا ترضى قبل شهادتهم ﴿قلت﴾
 فهل يحذف النصراني في القذف في قول مالك (قال) نعم إذا قذف مسلماً حراً ﴿قيل﴾
 والعبد (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكما حدودهما في قول مالك في القرية (قال) قال لي مالك
 النصراني حده ثمانون في القرية والعبد حده أربعون في القرية ﴿قلت﴾ أرايت أن
 أسلم هذا النصراني أتقبل شهادته وقد كان حراً في القرية ثم أسلم بمحضرة مأمور وشهد
 (قال) نعم تقبل شهادته وهذا رأي لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه قل للذين كفروا
 أن يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف ﴿قلت﴾ فهل تجوز شهادة العبد في شيء من الحدود أو
 الجراحات أو شيء من الحقوق قل أو أكثر (قال) قال مالك لا تجوز شهادة العبد في شيء
 من الأشياء ﴿قلت﴾ أرايت أن شهد رجل وامرأتان أن هذا الرجل سرق متاع
 فلان أتقبل شهادة النساء في الحدود ويضمنه السرقة عديماً كان أو موسراً في قول مالك
 (قال) قال مالك في الشاهد الواحد يشهد على الرجل أنه سرق متاع فلان أن الحد
 لا يقام بشهادة الشاهد الواحد ولكن يحلف المشهود له مع شاهده فيستحق متاعه ويدفع
 القطع فالرجل والمرأتان تجوز شهادتهما لرب المتاع فيضمن السارق قيمة ذلك ولا قطع
 عليه ولا يمين على صاحب المتاع فإذا جلف مع شاهده فإن كان المتاع قائماً بينه أخذه
 وإن كان مستهلكاً ضمن ذلك المشهود عليه ﴿قلت﴾ أرايت أن كان عالماً أيضمن
 أم لا (قال) نعم يضمن في رأيي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أن تجوز شهادة الشهود على
 شهادة الشهود في السرقة (قال) قال لي مالك تجوز شهادة الرجلين على الرجل في
 القرية والحدود كلها والسرقة حد من الحدود ﴿قلت﴾ أرايت أن شهد الشهود على
 رجل غائب أنه سرق فقدم ذلك الرجل الغائب وغاب الشهود أو كانوا حضوراً فقدم
 هذا الذي شهد عليه بالسرقة وهو غائب أيقطعه الإمام أم لا يقطعه حتى يبيد عليه البيّنة

(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه يقطع إذا كان الامام قد استأصل البيئة في إتمام الشهادة لأن مالكا يجوز الشهادة على النائب ﴿قلت﴾ أ رأيت أن شهد الشهود على رجل بشئ من الحقوق التي للناس والحدود التي هي لله فلم يظمن المشهود عليه على الشهود بشئ أ يحكم مالك على المشهود عليه مكانه إذا لم يظمن المشهود عليه في شهادة الشهود أم لا يحكم حتى يسأل عن الشهود (قال) أرى أن لا يحكم حتى يسأل عن الشهود ﴿قلت﴾ أ رأيت أن تقادمت السرقة فشهدوا عليه بعد حين من الزمان أ يقطع في قول مالك أم لا (قال) نعم يقطع عند مالك وإن تقدم ﴿قلت﴾ وكذلك الحدود كلها شرب الخمر والزنا (قال) نعم لا يبطل الحد في شئ مما ذكرت لك وإن تقدم ذلك وطال زمانه أو تاب السارق وحسن حاله وهذا الذي سمعت وهو رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك إن أقر بعد طول من الزمان (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن شرب الخمر وهو شاب في شبابه ثم تاب وحسن حاله وصار قعيها لمن الفقهاء عابداً فشهدوا عليه أ يجد أم لا في قول مالك (قال) نعم يجد ﴿قلت﴾ أ رأيت السكران يؤثى به الى الامام أ يضربه مكانه أم يؤخره حتى يصحو في قول مالك (قال) قال مالك حتى يصحو ﴿قلت﴾ أ رأيت السرقة إذا سرقها السارق فآخذ السارق ولا مال له قطعت يده ثم أصابوا السرقة التي باع قائمة عند مشتريها (قال) قال مالك تؤخذ السرقة من المشتري ويتبع المشتري السارق باليمن الذي دفع اليه ﴿قلت﴾ أ رأيت المسروق منه أ يكون له أن يتبع المشتري بقيمة السرقة أن كان المشتري قد أنفها في قول مالك (قال) نعم إذا كان هو أنفها كلها أو حرقها أو باعها فإن كان إنما أصابها تلف من البساء فلا شيء عليه وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً سرق من رجل ثوباً فصنعه أحمر فأخذ السارق ولا مال له غير الثوب يقطع أ يكون لرب الثوب أن يأخذ الثوب أم لا (قال) إن أحب صاحب الثوب أن يعطى السارق قيمة الصبيغ ويأخذ ثوبه فذلك له وإن أبى بيع الثوب فإن كان في ثمنه وفلا بقيمة الثوب يوم سرقة السارق كان ذلك لرب الثوب المسروق منه الثوب وإن كان أكثر من ذلك أعطى

السارق الفضل وان كان أقل لم يكن للمسروق منه على السارق شيء إذا لم يكن للسارق مال ﴿ قلت ﴾ فان قال رب الثوب المسروق منه أنا أخذ ثوبي وأدفع اليه قيمة صبنه (قال) ذلك له وكذلك الناصب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق ثوبا فجعله ظهارة جبة أو ظهارة قلانس أو بطائن للجيب ثم أخذ السارق ولا مال له غير ذلك فقال رب الثوب أنا أخذ ثوبي وان كان مقطوعا وأقتعه (قال) ذلك له في رأيي لان مالك قال لو سرق خشبة فأدخلها في بنيانه أو عمودا فأدخله في بنيانه ان لربه أن يأخذه وان كان فيه خراب بنيانه هذا فكذلك الذي سألت عنه ﴿ قلت ﴾ فان أبي أن يأخذ ثوبه فاسدا (قال) يصنع به إذا كما وصفت لك في الذي صبن الثوب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق حنطة فطحنها سوقها ولتها ثم أخذ ولا مال له غيرها قطعت يده فقال رب الحنطة أنا أخذ هذا السوق (قال) هو كما وصفت لك يباع هذا السوق ويملى حنطة مثل حنطته تشتري له من ثمن السوق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق نقرة فضة فصاغها حليا أو ضربها دراهم ثم أخذ ولا مال له غيرها قطع كيف يصنع بهذا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى أن لا شيء له الا وزن فضته لاني ان أجرت له أخذها بلا شيء كنت قد ظلمت السارق عمله وان قلت للمسروق منه أعطه قيمة عمله كانت فضة بفضة وزيادة فهذا الربا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق مني نحاسا فصنعه قفحا أو قدرا فأخذ وقطعت يده ولا مال له غير ذلك (قال) هذا يكون بمنزلة الفضة ويكون له مثل وزن نحاسه وقد سألت مالكا عما استهلك من النحاس والحديد والتبر والفضة مما يوجد مثله أهو مثل الذهب والورق والطعام (قال) قال مالك نعم ليس له في هذه الاشياء الا مثل ما استهلك له ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق من رجل خشبة فصنعها بابا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يكون عليه في الخشبة قيمتها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق من رجل غنما فقدمه قطعت يده ولا مال له وقد باع الغنم ثم أصابها للمسروق منه عند رجل قد ولدت الغنم عنده أولاداً (قال) قال مالك يأخذ الغنم وأولادها للمسروق منه ويرجع المشتري بالثمن على السارق

﴿قلت﴾ أرايت ان سرق واليمين شلاء (قال) عرضناها على مالك فحاجا وأبى أن
 يجينا فيها بشئ ثم بلغني عن مالك أنه قال نقطع يده اليسرى يتعدا بها (قال ابن
 القاسم) وكأنه ذهب الى هذه الآية والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (قال ابن
 القاسم) وقوله الاول الذي ترك أحب الى وهو الذي أخذ به أنه تجمع رجله اليسرى
 ﴿قلت﴾ فان سرق واليدان والرجلان جميعا شلل (قال) يضرب ويحبس ولا يقطع
 منه شئ لان مالكا قال لا يقطع شئ من الشلل ﴿قلت﴾ فان سرق واصبمه اليمنى
 الابهام ذاهبة أو اصبعان أو ثلاثة أو جميع أصابع كفه اليمنى ذاهبة أيقطع في قول مالك
 كفه أو رجله اليسرى (قال) أما الاصبع اذا ذهبت فأرى أن يقطع لاني سألت
 مالكا عن الرجل يقطع يدا الرجل اليمنى وابهام يده اليمنى مقطوعة (قال) أرى أن
 تقطع يده (قال مالك) والاصبع اليسرى فأرى أن نقطع يده على ما قال مالك (قال)
 وأما اذا لم يبق الا اصبع أو اصبعان فلا أرى أن نقطع يده لان من لم يبق له الا اصبع
 أو اصبعان فهو مثل الاشل فئقطع رجله اليسرى اذا كان أشل اليدين بحال ما وصفت لك
 ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت أصابع يده ورجله بحال ما وصفت لك لم يقطع وضرب
 وسجن وضمن السرقة (قال) نعم مثل الاشل اليدين ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق خبسه
 القاضي ليقطع يده بعد ما زكيت البينة فوثب عليه رجل من السجن فقطع يده اليمنى
 (قال) قال مالك ينكل الذي قطع يده ولا شئ على السارق ولا على القاطع الا أن
 السلطان يؤدبه فيما صنع ﴿قلت﴾ فان سجنه القاضي وقد شهدوا عليه بسرقة ولم ترك
 البينة فوثب عليه رجل وهو في السجن فقطع يده أقطع يده في قول مالك أم لا (قال
 ابن القاسم) أرى أن القاضي يكشف عن شهادة هؤلاء الشهود فان زكوا دأعن القاطع
 القصاص وأدبه ولم يقطع من السارق شيئا لانه قد قطعت يده وان لم ترك البينة
 وبطلت أمكنته من القصاص من صاحبه ﴿قلت﴾ أرايت ان أمر القاضي بقطع
 يمينه فأخطأ القاطع فقطع شماله (قال) قال مالك يجوز له ولا تقطع يمينه^(٣) ﴿قال سجنون﴾

(٣) (قوله قال سجنون وكذلك ذكر اخ) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى وكذلك باغي
 عن علي الخ باسقاط لسبته الى سجنون فحرراه كتبه مصححه

وكذلك ذكر عن علي بن أبي طالب ﴿قلت﴾ فهل يكون على القاطع شيء
(قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى على القاطع شيئاً ولو كان يكون على
القاطع عقل السارق لقطعت يد السارق يعني بسرقة

باب رد السارق السرقة وتركه ثم رفضه بعد ذلك

﴿قلت﴾ أرايت ان سرق فأخذه أرباب السرقة فرد عليهم سرقتهم فتركوه ثم رفضه
قوم أجنيون أو هم الى السلطان بعد ذلك بزمان وقد رد السرقة (قال) يقطع وقد
أخبرت أن مالكا قال في الذي يمفو عنه أولياء المتاع عند القاضي ثم يرفضه أجني فإنه
يقطع فهذا مثل ذلك ﴿قلت﴾ فإن ذلك لم يذكرفيه عن مالك أنه رد المتاع وهذا قد
رد المتاع أفيقطع بعد رد المتاع (قال) نعم يقطع رد المتاع أولم يرد ذلك عنده سواء
ويقطع ﴿قلت﴾ أرايت ان قطعه في سرقة أيكون هذا القطع لما كان قبله من كل
سرقة سرقها (قال) قال مالك نعم ولكل قصاص وجب عليه في يمينه من قطع في سرقة
أو جناية على أحد وكذلك لو ضرب في شرب خمر أو أقيم عليه حد أو نأف هذا كما كان
قبله فإن فعل بعد ذلك شيئاً أقيم ذلك عليه وأما ما كان قبل ذلك فليقطع والضرب لتلك
كله ولا شيء عليه في الحد لما كان قبل ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان رفضه هذا المروق
منه فقطعه ولا مال عنده الا قيمة سلمته التي سرق وقد كان سرق قبل ذلك من ناس
شيء فلما قطع لهذا الذي رفضه وأخذ منه قيمة متاعه قدم الذين سرق منهم قبل ذلك
فقاموا على هذه القيمة التي أخذها هذا الذي قطع يد السارق (قال) أرى أن ذلك
الشيء الذي وجد عنده ان لم يزل دائماً منذ سرق منهم كلهم فاتهم شركاء في تلك القيمة
وان كان يسراً حدث نظر الى كل سرقة سرقها في يسره ذلك الذي حدث وكانوا في
هذه القيمة شركاء يضرب كل واحد منهم بقيمة سرقة وليس للذين سرق منهم قبل
هذا اليسر في هذه القيمة قليل ولا كثير لان هذا يسر حدث بنفس سرقة لانه لو قطع
له وحده لم يكن له من هذا اليسر قليل ولا كثير وإنما كان يدخل مع هؤلاء في
هذه القيمة لو أن يسره تماذى به من يوم سرق منه الى يوم قطع ﴿قلت﴾ ولا ينظر

الى من قضي له بالقيمة وأصحابه غيب فجعلها له دونهم لانه قد حكم له بها دونهم (قال)
لا لانه بمنزلة رجل فلس ولرجال غائبة عليه دين فقضى هؤلاء الحضور وترك
الغائب قدسّم فانه يدخل فيها أخذ هؤلاء الحضور يضرب في ذلك بمقدار دينه ولو
داينه قوم آخرون بعد افلاسه لم يكن للغائب في ماله قليل ولا كثير وانما يتبع
الاولين الذين فلسوه وقسم لهم ماله وكذلك السارق

الاختلاف في السرقة

﴿قلت﴾ أ رأيت اذا سرق سرقة فاختلف الناس في قيمة السرقة فقال بعضهم ثلاثة
دراهم وقال بعضهم درهمان (قال) قال مالك اذا شهد رجلان عدلان من أهل المعرفة
بقيمة تلك السلعة ان قيمتها ثلاثة دراهم قطع ﴿قلت﴾ أيقطع بقيمة رجل واحد (قال)
لا يقطع حتى يقوم ارجلان عدلان لان مالكا قال اذا شهد على قيمتها رجلان عدلان
من أهل المعرفة بقيمة تلك السلعة قطعت يده ﴿قلت﴾ أ رأيت الشهود اذا شهدوا
عند القاضي أيامر القاضي ان يسئل عنهم في السرقة ان زكوا سأل عنهم في الملاية
(قال) نعم يسئل عنهم فان زكوا جازت شهادتهم ولا أبالي في السر سأل عنهم أو في
الملاية اذا زكوا ان شاء في السر وان شاء في الملاية ويحكم بشهادتهم اذا كان من
يزكيهم عدلا الا أن يجرهم المشهود عليه ﴿قيل﴾ وهذا في حقوق الناس وفي
الحدود التي هي لله وفي القصاص سواء في قول مالك (قال) نعم ولا يجوز في التزكية
في السر والملاية الا رجلا عدلان ولو أن القاضي اختار رجلا يسأل له عن الشهود
جاز قوله وقبل ما رفع اليه ولا ينبغي له ولا للقاضي أن يقبل منه الا ما زكاه عنده رجلا
عدلان (قال ابن القاسم) وهذا الذي سمعت ﴿قلت﴾ أ رأيت من سرق من السفن
أيقطع في قول مالك (قال) نعم لان مالكا قال للمواضع حرز لما كان فيها والسفينة عند
مالك حرز لما فيها ﴿قلت﴾ أ رأيت من سرق سفينة أيقطع أم لا (قال) لم أسمع
من مالك فيه شيئا الا أني أرى أنه مثل من يسرق دابة لانه يحبس وتربط والا ذهب
فان كان معها من يسكنها فسرقتها سارق فهي بمنزلة الدابة عند باب المسجد أو في

السوق اذا كان معها من يسكنها قطع سارتها وان لم يكن معها من يسكنها لم يقطع
 ﴿قيل﴾ وكذلك السفينة اذا سافروا فيها فنزلوا منزلا فربطوا السفينة فسرقتها رجل
 فانه يقطع كان معها صاحبها أو ذهب عنها صاحبها في حاجته (قال) نعم ﴿قلت﴾
 رأيت كل مادرات به الحد في السرقة ايضمن السارق قيمة السرقة وان كان عديداً في
 قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ رأيت مسلماً محرق من حربي دخل بأمان أقطع أم لا
 في قول مالك (قال) نعم يقطع ﴿قلت﴾ رأيت الحربي اذا دخل بأمان فسرقت
 أقطع في قول مالك (قال) نعم في رأيي

❦ إقامة الحدود في أرض الحرب ومن أكل لحم الخنزير ❦

﴿والشرب في رمضان والافراق بالزنا والسرقة﴾

﴿قلت﴾ رأيت أمير الجيش اذا دخل أرض الحرب فسرقت بعضهم من بعض
 في أرض الحرب أو شربوا الخمر أو زنا أقيم عليهم أميرهم الحدود في قول مالك
 (قال) قال مالك يقيم عليهم الحدود في أرض الحرب أمير الجيش وهو أقوى له
 على الحق كما تقام الحدود في أرض الاسلام ﴿قلت﴾ رأيت لو أن تجاراً من المسلمين
 دخلوا أرض الحرب بأمان فسرقت بعضهم من بعض ثم شهدوا على السارق بالسرقة
 حين خرجوا اليها أقيم الحد على السارق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في
 الجيش اذا كانوا في أرض الحرب انه يقام على السارق الحد فكذلك هؤلاء الذين
 دخلوا بأمان ولان مالكا لا يلتفت الى اختلاف الدارين وهؤلاء مسلمون مقرون
 بأحكام الاسلام ليسوا بمنزلة المشركين الذين لا يقرون بأحكام المسلمين ﴿قلت﴾
 وكذلك ان زنى في دار الحرب بعض هؤلاء التجار أو شرب الخمر فشهدوا عليه بعد
 ما خرج أقيم عليه الامام الحد (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ رأيت من أكل لحم
 الخنزير من المسلمين أ يكون عليه العقوبة أم ماذا عليه في قول مالك (قال) قال
 مالك ذلك عليه أن يعاقبه الامام لما اجتراً في أكله (قال) وقال مالك ومن شرب الخمر
 في رمضان جلد ثمانين ثم يضربه لافطاره في رمضان ﴿قلت﴾ وكم يضربه لافطاره

في رمضان (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال ذلك الى الامام ﴿قلت﴾ ويجمع
 الامام ضرب حد الحر والضرب الذي يضربه لافاره في رمضان جميعا أم اذا جف ضرب
 الحد ضربه لافاره في رمضان (قال) سألتنا مالكا عن ذلك فقال ذلك الى الامام ان
 شاء جمع الضرب وان شاء فرقه (قال) ويؤدبه لا كله التحذير على ما يرى الامام ويحتشد
 فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا عليه انه أقر بالسرقة أو بالزنا وهو ينكر أقيم عليه
 الامام الحد في الوجهين جميعاً في قول مالك أم لا (قال) قال مالك ان أتى بأمر
 يذره به مثل أن يقول أقررت لكذا وكذا فيقال ﴿قلت﴾ أرايت ان جحد ذلك
 الاقرار أصلاً أم لا (قال) أرى أن يقال ﴿قلت﴾ أرايت العبيد والمكاتبين
 والمذبرين وأمهات الاولاد اذا أقرروا بالسرقة أجمع أيديهم أم لا في قول مالك
 (قال) أجمع أيديهم اذا عينو ﴿قلت﴾ فان كانت السرقة التي أقرروا بها في
 أيديهم وزعموا أنهم سرقوها من هذا الرجل وقال سيدهم كذبتم بل هذا متاعى (قال)
 سئل مالك عن سلمة كانت مع جارية أنت بها ترهنها فقال رجل أنا دفعت اليها هذه
 السلعة لترهنها لي وقالت الجارية صدق هو دفع ذلك الى وقال سيدها السلعة سلمت
 (قال) قال مالك ان كان للمدعي بنته أنه دفع الى الجارية السلعة لترهنها فبى له والالم
 يكن له من السلعة شيء وكانت السلعة لسيد الجارية ﴿قلت﴾ فهل يحلف سيد الجارية
 لهذا الرجل (قال) نعم ولم أسمعه من مالك

— باب القلع مما يجب على الصبي وفيمن أقر بسرقة بتهديد —

﴿والشهادة على السرقة واقامة القلع والضرب في البرد﴾

﴿قلت﴾ أرايت الصبي اذا سرق أو زنى أو أصاب حداً وقد بلغ سن من يحتلم
 ومن الصبيان من يبلغ ذلك السن ولا يحتلم ويحتلم بعد ذلك بسنة أو سنتين أو ثلاث
 أينظر حتى يبلغ من السن ما لا يجاوزه أحد من الغلمان الا احتلم أم يقام عليه الحد اذا
 بلغ أول سن الاحتلام في قول مالك (قال) لا أقيم عليه الحد حتى يبلغ من السن ما
 لا يجاوزه غلام الا احتلم اذا لم يحتلم قبل ذلك ﴿قلت﴾ والجارية اذا لم تحض كذلك

(قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان أثبت الغلام ولم يحتمل ولم يبلغ أقصى سن الاحتلام أيجد في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يجده اذا أثبت وأجب الى أن لا يجده وان أثبت حتي يحتمل أو يبلغ من السن ما لا يجاوزه غلام الا احتلم (قال ابن القاسم) وقد كلفته في الابيات فرأيت به يصني الى الاحتلام ﴿قلت﴾ أرايت اذا أقر بشئ من الحدود بعد التهديد أو القيد أو الوعيد أو الضرب أو السجن أيقام عليه الحد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من أقر بعد التهديد أقيل . فالوعيد والقيد والتهديد والسجن والضرب تهديد عندي كله وأري أن يقال ﴿قلت﴾ والوعيد والتهديد عند مالك بمنزلة السجن والضرب (قال) قد أخبرتك بقوله في التهديد فاسألت عنه عندي مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان أقر بعد القيد والضرب ثم ثبت على اقراره أقيم عليه مالك الحد وانما كان أصل اقراره غير جائز عليه (قال) لم أسمع من مالك في هذا الا ما أخبرتك أنه قال يقال وأنا أري أنه ما كان من اقراره بعد أمن من عقوبة يعرف ذلك فأري أن يقام عليه الحد أو يخبر بأمر يعرف به وجه صدق ما أقر به وعين والا لم أر أن يقطع لان الذي كان من اقراره أول مرة قد انقطع وهذا كانه اقرار حادث بل هو اقرار حادث ﴿قلت﴾ أمحلى عنه اذا كان اقراره انما كان خوفا منه في قول مالك وهو لم يرجع عن اقراره (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أري أن يجبس حتى يستبرأ أمره ﴿قلت﴾ فان ضرب وهدد فأقر فأخرج القتييل أو أخرج المتاع الذي سرق أقيم عليه الحد فيما قد أقر به أم لا وقد أخرج ذلك (قال) لا أقيم عليه الحد الا أن يقر بذلك أمنا لا يخاف شيئا ﴿قلت﴾ فان جاء ببعض المتاع وأتلف بعض المتاع أفضمته بقية المتاع اذا جاء بوجه يذريه (قال) لا ﴿قلت﴾ أفضمته الدية اذا جاء بوجه يذره به السلطان (قال) لا أفضمته الدية ﴿قلت﴾ أتخفظه من مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت السارق اذا شهدوا عليه بالسرقة أيستحسن للإمام أن يقول له قل ما سرقت (قال) لم أسمعه من مالك ولم أسمع أحدا يذكر هذا عنه ولا أري للإمام أن يقول له شيئا من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان

البرد الشديد أو الحر الشديد فأُتي بالسارق فشهدوا عليه بالسرقه فخاف الامام ان قطعه
أن يموت لشدة الحر والبرد أيري مالك أن يؤخره الامام (قال) بلنني أن مالكا كان
يقول في البرد الذي يخاف منه أن يكز منه ان الامام يؤخره فأري ان كان الحر أمراً
يعرف خوفا لا يشك فيه انه بمنزلة البرد فأراه مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا عليه
بالسرقة فأراد الامام قطعه فشهد آخرون عليه بالقتل أيأتى القتل على السرقة في قول مالك
(قال) نعم ﴿قلت﴾ فان شهدوا عليه بسرقة وشهد عليه آخرون بقتل عمداً فمعا أولياء القتل
أيقطعه أم لا في قول مالك (قال) نعم يقطع في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان قطع بين رجل
وسرق لم يقطع بينه (قال) قال مالك للسرقة ﴿قلت﴾ فهل يكون للذي قطعت بينه
الدية في ماله أم لا (قال) قال مالك من قطع بين رجل فأصاب القاطع بلالا من السماء
فذهبت بينه انه لا شيء للمقطوعة بينه على القاطع لامن دية ولا غيرها لان الذي
كان حقه فيه قد ذهب فكذلك الذي سرق وقطع بين رجل اذا قطع في السرقة فلا شيء
للذي قطعت بينه ﴿قلت﴾ لم قطع مالك بينه للسرقة ولم يقطعها ليمين المقطوعة يده
(قال) قال مالك اذا اجتمع حد التباد وحد الله يكون للمباد أن يمفوا عنه وحد الله لا
يجوز للمباد المفو عنه فانه يقام الحد الذي هو لله الذي لا يجوز المفو عنه ﴿قلت﴾ أرايت
لو أن رجلا سرق وقطع شمال رجل فرفع للسلطان أيقطعه للسرقة ويقتص من شماله
(قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأيي لان من سرق عند مالك أقيم
عليه حد السرقة ومن قطع متعمداً اقتص منه ﴿قلت﴾ فهل يجمع القطعان عليه
جميعاً أم يقطع بينه ثم يؤخره حتى اذا برأ قطع شماله في القصاص (قال) سألت مالكا
عن الحد والتكال يجمعان على الرجل (قال) قال مالك ذلك الى الامام على ما يرى
ان رأى أن يجمعهما جميعاً فجمعهما وان رأى أن يفرق فرق (قال) قال مالك وما سمعت
في هذا حداً ﴿قلت﴾ أرايت ان اجتمع على رجل القصاص والحدود التي هي لله بأبها
مبدأ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك في القطع والسرقة اذا اجتمعا
في اليد الواحدة أخذ الحد الذي هو لله فأرى أن يبدأ بما هو لله فيؤخذ فان عاش أخذ

مال العباد وان مات كان قد أخذ منه ما هو لله لان الحدود التي هي لله لا عفو فيها فلذلك
 ينبغي أن يبدأ بها ويعجل قبل القصاص وان لم يخف الامام عليه شيئا جمع ذلك عليه وان
 خاف عليه الموت فرق ذلك عليه مثل ما قال لي مالك في الضرب والنكال ﴿قلت﴾ أرايت
 ان قال سرق من فلان وقال فلان ما سرق مني شيئا ﴿قال﴾ أقيم عليه الحد ﴿قلت﴾
 أرايت ان أقت الحد عليه أيقول للذي أقر بالسرقة احمل متاعك فيجعل المتاع متاعه
 ويقطعه ﴿قال﴾ نعم الا أن يدعيه رب المتاع فيكون ذلك له ﴿قلت﴾ أرايت ان قال
 سرق هذا المتاع من فلان وقال فلان بل المتاع متاعك ولم تسرقه مني أو قال له
 انه كان استودعني وقوله أنا سرقته انما أخذ متاعه أو قال انما باع بهذا المتاع مني
 اليه وهو يقر على نفسه بالسرقة ﴿قال﴾ الذي سمعت من مالك وهو رأي
 أنه يقطع ولا يلتفت الى قوله الآخر لان هذا مقر بالسرقة ﴿قلت﴾ أرايت من
 سرق من بيت المال هل يقطع ﴿قال﴾ قال لي مالك نعم يقطع ﴿قلت﴾ أرايت من
 سرق من منعم وهو من أهل ذلك للمنعم ﴿قال﴾ قال لي مالك يقطع ﴿قلت﴾ لم
 قطعه مالك وله فيه نصيب ﴿قال﴾ قال لي مالك كم حصته من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت
 المكاتب يسرق من مال سيده ﴿قال﴾ قال لي مالك لا قطع عليه ﴿قلت﴾ فلو سرق
 السيد من مال مكاتبه أيقطع أم لا ﴿قال﴾ قال مالك أما ما أخبرتك في المكاتب أنه
 اذا سرق من مال سيده لم يقطع فالسيد اذا سرق من مال مكاتبه أخرى أن لا يقطع
 ﴿قلت﴾ فأم الولد اذا سرقت من مال سيدها ﴿قال﴾ قال مالك لا يقطع العبد
 اذا سرق من مال سيده ولا المكاتب فأم الولد بهذه المذلة ﴿قلت﴾ أرايت الرجل
 والمرأة في القطع والافراد بهذه المذلة بالسرقة سواء عند مالك ﴿قال﴾ نعم ﴿قلت﴾
 أرايت الاخرى أيقطع اذا سرق أو أقر بالسرقة ﴿قال﴾ اذا شهدت عليه الشهود بسرقة
 قطع واذا أقر فان كان اقراة أمرا يعرف ويعين قطع والا لم يقطع ﴿قلت﴾ أرايت من
 سرق سرقة فلم يرفع الى السلطان حتى ورثها السارق ثم رفع الى السلطان والسرقة له
 من ميراث ورثه بعد السرقة أيقطع في قول مالك أم لا ﴿قال﴾ يقطع اذا رفع الى

السلطان وان كان قدورث السلعة قبل ذلك أو وهبت له أو تصدق بها عليه أو اشتراها فان هذا كله وما أشبهه لا يدرك به عنه الحد في رأيي

❦ فيمن سرق ودبته التي جعلها المستودع ❦

❦ وفيمن سرق من رجلين وأحدهما غائب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أتى استودعت رجلا متاعا فحصدني فسرقت هذا المتاع وكانت عندي بئنة أتى كنت استودعته هذا المتاع نفسه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان لا يقام الحد هاهنا ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا سرق من رجلين سلعة قيمتها ثلاثة دراهم وأحد الرجلين المسروق منهما غائب أقطع أم لا (قال) نعم يقطع في رأيي ❦ قلت ❦ أفقضي لهذا الحاضر بنصف قيمة السرقة إذا كانت مستهلكة في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ فان قدم الغائب وأصاب السارق عديما (قال) ان كان يوم قطعت يده مليا ثم أعدم بعد ذلك فانه يأخذ نصف ما أخذ الشريك ويتيمان جميعا السارق بنصف قيمة السلعة الباقى وان كان يوم قطعت يده لم يكن له من المال الا مقدار ما أخذ شريكه رجع عليه فشاركه ولم يرجع على السارق بشئ ولم يتبع به وهذا مثل ما قال مالك في الشريكين يكون لهما الدين على الرجل فيطلبه أحدهما بحصته فيأخذ حصته ثم يقدم صاحبه الغائب فيصيب الذي كان عليه الدين عديما انه يرجع على شريكه بنصف ما قبض فيأخذه منه

❦ فيمن ادعى السرقة على رجل وفيمن أقر بالسرقة ثم نزع ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا ادعى على رجل أنه سرق منه ولا بئنة له فقال استحلفه الى أ يستحلف له في قول مالك (قال) ان كان المدعى عليه متما بذلك موصوفا به استحلف وامتنع وهدد وان كان على غير ذلك لم يبرض له ولم يصنع به من ذلك شئ (قال) ولقد قال مالك في المرأة تزعم ان فلانا استكرهها فجاء معها ولا يعرف ذلك الا بقولها (قال) قال مالك تضرب المرأة الحد ان كانت قالت ذلك لرجل لا يشار اليه بالفسق

وان كان ممن يشار اليه بالفسق نظر في ذلك وأرى في هذا ان هو قاله لرجل لا يشار اليه بذلك وهو من الفضل والدين رأيت أن يؤدب أدبا موجبا ولا يباح لاهل السفه شتم أهل الفضل والدين ﴿قلت﴾ أرايت لو ان رجلا أقر أنه سرق من رجل ألف درهم بنير محنة ولا ثنى ثم جعده بمذ ذك والمسروق منه يدعى ذلك (قال) يقال في ذلك ولا يقطع ويقضى عليه بالالف درهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿تم كتاب السرقة بحمد الله وعونه﴾
 ﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبليه كتاب المحارير﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المحارير ﴾

﴿ ما جاء في المحارير ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت أهل الذمة وأهل الاسلام اذا حاربوا فأخافوا ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا فأخذوا كيف يصنع بهم الامام في قول مالك (قال) قال مالك اذا أخافوا السبيل كان الامام غيراً ان شاء قتل وان شاء قطع (قال مالك) وروب محارب لا يقتل وهو أخوف وأعظم فساداً في خوفه ممن قتل ﴿ قلت ﴾ فان أخذوا الامام وقد أخاف ولم يأخذوا مالا ولم يقتل أيبكون الامام غيراً فيه يرى في ذلك وأيه ان شاء قطع يده وان شاء قطع رجله وان شاء قتله وصلبه أم لا يكون ذلك للامام (قال) قال مالك اذا نصب وأخاف وحارب وان لم يقتل كان الامام غيراً وتأول مالك هذه الآية قول الله تبارك وتعالى في كتابه أنهم من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعاً قال فقد جعل الله الفساد مثل القتل ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أخاف ولم يأخذ المال (قال) اذا أخاف ونصب ولم يأخذ المال فان الامام غير وقد قال مالك وليس كل المحارير سواء (قال مالك) منهم من يخرج بعصاة أو شيء فيؤخذ على تلك الحال لم يخف السبيل ولم يأخذ المال ولم يقتل (قال مالك) فهذا لو أخذ فيه بأيسره لم أر بذلك بأساً ﴿ قلت ﴾ وما أيسره عند مالك (قال) أيسره وأخفه أن يجلد ونفي ويسجن في الموضع الذي نفي اليه ﴿ قلت ﴾ وإلى أي موضع نفي هذا المحارب اليه اذا أخذ

بمصر (قال) قد نفى عمر بن عبد العزيز من مصر الى شقبة^(١) ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال قد كان ينفي عندنا الى فندك أو خير وقد كان لهم سجن يسجنون فيه ﴿قلت﴾ وكبر يسجن حيث ينفي (قال مالك) يسجن حتى تعرف له توبة ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذه الامام وقد قتل وأخذ الاموال وأخاف السبيل كيف يحكم فيه (قال) يقتله ولا يقطع يده ولا رجله عند مالك ﴿قلت﴾ ويصلبه (قال) قال مالك لم أسمع أحداً صلب الاعبد الملك بن مروان فانه كان صلب الذي كان يقال له الحارث الذي كان تباً صلبه عبد الملك (قال) قال مالك وذلك الى الامام يجتهد في ذلك ﴿قلت﴾ وكيف يصلبه في قول مالك أحيا أم ميتا (قال) لم أسمع من مالك الا ما أخبرتك بما ذكر عن عبد الملك بن مروان فانه صلب الحارث وهو حي وطعنه بالحربة يسده (قال) وأنا أرى أن يصلب حياً ويطعن بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الذي أخذه الامام ولم يقتل ولم يفسد ولم يخف السبيل الا أنه قد حارب خرج بخشبة أو ما أشبه هذا أياكون للامام أن يعفو عن هذا (قال) لا يكون للامام أن يعفو عن هذا عند مالك ولا عن أحد من المحاربين ﴿قلت﴾ فكيف يضربه في قول مالك (قال) يجتهد الامام برأيه في ضربه ونفيه ﴿قلت﴾ أرايت المحاربين من أهل الذمة وأهل الاسلام في قول مالك أهم سواء (قال) نعم والنصارى والمبيد والمسلمون في ذلك الحكم فيهم واحد عند مالك الا أنه لا نفي على المبيد ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذ وقد أخاف السبيل وأخذ المال (قال) قال مالك اذا خرج ولم يخف السبيل ولم يأخذ المال ولم يقتل وأخذ بحضرة ما خرج او خرج بخشبة أو ما أشبه ذلك ولم ينصب ولم يعل امره فان الامام يجلد مثل هذا ونفيه (قال مالك) وان هو خرج وأخاف السبيل ونصب وبغلا أمره ولم يأخذ المال فالامام خير ان شاء قتله وان شاء قطع يده ورجله ﴿قلت﴾ فهل يجتمع مع القطع والفصل والضرب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أريد ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان هو قتل وأخذ المال وأخاف أياكون للامام أن يقطع يده ورجله ولا يقتله (قال) لا يكون ذلك الى الامام اذا قتل وأخذ المال (قال مالك)

فأرى أن يقتل ان رأى ذلك الامام اذا أخذ المال ولم يقتل ان يقتله قتله لان الله يقول
في كتابه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا فأخذ المال
من الفساد في الارض وانما يجتهد الامام في الذي يخيف ولا يقتل ولا يأخذ مالا
ويؤخذ بحضرة ذلك قبل أن يطول زمانه (قال مالك) والذي تقطع يده ورجله
لا أرى أن يضرب اذا قطعت يده ورجله ﴿ قلت ﴾ فان قتل وأخذ المال أنقطع يده
ورجله وقتله أم تقتله ولا تقطع يده ورجله في قول مالك (قال) القتل يأتي على ذلك
كله (قال) وانما يخير الامام عند مالك اذا أخاف ولم يأخذ مالا ولم يقتل فأخذ
بحضرة ذلك فأما من طال زمانه ونصب نصباً شديداً فهذا لا يكون الامام فيه غيراً
ويقتله الامام. وأما الذي أخذ بحضرة الخروج فان مالكا قال في هذا لو ان الامام
أخذ بأيسره لم أر بذلك بأساً وقد فسرت لك ذلك فهذا أصل قول مالك في هذه
الاشياء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذ المحاربون من المال أقل مما تقطع فيه اليد أقل من
ثلاثة دراهم (قال) ليس حد المحاربين مثل حد السارق والمحارب اذا أخذ المال قليلا
كان أو كثيراً فهو سواء والسارق لا يقطع الا في ربع دينار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان
قطعوا على المسلمين وعلى اهل الذمة أهو سواء في قول مالك (قال) نعم ولقد بلغني
عن مالك أخبرني عنه من أثنى به عن غير واحد ان عثمان قتل مسلماً قتل ذمياً على وجه
الحرابة قتله على مال كان معه فقتله عثمان ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تابوا من قبل ان يقدر
عليهم وقد كانوا قتلوا وخافوا وأخذوا الاموال وجرحوا الناس (قال) قل مالك يضع
عندهم حد الامام كل شيء الا أن يكونوا قتلوا فيدفعون الى اولياء القتلى وان أخذوا
المال اغرموا المال ﴿ قلت ﴾ وكذلك الجراحات (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ويدرأ عنهم القتل
والقطع في الذي كان يجب عليهم لو أخذوا قبل أن يتوبوا فأما ما صنعوا في أموال الناس
وفي دماهم وفي أبدانهم فهم يؤخذون بذلك عند مالك الا أن يعفى عنهم (قال) نعم
﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانوا محاربين فقطعوا على الناس الطريق فقتلوا رجلاً قتله واحد
منهم الا أنهم كانوا أحواله في تلك الحال الا أن هذا الواحد منهم ولي القتل

حين زاحفهم ثم تابوا وأصلحوا فجاء ولي المقتول يطلب دمه أقتلهم كلهم أم يقتل
الذي قتل وليه وحده (قال) قال مالك يقتلون كلهم إذا أخذوا على تلك الحال
(قال ابن القاسم) فإن تابوا قبل أن يؤخذوا فأتى أولياء القتل يطلبون دمه دفعوا
كلهم إلى أولياء المقتول فقتلوا من شاؤوا وعضوا عن شاؤوا وأخذوا الدية من شاؤوا
وقد ذكر مالك عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه حين قال لو تمالأ عليه أهل
صنعاء لقتلهم جميعا فهذا يدل على أنهم شركاء في قتله فذلك إلى أولياء المقتول يقتلون
من شاؤوا منهم ويدفون من شاؤوا منهم (قال) ولقد قال لي مالك في قوم خرجوا فقطعوا
الطريق فتولى رجل منهم أخذ مال كان مع رجل ممن أخذ أخذه منه والاخرون
وقوف إلا أنه بهم قوي وأخذ المال فأراد بعض من لم يأخذ المال التوبة وقد أخذ
المال الذي أخذ ودفع إلى الذي لم يأخذ حصته ما ذا ترى عليه حين ذلك أخصته التي
أخذ أم المال كله (قال) بل أرى المال كله عليه لأنه إنما قوى الذي أخذ المال بهم
والقتل أشد من هذا فهذا يدل على ما أخبرتك به من القتل ولقد ذكروا عن
مالك عن عمر بن الخطاب أن بعضهم كان ريثة^(١) للذين قتلوا فقتله عمر معهم (قلت)
أرايت أن كانوا قد أخذوا المال فلما تابوا كانوا عدما لا مال لهم أيكون ذلك لأصحاب
المال ديناً عليهم في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن أخذوا قبل أن يتوبوا أقيم
عليهم الحد فقطعوا أو قتلوا ولهم أموال أخذت أموال الناس من أموالهم وإن لم يكن
لهم يومئذ مال لم يقبوا بشئ مما أخذوا بمنزلة السرقة (قال) لهم وهو قول مالك فيما
يلقى من أتقى به وهو رأيي (قلت) أرايت أن أخذهم الإمام وقد قتلوا وجرحوا
وأخذوا الأموال فمما بينهم أولياء القتل وأولياء العبراعات وأهل الأموال أيجوز عفوهم
في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز العفو هاهنا ولا يجوز للإمام أن يعفو لأن
هنا حد من حدود الله قد بلغ السلطان فلا يجوز فيه العفو ولا يصلح لأحده أن يشفع
ليه لأنه حد من حدود الله (قلت) فإن تابوا وأصلحوا وقد قتلوا أماناً من أهل

(١) ريثة (قال في التاموس رباهم ورباهم كنعن صاو ريثة لهم أي طليعة أم كنبه صهبة

الذمة ولم يقتلوا أحداً غيرهم (قال) أرى أن الدية في أموالهم لأولياء القتلى لأن المسلم لا يقتل بالذي عند مالك (قلت) فان كانوا ذميين أكان عليهم التقود في قول مالك (قال) نعم لأن مالكاً قال يقتل النصراني بالنصراني (قلت) وكيف تعرف توبة هؤلاء النصراني المحاربين في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن تركوا ما كانوا عليه قبل أن يقدر عليهم فلا أرى أن يقام عليهم حد المحاربين (قلت) أرايت ان كانت فيهم امرأة أليكون سبيلها في قول مالك سبيل الرجال أم لا وهل يكون النساء محاربات في قول مالك أم لا (قال) أرى أن النساء والرجال في ذلك سواء (قلت) فالصبيان (قال) لا يكونون محاربين حتى يحتلموا عند مالك لأن الحدود لا تقام عليهم عند مالك والحراية حد من الحدود والنساء إنما صرن محاربات لأن مالكاً قال تقام عليهن الحدود والحراية حد من الحدود (قلت) أرايت ان قطعوا الطريق في مدينتهم التي خرجوا منها فأخذوا أليكونون محاربين في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان خرج مرة فأخذه الامام فقطع يده ورجله ثم خرج ثانية فأخذه الامام أليكون له أن يقطع يده الاخرى ورجله الاخرى (قال) نعم ان رأى أن يقطعه قطعه (قلت) وسمعت من مالك (قال) لا الا أنى أراه مثل السارق ألا ترى أنه يقطع يده ثم رجله ثم يده ثم رجله فكذاك المحارب يقطع يده ورجله فان خرج ثانية فان رأى الامام أن يقطعه قطع يده الباقية ورجله (قلت) أرايت ان أخذ الامام هذا المحارب وهو أقطع اليد اليمنى فأراد قطعه ورأى أن يقطعه كيف يقطعه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أن قول مالك في السارق اذا كان أقطع اليد اليمنى أو أشل اليد اليمنى قطع رجله اليسرى وترك يده اليسرى فكذاك المحارب اذا لم تكن يده اليمنى قائمة قطعت يده اليسرى ورجله اليسرى وهذا عندنا بين لأن الله تبارك وتعالى قال إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض فانقطع في المحارب في يده ورجله جميعاً إنما هما جميعاً شيئاً واحداً بمنزلة

القطع في يد السارق أو رجله انما هو شيء واحد فاذا اصاب احدي اليدين شلل أو قطع
رجع الى اليد الاخرى والرجل التي تقطع معها لانهما في القطع بمنزلة الشيء الواحد في
المحارب ألا ترى أن السارق اذا أصيب أقطع اليد اليمنى أو أشل اليد اليمنى رجع
الى الامام الى رجله اليسرى فان اصابه أيضا أقطع أصابع اليدين قطع رجله اليسرى ولم
يقطع بعض اليد دون بعض فكذلك اذا كانت اليد ذاهبة في المحارب لم تقطع الرجل
التي كانت تقطع معها ولكن تقطع اليد الاخرى والرجل التي تقطع معها حتى يكون
من خلاف كما قال الله تعالى ﴿ قلت ﴾ أرايت المحارب يخرج بغير سلاح أ يكون عاريا
أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان فعل ما يفضل المحابوب من تلصصهم
على الناس وأخذ أموالهم مكابرة منه لم فأراه عاريا ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل الواحد
هل يكون عاريا في قول مالك (قال) نعم وقد قتل مالك رجلا واحدا كان قد قتل
على وجه الحراة وأخذ مالا وأنا بالمدينة يومئذ ﴿ قلت ﴾ أرايت القوم يشهدون على
المحاربين أنهم قد قطعوا الطريق عليهم وقتلوا منهم ناسا وأخذوا أموالهم منهم (قال)
سألت مالكا عنهم فقال مالك ومن يشهد على المحاربين الا الذين قطع عليهم
الطريق (قال) نعم يجوز شهادتهم عليهم فيما شهدوا به عليهم اذا كانوا عدولا من
قتل أو أخذ مال أو غير ذلك ﴿ قلت ﴾ ويمطيهم هذه الاموال التي شهدوا عليها
أن هؤلاء المحاربين قطعوا عليهم السبيل وأخذوها منهم أمطيهم مالك هذا المال
بشهادتهم (قال) نعم في رأيي اذا شهد بعضهم لبعض ولا تقبل شهادة أحد في
نفسه في مال أخذ منه ﴿ قلت ﴾ أرايت المحاربين اللصوص اذا أخذوا ومعه
الاموال فجاء قوم يدعون تلك الاموال وليست لهم بينة (قال) سألت مالكا عنها
فقال مالك أرى للامام أن يقبل قولهم في أن المال لهم ولكن لأرى أن يجعل بدفع
ذلك المال اليهم ولكن ليستأن قليلا ولا يطول حتى ينتشر ذلك فان لم يجئ للمال طالب
سوامهم دفعه اليهم وضمنهم ﴿ قال ﴾ قتل المالك الخليل (قال) لا ولكن يشهد عليهم
ويضمنهم في أموالهم بغير حيل ان جاء لذلك طالب ﴿ قلت ﴾ أفينصحتهم في قول

مالك (قال) لم أسمعه من مالك وأرى أن يحلفهم ﴿قلت﴾ أرايت القوم يخرجون تجاراً إلى أرض الحرب فيقطع بعضهم الطريق على بعض وكلهم مسلمون إلا أنهم قد قطعوا في دار الحرب على مسلمين مثلهم وذميين دخلوا دار الحرب بأمان (قال) قال مالك في هؤلاء الخنابق الذين يخرجون مع الجيش إلى أرض الحرب فيخنقون الناس على أموالهم في دار الحرب في الصوائف (قال) بلنبي عن مالك أنه قال يقتلون ﴿قلت﴾ والخناق محارب عند مالك (قال) نعم الخناق محارب إذا خنق على أخذ مال

﴿في الذين يسقون الناس السبكر﴾

﴿قال﴾ وقال مالك وهؤلاء الذين يسقون الناس السبكران أنهم محاربون إذا سقوهم لبسكروا فيأخذوا أموالهم (قال) قال مالك هم محاربون يقتلون ﴿قلت﴾ هذا يداني على قول مالك أن من حارب وحده بنير سلاحه محارب (قال) نعم يستدل بهذا ﴿قلت﴾ أرايت محاربين أخذوا وقد أخذوا أموالاً وأخافوا ولم يقتلوا فرأى الإمام أن يقطع أيديهم وأرجلهم ولا يقتلهم فقطع أيديهم وأرجلهم ولم يقتلهم أيضاً المال الذي أخذوا وقد استهلكوه في أموالهم أم لا (قال) بلنبي عن مالك أنه قال هو مثل السرقة وأنهم يضمنون إن كان لهم مال يومئذ ولا يقيمون به ديناً إذا لم يكن لهم مال ﴿قلت﴾ أرايت من قتل قتل غيلة ورفع إلى قاض من القضاة فرأى أن لا يقتله وإن يمكن أولياء المقتول منه ففعل ففعلوا عنه ثم استقضى غيره فرفع إليه أقرى أن يقتله القاضي الثاني أم لا يقتله لانه قد حكم به قاض قبله في قول مالك (قال) لا أرى أن يقتله لانه مما اختلف الناس فيه (قال) وقال لي مالك من دخل على رجل في حريمه على أخذ ماله فهو عندي بمنزلة المحارب يحكم فيه كما يحكم في المحارب ﴿قلت﴾ أرايت قوما محاربين شهد عليهم الشهود بالحرابة فقتلهم رجل قبل أن ترك البيعة وقبل أن يأمر القاضي بقتلهم كيف يصنع مالك بهذا الذي قتلهم (قال) قال مالك إن تركت البيعة أدب هذا الذي قتلهم ولم يقتل ﴿قلت﴾ أرايت إن لم ترك البيعة

وبطلت الشهادة أنقذه (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت المحاربين أجهادم عند
مالك جهاد (قال) قال مالك نعم جهادهم جهاد ﴿قلت﴾ فان شهدت الشهود
بإقراره بالحراية وهو منكر أقيم الامام عليه المذبح الحراية أم لا (قال) لا يقام
ذلك عليه ويقال

تم كتاب المحاربين

بمحمد الله وعونه ﴿

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴿

﴿ولاية كتاب الجراحات﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الجراحات

باب تفلظ الدية

قال سحنون قلت لابن القاسم هل كان مالك يعرف شبه العمد في الجراحات أو في قتل النفس قال قال مالك شبه العمد باطل وإنما هو عمد أو خطأ ولا أعرف شبه العمد قلت في أي شيء يري مالك الدية مغلفة قال قال مالك في مثل ما صنع المدياحي بإبنيه فلا يراه إلا في الوالد في ولده إذا قتله خذفه بمحسنة أو بفير ذلك مما لو كان غير الوالد فعل ذلك به قتل به فإن الوالد يدرأ عنه في ذلك القود وتفلظ عليه الدية على الوالد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه قال ابن القاسم والخلفه التي في بطونها أولادها قلت فهل ذكر لكم مالك أن أسنان هؤلاء الخلفات مابين ثنية إلى بازل عامها قال ماسمت من مالك فيه شيئاً ولا يبالي أي أسنان كانت قلت فهل تؤخذ هذه الدية حالة أم في ثلاث سنين قال بل حالة ألا تري أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لسراقة بن جهم المدلجي اعددي على قديد حشرين ومائة بعير قال وقال مالك ولا تفلظ الدية في أخ ولا زوج ولا زوجة ولا في أحد من الأقارب قال وبلغني عن أنس به عن مالك في الجد أنه يراه مثل الأب تفلظ عليه الدية قال ابن القاسم وأنا أرى ذلك وأرى الأم مثل ذلك أيضاً في التفلظ وهي أقدمها قلت لابن القاسم فهل تفلظ الدية في ولد الولد

(قال) نعم كذلك بلغني عن مالك أنه قال أراه مثل الاب (قال) وقال مالك لا تفلظ
الدية في الشهر الحرام (قال) ولا تفلظ الدية على من قتل خطأ في الحرم (قال) وقال مالك
لا ولا تفلظ الدية عليه (قلت) أرايت التخليط في قول مالك على أهل الورق والذهب
كيف هو (قال) ينظر كم قيمة الثلاثين جذعة والثلاثين حقة والاربعين خلفه فيعرف كم
قيمتين ثم ينظر الى دية الخطأ أحاسا من الاسنان عشرين بنت مخاض وعشرين ابن لبون
ذكور وعشرين بنت لبون وعشرين حقة وعشرين جذعة فينظر كم قيمة هذه ثم ينظر كم
فضل ما بين القيمتين ما بين قيمة دية التخليط ودية الخطأ فيزاد في الدية على قدر
ذلك ان كان خمسا أو سدسا أو ربما (قلت) ولم يذكر لكم مالك أن هذا شيء قد
وقت فيما مضى ولا يكون لاهل زماننا أن ينظروا في زيادته اليوم (قال) لا لم يذكر
لنا مالك ذلك (قال) وأرى أن ينظر الى ذلك في كل زمان فيزاد في الدية قدر ما بين
القيمتين على ما وصفت لك وتفسير قول مالك أن ينظر كم دية للمنظفة فان كان قيمتها
تماما دينار ودية الخطأ ستمائة دينار فالمقل من دية الخطأ الثلث حمل على أهل
الدية للمنظفة (قلت) فالدية من الورق فانظر أبدا ما زادت دية للمنظفة على دية
الخطأ كم هو من دية الخطأ فأحمله على أهل الذهب والورق وينظر كم هو من دية
المنظفة وهذا تفسير قول مالك (قال ابن القاسم) وكذلك في الجراحات فيما تفلظ
فيه (قلت) فان غلت أسنان المنظفة حتى صارت تساوي مثل دية الخطأ أيزاد في
الدية دية أخرى مثلها وان كان أكثر من ذلك زدت عليها (قال) نعم وهو رأي (قال)
وقال مالك في جراحات الوالد وله ان كان بحال ما صنع للدليجي بانه في التخليط مثل
ما في النفس واذا قطع الرجل يد ابيه وعاش الولد كانت نصف الدية منظفة خمس عشرة
جذعة وخمس عشرة حقة وعشرون خلفه في بطونها أولادها فلي هذا نقص جراحاتها
كلها (قلت) وما بلغ من جراحات الوالد انه اثنت حلتته المائلة منظفة وما لم يبلغ
الثلث ففي مال الوالد منظفاً على الوالد (قال) لا أرى ان تحمله المائلة على حال وأراه في
مال الوالد ولا تحمل المائلة منه شيئا فان كان أكثر من ثلث الدية فهو في حال المائتين

مغلطاً على الوالد ﴿قلت﴾ ولا يرث الأب من دية شيئاً في قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن عمر بن الخطاب قال أين أخو المقتول فدفع إليه الدية دون الوالد ﴿قلت﴾ أفيرث من ماله وقد قتل بحال ما صنع المدلجي بانه (قال ابن القاسم) أرى أن لا يرث من ماله قليلاً ولا كثيراً لأنه من العمد وليس من الخطأ ولو كان من الخطأ لحلته المأقلة وهو بما لو كان من غيره لم يرث من ماله فهو والاجنبون في الميراث سواء وإن صرف عنه القود والأب ليس كغيره في القود ولقد قال ناس وإن عمدًا قتل فلا يقتل فهذا يدل على هذا ولو أن رجلاً عمد قتل ابنه فذبحه ذبحاً ليس مثل ما صنع المدلجي والدة قتل ذلك ولدها متممة لذبحه أو تشق بطنه بما يعلم الناس أنها تعمدت للقتل نفسه لاشك في ذلك فأرى في ذلك القود يقتلان به إذا كان كذلك إلا أن يغفو من له الغفو والقيام بذلك ﴿قلت﴾ والوالدة في ولدها إذا صنعت بذلك مثل ما صنع المدلجي بابنه فهي في ذلك بمنزلة الوالد لا قود عليها والدية مغلطة في قول مالك (قال) نعم وهي أعظم حرمة

تفسير العمد والخطأ

﴿قلت﴾ أرايت ما تعمدت من ضربة بطمعة أو بكزرة أو بندقية أو بحجر أو قضيب أو بمص أو بغير ذلك أفيه القود إذا مات من ذلك عند مالك أم لا (قال) قال مالك في هذا كله القود إذا مات من ذلك (قال مالك) وقد تكون أشياء من وجه العمد لا قود فيها مثل الرجلين يسطو رعان فيصرع أحدهما صاحبه أو يتراميان بالشئ على وجه اللعب أو يأخذ برجله على حال اللعب فيسقط فيموت من هذا كله فأما في هذه الدية دية الخطأ أحساً على المأقلة (قال) وقال مالك ولو تعمد هذا على غير وجه اللعب ولكن على وجه القتال فصرعه فمات أو أخذ برجله فسقط فمات كان في هذا كله القصاص

دية الأنثى

﴿قلت﴾ أرايت الأنثى ما قول مالك فيه (قال) قال مالك فيه الدية كاملة ﴿قلت﴾

فإن قطع من المارن (قال) قال مالك إذا قطع من العظم وهو تفسير المارن ففيه الدية كاملة ﴿قلت﴾ فن قطع المارن أو من أصله إذا قطعه الرجل من أصله أو قطعه من المارن فذلك سواء (قال) نعم إنما فيه الدية كاملة بمنزلة رجل قطع حشفة رجل ففيها الدية كاملة وإن قطع ذكر رجل من أصله ففيه الدية كاملة فدية الحشفة ودية الذكر كله سواء عند مالك وكذلك المارن والأنف إذا قطع من أصله فذلك في الدية سواء ﴿قلت﴾ أرايت أن خرم أنفه أفیه شيء أم لا في قول مالك (قال) الذي سمعت من مالك أنه قال في كل فائدة في عضو من الاعضاء إذا برأ ذلك وعاد لهيئته على غير عثل^(٣) فلا شيء فيه لاحكومة ولا غير ذلك وإن برأ على عثل ففيه الاجتهاد وأرى في الأنف أن برأ على غير عثل أنه لا شيء فيه وإن برأ على عثل ففيه الاجتهاد ﴿قلت﴾ ولا يعرف مالك في هذا القول في كل فائدة في كل عضو من الاعضاء ثلث دية ذلك العضو (قال) قال مالك ليس عليه العمل عندنا

عقل الموضحة

﴿قلت﴾ أرايت الموضحة إذا برأت على غير عثل ونبت الشعر في موضع الشجة أ يكون فيها نصف شر الدية عند مالك (قال نعم) وإن برأت على غير عثل ﴿قلت﴾ وإن برأت على عثل (قال) قال مالك وإن برأت على شين كان في ذلك الشين الاجتهاد مع نصف عشر الدية أيضاً ﴿قلت﴾ فافرق ما بين الموضحة إذا برأت على غير عثل وبين الأنف إذا خرّمه فبرأ على غير عثل (قال) لأن الموضحة قد جاءت فيها دية مسماة أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الأنف حين خرّمه فليس فيه عقل مسمى وليس فيه شيء إلا بعد البرء فبذلك ينظر إليه فإن كان يجب فيه شيء جعل ذلك على الجاني وإن كان لا يجب فيه شيء لم يكن على الجاني شيء وإنما يجب فيه إذا برأ على عثل فهذا فرق ما بين الموضحة والأنف وقد قال مالك في الأنف أنه ليس من الرأس وإنما هو عظم ناتئ فلذلك لا يكون على من أوضح الأنف فبرأ على غير عثل

(٣) (عثل) في القاموس وعثل يده جرح على غير استواء كعثلت أم كعته مصححه

موضحة ﴿قلت﴾ فالخذ فيه موضحة أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فاللحي
الاسفل أهو من الرأس وموضحة كموضحة الرأس في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾
فما سوى الرأس من الجسد اذا أوضع على العظم فليس فيه عقل الموضحة في قول
مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت موضحة الوجه أهي مثل موضحة الرأس (قال) نعم
الا أن تشين الوجه فيزاد فيها تشينها ﴿قال﴾ فقيل لذلك تخديث سليمان بن يسار حين
قال يزداد في موضحة الوجه ما بينها وبين نصف عقل الموضحة (قال) قال مالك
لا أرى ذلك ولكن يزداد فيها على قدر الاجتهاد اذا شئت الوجه فان لم تشن الوجه
فلا يزداد فيها شيء

ح دية اللسان

﴿قلت﴾ أرايت اللسان ما يمنع منه الكلام فيه الدية كاملة في قول مالك (قال) نعم
﴿قلت﴾ فان قطع اللسان من أصله فأنما فيه دية واحدة في قول مالك (قال) نعم
﴿قلت﴾ أرايت ما قطع من اللسان مما لا يمنع الكلام (قال) نعم الدية في الكلام
ليس في اللسان بمنزلة الأذنين إنما الدية في السمع وليس في الأذنين فكذلك اللسان
إنما تكون الدية فيه اذا قطع منه ما يمنع الكلام ﴿قلت﴾ فان قطع من لسانه ما نقص
من حروفه (قال) ينظر فيه فيكون عليه من الدية بقدر ذلك ولا أقوم على حفظ
الحروف عن مالك ﴿قلت﴾ فأتري في الباء والتاء والثاء والراء والزاي أكل هذا
سواء وينظر الى تمام الحروف العريضة فيحصيها فأنقص من لسان هذا الرجل
اذا كان لسانه يتكلم بالحروف كلها جملة على الجاني بقدر ذلك فان بلغ الثلث حملته
على المائلة اذا كان خطأ وان كان أقل من الثلث حملته في ماله (قال) لا أدرى
ما هذا ولكن إنما ينظر الى ما نقص من كلامه لان الحروف بعضها أثقل من بعض
فيكون عليه ما نقص ﴿قلت﴾ فهل يقول مالك في عمد اللسان القود (قال) قال مالك
اذا كان يستطيع القود منه ولم يكن مثلثا مثل الفخذ والمثقلة وما أشبه ذلك أقيم
منه وان كان مثلثا مثل الفخذ والمثقلة لم يقدر منه

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحشفة أفيها الدية في قول مالك (قال) قال مالك نعم ﴿ قلت ﴾
فان قطع الذكر من أصله ففيه الدية في قول مالك دية واحدة (قال) قال مالك
نعم ﴿ قلت ﴾ فان قطعت حشفة رجل خطأ فأخذ الدية ثم قطع رجل آخر بعد ذلك
عسيبه (قال) قال مالك فيه الاجتهاد ﴿ قلت ﴾ فان قطع رجل حشفة رجل خطأ
أينتظر به أم لا ينتظر به (قال) ينتظر به حتى يبرأ (قال) لاني سمعت مالكا يقول
لا يقاد من الجراح عمداً إلا بعد البرء وحتى يعرف الى ما صارت جراحته اليه ولا يعقل
الخطأ إلا بعد البرء وحتى يعرف الى ما صارت اليه جراحته ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا
المقطوع حشفته ان قال لم يجبني عن أن تفرض لي ذبي من اليوم وإنما هي دية كاملة
ان أتأمت أو عشت وأنت إنما تجبني خوفاً من هذا القطع أن تصير نفسي فيه (قال)
لاني لا أدري الي ما يؤول هذا القطع لعل أشبهه أو رجله أو بضع جسده سيذهب
من هذا القطع فلا أعجل حتي أنظر الى ما تصير اليه شجته ألا ترى أن الموضحة ان
طلب الجني عليه ديتها وقال لا يجبني بها اني لا أعجلها له حتي أنظر الى ما تصير
شجته ألا ترى أن الجني عليه موضحة ان قال عجل لي دية موضحتي فان آلت الى
أكثر من ذلك زدتي وان لم تؤل الي ما هو أكثر من ذلك كنت قد أخذت
حتى انه لا يعجل له ولا يلتفت الى قوله هذا وإنما في هذا الاتباع والتسليم للعلماء أو
له ان يموت فتكون فيه القسامة ولقد سمعت أهل الاندلس سألو مالكا عن
اللسان اذا قطع وزعموا أنه يثبت ف رأيت مالكا يصني الي أن لا يعجل له فيه حتى
ينظر الى ما يصير اليه اذا كان القطع قد منعه الكلام ﴿ قلت ﴾ في الدية أو في
القود (قال) في الدية ﴿ قال ﴾ وبذلك عن مالك أنه قال القود في اللسان ان كان استطاع
قود ذلك ولا يخاف منه ففيه القود يريد مثل خوف المأثومة والجاثمة فان هؤلاء
لا قود فيهن لما يخاف فيهن فان كان اللسان مما يخف فلا قود فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت
ما قطع من طرف الحشفة أي شيء فيه أحسب الذكر أم إنما يقاس من الحشفة

فيجعل على الجاني بحساب ما يصيب ما قطع من الحشفة من الدية (قال) إنما تقاس الحشفة فينظر الى ما قطع منها فيقاس فتنقص من الحشفة كان عليه بحساب ذلك من الدية ﴿قلت﴾ ولا يقاس من أصل الذكر (قال) لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) ثم ألا ترى أن اليد لو قطعت من المنكب كان عقلها قد تم فإن قطع منها أكلة من الأنامل إنما هي على حساب الأصابع ولا ينظر الى اليد كلها وكذلك الحشفة ﴿قلت﴾ أرايت ما قطع من الألف من أين يحسب اذا كان من طرفه أو من أصله أم من المارن (قال) قال مالك يحسب بحساب ما ذهب منه من المارن بمنزلة الحشفة

ما جاء في الصلب والمباشمة والباضعة وأخواتها

﴿قلت﴾ أرايت الصلب اذا ضربه الرجل فحذب أتكون فيه الدية (قال) قال مالك في الصلب الدية ﴿قال ابن القاسم﴾ إنما تكون الدية في الصلب اذا أعمده فلم يقدر على القيام مثل اليد اذا شلت فأما اذا مشى فأصابه في ذلك عثر أو حذب فأنما يجتهد له فيه ﴿قلت﴾ أرايت الصلب اذا كسره رجل فبرأ وعاد لهيئته أتكون فيه الدية أم لا (قال) ليس فيه دية عند مالك لأن مالكا قال في كل كسر خطأ انه اذا برأ وعاد لهيئته انه لا شيء فيه الا أن يكون عمداً يستطاع التقصاص فيه فانه يقتص منه وان كان عظم الا في المأمومة والمنقلة والجائفة وما لا يستطاع أن يقتص منه فلا شيء فيه من القود الا الدية في عمد ذلك مع الادب في العمد ﴿قلت﴾ أرايت المباشمة أفيها القود عند مالك في الرأس كانت أو في عظم من الجسد (قال) قال مالك أما عظام الجسد ففيها القود من المباشمة الا ما كان نحو قاع مثل الفخذ وما أشبهه فلا قود فيه وأما الرأس قال ابن القاسم فلم أسمع فيه شيئاً ولا أرى فيه قوداً لاني لا أجد ماشمة تكون في الرأس الا كانت منقلة وأما الباضعة والمطأة والدامية وما أشبهها وما يستطاع منه القود ففيه القود في العمد كذلك قال لي مالك (قال ابن القاسم) والمباشمة في الرأس مما لا يستطاع منه القود

﴿ ما جاء في دية العقل والسمع والاذنين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت مالكا هل كان يقول ان في العقل الدية (قال) قال مالك نعم في العقل الدية قال مالك وقد تكون الدية فيها هو أيسر من العقل ﴿ قلت ﴾ له ما يقول مالك في الاذن اذا اصطلمت أو ضربت فشدخت (قال) قال مالك ليس فيها الا الاجتهاد ﴿ قلت ﴾ فان ضربه ضربة فذهب سمعه واصطلمت أذناه أ تكون فيها دية وحكومة في قول مالك (قال) قال مالك في الاذنين اذا ذهب سمعهما ففيهما الدية اصطلمتا أولم تصطلما ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الاذنين اذا قطعهما رجل صعداً فردهما صاحبهما فثبتتا أو السن اذا أسقطها الرجل صعداً فردها صاحبهما فبرأت وثبتت أ يكون القود على قاطع الاذن أو القالع السن (قال) سمعتم يسألون عنها مالكا فلم يرد عليهم فيها شيئا (قال) وقد بلغني عن مالك أنه قال في السن القود وان ثبتت وهو رأيي والاذن عندى مثله أن يقتص منه والذي بلغني عن مالك في السن لا أدري أهو في العمد يقتص منه أو في الخطأ أن فيه العقل الا أن ذلك كله عندى سواء في العمد وفي الخطأ

﴿ باب ما جاء في الاسنان والاضراس ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الاسنان والاضراس عند مالك سواء (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فكيف في كل سن عند مالك (قال) خمس من الابل ﴿ قلت ﴾ وان كانت سنا سوداء (قال) فيها خمس من الابل وهي كالصبيحة الا أن تكون تضطرب اضطرابا شديداً وان كانت كذلك فليس فيها الا الاجتهاد ﴿ قلت ﴾ فان كانت سنا ما كولة فذهب بعضها فقلبها رجل صعداً أو خطأ (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئا الا أنى أرى في هذا على حساب ما بقى منه لانه ناقص غير تام

﴿ ما جاء في الاليتين والتهدين وحلق الرأس والمالجين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ألبتي الرجل والمرأة أفيهما الدية عند مالك (قال) لا أقوم على حفظ قوله في هذا والذي أرى ان في هذا الحكومة ﴿ قلت ﴾ لم وهذا زوج من الانسان

وعلى ما قلته (قال) لأن مالكا قال ليس في ندي الرجل الا الاجتهاد وكذلك هذا عندي ﴿قلت﴾ أرايت الرأس اذا حلق فلم يثبت أى شئ فيه في قول مالك (قال) ماسمعت فيه شيئا ﴿قلت﴾ فاللحية (قال) ماسمعت من مالك فيها شيئا وأرى فيها جميعا حكومة على الاجتهاد ﴿قلت﴾ أرايت ان حلقها عمدا حلق الرأس واللحية عمدا أيكون فيهما القصاص (قال) لا الا الادب والحاجبان مثل ذلك في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت العين اذا ابيضت أو انخسفت أو ذهب بصرها وهي قائمة (قال) قال مالك ان كان هذا كله خطأ ففيه الدية وان كان عمدا فحسبها خسفت عينه وان لم تخسف وكانت قائمة وذهب بصرها كله فان مالكا قال ان كان يستطاع منه القود أقيد والا فالعقل (قال) واليباض عندي مثل القائم العين ان كان يستطاع منه القود أقيد والا فالعقل ﴿قلت﴾ أرايت ان ضربها فنزل الماء فأخذ الدية أو ابيضت فأخذ الدية فبرأت بعد ذلك أورد الدية اليه (قال) أرى ذلك وما سمعته من مالك ﴿قلت﴾ فكيف ينتظر بالعين (قال) قال مالك سنة ﴿قلت﴾ فان مضت السنة والعين منخسفة لم يبرأ جرحها (قال) أرى أن ينتظر حتى يبرأ الجرح لانه لا قود الا بعد البرء وكذلك في الدية أيضا انما هي بعد البرء ﴿قلت﴾ وهل كان مالك يقول في العين اذا ضربت فسال دمها فلم يرقأ (قال) لم أسمعه الا في العين اذا ضربت فدمعت انه ينتظر بها سنة ﴿قلت﴾ فان لم يرقأ دمها (قال) أرى فيها حكومة

✽ ما جاء في شلل اليد والرجل ✽

﴿قلت﴾ أرايت اليد اذا شلت أو الرجل اذا شلت ما قول مالك فيها (قال) قال مالك قد تم عقلمها ﴿قلت﴾ فان كانت الضربة عمدا فشلت يده هل فيها القصاص في قول مالك (قال) نعم في اليد والرجل القود ويضرب الضارب كما ضرب يقتص لهذا المضروب من الضارب ﴿قال ابن القاسم﴾ فان شلت يد الضارب والا كان عقل اليد في مال الضارب وليس على المأقلة من ذلك شئ ﴿قلت﴾ من يستفيد المضروب أو غير المضروب (قال) قال مالك لا يمكن الذي له القود من أن يقتص لنفسه انما يدعى له من يعرف

الفصاص فيقتص له ولا يمكن الخروج من ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت الاصبع اذا شلت أفها دية كاملة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت من قطع هذه الاصابع بعد ذلك خطأ (قال) فيها حكومة كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فان كان عمداً (قال) فلا قود فيها وفيها الحكومة في مال الجاني عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الاثنين أفهما الدية في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان أخرج البيضتين أو رضمها أفهما الدية في قول مالك (قال) قال مالك في الاثنين الدية وانما يراد من الاثنين البيضتان فاذا اهلك البيضتان فقد تمت الدية ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان أخرجهما عمداً أو رضمها عمداً اتجمل فيهما القصاص في قول مالك (قال) قال مالك في الاثنين القصاص ولا أدري ما قول مالك في الرض الا أنه قال في الفخذ اذا كسر فلا قود فيه لانه يخاف على صاحبه منه أن لا يحيا منه فأنا أخاف أن يكون قد رض الاثنين بهذه المنزلة فان كان يخاف على الاثنين وكانتا متلفتين فلا قود فيهما لان مالكا قال في كل ما كان متلفا من غنم أو رجل أو صلب اذا علم انه متلف فلا قود فيه مثل الجائفة والمأبومة وكذلك فسر مالك ﴿قلت﴾ أرأيت من لا ذكر له وله اثنيان فقطع رجل أثيه (قال) قال مالك فيمن قطع ذكر رجل وأثنيه جميعا ان عليه ديتين فان كان قطع أثنيه ولم يقطع الذكر ففيه الدية كاملة وان قطع ذكره بعد ذلك ففيه الدية كاملة وان قطع ذكره ثم قطع أثنيه بعد ذلك ففي الذكر الدية وفي الاثنين أيضا بعد ذلك الدية كاملة ﴿قلت﴾ فمن لا ذكر له ففي أثنيه الدية كاملة في قول مالك (قال) كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ ومن لا اثنين له أفى ذكره الدية كاملة (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت البيضتين أهما سواء عند مالك الجيمي واليسري (قال) نعم في كل واحدة منهما نصف الدية عند مالك

— باب دية الشفتين والجفون وندي المرأة والصغيرة —

﴿قلت﴾ أرأيت الشفتين أهما سواء عند مالك (قال) نعم هما سواء في كل واحدة نصف الدية وليس يأخذ بمحدث سعيد بن المسيب ﴿قلت﴾ أرأيت جفون

العينين أفيها الدية في قولك (قال) ليس في الجفون الا الاجتهاد ﴿قلت﴾ وأشفا
 العينين كذلك في قول مالك انما فيهما الاجتهاد (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الحاجبين
 فيهما الدية أم لا (قال) قال مالك ليس فيهما الا الحكومة اذا لم يثبتا ﴿قلت﴾ أرايت
 طرف ندي المرأة أفيها الدية في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ففي حلتيهما الدية
 أيضاً (قال) لم أسمع من مالك فيهما شيئاً ولكن ان كان قد أبطل مخرج اللين أو أفسده
 ففيه الدية كاملة في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الصغيرة اذا قطع نديها والكبيرة أهما
 سواء في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا اني أرى أن ينظر في ذلك
 فان كان قد استيقن انه قد أبطل نديها ولا يكون لها ندي أبداً رأيت عليه الدية وان
 شك في ذلك رأيت أن يوضع لها العقل ويستأنى بها مثل السن فان ثبت فلا عقل لها
 وان لم تثبت ففيها الدية وان انتظرت فبيست ففيها الدية أيضاً وان ماتت قبل ان يعلم
 ذلك كانت فيهما لها الدية ﴿قلت﴾ أرايت ندي الرجل ما فيهما في قول مالك
 (قال) حكومة

باب حد الموضحة والمنقلة والمأمومة والجائفة

﴿قلت﴾ صف لي ما حد الموضحة في قول مالك (قال) ما أفضى الى العظم وان كان
 مثل مدخل ابرة وان كان ما هو أكثر من ذلك فانما هي موضحة ﴿قلت﴾ فما
 حد المنقلة في قول مالك (قال) قال مالك ما أطار فراش العظم وان صغر فهي منقلة
 ﴿قلت﴾ فاحد المأمومة في قول مالك (قال) ما يخرق العظم الى الدماغ وان مدخل
 ابرة في مأمومة ﴿قلت﴾ فما حد الجائفة (قال) ما أفضى الى الجوف وان مدخل
 ابرة ﴿قلت﴾ أرايت الجائفة اذا أنفذت أيكون فيها ثلثا الدية أم ثلث الدية (قال)
 اختلف قول مالك في ذلك وأحب الي أن يكون فيها ثلثا الدية

حدية الابهام والكف وتقطيع اليد

﴿قلت﴾ أرايت المفسلين من الابهام كم فيهما (قال) عقل الاصبع تماماً في كل مفصل

من الإبهام نصف عقل الاصبع وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فإن قطع رجل إبهام رجل
فأخذ دية الاصبع ثم قطع رجل بعد ذلك المقعدة التي بقيت من الإبهام في الكف
(قال) قال مالك ليس فيه إلا الحكومة ﴿قلت﴾ أرأيت الكف إذا لم يكن فيها
أصابع فقطعت ما فيها في قول مالك (قال) الحكومة ﴿قلت﴾ وكذلك إن قطع
بعض الكف (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إن قطع أصبعين مما يليهما من الكف
(قال) إن كان في ضربة واحدة غمسا دية الكف عند مالك ﴿قلت﴾ ولا يكون
له مع ذلك حكومة (قال) لا .

باب هل تؤخذ في الدية البقر والنم والخليل

﴿قلت﴾ أرأيت البقر والنم والخليل هل تؤخذ في الدية في قول مالك (قال) قال
مالك لا يؤخذ في الدية إلا الأبل والدناير والدرهم ﴿قلت﴾ فني كم تؤخذ الدية
في قول مالك (قال) في ثلاث سنين ﴿قلت﴾ من الأبل والدناير والدرهم في ثلاث
سنين (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن كانت ثلث الدية (قال) ففي سنة وكذلك قال مالك
﴿قلت﴾ فإن كانت أقل من الثلث (قال) هذا في مال الجاني حالا ﴿قلت﴾ فإن
كان الثلثين (قال) قال مالك في سنتين ﴿قال﴾ قليل للمالك فالنصف (قال) أرى أن
يمتهد الإمام في ذلك ﴿قلت﴾ وما معنى قوله يمتهد الإمام في ذلك (قال) إن
رأى أن يجعله في سنتين جملة وإن رأى أن يجعله في سنة ونصف جملة (قال) وقد كان
مالك يقول مرة في نصف الدية أنها في سنتين (قال) ابن القاسم) والسنتان أعجب إلى
ويقول ذلك للحديث الذي جاء ثلاث سنين أو أربع ﴿وأخبرني﴾ مالك أن ربيعة
ابن أبي عبد الرحمن أرسل إلى عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم يسأله في كم تقطع
الدية (قال) فأرسل إليه في ثلاث سنين أو أربع سنين ﴿قلت﴾ فإن كانت ثلاثة أرباع
الدية (قال) في ثلاث سنين ﴿قلت﴾ فإن كانت خمسة أسداس الدية (قال) أرى اجتهد
الإمام في السدس الباقي ﴿قلت﴾ فمن أهل الدناير في الدية في قول مالك (قال) أهل
النعام وأهل مصر ﴿قلت﴾ فمن أهل الورق (قال) أهل الرقاق ﴿قلت﴾ فمن أهل

الابل (قال) قال مالك هم أهل العمود وهم أهل البوادي (قلت) أرايت ان قال
 أهل البوادي نحن نمطى الذهب والورق أو قال أهل الورق نحن نمطى الذهب (قال)
 قال مالك لا يقبل من أهل الذهب الا الذهب ولا من أهل الورق الا الورق ولا
 من أهل الابل الا الابل

عقل جراح المرأة


(قلت) أرايت المرأة الى كم توازي الرجل الى ثلث ديتها هي أم الى ثلث دية الرجل
 (قال) قال مالك الى ثلث دية الرجل ولا تستكملها أى اذا انتهت الى ثلث دية
 الرجل رجعت الى عقل نفسها وتفسير ذلك أن لها في ثلاثة أصابع ونصف أنملة أحداً
 وثلاثين بغيراً وثني بغير فإن أصيب هذا منها كانت فيه والرجل سواء فإن أصيب
 منها ثلاثة أصابع وأنملة رجعت الى عقل نفسها وكان لها في ذلك ستة عشر بغيراً
 وثلاث بغير وكذلك مأمومتها وجائتها إنما لها في ذلك ستة عشر بغيراً وثلاث بغير في كل
 واحدة منهما لأنها قد وازنت الرجل في هذا كله الى الثلث فترد اذا بلغت الثلث الى
 ديتها (قال) وقال لي مالك واذا قطعت اصبع من كف المرأة أخذت عشر من الابل
 فان قطعت لها أخرى بعد ذلك من تلك الكف أيضاً أخذت عشر أخرى فان
 قطعت لها أخرى بعد ذلك من تلك الكف أيضاً أخذت عشر أيضاً فان قطعت
 أخرى بعد ذلك من تلك الكف لم يكن فيها إلا خمس من الابل وان قطعت الخامسة
 بعد ذلك لم يكن لها إلا خمس من الابل (قال مالك) وان قطعت ثلاثة أصابع في
 مرة واحدة من كف واحدة كان لها فيها ثلاثون بغيراً فان قطعت بعد ذلك من تلك
 الكف الاصبعان الباقيان جميعاً معاً أو مفترقين لم يكن لها في ذلك إلا خمس خمس في
 كل اصبع (فقلنا) لما لك فان قطع لها ثلاثة أصابع من كف واحدة فأخذت الثلاثين من
 الابل ثم قطعت بعد ذلك من الكف الاخرى اصبع أو اصبعان أو ثلاثة أصابع
 مفترقة أو قطعت جميعاً معاً (قال) يتبدأ فيها الحكم كما ابتدئ في اليد الاخرى وتفسيره
 ان لها في الكف الثانية في الثلاثة أصابع ثلاثين بغيراً كما فسرت لك في الكف الاولى

(قال) قال مالك وان قطع لها أصبعان من كل يد في ضربة واحدة كان لها على حساب عقلها خمس خمس من عقلها في كل أصبع لأنها أربعة أصابع فقد جاوزت الثلث والقطع معاً (قال ابن القاسم) وتفسير ما قال لنا مالك فان قطعت أصبع من إحدى اليدين بعد ذلك أعطيت عشرة من الابل وان قطعت من اليد الأخرى أصبع أخذت عشرة من الابل وان قطعنا جميعاً هاتان الأصبعان في ضربة واحدة كان لها عشر عشر فإزاد بعد ثلاثة أصابع من كل كف كان لها خمس خمس كان القطع معاً أو كان مفترقا فان قطعت من يد أصبع ومن يد أخرى ثلاثة أصابع في ضربة واحدة أخذت خمسا خمسا فان قطع بعد ذلك من الكف الذي قطع منها ثلاثة أصابع أصبع ومن الكف التي قطع منها الاصبع الواحدة أصبع أخرى في ضربة واحدة أخذت للاصبع التي قطعت من الكف التي كانت قطعت منها ثلاثة أصابع خمسا في الاصبع الرابعة وأخذت للاصبع التي قطعت من الكف التي كانت قد قطعت منها أصبع واحدة عشرة وان اجتمعتا في ضربة واحدة أو تفرقتا فذلك سواء ما لم يقطع في ضربة واحدة من اليدين أربعة أصابع (قال) ولو قطعت من الكف التي قطعت منها ثلاثة أصابع أصبع ومن الكف التي قطع منها أصبعان في ضربة واحدة أخذت للاصبعين عشرة عشرة من الابل وأخذت للاصبع خمسا ورجلاها بهذه المنزلة على ما فسرت لك من اليدين وهذا كله قول مالك وتفسيره (قال ابن القاسم) ولو قطع منها أصبعان عمداً فاقصمت أو عفت ثم قطع من تلك الكف أصبعان أيضاً خطأ فإنه يأخذ لها عشرين بغيراً ولا يضاف هذا الى ما قطع قبله لأن الذي قطع أولاً لم يكن له دية وإنما كان عمداً وإنما يضاف لبعض الاصابع الى بعض في الخطأ

— شجاج المرأة —

(قلت) أرأيت ان ضرب رجل رجلاً فشججه مأمومات ثلاثاً في ضربة واحدة كم فيمن في قول مالك (قال) مأمومات ثلاث فيمن الدية كاملة (قلت) فان ضرب رجل امرأة فشجها ثلاث مثقلات بضربة واحدة (قال) لها في ذلك على قدر عقلها نصف

كل منقلة من عقل الرجل لأنها قد جاوزت الثلث ﴿قلت﴾ فإن ضربها فشجها منقلة ثم ضربها بعد ذلك ضربة أخرى فشجها منقلة أخرى ثم ضربها بعد ذلك ضربة أخرى فشجها منقلة أخرى (قال) هي في جميع هذا في قول مالك بمنزلة الرجل لها في كل ذلك مثل دية الرجل لا ينقص من ذلك إذا لم يكن في فور واحد فإن كان في فور واحد فهو على حساب ما فسرت لك وترجع إلى حساب عقلها فيكون لها نصف كل منقلة من عقل الرجل وهو قول مالك (قال) ولو ضربها رجل فأوضحها سبع مواضع في ضربة واحدة أو أكثر من ذلك في فور واحد مواضع أوجراحات كثيرة تكون مع الواضع فأنها ترد في ذلك إلى عقلها إذا كان جميع ما أصابها به يبلغ ثلث دية الرجل رجعت إلى عقلها وإن ضربها ضربة بعد ضربة في غير فور واحد كانت في عقلها في جميع ذلك بمنزلة عقل الرجل ولو ضربت منقلة فبرأت وأخذت عقلها ثم ضربت عليها أيضاً كانت ديتها منقلة أخرى بمنزلة منقلة الرجل وكذلك إن ضربت الثالثة عليها بعد برئها فشجبت منقلة ثالثة كان لها عقل منقلة الرجل (قال) وكذلك للمواضع (قال) وهذا قول مالك قال وليس للمواضع والمنقولات متنى عند مالك (قال) وإذا أصاب مبلغ الثلث من المرأة في ضربة واحدة فهو خلاف ما إذا أصابه منها في ضربات مفترقات إلا ما وصفت لك في الأصابع فأنها إذا قطع منها ثلاثة أصابع من كف واحدة معاً أو مفترقة ثم قطع منها الأصبع الرابعة بعد ذلك فليس لها في الأصبع الرابع إلا الخمس من الأبل وهذا قول مالك

لسان الأخرس والرجل العرجاء واليد والمين الناقصة والسن -

﴿قلت﴾ ما قول مالك في لسان الأخرس (قال) الاجتهاد ﴿قلت﴾ فبكم في الرجل العرجاء (قال) العرج عند مالك مختلف ولم أسمع منه في الإبرج بعينه شيئاً إلا أنني سمعته يقول في كل شيء من الإنسان مما له فرض مسمي إذا أصيب منه شيء فانتقص ثم أصيب بعد ذلك الشيء فأنما له على حساب ما بقي من ذلك العضو (قال) مالك (وما كان من خلقه خلقها الله ولم ينقص منها شيء مثل استرخاء البصر أو ضعف

بصر مثل العين الرمدة يصف بصرها واليد يكون فيها الضعف إلا أنه يبصر بالعين ويستمتع باليد ويبتطش بها والرجل يستمتع بها وفيها ضعف (قال مالك) في هذا كله الدية كاملة وأما لو كان ذلك من شيء أصيب به حتى تقص له البصر أو ضعفت له اليد أو الرجل حتى أخذ لذلك عقلاً ثم أصيب بعد ذلك فأتى له ما بقي من العقل (قال مالك) والرجل كذلك والرجع عندي مثل هذا (قلت) فإذ يصابه أمر من السماء مثل العرق يضرب في رجل الرجل فيصيبه منه عرج أو يصابه رمد فيضعف البصر إلا أنه يمشي على الرجل ويبصر بالعين وقد مسها ضعف ففيها الدية كاملة إن أصيبت رجله أو عينه (قال) نعم كذلك قال لي مالك (قلت) ولو أن هذا كان إنما أصابه به إنسان خطأ فأخذ لذلك عقلاً ثم أصيب بعد ذلك بعينه أو برجله خطأ أخذ على حساب ما ذهب من العين واليد وما بقي (قال) نعم وهو قول مالك

ذكر العين والسن

(قلت) أرأيت العين الثمينة ما قول مالك فيها (قال) قال مالك الاجتهاد (وقال) وليس يأخذ مالك بقول زيد بن ثابت الذي ذكر عنه أن فيها مائة دينار (قلت) كم في السن السوداء عند مالك إذا طرحتها رجل (قال) قال مالك العقل فيها كامل (قلت) وإن كانت حمراء أو صفراء (قال) السوداء أشد من هذا كله وفيها العقل كاملاً عند مالك ففي الحمراء أو الصفراء إذا أسقطها رجل فملئها العقل تاماً (قلت) فإن ضربته رجل فاسودت سنه أو احمرت أو اصفرت أو اخضرت ما قول مالك في ذلك (قال) ما سمعنا من مالك إلا إذا اسودت فإن عقلها قد تم ولا أدري ما الخضرة أو الحمرة أو الصفرة إن كان مثل ذلك السواد فقد تم العقل والا فلي حساب ما نقص (قلت) أرأيت السن إذا تحركت من ضربة رجل (قال) قال مالك إذا كانت تضطرب اضطراباً شديداً فقد تم عقلها وإن كان تحريكاً خفيفاً عقل لها بقدر ذلك (قلت) وكم ينتظر بهذه السن التي تضطرب اضطراباً شديداً في قول مالك (قال) قال مالك ينتظر بها سنة.

جامع جراحات الجسد

﴿قلت﴾ رأيت الدامية كم فيها في قول مالك (قال) الاجتهاد اذا برأت على عثل ان كان خطأ وان برأت على غير عثل فلا شيء فيها فان كان عمداً كان فيها القصاص مع الادب وهو قول مالك ﴿قلت﴾ بقول مالك ان في كل عمد القصاص والادب مع القصاص (قال) نعم ﴿قلت﴾ رأيت الباضة والسعاق والملطأة أهؤلاء مثل الدامية في قول مالك (قال) لا عقل فيها اذا برأت على غير عثل (قال) نعم في الخطأ وأما في العمد ففيها كلها القصاص اذا كان استطاع القصاص فيها ﴿قلت﴾ كم في الضلع اذا انكسر في قول مالك (قال) الاجتهاد اذا برأ على عثل واذا برأ على غير عثل فلا شيء فيه (قال) ولم أسمع من مالك في القصاص من الضلع شيئاً الا أنه ان كان يخاف منه مثل عظم الفخذ فلا قصاص فيه وان كان مثل اليد والساق ففيه القصاص ﴿قلت﴾ رأيت الترقوة اذا كسرت أفها عقل مسمى عند مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فان برأت على غير عثل (قال) فلا شيء عليه فيها اذا كانت خطأ ﴿قلت﴾ فان برأت على عثل كان فيها الاجتهاد (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كسرها رجل عمداً اقتص منه في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال ابن القاسم) وأرى فيها القصاص لان أمرها يسير فيما سمعت ولا يخاف منها فان كان يخاف فهي مثل ما يخاف من العظام ﴿قلت﴾ رأيت اليد والرجل وجميع عظام الجسد اذا كسرت فبرأت على غير عثل وان كسرت خطأ فلا شيء فيه في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وما كان منه عمداً ففيه القصاص الا الفخذ فانه لا قصاص في الفخذ (قال) نعم لا قصاص في الفخذ في قول مالك . وأما ما ذكرت من عظام الجسد كله أن فيه القصاص فلا أدري ما عظام الجسد كلها وانما قال مالك في كسر الذراعين والمضغين والساقين والقدمين والكفين والاصابع اذا كسرت ففي هذا كله القصاص عند مالك وأما عظام الصلب فقد سمعته عن مالك أنه قال الصلب بما لا استطاع القصاص منه وأنا أرى ذلك وأما عظام الصدر والاضلاع فلم أسمع من مالك فيه شيئاً ﴿قال ابن القاسم﴾

يسئل فان كان يخاف منه فلا قصاص فيه وان كان لا يخاف فقيه القصاص ﴿قلت﴾
 فما يقول مالك في كسر عظام العنق أنفيا القصاص (قال) ما سمعت من مالك فيها
 شيئاً ولا أرى فيها القصاص ﴿قلت﴾ أرايت عظم الرأس من حيث ما أصابه
 فأوضحه أمى موضحة وكل ناحية منه سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فأين
 انتهى ما هو من الرأس مما يلي العنق أى عظم هو في قول مالك (قال) لم
 أسمع من مالك فيه شيئاً ولكنه الى انتهى ججمة الرأس فإذا أصاب ما هو أسفل من
 ججمة الرأس فأنما ذلك من العنق ليس فيه موضحة عند مالك لان عظم العنق انما هو
 مثل عظام الجسد ﴿قلت﴾ أرايت ان كسر احدى الزندين وهما فصبتا اليد اقتص
 منها في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كان خطأ فلا شيء فيه الا ان يبرأ على
 عثل فيكون فيه الاجتهاد في قوله مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت اليد اذا قطعت من
 أصل الاصابع فصاعدا الى المنكب فأنما فيها دية واحدة كل ذلك سواء في الدية
 (قال) نعم اذا قطعت الاصابع من أصلها فقد تم عقل اليد عند مالك والذي يقطع
 اليد من المنكب فأنما عليه من العقل عند مالك مثل ما على الذي قطع الاصابع
 من أصلها وتحمل ذلك العاقلة اذا كان خطأ وان كان عمداً كان في جميع ذلك القصاص
 وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ويقتص من اليد من المنكب (قال) نعم في رأيي
 ﴿قلت﴾ أرايت الانف اذا كسر أى شيء فيه عند مالك (قال) اذا برأ على غير
 عثل فلا شيء فيه وان برأ على عثل ففيه الاجتهاد اذا كان خطأ وان كان عمداً اقتص
 منه فان برأ المقتص منه وصار مثل الجروح الاول أو أكثر فلا شيء للاول وان
 كان في الاول عثل وبرا المقتص منه على غير عثل أو عثل هو دون العثل الاول اجتهد
 للاول من الحكومة على قدر ما زاد شينه وهذا قول مالك

ما جاء في دية الكف

﴿قلت﴾ أرايت الكف اذا ذهب منه اصبعان ذهبتا من أمر الله أو قطعهما رجل
 عمداً أو خطأ فاقص منه أو أخذ لذلك عقلاً ثم قطع رجل كفه بأصابعه الثلاثة عمداً

أيقنص له في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في الاصبع الواحدة اذا قطعت من
 الكف ثم قطع رجل بعد ذلك كفه هذه المقطوعة اصبعها عمداً (قال) قال مالك أرى
 له القصاص وأرى ان تقطع يد قاطمه ﴿قلت﴾ لابن القاسم الا بهام كانت المقطوعة
 أو غير الا بهام (قال) ما وقت مالك عليه الا أن ذلك عندى سواء (قال) وأما
 الاصبعان والثلاثة فقول مالك الذى سمعت فيه وبلغنى عنه في الاصبعين والثلاثة أنه
 لا يقنص له من قاطمه ولكن يكون له العقل على قاطمه في ماله ﴿قلت﴾ فلو أن
 رجلاً قطع كف رجل وليس فيها الا اصبع أو اصبعان خطأ ما على القاطع من العقل
 عليه خمس الدية أم أكثر من ذلك أم أقل فان كانت اصبع واحدة فكم عقلها أخمس
 الدية أم أكثر أم أقل (قال) اذا قطع من الاصابع شئ فأنما له بحساب ما بقى من
 الأصابع في الكف فأما اذا لم يبق الا اصبع واحدة فلم أسمع من مالك فيه شيئاً وإنى
 لا استحسن أن يكون له فيما بقى من الكف حكومة وفي الاصبع الدية ﴿قلت﴾
 أريت ان قطع رجل يمين رجل ولا يمين للقاطع أيكون العقل فيه منلفظاً في قول
 مالك أم لا (قال) فيه العقل غير منلفظ مثل عقل دية العمد اذا قبلت في الانسان مع
 الادب والعقل في ماله ليس على عاقلة منه شئ وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أريت
 المأمومة والجائفة اذا كانتا عمداً أحما في مال الجاني أم على العاقلة (قال) كان مالك مرة
 يقول هي في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فعلى العاقلة ثم رجع فرأى أنه على
 العاقلة فان كان له مال وهو بما تحمله العاقلة (قال ابن القاسم) وكلمة فيه غير مرة
 فقال لى مثل ما أخبرتك وثبت مالك على ذلك وهو رأيى انه على العاقلة ﴿قلت﴾
 فما يقول مالك في رجل قطع يمين رجل عمداً ولا يمين للقاطع ولا مال أيكون ذلك
 على العاقلة في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون ذلك على العاقلة ولكن يكون
 في مال القاطع شبع بهدينا عليه ﴿قلت﴾ فافرق ما بين اليد والمأمومة والجائفة وقد قال
 مالك في الجائفة والمأمومة انهما على العاقلة وإن كان للجاني مال وقد قال في اليد ان القاطع
 اذا قطع يمين رجل ان ذلك في مال القاطع غنياً كان أو عديماً (قال) قال مالك كل شئ

يحميه الانسان على عمد فلا يكون فيه التقصاص وفي جسد الجاني مثل الذي جنى عليه فلا يكون للمجني عليه أن يقتص منه فعقل ذلك على العاقلة وعلى هذا الجاني الادب وتفسير هذا انما هو في مثل المأومة والجائفة وما لا يستطيع منه القود فانه يكون على العاقلة اذا بلغ من الحكم ما فيه ثلث الدية ألا ترى أنه لا يقتص فيهما من الجاني وفي جسده وفي رأسه موضع المأومة والجائفة وغير ذلك مما لا يستطيع منه القود وما جنى الرجل من جنابة فيها التقصاص أن لو كانت قائمة في الجاني إلا أنها قد ذهبت من الجاني ولا يجزى المجني عليه ما يقتص منه لانه قد ذهب ذلك من الجاني ولو كان ذلك قائماً فيه لا تقتص منه وانما منه من التقصاص أن ذلك الشيء ليس في الجاني فهذا فيه العقل على الجاني في ماله ولا تحمله العاقلة (قال) وتفسير هذا مثل الرجل يقطع عين الرجل عمداً ولا يمين للقاطع فالقاطع لو كانت يمينه قائمة لقطعها هذا المقطوعة يده مكان يده ولكنها ذاهبة فلا يجزى ما يقطع فهذا الذي يكون العقل في ماله ولا تحمله العاقلة في قول مالك فهذا فرق ما بينهما

ما تحمله العاقلة وما لا تحمله

قلت ﴿أرأيت العاقلة في قول مالك هل تحمل أقل من الثلث (قال) لا تحمل أقل من الثلث في قول مالك ولا تحمل إلا الثلث فصاعداً﴾ قلت ﴿وكل شيء يكون في الجسد يبلغ الثلث من ذهاب بصر أو سميع أو لسان أو شلل أو غير ذلك مما هو في الجسد فإذا بلغ الثلث حلت العاقلة في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك خطأ (قال) وقال مالك ولو ضربه فشجه ثلاث منقلات في ضربة واحدة حلت العاقلة لان هذا قد بلغ أكثر من الثلث﴾ قلت ﴿فان شجه ثلاث منقلات في ثلاث ضربات في مقام واحد أتحمله العاقلة أم تحمل ذلك في مال الجاني (قال) ان كان ضرباً يتبع بعضه بعضاً لم يقطع عنه فهو بمنزلة الضربة الواحدة تحمله العاقلة وان كان شيئاً متفرقاً في غير فود واحد لم تحمله العاقلة وكذلك بلغني عن مالك﴾ قلت ﴿أرأيت ان أصبت اصبع رجل خطأ فأخذ عقلها ثم قطع رجل بعد ذلك كفه خطأ ما يكون من العقل على القاطع (قال) له

أربعة أخماس الدية على المافلة لانه قد أخذ عقل الاصبع ﴿قلت﴾ فان كانت الاصبع انما ذهبت بأمر من السماء ولم يأخذ لها عقلا (قال) هو كذلك ليس له الا أربعة أخماس الدية لان العقل انما هو في الاصابع ألا ترى لو أن رجلا قطع أصابعه الاربعة الباقية بغير كف لم يكن له الا أربعة أخماس الدية فالاصبع اذا ذهبت بعقل أخذه فيها أو ذهبت بأمر من الله فعقل ما بقي من الاصابع في الخطأ واحد ﴿قلت﴾ فان كانت الاصبع انما قطعت عمداً فاقتص من قاطعه ثم قطعت كفه من بعد ذلك خطأ يأخذ دينها كاملة أم لا (قال) ليس له أن يأخذ الا على حساب ما بقي له (قال) وقال لي مالك في العين يصيبها الرجل بشئ فينقص بصرها أو اليد يضمفها ذلك ويصر العين قائم واليد يبطش بها ولم يأخذ لها عقلا (قال مالك) أرى علي من أصابعها بعد ذلك العقل كاملاً (قال) قال مالك وقد قال سعيد بن المسيب في السن اذا اسودت فقد تم عقلها وان أصيبت بعد ذلك قضيا أيضاً عقلها كاملاً (قال مالك) قال سن قد أخذ لها عقلها ومنفعتها قائمة ﴿قال﴾ فقلت للمالك فان كان أخذ لذلك شيئاً في نقصان اليد والعين (قال) قال مالك ذلك أشكل يريد أنه ليس له الا ما بقي ويقاس بما أخذ وقد قال لي قبل ذلك ليس له الا على حساب ما بقي ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أن رجلاً أصاب يد رجل خطأ فضعت وأخذ لها عقلاً وكان يبطش بها ويعمل بها ثم أصابها بعد ذلك رجل عمداً اقتص منه وكذلك العين لو أصابها رجل خطأ بشئ فأخذ لها عقلاً وقد كان يبصر بها ثم أصابها بعد ذلك رجل عمداً اقتص له منه فالتقصا والدية في هذا مختلفان وأما الكف التي يقطع بعضها عمداً كان أو خطأ ثم تصاب خطأ بعد ذلك فليس له الا على قدر ما بقي منها قل ذلك أو أكثر

— في سن الصبي اذا لم يشتر —

﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في الصبي اذا لم يشتر يزرع سنه خطأ قال يؤخذ له العقل كاملاً فيوضع على يدي ثمة فان عادت لهيتها رد العقل الى أهله وان لم تعد أعطى العقل كاملاً فان هلك الصبي قبل أن تبت فالعقل للورثة فان تبت أصغر من

قدرها الذي قلت منه كان له من العقل قدر ما نقصت (قال) وان كانت انما نزع
 عمداً فانه بوضع له العقل أيضاً ولا يجعل بالقود حتى يستبرأ أمرها فان عادت لهيئتها
 فلا عقل فيها ولا قود وان لم تعد اقتص منه وان عادت أصغر من قدرها أعطي ما
 نقصت ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى فيها ان لم تعد لهيئتها حتى مات الصبي ان فيها
 القصاص وليس فيها عقل لانه انما استوفى به الثبات فدفع القود فاذا مات الصبي فهو
 بمنزلة ما لم تثبت ففيه القصاص ﴿قال ابن القاسم﴾ في المرأة لو قطعت لها اصبعان
 عمداً فاقنصت أو عفت ثم قطع من ذلك الكف أيضاً اصبعان فانه يؤخذ لها عشرون
 بغيراً ولا يضاف هذا الى ما قطع قبله لان الذي قطع أولاً لم يكن له دية وانما كان
 عمداً وانما يضاف بعض الاصابع الى بعض في الخطأ

﴿تم كتاب الجراحات بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبليه كتاب الجنائيات﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي - الأبي - وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الجنائيات ﴾

﴿ في المبد يقتل رجلا له وليان فيعفو أحدهما على أن يكون له جميع المبد ﴾

﴿ قلت ﴾ لمبد الرحمن بن القاسم أ رأيت لو أن عبداً قتل رجلا له وليان فمعا أحدهما عن المبد على أن يأخذ جميعه فرفض بذلك سيد المبد ودفعه اليه أ يجوز له جميع المبد أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن دفع سيده نصف الدية الى أخيه جاز له ما صنع وان أبي كان الذي عفا بالخيار وان أحب أن يكون المبد بينهما كان ذلك له وان أبي رده فإن أحب أن يقتلا قتلا وان أحب أن يعفوا عفواً فإن عفوا كان السيد بالخيار ان شاء أن يقتديه بالدية فعل وان شاء أن يسلمه لها أسلمه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال عبد الرحمن بن القاسم ان الولي يدخل على أخيه في نصف المبد فيكون بينهما لشركتهما في الدم

﴿ في المبد يقتل رجلا له وليان فيعفو أحدهما ﴾

﴿ على أن يكون له المبد وزيادة عبد آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبداً قتل رجلا له وليان فمعا أحدهما عن المبد على ان دفعت اليه المبد القاتل وزدته عبداً آخر معه من عندي أ يكون للذي لم يعف أن يدخل في هذا المبد الذي لم يحن (قال) بخير السيد فإن دفع الى الذي لم يعف نصف

الدية تم ما صنع وان أبي خير الذي عفا فان أحب أن يسلم الى أخيه ذصف المبد القاتل فقط
فيكون بينهما تم ذلك وان أبي رد العبدين وقتل القاتل ان أحبا قال سحنون وقد قيل
ان الولي يدخل على أخيه في العبدن جيما لانهما ثمن للدم الذي بينهما وهو جل قول الرواة

﴿ في العبد يقتل رجلا خطأ فيعتقه سيده وقد علم بالقتل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبداً قتل خطأ فأعتقه وأنا أعلم بالقتل أيكون مجبوراً
على غرم الدية في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يسئل السيد فان كان انما أراد حين
أعتقه حمل الجناية عن العبد فذلك له وان قال ما أعتقه الا وأنا أظن أن ذلك يخرج
من الرق وتكون الجناية عليه يحملها هو فانه يحلف على ذلك فاذا حلف على ذلك أنه
ما أعتقه الا وهو يظن أن الجناية على العبد وما أراد أن يحملها عنه رد العتق فان كان
للعبد مال يكون قدر الجناية أخذ المال منه في جنيته وعتق العبد وان لم يكن له مال
وقدر العبد على من يعينه من ذوى قرابته أو غيرهم فانه لا يرد عتقه اذا أعانوه بمال
قدر الجناية (قال) وقال مالك في العبد يخرج رجلاً حراً ثم يبتعه سيده بعد ما جرح
فيريد المحروح أن يعقل السيد الجرح فيقول السيد ما علمت أن دية الجرح تلزمي
اذا أعتقته وما أردت الا جرز رقبته (قال) يحلف بألفه الذي لا اله الا هو ما أراد
حمل الجناية عنه فاذا حلف رأيت أن ينظر في العبد فان كان له مال يكون فيه كفاف
دية الجرح رأيت أن يؤخذ في ذلك ماله ويعتق وان لم يكن له مال ووجد أحد يعينه
في ذلك ويحمل ذلك عنه تلوم له في ذلك فان جاء به عتق وان لم يكن له مال ولا
أخذ من ذوى قرابته ولا ممن يرجى عونه وكان في رقبته فضل عن الجرح بيع بقدر
الجرح وعتق ما بقي وان لم يكن في ثمنه فضل أسلم اليه كله وبطل العتق فهذا الذي
فسر لي مالك

﴿ في العبد يحنى جناية ثم يبيعه سيده وقد علم بجنياته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبداً حنى جناية ثم باعه سيده وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم

بها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى لأولياء الجناية إذا أبى السيد البائع بعد أن يحلف بالله ما أراد حمل الجناية أن يدفع اليهم دية الجناية أن يجوزوا البيع وبأخذوا الثمن الذي بيع به والا فسخوا البيع وأخذوا العبد إلا أن السيد ان هو افتكه بدية الجناية فإن له أن يلزم المشتري البيع إذا كان المشتري قد أعلمه السيد بجناية العبد حين باعه (قال) وإن كان لم يعلم فلا يلزمه ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره وهذا إذا كانت الجناية عمداً لأن هذا عيب في العبد وإن كانت خطأ فهو كعيب ذهب قبل أن يردّه المشتري وإن يجوز أولياء الجناية البيع بعد أن يحلف السيد ولم يفتكه السيد وأرادوا فسخ البيع فقال المشتري أنا أعطيتك أرض الجناية وأتمسك بيمتي كان ذلك له وكان له أن يرجع على البائع بالأقل مما افتكه به أو من الثمن (وكان) رجل من أصحاب مالك يقول إذا لم يفتك البائع بالجناية في رقبة العبد والعبد بها مرهون فإن أهل الجناية أولى بفضلها كالسيد إذا أعتقه والجناية فيه وحلف أنه لم يرد حمل الجناية كان للمعني عليهم لأنه رهن له بالجناية والسيد لم يكن يلزمه الافتكاك فصارت رقبته وماله لأهل الجناية وهم أولى بفضلها ﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ في هذا المعنى وذكره عن مالك أن أبى السيد افتكاك العبد وقد أعتق أخذ ماله إن كان فيه وفاء للجناية وعق وإن لم يكن فيه وفاء وكان له أحد يمينه من قرابته أو من غيرهم بما يمين به أرض الجناية عتق والابيع منه إن كان يبقى من رقبته شيء بعد تمام الجناية فيعتق وإن لم يكن له شيء من هذا فهو لأهل الجناية رقيق لهم

﴿في عبد جنى على عبد أو على حر فلم يقيم ولي الجناية حتى قتل﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت إن جنى عبدى على عبد أو على حر فلم يقيم ولي الجناية على عبدى حتى قتل عبدى فأخذت قيمته أ يكون لهؤلاء الذين جنى عليهم عبدى في هذه القيمة شيء أم لا (قال) نعم لهم قيمته كلها إلا أن يفتك القيمة قبل الجناية وقيمة العبد المقتول لأن مالكا قال في الرجل يقتل الرجل عمداً ثم يقتل القاتل خطأ أن أولياء المقتول عمداً أولى بدية من أولياء

﴿ في عبد قتل عبد رجل عمداً قتل العبد خطأ قتل عبد لرجل ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن قاسم أرأيت ان كان عبدى قتل عبد رجل عمداً قتل عبدى خطأ قتل عبد لرجل (قال) سيد العبد الذى قتل عبدك عمداً أولى بقيمة عبدك الا ان يقتلكه بقيمة العبد المقتول عمداً فيكون لك قيمة عبدك وان كان الذى قتل عبدك قتل عمداً أيضاً كان لك ان ترضى سيد العبد الذى قتل عبدك عمداً وتقتل قاتل عبدك وان شئت استحييته وأخذته الا ان يقتلكه سيده بقيمة عبدك فان أبيت ان تعطى سيد الذى قتل عبدك عمداً قيمة عبده أو أبى هو ان يقبل القيمة كان أولى بقيمة عبدك ان شاء قتل وان شاء استحياه فان استحياه كان الامر الى عمل الخطأ ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك فى الاحرار ان الحر اذا قتل رجلاً عمداً قتل القاتل عمداً أيضاً انه يقال لاولياء القتال الاول أرضوا اولياء المقتول الذى قتله وليكم فان أرضوهم كانوا أولى بقاتل صاحبهم ان شاؤا قتلوه وان شاؤا استحيوه وان لم يرضوهم اسلموا قاتل صاحبهم وبرثوا منه وكان اولياء المقتول الاول أولى به ان شاؤا قتلوه وان شاؤا استحيوه فهكذا العبد عندى مثل الاحرار

﴿ في العبد يقتل قتلاً عمداً له وليان فمما احدهما ﴾

﴿ والعبد يقتل قتيلين عمداً فمما أولياء أحد القتيلين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان عبداً قتل قتلاً عمداً وله وليان فمما احدهما (قال) قال لسيده ادفع نصف العبد أو افده بنصف الدية ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان عبداً فى يدي عارية أو وديعة أو رهن باجارة جنى جناية ومولاه غاب فقديته من الجناية ثم قدم مولاه (قال) يقال لمولاه ان شئت فادفع الى هذا جميع ما فديته به وخذ عبدك وان شئت فأسلمه اليه ولا شئ عليك لانه لو لم يفده ثم جاء سيده لتبيل له هذا القول وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو قتل عبدى قتيلين عمداً فمما أولياء أحد القتيلين أى شئ قال لسيده العبد القاتل أقال له ادفع جميع العبد

الى أولياء المقتول الآخر أم قال له ادفع نصفه أو افده بالدية كلها ولا أحفظه عن مالك

﴿ في العبد يجرح رجلاً حراً فبراً من جراحته ففداء سيده ﴾

﴿ ثم اتقضت الجراحات فبات ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان جرح عبدي رجلاً حراً فبراً من جراحته فقديت عبدي ثم اتقضت جراحات الرجل فبات من ذلك (قال) اذا مات منها أقسم ورثة المقتول فاذا أقسموا فان كانت الجراحات عمداً قيل لهم ان شئتم فاقبلوه وان شئتم فاستحيوه فان استحيوه كان بمنزلة ما لو كانت الجراحات خطأ يقال لمولى العبد ادفع عبدك أو افده فان دفعه أخذ ما كان دفع الى المقتول وان فده صار له في الفداء بما دفع الى المقتول ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قاله لي مالك في الحر وهذا في العبد عندي مثله

﴿ في عبيدين لرجل قتل رجلاً خطأ فقال أنا أدفع أحدهما وأفدي الآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبيد لي قتل رجلاً خطأ فقال أنا أدفع أحدهما وأفدي الآخر (قال) قال مالك في العبيد اذا قتلوا رجلاً خطأ أو جرحوا انساناً انهم مرتبون بدية المقتول أو المبروح وتقسم الدية على عددهم ودية الجرح على عددهم فمن شاء من أرباب العبيد أن يسلم أسلم ومن شاء أن يقتلك اقتلك بقدر ما يقع عليه من نصيبه من الدية كان أقل من ثمنه أو أكثر لو كانت قيمة العبد خمسمائة والذي وقع عليه عشر الدية فحرم عشر الدية وحبس غيره ان كانت قيمته عشرة دنانير والذي وقع عليه من الدية النصف لم يكن له أن يحبس عبده حتى يدفع نصف الدية ولم يقل لنا مالك في الارباب أرباب العبيد اذا كانوا شقي أو كان ربهم واحداً ولم يختلف ذلك عندنا انه ان كان أربابهم واحداً فان له أن يحبس من شاء منهم ويدفع من شاء بحال ما وصفت لك وقد تكلم فيه مالك غير مرة ولم يختلف قوله فيه قط

﴿ في المبد تقفأ عيناه أو تقطع يده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قفئت عينا عبدي أو قطعت يده ما يقال للجراح (قال) يضمه الجراح ويعتق عليه إذا أبطله هكذا فإن كان جرحا لم يبطله مثل فقء عين واحدة أو جدد اذن أو قطع اصبع أو ما أشبهه كان عليه ما قص من ثمنه ولم يكن عليه غير ذلك ولم يعتق عليه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأي وقد سمعت أنه قال يسلم الى الذي صنع به ذلك فيعتق عليه وذلك رأيي إذا أبطله

﴿ في الامة لها ولد صغير فيجني أحدهما جناية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت عندي أمة وولدها صغير فجنى الولد جناية فأردت أن أدفعه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم يجوز إلا أنه في قول مالك قال للمجني عليه وليد الأمة أن يبقيا الام والولد جيما ولا يفرقا بينهما ويكون للمجني عليه قيمة الولد على سيد الامة قيمة المبد يقسم الثمن على قيمتها ﴿ قلت ﴾ فإن كانت لي جارية وولدها صغير فجنى ولدها أو جنت هي جناية فأردت أن أدفع الذي جنى بجنائيه (قال) ذلك لك ويجبران على أن يجعما بينهما كما وصفت لك من الجمع بينهما فيقسمان الثمن على قدر قيمتهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبدي جرح رجلا فقطع يده وقتل آخر خطأ (قال) قال مالك ان أسلمه سيده فالمبد بينهم أنلانا (قال) قال مالك وإذا أسلم المبد فهو بينهم على قدر جراحاتهم ﴿ قلت ﴾ فإن استهلك أموالا حاصوا أهل الجراحات في المبد بقيمة ما استهلك لهم من الاموال (قال) نعم في قول مالك

﴿ في عبد قتل رجلا خطأ أو قفأ عين آخر خطأ ﴾

﴿ والمبد يقتل رجلين وليهما واحد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتل عبدي رجلا خطأ أو قفأ عين آخر فقال السيد أنا أفديه من جنائيه في المقتل فأدفع الى صاحب المدين الذي يكون له من المبد ولا أفديه

(قال) يقال له ادفع الى صاحب العين ثلث العبد وأقر ثلثي العبد بجميع الدية ويكون شريكاً في العبد هو والمجنى عليه في العين يكون لصاحب العين ثلث العبد ويكون لسيده ثلثا العبد وهو رأي وقد بلغني عن مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قتل عبدي رجلين وليهما واحد فأراد السيد أن يفدي نصفه بدية أحدهما ويسلم نصفه (قال) ليس ذلك له إلا أن يفدي جميعه بالدين أو يسلمه لأن وارث الدينين جميعا واحد فهي كلها جناية واحدة

— في العبد يقتل رجلا له وليان وفي أم الولد اذا —

﴿ جنت ثم جنى عليها قبل أن يحكم فيها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قتل عبدي رجلا له وليان قتل أنا أفدي حصه أحدهما وأدفع حصه الآخر أ يكون ذلك لي في قول مالك (قال) أرى له أن يفدي نصيب من شاء منهما ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أم ولدي اذا جنت جناية جنى عليها قبل أن يحكم فيها فأخذت لها أرشا ما يكون على أقيمتها معية أم قيمتها صحيحة (قال) بل قيمتها معية يوم ينظر فيها مع الارش فان كانت قيمتها أكثر من أرش الجناية كان عليه أرش الجناية وان كان أرش الجناية أكثر كان عليه قيمتها معية مع ما أخذ من الارش. ومما بين ذلك أن العبد اذا جنى ثم جنى عليه فأخذ له سيده أرشا انه يخير في أن يسلمه وما أخذ له أو يفقهه بما جنى فكذلك أم الولد إلا أن أم الولد لا تسلم وإنما يكون عليه الاقل من قيمتها معية وارش الجناية معها أو قيمة الجناية التي في رقبته بمنزلة العبد سواء لان أم الولد لا يستطيع سيدها أن يسلمها فيكون عليه الذي هو أقل لانها لو هلكت ذهبت جناية الجروح وكذلك العبد لو هلك قبل أن يحكم عليه ذهبت جناية الجروح أمرها واحد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن أمة جنت جناية أئتمعت سيدها من وطئها حتى ينظر أ يدفع أم يفدي (قال) نعم يمنع من وطئها ﴿ قلت ﴾ ولم قلت هذا (قال) لانها مرتبة بالجرح حتى يدفعها أو يفديها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان رهن رهنا عبدا له فأفر الرهن ان عبده هذا الرهن قد جنى جناية أو استهلك مالا وهو عند الرهن والسيد

موسر أو معسر (قال) ان كان معسراً لم يصدق على المرتهن وان كان موسراً قيل للسيد ادفع أو اخذ فان قال أنا أفديه فدها وكان رهنا على حاله وان قال لا أفدى وأنا ادفع العبد لم يكن له أن يدفعه حتى يحل الاجل فاذا حل الاجل أدى الدين ودفع العبد بمجانيته التي أقر بها وان قل قبل أن يحل الاجل كان المرتهن أولى به من الدين أقر لم بالجناية ولا يشبه اقراره ههنا البينة اذا قامت على الجناية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه ولكن قد قال مالك في جناية العبد اذا كان رهنا قامت عليه البينة على الجناية ما قد أخبرتك وهو رأيي

حـ في رجل رهن عبداً فخى العبد جناية على رجل

﴿قامت على ذلك بينة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ارتهنت عبداً بحق لي على رجل فخى العبد جناية على رجل (قال) قال مالك يقال لرب العبد ائد عبداً فان فدها كان على رهنه كما هو وان أبي أن يفديه قيل للمرتهن افده لان حقه فيه فان اقتداه وأراد سيده أخذه لم يكن له أن يأخذه حتى يدفع ما اقتداه به من الجناية مع دينه وان أبي سيده أن يأخذه بيع بما فدها المرتهن من الجناية فان قصر ثمنه عن الذي اقتداه به المرتهن من الجناية لم يكن للمرتهن على السيد في ذلك شيء الا الدين الذي ارتهنه به وحده لانه اقتداه بشيء أمره وان زاد ثمنه على ما اقتداه به من الجناية قضى بالزيادة في الدين على الرهن وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) ولا يباع حتى يحل أجل الدين ولم أسمع من مالك في الاجل شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت ان قالاً جميعاً الراهن والمرتهن نحن نسله فاسلماه أياكون دين المرتهن بحاله في قول مالك كما هو (قال) نعم هو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان أبي الراهن أن يفديه وقال للمرتهن اقتده لي (قال) قال مالك اذا أمره ان يفترق أتبعه المرتهن بالدين والجناية جميعاً (قال مالك) وان أسلماه جميعاً وله مال كان ماله مع رقبته في جانيته وان اقتسكه المرتهن لم يكن ماله مع رقبته فيما اقتسكه به ولا يزداد على ما كان في يديه من رهن رقبته السيد اذا لم يكن مال العبد

﴿ في العبد يقتل رجلا له وليان فيمضوا أحدهما ولا يذكر شيئا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبداً قتل رجلاً عمداً وله وليان فصفاً أحدهما ولم يذكر أنه يعمفو على أن نصيبه من العبد له (قال) إذا عفا واستحياه ولم يذكر أنه يعمفو على أن له نصف العبد إلا أنه قال ذلك إنما أردت أن أستحييه على أن أخذه (قال) لا يكون القول قوله إلا أن يأتي بأمر يستدل به على ما قال فإن أتى بما يستدل به على قوله كان العبد بينهما نصفين إلا أن يقتله سيده بجميع الجناية أو يقتله نصفه من أحدهما بنصف الجناية ويسلم النصف الآخر إلى الولي الآخر ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن تقتلني عبد عمداً أو خطأ وقيمة هذا العبد أكثر من ثلثي نفوتي عن العبد (قال) أبا في العمدة فمفوك جائز والعبد لمولاه لا ينزع منه إلا أن يكون للمقتول قد استحياه على أن يكون له فيكون سيد العبد بالخيار إن أحب أن يدفع دية المقتول ويحبس عبده فذلك له. وأما أسلمه وأما في الخطأ فإن عفا عنه وقيمته أكثر من الثلث لم يجز إلا قدر الثلث ﴿ قلت ﴾ أ تحفظ هذا من مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ فيه اختلاف ويقال إنما ينظر إلى الأقل من قيمته ومن الدية فيحسب في الثلث

﴿ في العبد يحنى جناية فيبيعه سيده قبل ﴾

﴿ أن يؤدي إلى الحنئ عليه دية الجرح ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد يحنى جناية فيبيعه سيده أم يجوز بيعه (قال) سمعت مالكا وسأله عن العبد يحنى جناية فيقول سيده أركوه في يدي أبيه وأدفع اليكم دية جنايته (قال مالك) ليس ذلك له إلا أن يكون ثقة مأموماً فيضن ذلك أو يأتي بحصيل ثقة فيؤخر اليوم واليومين وما أشبهه فإن لم يأت بذلك لم يكن ذلك له إلا أن يأتي بدية الجرح أو يسلم عبده ففي البيع أن أعطى الحنئ عليه دية الجرح جاز بيعه والا لم يجز وقد فسرت هذا قبل هذا

❦ في جنابة الامة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن أمة جنت جنابة فولدت ولداً من بعد الجنابة أيكون ولدها معها ويقال للسيد ادفعها وولدها أو افدها في قول مالك (قال) يلغى عنه أنه قال لا يدفع ولدها معها (وقال) وأنا أرى أن لا يدفع ولدها معها مثل ما يلغى عن مالك ❦ قلت ❦ وما حجة من قال لا يدفع ولدها معها أليس قد استحقها المحنى عليه يوم جنت عليه (قال) لا إنما يستحقها المحنى عليه يوم يقضى له بها فالولد قد زایلها قبل ذلك ❦ قلت ❦ أرايت الامة اذا قتلت ولها مال أن يدفع بماله في قول مالك (قال) نعم تدفع بماله ❦ قال سحنون ❦ وهو قول أشهب في الولد والمال

❦ في العبد يحنى جنابة ويركبه الدين من تجارة قد أذن له فيها ❦

❦ ثم يأسره المدوّ فيشتريه رجل من المغنم فيسلمه سيده ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد يحنى جنابة ويركبه الدين من تجارة قد كان أذن له فيها سيده فيأسره أهل الحرب ثم يغمه للمسلمون فيشتريه رجل من المغنم فيسلمه سيده ولا يريد أخذه (قال) اذا أسلمه سيده لم يكن للذين جنى عليهم العبد شيء الا أن يأخذوه باليمن الذي صار لهذا الذي أخذه من المغنم واشتراء من المغنم ❦ قلت ❦ لم (قال) لانه لو أسلمه سيده قبل أن يؤسر لم يكن عليه شيء من الجنابة وإنما كان يقال لمن صار له أنت أولى به باليمن وكذلك هو وان لم يكن أخذه (قال ابن القاسم) وذلك رأيي وأما الدين الذي على العبد فان ذلك في ذمته وإنما يسقط عن العبد والذي يصير له العبد ما كان قبل أن يؤسر العبد في رقبته وأما ما كان في ذمته فهو ثابت عليه يؤخذ به وهذا رأيي

❦ في العبد يحنى جنابة بعد جنابة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في العبد اذا جنى ثم جنى خير سيده اما أن يدفع قبة ما جنى لكل واحد منهما وأما أسلمه فان أسلمه تحاصيا بقدر جنابة كل واحد منهما وان

جنى ثم اخذاه ثم جنى بعد ذلك خير أيضاً أما ان يفتديه وأما أن يسلمه بمجررته وإنما
يجمع في رقبته ما يتخاضون فيه اذا لم يفتده حتى جنى جناية بعد جنائيه الاولى فأما
أن يفتديه ثم يحنى فإن على السيد أن يفتديه ثانية أو يدفعه

— في جناية الممتق نصفه —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أعتق نصف عبد له ثم جنى جناية قبل أن يقوم عليه العبد
(قال) قال مالك من أعتق شقصاً له في عبد فأت قبل أن يمتق السلطان عليه النصف
الباقى فإن النصف الذى لم يمتقه رقيق للورثة وكذلك قال مالك (قال مالك) اذا أعتق
الرجل شقصاً له في عبد فلحق السيد دين قبل أن يقضى السلطان على السيد بمتق
جميعه فإن النصف الذى لم يمتقه السلطان رقيق يباع في الدين فأرى في مسائلك أن
تقسم الجناية نصفين فيكون نصفها على النصف الذى أعتق ويكون النصف الباقي
في النصف الذى فيه الرق ثم ينظر أي ذلك كان أقل نصف الجناية أو نصف قيمة
العبد فيدفع ذلك الى المجنى عليه لانه أن كانت الجناية أقل أخذه ولم يكن له على سيده
الا نصف الجناية ولانه ان كانت الجناية أكثر أسلم اليه النصف فلم يكن على سيده
أكثر مما أسلم ويقوم عليه في الامرين جميعاً ثم يمتق لانه اذا أسلم النصف الذى لم
يتمتق لم يكن بد من أن يمتق عليه ذلك النصف اذا كان له مال لانه شريك ﴿قلت﴾
فان أعتق سيده نصفه ثم جنى العبد جناية ثم مات السيد (قال) أرى على النصف
الذى أعتق نصف الجناية ونصف الجناية على النصف الذى لم يمتقه السيد ويقال
للورثة انكوهه رقيقاً لكم أو ادفعوه رقيقاً للمجروح وقد أخبرتك من قول مالك ما
يستدل به على هذا

— في العبد بين الرجلين يمتق أحدهما حصته وهو مومر —

﴿جنى العبد جناية قبل ان يقوم عليه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما حصته وهو مومر فجنى

العبد جناية قبل أن يقوم على المقت (قال) يقال للمتمسك بالرق ان شئت فأسلم نصف العبد بنصف دية الجناية وان شئت فأفده بنصف دية الجناية فان فداه كان له أن يضمن الذي أعتق ويقوم عليه وان أسلمه كان للذي أسلم إليه العبد بالجناية أن يلزم المقت بنصف قيمته ويكون نصف الجناية على النصف المقت من العبد يتبع به (وقال) ولا تتبع الماظة بشئ مما صار على النصف المقت وان كان أكثر من الثلث (قلت) ولا يضمن المقت حصه صاحبه ثم يقال للمقت ادفع أو افد (قال) لا لأن الجناية كانت في ملك المتمسك بالرق فلزم رقة العبد قبل أن يقوم نصيبه على صاحبه فأنما يقوم نصيبه على صاحبه بالعيب الذي لزم نصيبه لان مالكا قال ينظر الى قيمة التصيب يوم يقوم العبد بتأثته وتقصاته (قال) وانما ضمن المقت للمدفع الى العبد بالجناية لان هذا لما أعتق كان ضامنا فالدفع اليه بالجناية هو بمنزلة شريك المقت الدافع العبد بجنايته (قال) ولو أن هذا العبد لما أعتق نصفه وهب شريك هذا المقت نصيبه لرجل ضمن المقت للذي وهب له الشقص ولا يشبه هذا الذي قال مالك في البيع انه يرد ولا يجوز بيع نصيبه اذا كان الذي أعتق موسرا لان البيع انما هو غرر وليس الهبة غررا لأن البائع كانه باعه بكذا وكذا ديناراً على أن يأخذ بدنانيره قيمة العبد لانه قد علم أنه يقوم على المقت وهذا المشتري لا بدري يأخذ أقل من الدنانير التي أعطى أو أكثر وان باعه بروض كان كذلك أيضا انما باع عروضه بدنانير لا بدري ما هي

— في الجناية على المقت نصفه —

(قلت) رأيت العبد يكون نصفه حراً ونصفه رقيقا يجرح (قال) قال مالك نصفه لصيده يأخذه ونصفه للعبد يقر في يديه وكذلك لو جرح العبد كانت نصف دية الجرح على العبد ونصفه على السيد (قال سحنون) وهو قول أصحاب مالك جيما وقد كان للمالك فيها قول اذا جرح ان جرحه للسيد ثم قال هو بينهما (وقال مالك) في العبد يكون نصفه حراً ونصفه رقيقا يجني جناية وفي يده مال فيفتك سيده نصفه

ان ماله يؤخذ منه في نصف الجناية التي وجبت على المعتق منه

﴿ في جناية الموصى بعتقه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى فقال هو حر بعد موتى بشهر فأت السيد والثلاث لا يحمله
(قال) يقال للورثة أجزوا الوصية والا فاعتقوا منه ما حل الثلث بتلا ﴿ قلت ﴾ فلو
أجازوا الوصية (فقال) اذا خدمهم تمام الشهر خرج جميعه حراً وهو قول مالك وان
قال الميت هو حر بعد موتى بشهر فأجازت الورثة الوصية ثم بنى العبد جناية قبل
أن يمضي الشهر (قال) يقال للورثة افتكوا خدمته أو أسلموها ﴿ قلت ﴾ فان
افتكوها أو أسلموها أعتق العبد بجميعه اذا مضى الشهر (قال) نعم وهو قول مالك
﴿ قلت ﴾ فان أعتق العبد بعد مضى الشهر وقد كانوا أفندوا ما أوصى به الميت
وأسلموه (قال) يكون ما بقي من الجناية في ذمة العبد يتبع بها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول
مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان الورثة افتكوه فخدمهم بقية الشهر ثم عتق هل
يتبع بشئ (قال) لا وقد يلغى ذلك عن مالك من أوصى ﴿ قلت ﴾ فان كانت
الورثة حين مات الميت لم يجزوا الوصية فأعتقت عليهم الثلث بتلا ثم بنى جناية
(قال) قسم الجناية أثلاثاً فيكون ثلث الجناية على الثلث المعتق ويقال للورثة افتكوا
ثلثكم بثلثي الجناية أو أسلموه فيكون ثلثاه وقيلاً لأولياء الجناية وهو قول مالك
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق رجلاً عبداً له في مرضه فجنى العبد جناية أيدفع بها
أم لا (قال) اذا أوصى بعتقه كان له أن يدفعه أو يقتديه ﴿ قال سحنون ﴾ اذا
اعتدت قيمته وجنأته فان فداء كان على الوصية وأما اذا أبت عتقه في مرضه
فانه يكون مثل المدبر تكون الجناية في ذمته اذا حمله الثلث وكذلك يلغى عن
أرضى به ولا يكون في رقبته وان كان لسيد أموال مأمونة من دور أو أرضين فهو
حر حين أعتقه والجناية على الماكلة ان كانت خطأ وان كانت عمداً اقتض منه
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى بعتقه الى شهر ولا يحمله الثلث فجنى العبد جناية قبل أن
يجزى الورثة الوصية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى ان يقال للورثة

اختاروا فاما اعطيتم ارض الجناية كلها وكان لكم خدمة العبد فتكونون قد اجزتم وصية صاحبكم فذلك لكم وبخدمكم الى الاجل فاذا اتقضت الخدمة خرج العبد حراً بجميعة ولم تدعوه بشئ وان ايتهم عتق من العبد ثلثه وقيل لكم اقتدوا الثلثين اللذين صاروا لكم بثلثي الدية والا فاسلموها لاولياء الجناية ويكون ثلث الجناية على الثلث الذي عتق منه

﴿ في جنابة الموصى يستحقه يحنى قبل موت سيده ﴾

﴿ قلت ﴾ ارايت لو ان رجلا اوصى بعتق عبده فحنى قبل موت السيد انتقض الوصية فيه أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن يخبر السيد فان دفعه بطلت الوصية وان فداه كانت الوصية كما هي (وقال مالك) هو عبد بعد تغير وصيته وبيعه ويصنع به ما شاء فلما قال مالك ذلك علمنا انه يجوز له ان يسلمه فان لم يسلمه وفداه فالوصية له ثابتة لان الوصية تقع بعد الموت اذا لم يغيرها قبل موته وكذلك يلغى من اثنى به من بعض اهل العلم ﴿ قلت ﴾ ارايت ان اوصى فقال اذا مت فهو حر فحنى العبد قبل ان يقوم في الثلث والثلث يخله (قال) يتق وتكون الجنابة ديناً عليه يتبع بها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا مثل ما قال مالك في المدبر لانه عند مالك عبد ما لم يقوم وان كان الثلث يجعله الا ان تكون له اموال مأمونة من دور أو ارضين بحال ما وضعت لك فيكون ذلك على المأفلة والا فان مالكا قال حدوده وحرمة وقذف بمنزلة العبد حتى يقوم في الثلث ويخرج من الثلث لان المال لو أصيب بشئ قبل ان يقوم في الثلث حتى ينقص ذلك من عتقه نقص من عتقه ورق منه بقدر ما يرق فهذا يدل على انه عبد وان المأفلة لا تحمل عن عبد وان ما جنى بمنزلة ما جنى عليه وانما قال لنا مالك هذا في المدبر فاذا اوصى بعتقه بعد موته ثم مات فحنى بعد الموت فسيبيله سبيل المدبر سواء لانه قد ثبت له ما ثبت للمدبر وكذلك يلغى من اثنى به ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتك باختلافهم في المال المأمون ﴿ قلت ﴾ ارايت ان اوصى بعتقه ثم جنى العبد جنابة ولم يتم عليه ولي الجنابة حتى مات السيد والثلث

يحملة أو لم يدع مالا سواه أترى للورثة ما كان لا يبرهم من الخيار في أن يسلم العبد أو
يفتكه أم ترى الحرة قد جرت فيه لامات السيد وتجعل سبيله سبيل من جنى بعد
الموت (قال) الجرح أولى به وهو في رقبته فإن أسلم كان عبداً للمجروح وإن افتكوه
رجع العبد إلى مال سيده فأعتق في ثلثة بمنزلة ما لو افتكه سيده قيل أن يموت فيكون
الورثة فيه بعد الموت بمنزلة السيد قبل أن يموت لأن الجرح كان في رقبته قبل موت
سيده ﴿قلت﴾ أرايت أن أعتقه بتلافى مرضه ولا مال له نجى العبد جناية ثم أفاد
أموالاً مأمونة كثيرة في مرضه (قال) يعتق العبد حين أفادها وتكون الجبرية في
ذمته يتبع بها ولا تحمله العاقلة لأنه يوم جنى كان ممن لا تحمل العاقلة جبريته ﴿قلت﴾
أسمعت هذا من مالك (قال) الذي سمعت من مالك في هذا قد أخبرتك به في
المسائل الأولى لأن مالكا قال لنا إذا كانت له أموال مأمونة ما قد أخبرتك به فهو
إذا أفادها في مرضه صنعت به حين أفادها في المعتق مثل ما كنت أصنع به إذا أعتقته
وله أموال مأمونة

عن رجل أعتق عبداً له في مرضه وبطل عتقه فجرح العبد قبل موت سيده

﴿قلت﴾ أرايت أن أعتق رجل عبده في مرضه فبطل عتقه فجرح العبد
قبل موت السيد (قال) عقله عقل عبد إلا أن يكون للسيد أموال مأمونة لا يخاف
عليها مثل الدور والأرضين والنخل فتكون جراحه جراح حرٍّ لأن حرمة
قد تمت هاهنا وهذا قول مالك أنه لا يكون حرّاً ولا تكون حرمة حرمة حر حق
تكون له هذه الأموال المأمونة لا يخاف عليها وإن كانت كثيرة (قال) والذي قال
مالك في المال المأمون أنه النخل والأرضون والدور ﴿قلت﴾ أرايت لو أعتق
عبداً لي في مرضي بتلافى جناية ورثت من مرضي ذلك أومت منه (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك من الدور والأرضين في المسائل الأولى
فإذا كان العبد ممن يوقف إذا كان سيده ممن ليست له الأموال المأمونة من الدور
والأرضين مثل ما وصفت لك إن من قتل هذا المعتق في المرض فإما عليه قيمة عبده

وجراحاته جراحات عبد و حدوده حدود عبد فإذا كان بهذه الحال فإن العاقلة لا تحمل ما جنى من جنائيه لأن جنائيه جنائية عبد لأنه لا تحمل له جريمة حتى يحمل هو مع العاقلة ما لم العاقلة من الجرائم قس على هذا ما يرد عليك من هذا الوجه ﴿ قلت ﴾ فإذا أعتقه السيد في مرضه بتلا فجر جريمة ثم مات السيد ولا مال له غيره (قال) يمتق ثلثه عليه ويرق ثلثاه ويكون ثلث الجناية على الثلث العتيق ويقال للورثة ادفعوا الثلثين أو افكوه بثني الجناية لأن سبيله هاهنا سبيل المدبر (قال مالك) والمدبر مثل ما وصفت لك في هذا سواء ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً أعتق عبده في مرضه بتلا ولا مال للسيد غيره فجنى العبد جنائية بعد ما أعتقه قبل أن يموت سيده (قال) يوقف العبد حتى ينظر إلى ما يصير إليه السيد فإن برأ السيد من مرضه وصح كانت الجنائية في ذمة العبد ويخرج العبد حراً بحميمه وإن مات السيد من مرضه رقب ثلثاه وعتق ثلثه وكانت حاله في الجنائية على ما وصفت لك في المدبر ﴿ قلت ﴾ فهل يقال للسيد إذا أوقف العبد في العتق بتلا أسلمه أو أفاده (قال) لا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأنه ليس له فيه رق ولا خدمة وإنما قيل له في المدبر أسلم أو أفاده إنما يقال له ذلك في الخدمة لأن له في المدبر الخدمة إلى الموت ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غيره من كبار أصحابنا مثل ما قال أنه موقوف لأنه ليس للسيد فيه خدمة فيسلمها فكل قول تجده له أو لغيره على خلاف هذا فأصلحه على هذا فإن هذا أصل قولهم وأحسنه وقد كان عبد الرحمن ربما قال غير هذا ثم قال هذا وتبين له ونبت عليه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أهذه المسائل التي سألتك عنها في العتق بتلا في المرض أسمها من مالك (قال) لا وهو رأي ﴿ قلت ﴾ رأيت أن أعتقت عبدي في مرضي بتلا ولا مال لي سواء وللعبد مال كثير أيؤخذ مال العبد أم يوقف معه (قال) يوقف معه ماله ﴿ قلت ﴾ فإن أوقفته معه ماله فجنى جنائية ما حال ماله (قال) يوقف ماله معه ولا يدفع إلى أولياء الجناية ﴿ قلت ﴾ فلم أوقفته ماله معه (قال) لأنه إن مات السيد ولا مال له غيره عتق ثلثه ورق ثلثاه فإن اختارت الورثة أن يفكوا الثلثين بثني الدية لم يمكن لهم في مال العبد شيء وكان المال

موقوفاً مع العبد ليس للورثة أن يأخذوه أيضاً لأنهم ان أسلموا الثلثين الى أهل
الجناية لم يكن لأهل الجناية أن يأخذوا من ماله شيئاً وكان المال موقوفاً معه لأن
من دخله شيء من الحرية وقف ماله معه ولم يكن لساكناته الذين لهم بقية الرق فيه أن
يأخذوا المال منه ولا شيئاً من المال في قول مالك ﴿قال سحنون﴾ هذه المسئلة أصل
مذهبهم فلا تملكوها الى غيرها ﴿قلت﴾ ولم أوقف مالك جميع مال العبد معه اذا اعتق
منه شقصاً (قال) لأنه شريك في نفسه وكل عبد بين اثنين فليس لأحدهما أن
يأخذ من مال العبد قدر نصيبه الا أن يرضيا جميعاً في أخذ المال ﴿قلت﴾ فان
كان عبد بين رجلين له مال قال أحدهما أنا أخذ حصتي من المال وأذن له صاحبه
وأوقف صاحبه ماله في يد العبد أيجوز ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه
جائزاً لأنه ان كانت حصة منه فهي جائزة وان كانت مقاسمة فهي جائزة ﴿قلت﴾
أرايت اذا باعاه كيف يصنع هذا الذي ترك نصيبه في يد العبد وقد اشترط المشتري
للمال أن يضرب بنصف العبد في الثمن وبقية المال الذي ترك في يد العبد ويضرب
الآخر بنصف العبد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه بينهما نصفين لأن
للمال لا يقع عليه حصة من الثمن والمال ملني ﴿قلت﴾ أرايت اذا اعتق عبده بتلا
في مرضه وله مال غير مأمون وللعبد مال (قال) سبيل هذا العبد سبيل من لا مال له
اذا لم يكن للسيد مال مأمون ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أعتقوا عبدي فلانا بعد موتي
فجنى العبد جناية بعد موته وقبل أن يموتوه أيدفع بالجناية أم تكون الجناية في ذمته
(قال) هو بمنزلة اللدبر ما جنى بعبد ما مات سيده فاعلم الجناية فيما لم يحمل الثلث من
رقبته في رقبته وفيما حمل الثلث في ذمته وقيل للورثة اذفوا ما بقي لكم في العبد بما
بقي من الجناية أو افدوه بأرض ما بقي من الجناية ﴿قلت﴾ فان قال اشتروا عبد
فلان نسمة وأعتقوها عني لبيد بعينه فاشتروه فجنى جناية قبل أن يموتوه بعد
ما اشتروه (قال) هذا والذي أوصي بعنه سواء يكون ديناً في ذمته ﴿قلت﴾
فان قال اشتروا نسمة فأعتقوها عني ولم يذكر عبداً بعينه فاشتروا نسمة عن الميت

بجنى جنابة قبل أن يمتقوه (قال) هذا لا يشبه عندي ما ذكرت لك من الرقبة
بينها لأن هذا لو أراد الورثة بئس ما اشتروه أن لا يمتقوه ويستبدلوا به غيره إذا
كان ذلك خيراً للميت كان ذلك لهم ﴿قلت﴾ تحفظ هذه المسائل كلها عن مالك
(قال) نعم منها ما سمعته ومنها ما بلغني عنه

حجج في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل حياته

﴿فيجنى البعد جنابة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أوصى له بخدمة عبد حياته بجنى البعد جنابة لمن قال ادفع
أو افد الذين لهم الرقبة أو للموصى له بالخدمة (قال) سألتنا مالكا عن الرجل يخدم
الرجل عبده سنين معلومة ففرح البعد رجلاً جرحاً (قال) قال مالك بخير سيده
الذى له الرقبة فإن اختار أن يقتديه كان ذلك له ويستكمل هذا الخدم خدمته فإذا
قضى خدمته رجع إلى سيده وإن أبي قيل للمخدم إن أحييت أن تقتكه فافتكه فإن
افتكه خدمه فإذا انقضت سنوه لم يكن لسيده إليه سبيل إلا أن يدفع ما افتكه به
المخدم والابكان للمخدم بتلا فساتك مثل هذا ﴿قلت﴾ ولم قال مالك يبدأ بصاحب
الرقبة أولاً فيقال له افتكه (قال) لأن مرجعه إليه ﴿قلت﴾ أ رأيت إن أوصى
لرجل بخدمة عبده سنة وبرقته لا آخر والثلاث يحمله ثم جنى جنابة ما يقال لها (قال)
يقال لصاحب الخدمة افتكه فإن افتكه خدمه إلى الأجل ثم أسلمه إلى الذي بتل له ولم
يكن عليه قليل ولا كثير فإن أبي قيل لصاحب الرقبة افتك أو أسلم فإن افتكه كان
له ولم يكن للمخدم فيه شيء وهذا الذي سمعت وبلغني عن مالك ﴿قال سحنون﴾ وقد
كان منه في هذا الأصل اختلاف وأحسن قوله مما جامع عليه غيره من كبار أصحاب
مالك أنه إذا أخدم رجل عبداً له رجلاً سنين أو أوصى بأن يخدم فلاناً سنين وبرقته
لا آخر والثلاث يحمله بجنى البعد جنابة في يد المخدم بعد الوصية أو في العطية في حياة
صاحب الرقبة إن البعد جنى يوم جنى والجنابة في رقبته ليس في خدمته فالقدم الذي هو
بيده للحق الذي له في الخدمة على صاحب الرقبة وأنه لا سبيل لصاحب الرقبة إليه

الابعد تمام الخدمة فيقال له افك أو تسلم ما كان لك فيه مما أنت مقدم فيه فان أسلم سقط حقه وقيل لصاحب الرقبة أسلم أو افك فان أسلمه صار لصاحب الجناية وأن افكته صار له وبطل حق المخدم لتركه إياه وإن صاحب الخدمة افكته بالجناية اخذتمه فإذا تمت خدمته لم يكن لصاحب الرقبة إليه سبيل حتى يعطيه ما افكته به لانه إنما افك الرقبة والجناية في الرقبة فان لم يعطه ما افكته به صار مملوكا للذي افكته وصار موقفه موقف المجنى عليه فكل ما جاءك من هذا الاصل فرده الى ما أعلمت فكأنه أصبح مذهبه وقد أعلمتكم بمعاملة غيره له ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى رجل لرجل بخدمة عبده سنة وبرقته لآخر والثالث يحمله فأتى السيد وقبضه صاحب الخدمة فقتله ورجل خطأ فأخرج قيمته لمن تكون القيمة (قال) بلغنى عن مالك أنه قال قيمته للذي أوصى له برقته بتلا وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقال بعض أصحابنا ان قيمة العبد المخدم تؤخذ من القاتل ويشتري بها رقبة فتدفع الى المخدم فتخدمه حتى يتقضى الالامد الذي إليه أخدم المخدم ثم يرجع العبد الى الذي أوصى له بالرقبة (وقال بعضهم) بل يؤجر بقيمة العبد المقتول للمخدم عبد يخدمه الى انقضاء السنين فان بقي من القيمة شيء بعد انقضاء السنين دفع الى الموصى له بالرقبة وقول مالك به يقول سحنون

﴿ في الرجل يوصى بخدمة عبده سنين فيقتل العبد أو يجرح ﴾

﴿ قبل انقضاء السنين وجناية المقتل الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان رجلا أوصى لرجل بخدمة عبده سنين معلومة فقتل العبد قبل انقضاء السنين ثم أخذ قيمته كيف يصنع بالقيمة (قال) قال مالك القيمة للذي له الرقبة وليس للموصى له بالخدمة شيء وكذلك لو قطعت يده فأخذ لهادية فانما ذلك للذي له الرقبة وليس للموصى له بالخدمة شيء ﴿ قال سحنون ﴾ أما مالك فهذا قوله لم يزل وأصحابه اختلفوا فيه فكل ماسمعت خلاف هذا فردته الى هذا فان هذا هو أصل مذهبه مع ثبوت مالك عليه

﴿ في جنابة المقتى الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المقتى الى سنين اذا جنى جنابة ما يقال لسيده في قول مالك (قال)
يقال لسيده ادفع خدمته أو اقد الخدمة فان دفع الخدمة خدم حتى اذا حل الاجل
عتق العبد وينظر الى ما بقى من أرش الجنابة فيكون ذلك على العبد اذا عتق وان
كان قد استوفى قيمة جنابته من الخدمة قبل أجل المقتى رجع العبد الى سيده فاذا
حل الاجل عتق العبد وان افتكه سيده خدمه بقية الاجل ثم اذا عتق لم يتبعه السيد
بشيء مما افتكه به من ارض الجنابة

﴿ في المدبر يحنى على رجل فيدفع اليه يخدمه ثم يحنى على آخر ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في المدبر اذا جنى ثم أسلمه سيده الى الذى جرحه يخدمه ثم
جرح آخر وهو عند الذى أخذه يخدمه دخل معه بقدر جنابته يتحاصون في خدمته
هذا بقدر ما بقى له من جنابته وهذا بجميع جنابته وليس بخير صاحب المدبر ولا من
أسلم اليه المدبر يخدمه في جنابته كما كان يخير في العبد من أخذه بخيرته ليس اسلامه
خدمة المدبر في جنابته بمنزلة اسلام رغبة العبد المدبر كلما جنى يدخلون جميعهم في خدمته
والعبد كلما جنى دفع بجنابته ثم ما جنى بعد ذلك فانه يدفع بجنابته أيضاً لان العبد اذا
أسلم الى المبرور كان مالا من ماله ان شاء باع وان شاء وهب ﴿ قال ﴾ ابن وهب
وابن نافع قال مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة في المدبرة انها اذا جنت فان سيدها
بان خيار ان شاء ان يخرجها جنت فيفتدى بذلك خدمتها فعل وان هو لم يفعل أسلمت
بجنابيتها لخدمته وبموجب ذلك فان أدت جنابيتها رجعت الى سيدها الذى سبها وان
مات سيدها فتمتقت في ثلثه كان ما بقى من جنابيتها ديناً عليها (قال مالك) وعبد العزيز
قضى بذلك عمر بن عبد العزيز ﴿ ابن وهب وابن نافع ﴾ قال مالك وعبد العزيز فان
أدركها دين يرقها اذا مات سيدها فالذى جرحها أحق بها الا ان يدوها بما بقى من
خراجها اذا كان الدين والجرح يفترق القيمة فان لم يفترق القيمة بيع منها للجنابة وللدين

ثم عتق ثلث مائتي

— في جناية المدبر وله مال وعليه دين —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المدبر اذا جنى جناية وله مال (قال) قال مالك يبدأ بماله فيعطاه أهل الجناية فان لم يكن فيه وفاء قيل لسيده أسلم خدمته أو اقتد الخدمه بما بقي من ارش الجناية ﴿ قلت ﴾ فان كان عليه مع هذا دين (قال) قال مالك في العبد يجني الجناية وعليه دين ان دينه أولى بماله وجنائه في رقبته يقال لسيده ادفع أو ادفك كذلك المدبر دينه أولى بماله وجنائه أولى بخدمته ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مدبراً جنى جناية وعليه دين (قال) فالجناية يدفع بها في خدمته في قول مالك والدين يتبعه في ذمته ﴿ قلت ﴾ فلو أن مدبراً مات سيده وعلى سيده دين يفترق قيمة المدبر وعلى المدبر دين (قال) قال مالك يباع في دين سيده ويكون دينه في ذمته أو في ماله ان كان له مال أو يتبع به في ذمته ان لم يكن له مال

— في المدبر يجني جناية وعلى سيده دين —

﴿ يفترق قيمة المدبر أولاً يفترقها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مدبراً جنى جناية وسيده حتى لم يمت وعلى السيد دين يفترق قيمة المدبر أو لا يفترق قيمته (قال) يدفع الى صاحب الجناية فيخدمه بقدر جنائيه الا أن يشاء النرماء أن يدفعوا اليه قدر الجناية وأخذوا المدبر فيؤاجروه لأنفسهم حتى يوفي دينهم فان لم يأخذوه النرماء وأسلم الى أولياء الجناية ثم مات السيد فإنه يصنع في أمره كما اذا كان عليه من الدين وفي رقبته من الجناية ما يفترق رقبه المدبر فقد تسلط البيع على المدبر بعد الموت لان التدبير وصية ولا تكون الوصية مع الدين فالدين يرد التدبير والجناية أولى من المدبر لانها في رقبه العبد الا أن يزيد أهل الدين على ارش الجناية فيعط ذلك عن الميت فيكونون أولى بالسيد لأن أهل الجناية اذا استوفوا جنائيتهم فلا حجة لهم ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً لا مال له عليه دين وله مدبر

فأراد الثرماء أن يأخذوا المدبر فيؤاخره حتى يستوفوا دينهم (قال) ذلك لم في قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت عبداً دبره سيده ثم لحق السيد دين يفترق قيمة العبد المدبر فجنى المدبر جناية ثم مات السيد (قال مالك) ان كان الدين يفترق قيمة العبد المدبر فانه يقال للثرماء أهل الجناية أولى منكم لأن الجناية أولى برقبته وهي في ربة العبد الا أن يزيدوا على قيمة الجناية فيأخذوه ويحط عن الميت بقدر الذي زدتم فذلك لكم وان أبوا فالجناية أولى يبدأ بها وان كان اذا بيع من المدبر قدر جنايته وقدر الدين بعد ذلك فيفضل منه فضل بيع منه قدر الجناية ويبدأ بها فيعطي صاحب الجناية حقه ثم يباع لأهل الدين فيعطوا حقوقهم ثم يمتق من المدبر ثلث ما بقي بعد ذلك ويكون ثلثا ما بقي بعد ذلك رقيقا للورثة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان العبد اذا بيع منه مقدار الجناية ثم بيع منه مقدار الدين أتى ذلك على جميع قيمته ولم يفضل منه فضلة بعد ذلك (قال) فأصحاب الجناية أولى به اذا لم يكن فيه فضل الا أن يزيد أصحاب الدين على ما وصفت لك وانما يباع منه لأهل الجناية ثم لأهل الدين اذا كان فيه فضل يمتق لأنه لو كانت الجناية وحدها ولا دين على سيده عتق ثلثه وكان ثلثا رقيقا للورثة ثم خير الورثة في ثلثتهم أن يسلطوه أو يقتلوه بثنى الدية ولو كان على سيده دين أقل من قيمة رقبته ولم يكن في رقبته جناية بيع منه بقدر الدين ثم عتق منه ثلث ما بقي بعد ذلك الدين وكان الثلثان رقيقا للورثة فلما اجتمعت الجناية والدين جميعاً وكان فيهما ما يفترق قيمته كان صاحب الجناية أولى وأما اذا كان في قيمته فضل مما يجب لها جميعا فله الذي فسر لك لأن كل واحدة منهما لو خلت به كان فيه العتق

﴿ح﴾ في المدبر يجني على سيده ﴿ح﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت مدبراً جنى على سيده فقطع يد سيده (قال) يحتدمه سيده في الجناية ﴿قلت﴾ أوليس قد كان يحتدمه قبل الجناية (قال) أخبرني عبد الحكم بن أعين أنه سأل مالكا عنها فقال مالك يحتدمه ويقضى له ذلك من الجناية وتبطل خدمة التديير لانه قد جندت خدمة هي أولى من الخدمة الاولى لأنه يحتدمه في

الجنابة حتى يستوفي جنابته فان مات وبقي على المدبر شيء من الجنابة فانه يمتق منه مبلغ ثلث مال الميت فان حمل ثلث مال الميت جميعه كان ما بقي من الجنابة في ذمته وان أعقق ثلثاه أتبع بثلاث الجنابة ويسقط بقيتها لانه رقيق لهم ﴿قلت﴾ فالا حين جنى على السيد لم تبطل جنابته على سيده وهو عبد للسيد وحين ورت ورتته الذي صار لهم من المبد بطلت الجنابة عن الذي صار لهم من العبد (قال) لان السيد حين جنى عليه مدبره كان فيه عتق وحين صار للورثة نصفه رجع الذي ورثوا منه رقيقا لا عتق فيه وسقطت الجنابة عن الذي ورت منه وما عتق منه كان فيه من الجنابة بقدر ذلك يتبع به ألا ترى لو أن عبداً جنى على سيده لم يكن لسيده عليه شيء لانه لا عتق فيه وانما جعل ذلك في المدبر لان الجنابة أولى من الخدمة فلا ينبغي أن يحتدمه سيده بالجنابة ثم يمتق ويبيعونه بجميع الجنابة وهو رأي ﴿قال﴾ سحنون ﴿وقال غيره لا يحتدمه السيد بجنابته لان له عظم رقبته ألا ترى أنه اذا جنى جنابة على أجنبي ثم أفتكه سيده انه لا يحتدمه بما أفتكه به ولا يحاسبه به فالجنابة على السيد أولى أن لا يحاسب بها الذي لم يخرج فيها شيئاً وقد كان المبروح لو لم يفتكه منه اختدمه فان لم يستوف حتى مات السيد وعتق المدبر في الثلث أتبع المدبر في ذمته بما بقي منه فلم يحمل السيد حين أفتك محل المبروح ولم ينزل منزلته فكذلك لا يكون ما جرح السيد مثل ما جرح الاجنبي ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت المدبر اذا جنى على سيده وعلى أجنبي (قال) يحتدمانه بقدر جنابتهما وذلك أن مالكا قال ان جنى على سيده فذلك لازم له وان جنى على أجنبي فذلك لازم له فلما أؤمه مالك الجنائتين أؤمته اياهما اذا اجتمعا عليه ﴿قلت﴾ فلم لم يلزم عبدي ما جنى على (قال) لان عبدك ليس فيه عتق والمدبر فيه عتق ﴿قال سحنون﴾ وهذه مثل الاولى

— في المدبر ورجل حر ينجيان جنابته خطأ —

﴿قلت﴾ رأيت لو أن مدبراً ورجلاً حراً قتلا قتيلاً خطأ (قال) يلزم المدبر نصف الدية في خدمته ونصف الدية على عاقلة الرجل الحر وهذا قول مالك ﴿ابن نافع﴾ عن

ابن أبي الزناد أن أباه حدثه عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم من نظرناهم أهل فقه وفضل وربما اختلفوا في الشيء فآخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً فكان الذي وعيت عنهم على هذه الصفة أنهم كانوا يقولون في المدبر يجرح أنه يخذل سيده بين أن يسلم ما يملك منه من الخدمة وبين أن يقتديه بدية الجرح فإن أسلمه اختدمه المجرع وقاصه بجراحه في خدمته فإن أدى إليه دية جرحه في خدمته قبل أن يموت سيده رجع إلى سيده على ما كان عليه وإن مات سيده قبل أن يستوفي المجرع دية جرحه عتق المدبر وكان ما بقي من دية الجرح ديناً عليه يقبض به المجرع ﴿قال﴾ وقال مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر إذا جرح أن سيده يسلم ما يملك منه إلى المجرع فيخدمه المجرع ويقاصه بجراحه من دية جرحه فإن أدى قبل أن يموت سيده رجع إلى سيده ﴿أشهب وابن نافع﴾ عن المنذر بن عبد الله الخزازي عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عمر بن عبد العزيز أنه قال إذا جرح المدبر جرحاً أو قتل خطأ أخذ من سيده فأجره الذي له العقل حتى يستوفي عقله فإن مات سيد المدبر وعتق ولم يستوف صاحب العقل كتب عليه ما بقي من العقل ديناً وإن استوفى صاحب العقل عقله والسيد حتى رجع المدبر إلى سيده فكانت له خدمته حتى يموت ﴿قال المنذر﴾ فقلت لعبد العزيز رأى هذا عمر فقال رآه لأنه لا يؤخذ من السيد إلا ما له إذا لو كان عبداً ما كان على السيد أن يؤخذ منه إلا هو فإذا لم يكن له إلا خدمته فليس عليه أن يؤخذ منه غيرها

﴿المدبر يقتل عمداً فيمنع عنه على أن يأخذوا خدمته﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت المدبر إذا قتل عمداً فمعا أولياء القاتل على أن يأخذوا خدمته أ يكون ذلك لهم ﴿قال﴾ نعم إلا أن يقتدى السيد بخدمته بجميع الجناية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ﴿قال﴾ قال مالك في العبد ما أخبرتك وخدمة المدبر عندي بمنزلة رقبة العبد

قلت ﴿ أرايت المدبر يقتل أجنبياً صداماً أ يكون لاولياء الاجنبي أن يستحيوه على أن يأخذوه (قال) لا ولكن لهم أن يستحيوه وأخذوا خدمته ﴾ قلت ﴿ وهذا قول مالك (قال) نعم

— في المدبر يجزي جنابة ثم بعثه سيده —

قلت ﴿ أرايت المدبر اذا جني جنابة فأعتقه سيده أ يجوز عتقه وتكون الجنابة في ذمته يتبع بها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ويحلف السيد ما أعتقه وهو يريد أن يحمل عنه الجنابة وهو عندى مثل العبد اذا كان حين أعتقه أراد ان يضمن الجنابة والا حلف بالله ما أعتقه وهو يريد أن يضمن عنه الجنابة فان حلف ردث خدمة المدبر وخير بين ان يسلمه أو يفتديه مدبراً فان أسلمه وكان للمدبر مال أخذ من المدبر للمال فاعطي المبروح ثم خرج حراً اذا كان في مال المدبر وفاة بجنابته وان لم يكن في ماله وفاة أخذ منه ما كان له وخدم للمبروح بما بقي له ثم خرج حراً وان لم يكن له مال اخذ منه المبروح فان أدى اليه عقل جرحه والسيد سحى خرج المدبر حراً وان مات السيد قبل أن يستوفي المبروح عقل جرحه وترك مالا يخرج المدبر من ثلثه عتق وأبوه المبروح بما بقي من الجنابة وإن لم يترك مالا الا المدبر وحده عتق ثلثه وأبوه بثلث مابقي من الجنابة فان كان مابقي من رقبته مثل مابقي من الجنابة كان ثلثاه رقيقاً للمبروح لانه أسلمه حين كان له الخيار وليس للورثة فيه شيء لان صاحبه قد تبرأ منه وأعتقه وان لم يحلف السيد أنه ما أعتقه وهو يريد أن يحمل جنابته جاز عتق العبد وكانت الجنابة على السيد ان كان للسيد مال فيه وفاة بجنابته وان لم يكن له مال رد عتق العبد وأسلم العبد الى المبروح مخدومه فان أدى في حياة سيده عتق ولم يلحقه دين استحدثه السيد اذا انقضت خدمة المبروح لان الذي رد عتق العبد من أجله ليس هو هذا الدين وان لم يؤد حتى مات السيد وعليه دين ينفق قيمة المدبر من دين استحدثه بعد عتقه في الجنابة أعتق ثلث المدبر وكان عليه ثلث مابقي من الجنابة في ذمته فان كان مابقي من رقبته مثل مابقي من الجنابة كان مملوكاً للذي جرحه

وان كان الذي بقي من رقبته أكثر مما بقي من أورش الجنابة فكان لأحد من قرابته يمينه أو غيرهم يمينونه بأورش الجنابة الذي على الاثنين عتق والا يبع من ثنى رقبته بقدر ما بقي من الجنابة وعتق منه ما بقي ﴿ وقال غيره ﴾ يصير الثمان رقبتا للمجروح وجد من يمينه أولم يجد أو كان ما بقي مما يصير على ثلثي الرقبة أقل من ثنى الرقبة فذلك رقيق للمجروح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان مات سيده وله مال عتق واتبع بما بقي من الجنابة ان كان يخرج من ثلث سيده وان لم يترك السيد مالا غيره عتق ثلثه ورق ثلثاه للمجروح بشلا وان كان دين السيد قبل العتق وقبل الجنابة فهو بمنزلة المدبر الذي لم يجعل له عتق سواء لان ذلك العتق ليس بشئ وليس بعتق حين كان على السيد دين يشره

﴿ في المدبر بين رجلين يحكي جنابة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبداً بين رجلين دبره أحدهما فرضى صاحبه بذلك أ يكون نصفه مدبراً على حاله ونصفه رقيقاً (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك بلنبي أن مالكا قال انما الكلام فيه للذي لم يدبر فإذا رضى فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان جنى جنابة (قال) يقال للمتمسك بالرق أندفع نصيبك في نصف الجنابة أو تفتدي ويقال للمدبر أندفع خدمة نصف العبد في نصف الجنابة أو تفتدي

﴿ فيما استهلك المدبر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما استهلك المدبر من الاموال أ يكون ذلك في خدمته (قال) قال مالك ما استهلك العبد من الاموال فذلك في رقبته فالمدبر بمنزلة ألا أن ذلك يكون في خدمته لان استهلاك الاموال عند مالك والجنابات سواء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما استهلك المدبر من الاموال أو جنى أهو سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وما يقال للسيد في قول مالك في ذلك (قال) يقال له في قول مالك ادفع اليهم جناباتهم

وما استهلك من أموالهم أو ادفع إليهم خدمته فتكون جنائتهم وما استهلك من أموالهم في خدمته يتحاصون في ذلك فإذا مات السيد فإن حمله الثلث عتق وكان ما بقي لهم عليه ديناً يقيمونه به وإن لم يحمله الثلث فضت الجنائيات وما استهلك من الأموال على الذي عتق منه وعلى الذي بقي منه في الرق فما أصاب العتق من ذلك اتبعوا به العبد وما أصاب الرق من ذلك خير الورثة بين أن يسلموا مارق من العبد في الذي أصاب حصه الرق من الجنائيات وما استهلك من الأموال وفي أن يدفعوا إليهم قدر ما أصاب الرق من ذلك إن كان نصفاً فنصف وإن كان ثلثاً فثلث وهذا كله قول مالك

❦ في المدبرة تجنئ جنابة ولها مال ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المدبرة إذا جنت ولها مال ما يصنع بمالها (قال) يؤخذ مالها في قول مالك فإن كان فيه وفاء بالجنابة رجعت إلى سيدها والا خدمته بقية أرش الجنابة

❦ في الجنابة على المدبر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ما جنى على المدبر لمن هو في قول مالك (قال) للسيد وكذلك قال مالك ❦ قلت ❦ ولا يكون هذا بمنزلة ماله في قول مالك (قال) لا ❦ قلت ❦ فلم قلت في مهر المدبرة أنه بمنزلة لمالها وحملتها أحق به إن مات السيد من الورثة (قال) لأنه استحل به فرج الأمة (قال) وبما يدلك على ذلك لو أن رجلاً زوج عبده أخته لم يزوجها إلا بصداق يدفعه إليها

❦ في مدبر الذي يجنئ جنابة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن مدبر الذي جنى جنابة (قال) إذا كان العبد والسيد ذميين جميعاً فإنه يخير سيده النصراني فإن أحب أن يسلمه عبداً أسلمه وكان عبداً لمن جنى عليه وهذا قول مالك لأن النصراني لو أراد بيعه لم يحل بينه وبين ذلك ولم يمنع لانه قال في عبده الذي أعتق إذا لم يخرج من يديه فله أن يبعه وكذلك المدبر فإن اقتداه فهو على تدييره ولكن إن أسلم مدبر الذي ثم جنى جنابة فإنه يسلم خدمته في قول مالك

أوفيته الذي فيؤاجر له ﴿قلت﴾ ولم قلت هذا أنه يؤاجر للذي إذا أفتكه أو
يسلم خدمته (قال) لأنه إذا أسلم مدبر الذي فاني أحكم بين المسلمين والنصارى بحكم
الاسلام فلما أسلم العبد كانت سنته سنة مدبر المسلمين الا أنه يؤاجر للسيد ولا يترك
وخدمته ﴿قلت﴾ ولم لامتقه عليه (قال) لا ألا ترى لو أن نصرانيا حلف بمتق
رفيقه فأسلم ثم حنت لم يعتق عليه رفيقه الذين حلف بمتقهم في نصرانيته في قول مالك
(قال مالك) وهو بمنزلة طلاقه ﴿قلت﴾ فان حلف بمتق رفيقه وفيهم مسلمون فحنت
أ كنت تمتقهم عليه (قال) نعم لان مالك قال اذا أعتق النصراني عبده المسلم لزمه
ذلك فالحنت عندي بمنزلة وكذلك اذا دبر النصراني عبده النصراني ثم أسلم العبد
أنفذت بديره

❦ في مدبر النصراني يسلم ثم يخرج ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت مدبر النصراني اذا أسلم وسيده نصراني قتل أو جرح هذا المدبر
لمن يكون عقله (قال) لسيدته النصراني (قال) وهذا رأي لان العبد لو مات كان
ماله لسيدته

❦ في أم الولد تخرج رجلا بعت رجل ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا قتل أم ولده رجلا خطأ فلم يدفع قيمتها حتى قتل
رجلا آخر خطأ (قال) يدفع قيمتها فيكون ذلك بينهما نصفين وهذا قول مالك فيما
بطني ﴿قلت﴾ فان كان دفع قيمتها ثم قتل آخر خطأ (قال) يخرج قيمتها ثانية
فيدفعها الى أولياء المقتول الثاني في قول مالك وأصل هذا أنها اذا جنت جناية فأخرج
السيد قيمتها ثم جنت بعد ذلك أيضاً ان على السيد ان يخرج قيمتها ثانية بمنزلة العبد
اذا جنى ثم يفتكه سيده بالدية ثم جنى بعد ذلك انه يقال للسيد ادفع أو اغد فذلك
أم الولد اذا قتل قتيلا بعد ما أخرج السيد قيمتها انه يقال للسيد أخرج قيمتها الا
ان يكون عقل الجناية أقل من قيمتها فليس الاقل من قيمتها أو الجناية وهو قول مالك

﴿ قلت ﴾ فإن هي جنة جنابة فلم يخرج سيدها قيمتها حتى جنت بمسد ذلك مقام عليها أحدهما ولم يتم الآخر كان غائباً أي غير السيد على أن يدفع القيمة أو الأقل منها ومن الجنابة إلى هذا الذي قام على جنابته (قال) لا ولكن يضرب لهذا الحاضر في ذلك بقدر جنابته في قيمتها لأن مالكا قال إذا جنت ثم جنت قبل أن يخرج سيدها قيمتها اشترك في قيمتها كل من جنت عليه ﴿ قلت ﴾ وكيف يضربون في ذلك أبعد جنابة كل واحد منهم في قول مالك (قال) نعم ﴿ قال سحنون ﴾ قال ابن وهب وقال ربيعة في أم الولد يخرج الحر يفتديها سيدها وتكون على هيئتها (قال) وسمعت رجلاً من أهل العلم يقولون ذلك (وقال مالك) الأمر عندنا في أم الولد أنها إذا جنت جنابة ضمن سيدها ما بينه وبين قيمتها وليس له أن يسلمها وليس عليه أن يحمل من جنابتها أكثر من قيمتها (قال) وهذا أحسن ما سمعت (قال) وذلك أن رب العبد أو الوليدة إذا أسلم وليده أو غلامه يجرح أصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وإن كثرت العقول فإذا لم يستطيع سيد أم الولد أن يسلمها لما مضى في ذلك من السنة فإنه إذا أخرج قيمتها فكانه قد أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك (قال مالك) وعقل جراح أم الولد لسيدها ﴿ قلت ﴾ فإن جنت على رجل أقل من قيمتها ثم جنت على آخر أكثر من قيمتها قبل للسيد أخرج قيمتها فإذا أخرج ذلك اشتركا في ذلك كل واحد منهما بقدر جنابته (قال) نعم وهو قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك والعبد إذا جنى ثم جنى غير سيده أما أن يدفع قيمة ما جنى لكل واحد منهما وأما أسلمه فإن أسلمه تحاصبا بقدر جنابة كل واحد منهما وإن جنى ثم اقتداء ثم جنى بعد ذلك غير أيضاً أما أن اقتداء وأما أن أسلمه بجريرته وإنما يجتمع في رقبته ما يتحاصون فيه إذا لم يفتده حتى جنى جنابة بعد جنابته الأولى وأما أن يفتديه ثم ينجي فإن على السيد أن يفتديه ثانية أو يدفعه (وقال مالك) في المدبر إذا جنى ثم أسلمه السيد إلى الذي جرحه يفتداه ثم جرح آخر وهو عند الذي أخذه يفتداه دخل معه بقدر جنابته يتحاصون في خدمته هذا بقدر ما بقي له من جنابته وهذا بجميع جنابته وليس

يخير صاحب المدبر ولا من أسلم اليه المدبر يختدمه في جنائيه كما كان يخير في العبد
من أخذه بخبرته ليس اسلامه خدمة المدبر في جنائيه بمنزلة اسلامه رقة العبد المدبر
كلما جنى يدخلون جميعهم في خدمته والعبد كلما جنى يدفع بجنايته ثم ما جنى بعد ذلك فانه
يدفع بجنايته أيضاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت جناية أم الولد على من هي في قول مالك (قال)
على سيدها أن يخرج قيمتها الا أن تكون الجناية أقل من قيمتها فيخرج الأقل
﴿ قلت ﴾ فان جنت أم الولد ثم جنت ثم جنت فلم يحكم على السيد بشئ من ذلك
حتى قاموا عليه جميعهم وجناية كل واحد منهم مثل قيمة أم الولد أو أكثر من قيمتها
(قال) بلني أن مالكا قال على السيد أن يخرج قيمتها ليس عليه أكثر من ذلك
ثم يتحصون في قيمتها يضرب كل واحد منهم في قيمتها بقدر ما كان له من الجناية
﴿ قلت ﴾ فان جنت أم الولد ثم حكم على السيد بالجناية فأخرج قيمتها ثم جنت أيضاً
(قال) قال مالك على السيد أن يخرج جنايتها أيضاً عند مالك مرة أخرى الا أن
تكون الجناية أكثر من قيمتها ﴿ قلت ﴾ فان كانت جنت جناية ثم جنت ثم جنت
فقام واحد من أهل الجناية فحكم القاضي على السيد بقدر الذي يصير له في قيمة أم
الولد مع اشتراكه ثم قام الثاني عليه (قال) يحكم له أيضاً يوم يقوم بقدر الذي كان يصير
له من قيمة أم الولد يوم يقوم ﴿ قلت ﴾ وكل جناية كانت جنتها قبل أن يحكم على
سيدها بالجناية فجميعهم يشتركون في قيمتها في قول مالك وكل جناية كانت جنتها
بعد ما حكم السلطان بالقيمة على السيد فجنايتها بعد ذلك على السيد أيضاً في قول مالك
(قال) نعم كذلك هذا عند مالك (وقال مالك) ليس على السيد أن يخرج الأقيمة
واحدة ما لم يحكم عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم ولدي اذا جنت جناية ثم جنى عليها قبل
أن يحكم فيها فأخذت لذلك أرشاً ما يكون على أقيمتها مكية أو قيمتها صحيحة (قال)
بل قيمتها مكية يوم يحكم فيها مع الارش الذي أخذه السيد الا أن تكون دية الجناية
التي جنت أقل من قيمتها مكية مع الارش الذي أخذه السيد مما جنى عليها فيكون عليه
الأقل كالعبد اذا جنى جناية ثم جنى عليه فأخذ سيده له أرشاً انه يخير في اسلامه وما

أخذ من أرشه أو يفتديه بما جنى وهذا إذا كان ما أخذ لها من الارش أو أخذ في
أرض المبد أقل من دية ما جنوا فإن كان ما أخذ لهم في دية جنائهم مثل ما جنوا أو
أكثر من ذلك سقط خيار السيد وقيل للمجنى عليه خذ من دية جنائهم مثل
دية ما جنى عليك وبقوا وما بقي من دية جنائهم لسيدهم رفقا

﴿ في أم الولد تقتل رجلا عمداً له وليان فيمضو عنها أولياء الدم ﴾

﴿ على أن يأخذوا القيمة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن أم الولد قتلت رجلا عمداً فمضت أولياء الدم عن أم الولد على أن
يأخذوا القيمة من السيد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى لهم على السيد
شيئاً إذا أبى ذلك لأن مالكا قال لي في الحر إذا عني عنه على أن يتبعوه بالجناية فأبى
فإن ذلك له فإن أحبوا أن يقتلوه قتلوه وإن أحبوا أن يمضوا عنه عفووا وهذا عندي بمنزلة
مسألتك ﴿ قلت ﴾ فإن عفووا عن أم الولد على أن يأخذوا قيمتها من السيد فأبى السيد
أن يدفع اليهم القيمة أيكون لهم أن يقتلوها في قول مالك (قال) لا أحفظ قول
مالك فيها وأرى لهم أن يقتلوها لأنهم إنما عفووا على أن يعطي السيد قيمتها فلما لم يفعل
رجعوا على حقوقهم من الدم ألا ترى إلى قول مالك في الذين عفووا عن القتيل على أن
يدفع اليهم الدية فأبى أن لهم أن يقتلوه ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ليس أم الولد كالحر
إنما حكمها حكم المبد فمضى السيد أن يخرج الأقل من قيمتها أو أرض الجنابة (وكان
أشهب) يقول في الحر أن الدية تلزمه على ما أحب أو كره ولا يقتل

﴿ في أم الولد تخرج رجلا عمداً فيمضو عنها أولياء الدم على أن يكون ﴾

﴿ لهم رقبته أو المدبرة وأم الولد تخرج رجلا خطأ ثم تلد بعد ما جنت ﴾

﴿ قلت ﴾ فإن جنت أم الولد أو المدبرة جناية عمداً ثم عفا عنها أولياء الدم على أن
يكون لهم رقبة المدبرة أو أم الولد لم يكن لهم ذلك وإن رضي السيد لأن السيد لا يقدر
على أن يدفع رقبة المدبرة في جنابتها ولا رقبة أم الولد (قال) نعم وهذا قول مالك

﴿ قال ابن القاسم ﴾ إلا أن المدبر إذا مات سيده ولم يترك مالا غيره فقد وصفت لك قول مالك فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المدبر إذا قتل عمداً ففأولياء القتل على أن يأخذوا خدمته أياكون ذلك لهم (قال) نعم إلا أن يفتدى السيد خدمتهم بجميع الجناية ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في العبد ما أخبرتك وخدمة المدبر عندي بمنزلة العبد

﴿ في أم الولد تقبل رجلاً خطأ ثم تلد بعد ما قتلت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد إذا قتلت قتيلًا خطأ فولدت بعد ما قتلت ثم قام ولي الجناية أياكون على السيد أن يخرج قيمتها وقيمة ولدها أو قيمتها وحدها (قال) قد أخبرتك بقول مالك في الأمة الذي بلغني عنه وهذا عندي مثل الأمة أنه ليس على السيد إلا قيمة الأم

﴿ في أم الولد تجني جناية ثم تموت أو يموت ﴾

﴿ السيد قبل أن يحكم على السيد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد إذا جنت جناية فماتت قبل أن يحكم على السيد أياكون على السيد شيء أم لا (قال) لا يكون على السيد من ذلك شيء ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد ما جنت من جناية فمات السيد ولا مال له أياكون على أم الولد من ذلك شيء أم لا (قال) قال مالك لا شيء على أم الولد من ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك كل ما غصبت من الإموال (قال) نعم مثل قول مالك في الجنايات أنه لا شيء على أم الولد إذا مات سيدها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره إنما ذلك إذا قاموا على السيد وهو حي والا فلا شيء لهم عليه ألا ترى أنه إنما يكون على السيد يوم يقام عليه وهي عنده فلو قاموا وقد ماتت لم يكن لهم عليه شيء فكذلك إذا مات قبل أن يقوموا عليه فلا شيء عليه وعليها هي إذا قاموا بعد الموت لانها هي الجانية فذلك عليها

﴿ في اخراج قيمة أم الولد بأمر القاضي أو بغير أمره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت السيد اذا أخرج قيمة أم الولد ان كان أخرجه بأمر قاض أو بغير أمر قاض أهو سواء (قال) نعم ولم أسمع من مالك ولم يقل لنا مالك بأمر قاض ولا بغير أمر قاض وهذا كله عندنا سواء ﴿ قلت ﴾ وكيف يخرج السيد قيمة أم الولد (قال) قال مالك يخرج قيمتها أمة ﴿ قلت ﴾ أقيمة أم الولد أو قيمة أمة (قال) أمة أن لو كانت تباع ليس قيمتها أم ولد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف تقوم بأهلها أم بغير مالها (قال) بل قيمتها بغير مالها وكذلك بلفني عن مالك انها تقوم بغير مالها ﴿ سحنون ﴾ ومن أصحابنا من يقول تقوم بمالها (وأشهب) يقول انما تقوم بغير مالها

﴿ في الزام سيد أم الولد ما وطئت بدانتها أو حفرت حيث لا يفتني لها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد ما أصابت يدها أو وطئت بدانتها أو حفرت حيث لا يفتني لها فمطلب بذلك أحد أ يكون جميع ذلك على السيد (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك اذا جنت أم الولد فذلك على السيد يخرج قيمتها فهذا كله جنابة عند مالك من العييد فهو في أمهات الاولاد جنابة أيضا عندي

﴿ في أم الولد نجني جنابة وعلى سيدها دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا جنت وعلى السيد دين أ يتخاص في مال السيد الذين جنت عليهم أم الولد وغرماء السيد (قال) نعم ولا أقوم على حفظه عن مالك وهو رأي لأن مالكا قال ماجنى الرجل الحر فأهل جنابته وأهل دينه يتخاصون في ماله فكذلك أم الولد

﴿ في الجنابة على أم الولد والمدير والمديرة والمكاتب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت جراحات أم الولد اذا جنى عليها لمن تكون (قال) للسيد وكذلك

المدبرة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا غصب
 أمة أو أم ولد رجل غصبها نفسها أتجمل على الناصب الصداق في قول مالك (قال)
 قال مالك كل من غصب حرة أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه فعليه صداقتها إن
 كانت حرة وإن كانت أمة فعليه ما نفصها وإن كانت أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه فأتاها من
 محل الاماء عند مالك عليه ما نفصها ﴿قلت﴾ أرايت ما جملت على هذا الناصب من
 نقصان أم الولد أو المدبرة أو المكاتبه لمن تجمله السيد أم لها في قول مالك (قال) للسيد
 إلا في المكاتبه لأن أم الولد لو جنى عليها جناية كان ذلك لسيدها عند مالك فكذلك المدبرة
 لو جنى عليها لكان ذلك لسيدها عند مالك فكذلك هذا الذي نقصها من وطء هذا
 الناصب إنما يجمل محل الجناية عليها فيكون ذلك للسيد. فإن كانت مكاتبه أخذه
 سيدها وقاصها به في آخر نجومها وكذلك قال لي مالك فيما جنى على المكاتبه إن
 سيدها يأخذه ونقصها بما أخذ في آخر نجم من كتابتها وكذلك المكاتب في الجناية
 إذا جنى عليه وإنما يجمل مالك لسيد المكاتب أخذ ما جنى عليه لانه يخاف عليه
 استهلاكه فيرجع معييا إلى سيده وقد ألفت ما أخذ من أرض جنائيه (قال) وقال لي
 مالك في المدبر إذا قتل أو جرح أو أصابه ما يكون لذلك عقل فإن ذلك يقوم قيمة
 عبد ولا يقوم قيمة مدبر وكذلك قال مالك في أم الولد وكذلك قال مالك في المعتقة
 إلى ستين ﴿قال﴾ وقال مالك في الأمة إذا غصبها رجل نفسها فلم ينقصها ذلك أنه
 لا شيء على الناصب إلا الحد (قال) وكذلك أم الولد والمدبرة والمكاتبه مثل ما قال
 مالك في الأمة لأن مالكا قال جراح أم الولد والمكاتبه والمدبرة جراح أمة وكذلك
 في كل حالاتها يكون على غاصبهن ما يكون على غاصب الامة ﴿ابن وهب﴾ عن عبد
 الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أنه قال في عبد اقتضى أمة فذهب بمدبرتها قال يفرم
 لأهلها ما بين ثمنها بكرة وثمنها ثيناً (وقال أبو الزناد) رأيت عبداً أسود اقتضى
 جارية حرة في عهد أبان بن عثمان قضى أبان بالمعبد الجارية

﴿ في جناية أم الولد على سيدها والمتقى الى سنين والمدير ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أم الولد اذا جنت على سيدها ما قول مالك في ذلك (قال) لا أقوم على حفظ قوله ولا أرى عليها شيئاً ﴿ قلت ﴾ فالتقى الى سنين اذا جنى على سيده (قال) سبيله عندي ما وصفت لك في المدير ولم أسمع منه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المدير اذا جنى على سيده وعلى أجنبي (قال) يحتدمانه بقدر جنايتهما وذلك ان مالكا قال ان جنى على سيده فذلك لازم له وان جنى على أجنبي فذلك لازم له فلما ألزمه مالك الجنايتين ألزمته اياها اذا اجتمعتا عليه ﴿ قلت ﴾ فلم يلزم عبدي ما جنى على (قال) لان عبدي ليس فيه عتق والمدير فيه عتق ﴿ قلت ﴾ فأما الولد فيها عتق فما يقول في جنايتها على سيدها (قال) أم الولد ليست عندي بمنزلة المدير ألا ترى أن أم الولد اذا جنت على أجنبي انما يلزم السيد جنايتها والمدير لا يلزم السيد جنايته انما يكون ذلك في خدمته وما بقي ففي ذمته اذا عتق ﴿ قال سحنون ﴾ وقد ينأ أمر المدير

﴿ فيما استهلك أم الولد وما جنت ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما استهلك أم الولد من الاموال وما جنت أهوسوا عند مالك يكون ذلك على سيدها (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما استهلك أم الولد من الاموال فكان أكثر من قيمتها أو جنت جناية تكون أكثر من قيمتها أيكون الفضل على سيدها أم لا في قول مالك (قال) لا يكون على السيد الا قيمتها لان مالكا قال في جناية أم الولد اذا كانت أكثر من قيمتها لم يلزم السيد الا قيمتها لانها لو كانت أمة انما يكون عليه أن يسلمها فاذا أخرج قيمتها فكانه قد أسلمها ﴿ قلت ﴾ فهل يكون على أم الولد الفضل اذا أعتقت (قال) لا ليس عليها شيء لانها لو كانت أمة أسلمت ولم يكن عليها ان أسلمت فضل الجناية فكذلك أم الولد اذا أسلم قيمتها فكانه قد أسلمها فلا شيء عليها في الفضل ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما استهلك أم الولد من الاموال غصبته أو اختلسته أيكون ذلك في ذمته أو في رقبته ويقال للسيد أخرج

قيمتها الا أن يكون ما وجب في رقبها من ذلك أقل من قيمتها في قول مالك (قال)
ذلك في رقبها عند مالك على السيد يقال له أخرج قيمتها الا أن يكون ذلك أقل من
قيمتها فيخرج الاقل وهذا وجبايتها عند مالك سواء

في جناية ولد أم الولد

قلت (فان جنى ولد أم الولد جناية أقال للسيد أخرج قيمته أيضاً (قال) لا
وليس هو كأمه ويخير السيد بين ان يقتله أو يسلمه فيختم بدية جنائيه أو يقتله
فان أسلمه اختدمه للمجروح فان أدي وسيده حتى رجع اليه وان لم يؤد حتى يموت
سيده عتق وبمع بما بقي من دية جنائيه (قلت) أرأيت أم الولد اذا ولدت ولداً
من غير السيد بعد ما صارت أم ولد فجنى ولداً جناية ما قول مالك في ذلك والجناية
أكثر من قيمته أو أقل (قال) قال مالك يخير سيده فان اقتله كان بحالته الاولى
فان أسلم اختدمه للمجروح بدية جرحه وقاصه بخدمته من دية جرحه فان مات سيده
قبل أن يستكمل دية جرحه عتق وكان ما بقي ديناً عليه وان استوفى المجروح دية
جرحه رجع الى سيده فاخدمه بحالته الاولى (قال مالك) وليس هو بمنزلة أمه فيما
جنت (قلت) أرأيت ان قال صاحب الجناية الذي جنى عليه ولد أم الولد أسلموا
الى خدمة هؤلاء حتى اقتضى حتى يكون ذلك له في قول مالك أم لا (قال) نعم
يسلمهم أو يقتلهم سيدهم بدية الجناية

في جناية أم ولد الذي

قلت (أرأيت أم ولد الذي اذا جنت ما تقول فيها (قال) أرى ان يرض عليه
ان يقتلها بقيمتها اذا كانت الجناية أكثر من قيمتها وان كانت أقل لم يكن عليه الا
الذي هو أدنى فان أبى أسلمها بجنايتها وكانت أمة للذي أسلمت اليه لانه لو باعها لم
أمنه من بيعها (قلت) وتكون رقيقاً للذي أسلمت اليه والذي اشتراها من الذين
(قال) نعم (قلت) ويحل له وطؤها (قال) نعم اذا كانت له حل له وطؤها

﴿ في دين أم الولد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أذن لام ولده في التجارة فتجرت فلحقها دين يفترق قيمتها
أ يكون ذلك على السيد أو في ذمتها في قول مالك (قال) قال مالك في العبد المأذون
له في التجارة ملحقه من دين في تجارته تلك أن ذلك في ذمته ليس في رقبته فكذلك
أم الولد

﴿ في القود بين الحر والعبد ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس يقاد العبد من الحر ولا نفاد الامة من الحرية ولا يقاد الحر
من العبد ولا الحرية من الامة الا أن يقتل العبد الحر فيقتل به أن شاء ولاية الحر وإن
استحيوه فسيده بالخيار أن شاء أسلمه وإن شاء فداء بالدية ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس
عن ابن شهاب أنه قال لا قود بين الحر والعبد في شيء الا أن العبد إذا قتل الحر عمداً
قتل به ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة ولا يقاد حر من عبد ولا واحد منهما من صاحبه
وأيهما قتل صاحبه قتل حرابة أو تاصص أو قطع سبيل قتل به كان أمر ذلك على منزلة
الحاربة ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قالت اعطاء العبد يشج الحر
أو يفقا عنه ف يريد الحر أن يستعيد من العبد (قال) لا يستعيد حر من عبد ﴿ قال ابن
جرير ﴾ وقال ذلك مجاهد وسليمان بن موسى ﴿ ابن أبي الزناد ﴾ عن أبيه قال أما
الحر فانه لا يقاد من العبد في شيء الا أن يقتله العبد فيقتل به (قال) ولا يقاد العبد من
الحر في شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحرث بن نهاب عن سليمان بن عمرو عن ابن
المسيب أن عمر بن الخطاب قضى أنه ليس بين العبد والحر قصاص في الجراح وإن
العبد مال فقتل العبد قيمة رقبته وجراحه من قيمة رقبته وإذا جرح الحر العبد انظر به
حتى يبرأ فيقوم وهو صحيح ويقوم وهو مجروح فإد الجراح على صاحبه ما نقص
من قيمة رقبته ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن أبي الزناد وأنه قال أما الحر فانه لا يقاد
من العبد في شيء الا أن يقتله العبد فيقتل به ولا يقاد العبد من الحر في شيء وما

جرح البعد الحر من جرح فان فيه العقل ما بينه وبين أن يحيط برقة البعد ليس على سيد البعد سوى رقة عبده شيء وان جرح البعد خطأ فان عليه العقل ما بينه وبين أن يحيط برقة البعد الجراح فان قتله عمداً فانا لانعلم الا أن سيد المقتول يقتل القاتل ان شاء الا أن يصطليح هو وسادة البعد على ما رضوا به كلهم (ابن وهب) قال يونس وقال ابن شهاب ولا يقاد البعد من الحر ولا يقاد الحر من البعد الا في القتل ولا يقاد الحر من البعد في الجراح ولا يقاد البعد من الحر في الجراح (ابن وهب) عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال أخبرني حسن أن أمة عضت اصبع مولى لبني أبي زيد فضمرت فأتت واعترفت الجارية بعصتها اياه فقضى عمر بن عبد العزيز بأن يحلف بنو أبي زيد خمسين يمينا ترده عليهم لمات من عصتها ثم الامة لم والإفلا حق لهم ان أبوا أن يحلفوا لابن وهب هذه الآثار

❦ في الامة تجزى جناية ثم يطؤها سيدها بعد الجناية فتحمل ❦

(قلت) أرايت أمة جنت ثم وطنها سيدها فحملت ولا مال له أو له مال علم بالجناية أو لم يعلم (قال) ان لم يعلم كان على سيدها الاقل من قيمتها أو دية الجرح فان علم وكان له مال أخذ منه دية الجرح وان لم يكن له مال أسلمت الى المبروح ولم يكن عليه في ولدها شيء لانها لو ولدت من غير سيدها بعد ما جرحت لم يبقها ولدها في ذية الجرح ولم يكن للمبروح في الولد قليل ولا كثير وكذلك قال مالك في ولد الامة اذا جرحت ان ما ولدت بعد الجرح فلا يدخل في جنايتها (قلت) أرايت ان جنت جارية على رجل جناية ثم وطنها السيد بعد ذلك فحملت منه (قال) ان كان علم بالجناية وكان له مال غرم قيمة الجناية على ما أحب أو كره وان كان أكثر من قيمتها لان ذلك منه رضا فان لم يكن له مال أسلمت الى أهل الجناية وكان الولد ولده وان لم يعلم بالجناية رأيت أن تكون أم ولد ويبيع قيمتها إلا أن تكون الجناية أقل فيبيع بذلك ديناً وذلك لو أن رجلاً هلك وعليه دين يفترق ماله وترك جارية وترك ابناً فوطئ الابن الجارية فحملت منه انه كان علم بدين أبيه وبأذن النماء رأيت ان كان له مال أن

يكون له عليه قيمتها في قول مالك في ماله وإن لم يكن له مال أسلمت إلى الغرماء فباعوها وإن لم يعلم بدين أبيه وأيتها أم ولد للابن ورأيت أن يبيع بقيمتها فهذا مثل مسألتك ﴿قلت﴾ رأيت هذه الجارية التي ولدت من سيدها متى تزره قيمتها إذا لزمته قيمتها (قال) يوم حملت ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره ليست الجارية إذا جنت فكانت مرتبة بجناتها لأن الجنابة في رقبتها كالجارية إذا هلك سيدها وعليه دين إذا وطئها السيد والجنابة في رقبتها ولا علم له ولا مال له أن الجنابة أملك بها وتسلم إلى المجنى عليه لأنها لو بيعت ولا علم لهم بالجنابة فأعتقها المشتري لم يكن ذلك فوتاً يبطل بذلك حتى المجنى عليه ولو أن الورثة باعوا ولا علم لهم بأن على أبيهم ديناً يفتقر ماله ففانت عند المشتري يمتق أو يأخذها أم ولد لم يكن لهم إلى رد الفتى سبيل وإنما لهم الثمن إن وجدوه والا ابتعوا به من أخذه

❦ القصاص في جراح العبد ❦

﴿قال﴾ وقال مالك الأمر عندنا في القصاص في المالك بينهم كقيمتهم في الأحرار نفس الأمة بنفس العبد وجرحها مجرحه (قال) وإفادة العبد بعضهم من بعض في الجراح يغير سيد المجرع إن شاء استقاد وإن شاء أخذ العقل ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في مملوكين قتل مملوكاً عمداً فأراد ولي المملوك المقتول أن يسترقهما ولا يقتلها (قال ابن شهاب) إن قتلها قوداً خلى بينه وبين قتلها وإن أراد استرقاقهما واستحياءهما فليس له فيهما إلا ثمن ما أصابا ﴿ابن وهب﴾ عن الليث قال كان ربيعة يقول في مائة عبد لرجل وقموا على رجل حرّ قتلوه فثم الباطش ومنهم الأمر وقد قامت بذلك البيعة فدفعوهم إليه ليقتلهم فأراد استحياءهم واسترقاقهم (قال ربيعة) إن كان أراد أن يستحييهم فليس له إلا البدية يستوفيها منهم فقط وإن أراد قتلهم فلا دماؤهم بما اجتماع عليه من قتل صاحبهم وذلك لأن الدم تعلق به من أصابه وإن البدية لا تعلق بها المال كله ولا يكون لمن لم يكن له في دم صاحبه إلا العفو الأدية معلومة بمائة ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن شعير بن غمير يحدث

عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أنه قال إذا جنى العبد
فليس على سيده غرم فوق رقبته وإن أحب أن يشتديه اقتداه وإن أحب أن يسلمه أسلمه
﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الملك بن عبيد عن مجاهد عن ابن عباس
أنه كان يقول العبد لا يفرم سيده فوق نفسه شيئاً وإن كانت دية المجرور أكثر من
رقبة العبد فلا زيادة له ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال كتب عمر بن
عبد العزيز أن العبد ينقص من العمد أنفسهما فادون ذلك من جراحهما (قال ابن جريج)
وقال ذلك سالم بن عبد الله بن عمر (قال ابن جريج) وأخبرني عبد العزيز بن عمر بن
عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب أنه قال يقاد للملوك
من المملوك في كل عمد يبلغ نفسه فما دون ذلك من الجراح فإن اصطلحو فيه على
العقل فقيمة المقتول على أهل القتال أو الجراح ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن
شهاب أنه قال يقاد العبد من العبد في القتل عمداً ويقاد العبد من العبد في الجراح عمداً
فإن قبل العقل من العبد كان عقل جراح مملوك كل واحد منهما في ثمنه بقيمة عدل
وإن قتل عبدٌ عبداً أقيد منه في القتل فإن أراد صاحبه أن يستحيي العبد أعطى
قيمة عبده المقتول في ثمن العبد القتال لا يزداد على ذلك إلا أن يحب أهله أن يسلموه
بمجريته وأهل العبد القتال أملك بأن يقتدوه بعقل العبد المقتول أو يسلموا العبد
القتال بمجريته إن شاؤا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال في عبد قتل
عبداً عمداً أنه يسلم القتال إلى سيد العبد المقتول فيقتله فإن أراد أن يستحييه فيكون
عبداً له لم يكن له ذلك إلا عن طيب نفس من سيده. لابن وهب هذه الآثار

— في عبدى الرجل يجرح أحدهما صاحبه أو يقتله —

﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول في الرجل يكون له العبدان فيجرح أحدهما صاحبه فيريد
أن يقتص من عبده لمبده (قال مالك) ذلك له ولكن لا يكون ذلك إلا عند سلطان
(قال) ولم أسمع من مالك يميز شيئاً من الحدود عند غير السلطان إلا السيد في أمته
وعبده إن زنيا أو سرقا فإن سرقا لم يقطعهما إلا السلطان كذلك قال مالك (قال)

وسألت مالكاً عن الرجل يكون له العبدان فيقتل أحدهما الآخر أنه أن يقتص منه
 (قال) نعم ولكن لا يقتص منه إلا عند السلطان يريد بذلك حتى تثبت اليقينة وإن
 القتل ليس يقتل إلا السلطان قال مالك ولا يقطع إلا السلطان (قلت) فإن قطع
 السيد عبده في سرقة دون السلطان أيمتقه عليه وبراءة مثله (قال) لا يمتق عليه إذا
 كانت له بذلك ينة لأن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعض أزواج
 النبي صلى الله عليه وسلم قد قطعوا دون السلطان فلا يمتق العبد وإن قطع دون السلطان
 وإنما زجر الناس عن ذلك لتلا مثل أحد بعبده فيدعي السرقة فيجترئ الناس من هذا
 على شيء عظيم فأرى أن يعاقب عقوبة موجبة إلا أن يعذر بحالة (قال) ولقد سألت
 مالكاً عن الرجل يقتل وليه فيعدهو على قاتله فيقتله (قال) إن كان هو الذي له العفو أن
 عفا والقتل انت أحب أن يقتل فلا أرى عليه شيئاً وأرى للإمام أن يؤدبه لتلا
 يجترئ الناس على القتل فالتقطع بهذه المنزلة

❦ في العبد يقتله العبد أو الحر ❦

(قال مالك) بلغني أن مروان بن الحكم كان يقضي في العبد يصاب بالجراح أن على
 الذي أصابه قدر ما تقتص منه (ابن وهب) عن الليث ويونس عن ابن شهاب أنه قال
 سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون تقام سلمة من السلع ثم عقلة في ثمنه يوم يصاب
 إن قتل أو جرح وبعضهم يزيد على بعض في الحديث (ابن أبي عمير) عن خالد بن أبي
 عمران عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله مثله (ابن وهب) عن مخزومة عن أبيه
 عن عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط مثله (ابن وهب) عن الليث ويونس عن
 ربيعة مثله (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب مثله (ابن وهب) عن الحرث
 ابن نبهان عن محمد بن سعيد عن عبادة بن بشر عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن
 معاذ بن جبل مثله (ابن وهب) عن جرير بن حازم عن الحسن بن صمارة عن
 علي بن أبي طالب مثله (ابن أبي عمير) عن بكير بن الأشج عن عمر بن عبد العزيز عن
 علي بن أبي طالب مثله (ابن وهب) عن شبيب بن سعيد التميمي عن يحيى بن أبي

أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب أنهم كانوا يقولون الرقيق
 مال قيمته بالغة ما بلغت في نفسه وجراحه ﴿ وقال ابن غنم ﴾ قلت لماذا أنهم كانوا
 يقولون لا يجاوز دية الحر فقال سبحانه الله ان قتل فرسه كانت قيمته انما غلامه
 مال فهو قيمته ﴿ ابن وهب ﴾ عن اسماعيل بن عياش عن علي بن أبي طالب قال
 قيمته بالغة ما بلغت انما هو مال وان بلغ ثلاثين ألفا ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن
 سعد عن ربيعة أنه قال برد على السيد وان كان الثمن أربعة آلاف دينار أو أكثر من
 ذلك ﴿ محمد بن عمرو ﴾ عن ابن جريح عن عبد الكريم عن علي وابن مسعود وشريح
 في دية العبد عنه وان خلف دية الحر ﴿ ابن وهب ﴾ عن خزيمة بن بكير عن أبيه
 عن ابن المسيب وسليمان بن يسار انهما كانا يقولان اذا شج العبد موضحة فله
 فيها نصف عشر ثمنه (قال مالك) وبلغني عن ابن المسيب وسليمان بن يسار انهما كانا
 يقولان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه ﴿ قال مالك ﴾ والجائفة والمأمومة والمنقلة
 والموضحة في ثمن العبد بمنزلة من في دية الحر ﴿ قال ﴾ عبد العزيز بن أبي سلمة
 وجراح العبد قيمته يقام صحيحا ويقام مجروحاً ثم ينظر الى ما بين ذلك فيقرمه الجراح
 لا يعلم شيئاً أعدل من ذلك وذلك من أجل ان اليد من العبد والرجل اذا قطعت
 تدخل مصيبتها بأعظم من نصف ثمنه ثم لا يكون له بعد ثمن . وان اذنه تدخل مصيبتها
 بأدنى من نصف ثمنه اذا كان غلاماً يفسخ الديباج أو الطراز وكان غلاماً يعمل غير
 ذلك مما يرتفع به ثمنه فاذا أقيمت المصيبة ما بلغت فلم يظلم السيد ولم يظلم الجاني ان
 كانت تلك المصيبة قليلاً قليلاً وان كانت كثيراً فكثيراً الا ان موضحة العبد
 ومنقلته ومأمومته وجائفته لا يدلهن من أن يكون فيهن شيء فان أخذن بالقيمة
 لم يكن لهن قيمة لانهن لا يرجعن بمصيبته ولا يكون فيهما عيب ولا نقص الا
 ما لا ذكر له ولهما موضع من الرأس والدماغ قرباً أفضى من العظم منه الى النفس فيرى
 أن يجمله في ثمنه على مثل حسابه من عقل الحر ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال
 أبو الزناد أنه قال ان شج الحر العبد موضحة فليسيد العبد على الحر الجراح نصف

عشر قيمة العبد يوم يصاب

حجـ في العبد يجرح أو يقذف فيقر سيده أنه قد كان أعتقه

﴿قلت﴾ أ رأيت عبداً جرحه رجل أو قذفه فأقر سيده أنه قد كان أعتقه عام الاول قبل الجراحة أو قبل القذف (قال) لا يصدق على الجراح ولا على القاذف عند مالك ويكون جرحه جرح عبد وتكون دية الجرح للعبد لأن السيد مقر أنه لا شيء له فيه ﴿قلت﴾ فإن قامت اليينة على أنه أعتقه عام الاول والسيد جاحد وقد جرح العبد أو قذف بعد ذلك ﴿قال﴾ قال مالك في العبد يجرح أو يقذف فتقوم له يينة أن سيده قد كان أعتقه قبل الجراحة وقبل القذف أن دية جراحاته دية حر وحد قذفه حد قذف الحر ﴿قلت﴾ فإن كان السيد جاحداً أو غير جاحد (قال) إنما سمعت من مالك ما أخبرتك ولم أسمعه يقول جاحداً أو غير جاحد وأرى أن لا يلتفت الى جحد السيد هنا ولا الى اقراره وكل ذلك عندنا سواء

حجـ في السيد يمتنع عبده ثم يكتمه ذلك حتى يستتله ويجرحه

﴿ثم يقر بعد ذلك أو تقوم له يينة وهو جاحد﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أعتق عبداً له فجحدته المتق فاستتله أو استخدمه أو كانت جارية فوطئها ثم أقر بذلك بعد زمان أو قامت عليه اليينة بذلك ما تقول في هذا (قال) قال مالك أما الذي قامت عليه اليينة وهو جاحد فليس عليه شيء وهذا قول مالك في الذي يجمد (وقال مالك) في رجل اشترى جارية وهو يعلم أنها حرة فوطئها أنه إذا أقر بذلك على نفسه أنه قد وطئها وهو يعلم بحريتها فعليه الحد فسألتك مثل هذه إذا أقر وأقام على قوله ذلك ولم ينزع فإن الحد يقام عليه والثقة سر دودة على العبد وله عليه قيمة خدمته ﴿قلت﴾ أ رأيت الصداق هل يجب لها عليه مع الحد إذا أقرت عليه الحد إذا أقر أنه وطئها بعد علمه بحريتها (قال) نعم يجب عليه الصداق لها مثل ما قال مالك في المتعصبة لأن المتعصبة لها عليه الصداق مع الحد ﴿قلت﴾ أ رأيت أن

كان السيد نفسه هو الذي جرحه أو قذفه فقامت على السيد اليئنة أنه أعتقه قبل
 قذفه إياه وقبل جراحه إياه والسيد جاحد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً في
 جراحة السيد وقذفه إياه ولكن مالكا قال في الجراح إذا استغله فقامت اليئنة أنه
 أعتقه قبل أن يستغله أن الغلة للسيد وقال مالك أنه إذا وطئ هذه التي قامت عليه
 اليئنة بعنتها وهو جاحد أو شهدوا أنه وطئها بعد عتقه إياها وهو جاحد المتق أنه لا حد
 عليه وكذلك مسائلك في هذا أنه لا حد عليه في قذفه ولا دية له في الجراح (وقال)
 وسئل مالك عن رجل حلف بعتق عبده له في سفر من الأسفار ومعه قوم عدول على
 شيء أن لا يفعله فقدم المدينة بمبده ذلك وتخلف القوم الذين كانوا معه حنث في
 عبده ثم هلك وقد استغل عبده بعد الحنث وكتبه ورثته بعد موته وهم لا يعلمون
 بحنث صاحبهم فأدى نجوماً من كتابته ثم قدم الشهود بعد ذلك فأخبروا بالذي كان
 من فعل الرجل من اليمين وأنه حنث فرفضوا ذلك إلى القاضي فسئل عن ذلك مالك
 من عتق العبد ومما استغله سيده ومما أدى من كتابته إلى ورثته فقال مالك أما
 عتقه فأمضيه وأما ما استغله سيده فلا شيء على السيد من ذلك وأما الكتابة فلا
 شيء له من ذلك أيضاً على ورثة سيده مما أخذوا منه أيضاً وإنما ثبت عتقه اليوم (وقال)
 ابن القاسم (وقال) وهذا مما بين لك ما قلت لك في مسائلك في الذي يطأ جاريته أو
 يقذف عبده أو يجرحه ثم تقوم على السيد اليئنة أنه أعتقه قبل ذلك وهو جاحد أنه
 لا شيء على السيد إذا كان السيد هو الجراح أو القاذف ولا شيء عليه في الوطء لا حد
 ولا غيره (وقال) فافرق ما بين السيد هاهنا وبين الأجنبي في قول مالك (قال)
 لأن السيد إذا جحد أن يكون العبد حراً وقد شهد له بالحرية فإنه إنما يكون فيها بينه
 وبين سيده حراً في فعله به يوم شهد له وفيما بينه وبين الأجنبي هو حري يوم أعتقه
 السيد ليس من يوم شهد له بالحرية ألا ترى أنهم إن شهدوا على السيد أنه أعتقها وقد
 جرحت أو قذفت بعد عتقها أو شهدت كان حالها حال حرة في الحدود والقذف وفي
 أمورها كلها وهذا قول مالك (وقال) سمعوني (وقال) غيره من الرواة وهو قول

أكثر الرواة أن سيده والاجنبيين سواء وأنه يقاد من السيد في الجراح وفي التذوق
ويغرم الغلة وقيمة الخدمة ﴿ قال سحنون ﴾ هذا الذي به نقول

﴿ في جنابة العبد في رقبة أوفى ذمته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً غصب حرة نفسها أتجعل صداقها في رقبة أم في ذمته
في قول مالك (قال) قال مالك ما اغتصب العبد من حرة أو من أمة غصبهن أنفسهن
ان ذلك في رقبة العبد في الاماء ما غصبهن كما وصفت لك وفي الحرائر صداق مثلهن
يقال للسيد ادفع العبد أو افده بصداق مثلها أو بما نقص الامة يفتديه بجميع ذلك أو
يسلمه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع عبداً سارقاً
كتمه ذلك فسرق من المشتري الذي ابتاعه أ يكون ذلك في ذمة العبد أم في رقبة
اذا رد على سيده باليب (قال) يكون في ذمة العبد ان اعتق يوماً ما لانه كان مأذوناً
له في الدخول في بيت المشتري وكان مؤتمناً على ذلك وكذلك قال مالك ان ذلك
في ذمته ﴿ قلت ﴾ فان كانت سرقة انما سرقتها من اجنبي سرقة لا قطع فيها كان لهذا
المشتري أن يرده باليب ويقال لسيد البائع ادفع أو افد بحال ما وصفت لك
(قال) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال) ولا تشبه سرقة من المشتري سرقة
من الاجنبي لان سرقة من المشتري لا قطع عليه فيها وسرقة من الاجنبي عليه فيها
القطع وانما يلزم المشتري ما حدث من العيوب عنده من غير العيب الذي دلس
له فيه وهذا الآخر قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وما سرق العبد من سيده فليس
عليه فيه شيء يقع به عتق أو رق قل ماسرق من ذلك أو كثر ﴿ قال ﴾ وقال مالك
في العبد يجزي جنابة ان ماله ورقبته في جنابته ويقال للسيد ادفعه وماله أو افده بمثل
جميع جنابته (تقبل) للمالك فان كان عليه دين (قال) دينه أولى بماله وجنابته في رقبته ﴿ قال ﴾
وقال مالك في العبد يجر الجريرة وله مال وعليه دين ان ماله في دينه وجريته في رقبته
﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في الذي يقع
على الصبية فيقتضها وله حر أو مملوك قال ربيعة ان كان حر أو مملوكا فليهما الحد

وان كان الحر محصنا فأرجه وان كان بكرأفليه مع الحد الموض لها مما أصابها بقدر
 رأى السلطان فيها أفسد من كفايتها وموضعها لمن أرادها وان كان عبداً فهو بيته لها
 الا أن يكون خطرهما فيها أصاب منها أيسر من أن تحيط برقبته فيباع بنير أرضها
 وتطلى من الثمن عوض ما رأى للمسلمون لها ويرد على سيد العبد فضل ان فضل من
 ذلك شيء وكان الحد على الحر والعبد لانها أصابا محرماً وعلى من أصابه من كبيرة أو
 صغيرة الحد وكان الموض لها بما استحلاه من حرمتها ولما أدخلها من الشين عليها
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن عميرة بن أبي ناجية وغيره عن يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد
 العزيز أتى بعبد اقتض جارية وهي كارهة فجعله عمر ثم باعه بأرض غير أرض المرأة
 وأعطيت ثمنه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة والليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن
 محمد بن جعفر بن الزبير قال قضى عمر بن الخطاب فيمن استكره امرأة بكرأ بالفرم مع
 الحد وان كان عبداً فكان ثمنه أكثر من ذلك فداء أهله ان أحبوا وان كان ثمنه أقل
 من ذلك فليس لهم الا العبد ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ابن أبي الزناد وقال أبو الزناد في
 عبد اقتض أمة فذهب بعذرتها قال يفرم لأهلها ما يين ثمنها بكرأ وثمانيتها
 لابن وهب هذه الآثار

— في اقرار العبد على نفسه بالجناية —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر العبد أنه غصب هذه المرأة نفسها لجامعها وهي أمة أو حرة
 لا يعلم ذلك الا بقول العبد أو يصدق العبد أم لا في قول مالك (قال) لا يصدق العبد
 الا أن تأتي وهي مستغنية أو متعلقة به وهي تدي ان كانت بكرأ وان كانت ثيبا
 أدركت وهي تستغنيث متعلقة به فانه يصدق ان زعم أنه غصبها لاني سمعت مالكاً
 وسئل عن عبد أتى به وقد قطع اصبع صبي من وجهه واصبع الصبي يدي فأدرك
 الصبي متعلقاً به فأقر العبد أنه وعلى اصبعه (قال) قال مالك أما ما كان مقل هذا اذا
 أدرك على مثل هذا الحال واصبع الصبي تدي يحدتان ما قطعت وهو متعلق به فأتى
 أرى أن يقبل اقراره ويكون ذلك في رقبته يسلمه سيده أو يقتكه بالجناية لانه لا يشهم

أن يكون أقر الى شيء فكذلك مسائلك في الوطء ان أقر على مثل ما وصفت لك
(قال مالك) وما كان على غير هذا مما يقر العبد أنه فعله مما يكون في رقبته ولا يدري
أحق ذلك أم لا ولم يكن على مثل ما وصفت لك فلا يقبل قوله الا بينة تقوم
﴿قلت﴾ فان أعتق العبد يوماً ما وكان اقراره اقراراً لم يقر عليه بينة ولم يكن بحال
ما وصفت لي من تعلقها به أ يكون ذلك ديناً على العبد ان أعتق يوماً ما في قول مالك
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يكون على العبد شيء من هذا الوطء
ان عتق وكذلك قال مالك في رجل حر أقر بقتل رجل خطأ ان ذلك على عاقلته
ولا يكون في ماله خاصة مع قسامة أولياء المقتول ان كان الذي أقر له بمن لا يتهم أن
يكون أراد غنى ولد للمقتول فان كان أراد غنى ولد للمقتول لصداقة بينهما أو لقرابة بينهما
وهو ممن يتهم أن يكون أراد غناه لم يكن على العاقلة شيء ولا يكون عليه من اقراره
شيء فهذا يدل على أن العبد لا شيء عليه من اقراره بالجناية اذا هي لم تلزم السيد ولا
شيء عليه ان عتق بعد ذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان أبت الورثة أن تقسم مع اقراري
أي بطل اقرارى ولا يلزم عاقلتي من الدية شيء في قول مالك (قال) نعم كذلك قال
مالك (قال ابن القاسم) والذي فسرت لك مما لا يلزم العبد من اقراره اذا أعتق يوماً
ما انما ذلك فيما غصب من النساء أو جرح أو قتل خطأ أقر بذلك كله ولم يكن له بينة
ولم يكن بحال ما وصفت لك من التعلق بالعبد بحضرة ذلك فان هذا لا يكون عليه
شيء ان أعتق يوماً ما أو أقر العبد باستهلاك ماله ولا يعلم ذلك الا بقوله أو باختلاس
مال ولا يعلم ذلك الا بقوله أو بسرقة لا قطع فيها ولا يعلم ذلك الا بقوله انه لا يصدق
على سيده وان أعتق يوماً ما لم يكن ذلك ديناً عليه ولم يتبع منه بعد العتق بشيء وأصل
هذا كله أن ينظر الى ما يلزم رقبته من فعله فاذا هو أقر به ولم يكن على ذلك بينة فلم
يجز اقراره فانه لا يتبع من ذلك قليل ولا بكثير لانه انما أقر بما كان يلزم السيد فان ثبت
ذلك عليه ثبت على السيد وان لم يثبت لم يكن على العبد شيء ﴿قلت﴾ رأيت لو أن
عبداً أقر أنه قتل ولى رجل عبداً فقال الذى له الدم انا أعفو عن هذا العبد وأستحييه

(قال) ليس ذلك له انما له أن يقتل فان عفا على أنه يستحبه لم يكن له من رقة العبد شيء وكذلك بلخي عن مالك ﴿ قلت ﴾ ويكون له أن يقتله بعد ذلك يقول اذا كنتم لا تميزون لي هذا فانا على حقي أقتله (قال) نعم اذا كان ممن يظن أن ذلك له وانما هو بمنزلة الحر يقتل الحر فيمفؤ عليه على أن يعطيه الدية فيأبى أن يعطيه الدية فيكون لولي المقتول أن يقتله وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر بسرقة فقال المسروق منه أنا أعفو عن قطع يده ولا أرفعه الى السلطان وأخذ الدراهم التي أقرى بها (قال) ليس ذلك له ولا يكون له شيء من ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد أنه قال في اعتراف العبد على نفسه بالسرقه والقتل ان كان استرهب أو امتنع فكان اعترافه بعد ذلك فانا لا نرى عليه في ذلك قطعا ولا قتلا فأما ما اعترف به طائفا غير مخوف ولا مسترهب فاعترف أنه أتى ذلك عمداً فانه تقطع يده بسرقة ويقتل بمن قتل ان كان قتل عمداً وان هو قال قتلته خطأ فانا لا نرى ان يصدق بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة كل معترف لا يرى منه ما يصدق به اعترافه فهو موقوف يستأني به حتى ينظر في اعترافه ثم لا يؤخذ بشبهة ولا يترك بعد يقين الا أن يكون دماً أو جرحاً يستحقه أهل الدم مع الاعتراف بأيمانهم أو صاحب الجرح يمينه فانه ليس الدم والجرح فيما يدعى عند العبد كالسرقة ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن شهاب في المملوك أو المكاتب يعترف على نفسه بقتل عمداً (قال) ان جاء بأمر بين يعلم أنه قد صدق أخذ بذلك وأقيم عليه الحد وان كان اعترف على امتحان امتنعه أو تفرق فرقه أو أمر زل عن لسانه لم يؤخذ في أمر ذلك بشيء حتى يتبين عليه ولم يؤخذ بشيء من ذلك وما اعترف في ذلك على نفسه بما ينرم أهله فيه فهو نحو ذلك وقال السرقة مثل ذلك اذا لم يوجد ما قال حقاً فلا سبيل عليه الا أن يوجد ما دل عليه من نفسه واعترف به على ما وصفت لك فيؤخذ بذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني من أتى به قال سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون مضت السنة على أنه لا يجوز اعتراف المملوك على نفسه بشيء

إذا أدخل على سيده غرام حتى تقوم بينة مع قوله إلا الحد يلقظه ثم يقربه فانه يؤخذ به ويقام عليه واعترافه بالشئ يعاقب به في جسده من قود أو قطع أو قتل في قول مالك

❦ القضاء في جنابة المكاتب ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا جنى جنابة أقضى عليه بالجنابة كلها أو بقدر قيمته (قال) يقضى عليه بالجنابة كلها لانه بمنزلة العبد اذا جنى فيقال لسيده أذ الجنابة كلها أو أسلمه فكذلك المكاتب اما أن يؤدي جميع الجنابة والاعجز وخير سيده في أن يفتكه بالجنابة أو يسلمه بها ❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا جنى جنابة قضى القاضي عليه بالجنابة أن يؤديها فجز بمد ما قضى عليه القاضي أيكون ذلك وعجزه ببل أن يقضى عليه سواء (قال) نعم ولم أسمع مالكا يذكر القاضي بشئ من هذا اما قال يقال للمكاتب أذ والاعجزت وانما يقضى القاضي ان يقول له أذ والا عجزت ❦ قلت ❦ أرايت مكاتباً جنى على سيده (قال) يقال له أذ الجنابة فان عجز عن ذلك فمسخت كتابته ❦ قلت ❦ والاجنبي في هذا وسيده سواء (قال) نعم لان مالكا قال اذا جنى المكاتب قيل له أذ الجنابة والا فارجع رقيقاً

❦ في المكاتب يحنى جنابة عمداً فيصالحه أولياء الجنابة ❦

❦ على مال فيعجز قبل أن يؤدي المال ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا جنى جنابة عمداً فصالحه أو لياء الجنابة على مائة دينار فجز قبل أن يؤدي للمائة أيقال لسيده ادفه أو افده بالمائة (قال) اذا كانت الجنابة معروفة فانه يقال لسيده للمكاتب ادفه أو افده بالمائة الا أن تكون المائة أكثر من دية البصر لان مالكا قال في المكاتب اذا جنى جنابة فانه يقال له أذ الجنابة وأقم على كتابتك فان هو قوى على ذلك والافسخت كتابته ثم يخير سيده فان شاء فداء بمقل الجنابة وان شاء فدفه ❦ قلت ❦ أرايت ان قال أنا أقوى على اداء الكتابة ولا أقوى على اداء الجنابة أيكون ذلك له في قول مالك (قال) اذا قال لأقوى على

أداء الجنابة كان عاجزاً مكانه ولا ينظر به في قول مالك ﴿قال ابن وهب﴾ قال
يونس وقال أبو الزناد إذا جرح هو جرحه فأنما نرى عقله على المكاتب في ماله فإن
هو عجز عن ذلك بحيث كتابته وخير سيده فإن شاء أن يعقل عنه عقل الجرح
الذي جرح وإن شاء أن يسلمه إلى المجروح عبداً له أسلمه ﴿قال يونس﴾ قال
ربيعة إن أصاب المكاتب جرحاً فشق فأنما أدى عن نفسه فإن رق فأنما أدى من مال
سيده (قال مالك) أحسن ما سمعت في المكاتب إذا جرح الرجل جرحاً يقع عليه
فيه العقل أن المكاتب إن قوى على أن يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته أداء
وكان على كتابته ولا ينجم عليه كما ينجم على الحر وإن هو لم يقو على ذلك فقد عجز عن
كتابته وذلك أنه ينبغي له أن يؤدي عقل ذلك الجرح قبل كتابته وكذلك حقوق
الناس هي أيضاً تؤدي قبل الكتابة لأنه لا يؤدي خراجاً والكتابة خراج وعليه
أموال الناس فإن عجز المكاتب عن أداء عقل ذلك الجرح خير سيده فإن أحب أن
يؤدي عقل ذلك الجرح فصل وأمسك غلامه وصار عبداً مملوكاً له وإن أحب أن
يسلم عبده للمجروح أسلمه وليس على السيد أكثر من إسلام عبده ﴿قال
سحنون﴾ وحدثنا ابن وهب عن ابن شهاب أنه قال في العبد يكتبه سيده وعليه
دين للناس فكان يقول يبدأ بدين الناس فيؤدي قبل أن يؤخذ من نجومه شيء
إذا كان دينه يسيراً بدأ بقضائه وأقر على كتابته وإن كان دينه كثيراً تحبس
نجومه وما شرط عليه من تحصيل منفعة فسيده بالخيار إن شاء أقره على كتابته حتى
يقضى دينه ثم يستقبل نجومه وإن شاء محاً كتابته ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن
ربيعة أنه قال أما دين المكاتب فيكسر كتابته وينزل في دينه بمنزلة العبد المأذون له
في التجارة ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عبد الكريم قال قال
زيد بن ثابت المكاتب لا يحاص سيده النمرام يبدأ بالذي لم قبل كتابة سيده
﴿قال ابن جريح﴾ وقيل السعيد بن المسيب كان شريح يقول يحاصهم بنجمه الذي حل
قال ابن المسيب أخطأ شريح (قال) قال زيد بن ثابت يبدأ بالذي للديان (وكان) ابن

شهاب ومجاهد وعطاء يقولون مضت السنة اذا وجب على المملوك عقل فلا يؤخر ولا ينجم كما ينجم للمافل ولكنه عاجل . لابن وهب هذه الآثار

❦ في المكاتب يقر بقتل خطأ أو عمد فصالح من ذلك على مال ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتباً أقر بقتل خطأ أو عمد فصالح من ذلك على مال دفعه من ماله الى الذي أقر له بالجناية أيجوز هذا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أتى أرى أنه لا يجوز له اعطاء ماله الا أن في العمدة لم ان كانت نفساً أن يقتصوا وان أبوا أن يقتصوا لم يكن لهم في مال المكاتب شيء ولا في رقبته ان عجز ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في العبد يقر بأنه قد قتل عمداً ولا بينة عليه (قال مالك) ان أحبوا أن يقتلوه قتلوه وان استحيوه فليس لهم أن يأخذوا العبد فكذلك مسألتك في المكاتب

❦ في المكاتب يقتل رجلاً خطأ ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا قتل قتيلاً خطأ أى شيء يكون عليه في قول مالك الدية أم الاقل من قيمته ومن الدية (قال) عليه الدية كاملة في قول مالك وكذلك الجراحات عليه قيمة ما جرح ولا يلتفت فيه الى قيمة المكاتب

❦ في المكاتب يقتل رجلاً عمداً له وليان ❦

❦ فيمفوا أحدهما وتماسك الآخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتباً قتل رجلاً عمداً له وليان فمفوا أحدهما من المكاتب وتماسك الآخر (قال) يقال للمكاتب أد الى هذا الباقي نصف الدية وأقم على كتابتك ❦ قلت ❦ فان أدى الى هذا نصف الدية أ يكون للآخر الذي عقاشى أم لا (قال) لا الا أن يزعم أنه انما عفا الدية ويستدل على ما قال بأمر معروف والا فلا شيء له ❦ قلت ❦ فان لم يؤد الى الذي لم يف عنه شيئاً وعجز فرجع رقيقاً (قال) يقال للسيد ادفع نصف الدية الى هذا الذي لم يف أو أسلم اليه نصف العبد ❦ قلت ❦

فان أسلم اليه نصف العبد أو نصف الدية أ يكون للأخ الذي عفا فيه شيء أم لا (قال) لا أرى له شيئاً ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال في العبد يجرح الرجلين عمداً جميعاً ان لسيده أن يقتديه بدية جرحهما أو يقتديه من أحدهما بدية جرحه ويسلم للأخر قدر ما يصيبه فيه من الجناية فكذلك هذا

﴿ في المكاتب يمضى جناية فيؤدى كتابته ﴾

﴿ قبل أن يقوم عليه ولى الجناية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت مكاتباً جنى جناية وأدى كتابته الى سيده قبل أن يقوم عليه ولى الجناية وخرج حراً (قال) أرى أن يقال للمكاتب أد عقل الجناية ويمضى عتقك والا رد رقيقاً ويخير سيده فان شاء فداء وان شاء دفعه الى أولياء الجناية وما أخذ من نجومه بعد الجناية يردّها معه ولا يكون له أن يجبسها اذا أسلمه

﴿ في المكاتب يمضى جناية ثم يموت عن مال ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت للمكاتب يمضى جناية ثم يموت عن مال من أولى بماله أسيد أم ولى الجناية (قال) قال مالك في العبد يمضى جناية ان مال العبد لصاحب الجناية وهو أولى به من السيد فكذلك المكاتب عندي الا أن يدفع سيد العبد أو سيد المكاتب الى المجنى عليه دية جانيته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المكاتب يموت عن مال ليس فيه وفاء بكتابته وعلى المكاتب جناية وليس في المال وفاء بالجناية (قال) قال مالك في العبد يمضى جناية ان أهل الجناية أولى بماله فكذلك المكاتب عندي لانه ان مات عبد فإله لأهل الجناية دون سيده حتى يستوفوا جانياتهم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كان للسيد على عبده دين أو على مكاتبه دين من غير الكتابة يضرب به مع الترماء (قال) نعم

﴿ في المكاتب يمضى جناية وله أم ولد فيريد أن يدفعها في جانيته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت للمكاتب يمضى جناية وله أم ولد فأراد أن يدفع أم ولده (قال) ان خاف المعجز فله ذلك لان مالكا قال في المكاتب اذا خاف المعجز فله أن يبيع أم ولده

فكذلك هو في الجنابة اذا خاف العجز

﴿ في المكاتب يجزئ جنابة وله أولاد حدثوا في كتابته من أم ولد له ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المكاتب اذا حدث له ولد في الكتابة من أم ولد له فجئى المكاتب جنابة وعليه دين أيكون على الابن شيء أم لا (قال) أما الدين فلا يلزم الابن من ذلك شيء وأما الجنابة فانها تلزمه لان الأب والابن لا يستعان الا بأداء الجنابة (وقال مالك) اذا جئى المكاتب قيل له أذ قال لم يقو قيل للابن أذ قال لم يقو رجعوا رقيقاً ثم يخير السيد في الذى جئى وحده بين أن يدفعه أو يفديه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان مات المكاتب الجاني أيكون على الابن القدى معه في الكتابة من جنابته شيء أم لا (قال) ماسمعت فيه شيئاً ولا أرى عليه شيئاً من جنابة الاب اذا مات لانه انما كانت جنابته في رقبته ان عجز عنها قد ذهبت وبقية فلا يكون على الابن شيء ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره الجنابة والدين لا يمتنع للمكاتب الا بعدهما والدين يرق العبد ويبطل كتابته كما تبطلها الجنابة فاذا كان على الأب دين فلم يقدر على أداء النجوم لمكان الدين صار الدين كالجرح اذا لم يقدر على أداء النجوم لمكان الجرح قيل للمكاتب والابن لا سبيل لكما الا بجمالة كل واحد منكما بصاحبه الى أداء غلته والدين والجنابة قبلكما وان قويتما على أداء الدين والجنابة فالكتابة قائمه والافسخت الكتابة وخير في الجاني وحده في اسلامه أو افشكاكه وفي الدين فيصيران رقيقين والدين في ذمة الذى كان في ذمته وحده وان أديا الدين جميعاً أو الجنابة جميعاً أو أداها الابن الذى لم يجن ولم يدان ثم أديا الكتابة لم يرجع على أبيه مما أدى عنه من أوش الجنابة أو دين لانه انما أعتق الأب بما أدى عنه فصار ذلك كالكتابة التى أداها بعضهم عن بعض لان التتق انما كان بأدائها لو لم يؤدبا رقا وكذلك كل ما أرقهما من دين أو جنابة كما ترهما الكتابة فاذا أديا الدين والكتابة كان كأداء الكتابة تغذ هذا الاصل على هذا ان شاء الله تعالى

﴿ في المكاتب يموت وعليه دين وترك عبداً فيجزي العبد جنابة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن مكاتباً مات وترك عبداً وعلى المكاتب دين فجئى العبد جنابة

بعد موت المكاتب أو قبل موت المكاتب من أولى بهذا العبد الترماء أو أولياء الجناية الذين جنى عليهم هذا العبد (قال) أولياء الجناية أولى به ألا ترى أن حرّاً لو جنى على عبده جناية وعلى الحر دين أن الجناية أولى بالعبد من دين السيد ألا أن يفتكه أهل الدين بدية الجناية لأن الجناية إنما لُزمت رقة العبد ودين السيد إنما هو في ذمة السيد فهذا يدل على أن الجناية أولى بالعبد من غرماء السيد وللغرماء أن يفتكوه لأنه مال للسيد وقد كان للسيد أن يفتكه فكذلك غرماءه ذلك لهم ﴿قلت﴾ أرايت أن كان سيد العبد هو الذي جنى وجنائه مما لا تحمله العاقلة وعليه دين وليس له مال غير ثمن هذا العبد (قال) يضرب في ثمن هذا العبد الترماء وأولياء الجناية بالحصص لأن الجناية في ذمة السيد والدين في ذمته أيضاً وهو قول مالك

﴿ في الجناية على المكاتب ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى كاتب عبدى فحدث له أولاد في الكتابة من أم ولده ثم قتلته خطأ أو عمداً (قال) يقاص الولد السيد بقيمة رقة المكاتب في آخر نجومهم ﴿قلت﴾ فإن كان في قيمة رقبته وفاء بالكتابة وفضل (قال) يكون لهم أن يأخذوا الفضل من السيد فيكون ميراثاً بين ولده الذين كانوا في كتابته كانوا ممن كاتب عليهم أو ممن حدثوا معه في الكتابة وهو قول مالك لأن مالكا قال في السيد إذا شجع مكاتبه موضحة أنه يقاص به المكاتب في آخر نجومه وقال في المكاتب إذا قتل فأخذ السيد قيمته إن ولده يقاصونه بذلك في آخر كتابتهم فإن كان في قيمته فضل كان لهم فإن بقي شيء سوا في قيمة ذلك وعقروا فسيده عندي بمنزلة غيره (قال) وإنما يكون على السيد في موضحة المكاتب في قول مالك نصف عشر قيمته مكاتباً على حاله في أدائه وقوته ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب تلد ولداً في كتابتها فيقتله السيد (قال) سمعت مالكا يقول في مكاتب كاتبه سيده فشجعه موضحة (قال مالك) أرى أن يقاص له من آخر كتابته نصف عشر قيمته فمأثرتك مثل هذا إن السيد يفرم قيمة الولد فإن كان فيه وفاء بالكتابة كان قصاصاً وإن كان فيه فضل عن الكتابة أخذت

الام من فضل القيمة قدر مورثها من ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك واذا قتل المكاتب قوم
 على هيئته في حاله وملأته والحال التي كان عليها قال مالك وكذلك لو وضع عنه ما عليه عند
 الموت ووضع في الثلث الاقل من قيمته على حاله وملأته وهيئته التي هو عليها من جنس
 أدائه وقلة ذلك وكثرته أو الاقل مما عليه فأيهما كان أقل وضع في ثلث الميث ﴿قلت﴾
 أرايت لو قتلت عبدي أو مكاتبى وعليه دين أيلزمى منه شيء أم لا (قال) قال مالك
 الدين في ذمتهم فلما قتل لم يلزم القاتل شيء لان الذمة قد ذهبت ﴿قلت﴾ والعبد اذا كان
 عليه دين قتلته رجل أجنبى فأخذ السيد قيمته أ يكون الدين في هذه القيمة أم لا (قال)
 لا وقد قال مالك ليس للفرءاء غرماء العبد من خراجه شيء فكيف يكون لهم من ثمن
 رقبته لو جعلت لهم في مسائلتك قيمة رقبته التي أخذها السيد من القاتل لجعلت لهم
 الثمن اذا باعه السيد ﴿قلت﴾ فان قتل المكاتب وقد أدى جميع كتابته الا ديناراً
 واحداً كيف يقوم (قال) يقال هذا مكاتب كانت قوته على أداء كتابته كذا وكذا فما
 يسوي عبداً مكاتباً كانت قوته على الاداء كذا وكذا فيلزم قاتله تلك القيمة (قال) ولا
 ينظر في هذا الى ما أدى المكاتب من الكتابة ولا الى ما بقى عليه منها (قال) ولو أن
 مكاتباً أدى جميع كتابته الا درهماً واحداً وآخر لم يؤد من كتابته شيئاً قتلها رجل وكانت
 قوتها على الاداء سواء بقيمة رقبته ما سواء الا أن أحدهما قد أدى جميع الكتابة الا ديناراً
 واحداً والاخر لم يؤد من كتابته شيئاً (قال) لا يلتفت الى ما أديا من الكتابة التي
 أديا وقيمتها للسيد على قاتلها سواء ﴿قلت﴾ أرايت ان اختلفت قيمة رقبتهما
 وكانت قوتها على الاداء سواء قتلها رجل ولم يؤد شيئاً بعد (قال) هذان مختلفا
 القيمة فأما يقوم على قدر قوته على الاداء مع قيمة رقبته يقال ما يسوي هذا المكاتب
 قيمة رقبته كذا وكذا وقوته على أداء كتابته كذا وكذا فلي هذا يقوم المكاتب
 ﴿قلت﴾ وكذلك الذى سألتك عنه فى الذى يترك جميع الكتابة لبعده فقلت يمتق
 بالافل من قيمته ومن قيمة الكتابة فى ثلث الميث (قال) نعم انما تقوم الكتابة
 بالنقد وقيمة رقبته على قدر قوته على أداء الكتابة بمنزلة ما وصفت لك فى المكاتب

إذا قتله رجل فيعتق بالاقبل من ذلك وهذا الذي قال في قيمته إذا قتل وفي كتابته كيف يقوم في الوجهين جميعا كما فسرت لك ﴿وقال غيره﴾ لا تقوم الكتابة إنما ينظر إلى الاقل من قيمة رقبته وما بقي عليه من الكتابة فيجمل في الثلث ليس قيمة الكتابة إنما ينظر إلى عدد ما بقي من الكتابة إن كان هو أقل فيجمل في الثلث وإن كان قيمة الرقبة أقل جعلت في الثلث

﴿ في الأبوين يكاتبان فيولد لهما ولد فاكسب ﴾
 ﴿الولد مالا وجني عليه جناية﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن كاتب الرجل عبده أو أمته وهما زوجان كتابة واحدة فحدث بينهما ولد فاكسب الولد مالا وجني على الولد جنايات (قال) أما الجنايات فذلك للسيد عند مالك يحسب ذلك في آخر كتابتهم إلا أن يكون في الجناية وفاة فيكون ذلك للسيد ويعتق هؤلاء كلهم مكانهم فإن كان في الجناية فضل فهو للابن ولا يرجع الولد على الأبوين بما أخذ السيد من جنايته في كتابة الأبوين لأن ذوى الارحام لا يرجع بعضهم على بعض بما أدوا وأما الذي اكتسب الابن فهو للابن وليس للأبوين أن يأخذوا منه ماله وعليه أن يسى معهما ويؤدى الكتابة على قدر قوته وأداء مثله فإن كان للابن مال وخاف الأبوان العجز كان لهما أن يؤديا الكتابة من مال الولد وكذلك إن كان للأبوين مال فقالا لا تؤدى وخاف الولد العجز فإن الكتابة تؤدى من مال الأبوين ولا يرجع بعضهم على بعض بشئ مما أدى عن أصحابه لأن مالكا قال ليس له أن يعجز نفسه إذا كان له مال ظاهر فالأبوان إذا كان لهما مال ظاهر فليس لهما أن يعجزا أنفسهما وكذلك الولد ﴿قلت﴾ فإن عدا السيد على الولد فقتله وفي قيمته فضل عن كتابة هؤلاء (قال) يستق الأبوان ولا يكون عليهما من الكتابة شئ لأن قيمة الولد تكون قصاصا بالكتابة ويرجع الأبوان المكاتبان على السيد بالفضل فيكون لهما (قال) وهذا قول مالك لأن ملكا قال فيمن قتل ولدا المكاتب أو المكاتب نفسه فإن السيد يأخذ من ذلك كتابته فإن كان فيه فضل كان

لأبويه الذين منه في الكتابة وإن كان قتل الأبوان فإن السيد يأخذ من ذلك كتابته
 وما بقي عن كتابتهم فلوله وكذلك السيد إذا قتلهم فهو بمنزلة غيره من الناس إذا
 قتلهم وقيمته قد صارت هاهنا بمنزلة أموالهم وقد سمعت مالكا يقول في مكاتب
 جرحه سيده إن جرحه على سيده يحسبه من آخر كتابته (وقد قال مالك) في ابن
 المكاتب إذا قتل إن عقله للسيد إذا كان فيه وفاء بجميع كتابتهم ويعتقون وإن كانت
 الجناية ليس فيها وفاء بجميع كتابتهم أخذه أيضا وحسب ذلك لهم في آخر كتابتهم
 والجناية على المكاتب إذا لم يكن فيها وفاء بجميع كتابتهم أخذ ذلك السيد
 وحسب ذلك لهم من آخر كتابتهم وإن كان فيها وفاء أخذه أيضا وحسب لهم ذلك
 في آخر كتابتهم والمال إذا مات أحدهم أخذه السيد إن كان فيه وفاء بكتابتهم وإن
 لم يكن فيه وفاء بكتابتهم ترك في أيديهم إن كانوا مأمونين وهذا في الولد في قول مالك
 وإن كانوا غير ولد فهذا المال في الموت بمنزلة الجناية يأخذ السيد ما قل منه أو أكثر
 وينسب ذلك لهم من آخر كتابتهم فإذا اعتقوا اتبعهم السيد بما يصير له عليهم مما حسب
 لهم من مال الميت إلا أن يكونوا أخذوه فلا يتبعهم ﴿سحنون﴾ وقد كان ربيعة بن
 أبي عبد الرحمن يقول ذكره يونس إذا كاتب على نفسه وولده وأم ولده ثم توفي وكان
 فيمن كاتب قوة على الاستسماه سموا وسمى الكبير على الصغير وذلك لأنهم دخلوا
 معه في الكتابة فليس لهم أن يجزوا حتى لا يرجع عندهم سبي وإن كان أبوهم قد
 ترك مالا ليس فيه وفاء فقد كانت لهم معونة ماله وليس لهم أصله إن أفلسوا أو
 أجزوا جرعة فالمال يدفع إلى سيده فيتقاصون به من آخر كتابتهم ولا يدفع إليهم
 لأنهم ليس لهم أصله وهو لا يؤمن عليه التلف إذا كاتب بأيديهم وإن كانوا صغارا
 لا يقولون فهم أرقاء ولسيدهم ذلك المال ﴿قال سحنون﴾ وكان مالك يقول إذا كانوا
 صغارا لا يستطيعون السبي لم ينتظر بهم أن يكبروا وكانوا رقيقا لسيدهم (قال مالك)
 إلا أن يكون فيما ترك أبوهم ما يؤدي عنهم نجومهم إلى أن يبلنوا السبي ويقبوا على
 السبي فيفعل ذلك بهم ﴿سحنون﴾ قال مالك وإن كان الولد صغارا وكانت معهم

أم ولد لأبيهم فأرادت السعي فانه يدفع اليها مال الميت اذا لم يكن فيه وفاء ان كان
 يرى انها مأمونة على ذلك قوية على السعي لانهم ان أخذ للمال منهم لم يقووا على السعي
 والاداء فحجزوا فصاروا عبيداً فهم بمنزلة أبيهم لهم ماله وعليهم ما عليه وكذلك اذا
 كان ولده يحتملون السعي وليس معهم أم ولد أعطوا المال يقوون به على السعي وان
 لم تكن مأمونة ولا قوية على ذلك رجعت هي وولد للمكاتب رقيقاً للسيد الا ان
 يكون فيما ترك المكاتب أو في ثمن أم الولد اذا بيعت ما يؤدي عنهم فانها تباع
 ويمتقون ويكون فيما ترك وفي ثمنها اذا بيعت ما يؤدي عنهم الى أن يبلنوا السعي
 ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير أنه سمع سليمان بن يسار يقول اذا كاتب
 الرجل عبده على نفسه وبنيه فأت عليه كتابة فان أنس منهم رشداً دفع الى بنيه
 ماله واستمسوا فيما بقي وان لم يؤنس منهم رشداً لم يدفع اليهم مال أبيهم ﴿ابن وهب﴾
 عن حمزة بن بكير عن أبيه قال سمعت عروة بن الزبير واستفتي في مكاتب توفي
 وعليه فضل من كتابته وترك مالا وترك بنين له يأخذون ماله ان شاؤا ويقضون
 كتابته ويكون على نجومه (قال) نعم ان استقلوا بذلك فان ذلك لهم ان شاؤا وقال
 ذلك سليمان بن يسار ان كانوا صالحين دفع اليهم وان كانوا ناس سوء لم يدفع اليهم
 ﴿ابن لهيعة﴾ عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن مثل ذلك فقالا ان
 ترك مالا قضوا عنه وهم أحرار وان لم يترك مالا وقد أنس منهم الرشداً سموا في
 كتابة أبيهم بلنوا من ذلك ما بلنوا وان كانوا صفاراً لم يستأن بالذي للرجل كبرهم
 يخشى أن يموتوا قبل ذلك فهم له عبيد ﴿ابن وهب﴾ قال يونس قال أبو الزناد ان
 كان ولده صفاراً لا قوة لهم على الكتابة ولم يترك أبوه مالا فلههم يرقون وان ترك
 أبوه مالا ليس فيه وفاء أدوا بنجومهم عاماً بعام ﴿قال سحنون﴾ قال مالك الأمر
 الذي لا اختلاف فيه عندما ان المكاتب اذا أصيب بجرح له فيه عقل أو أحد من
 ولده الذين معه في كتابته فان عقلهم عقل المبيد في قيمتهم وان ما وجب لهم في
 عقلهم يدفع الى سيدهم الذي له الكتابة ومحسب للمكاتب في آخر كتابته ويوضع

عنه ما أخذ سيده من دية جرحه ولا يفني أن يدفع الى المكاتب شئ من دية جرحه فإكله أو يستهلكه فإن عجز رجع الى سيده أعور أو مقطوع اليد أو معضوب الجسد وإنما كتبه على ماله وكسبه ولم يكتبه على أن يأخذ ثمن ولده ولا ما أصيب من جسده فيستهلكه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في المكاتب له عقل جراح ان أصابه فان جرح المكاتب فالعقل فيه يأخذه سيده فاذا بقى على المكاتب من آخر كتابته مثل ذلك العقل فاصه به سيده وعق وان عجز كان ذلك للمال لسيدته وذلك لان جرح العبد ليس من ماله انما هو لسيدته (وقال ابن شهاب وربيعة) ان أصيب المكاتب بجرح له عقل فعقل ذلك الجرح لسيدته يقبضه ويقاصه به من آخر كتابته ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال أنس بن عياض وقال ابن أبي سلمة مثل قول مالك . هذه الآثار كلها عن ابن وهب

﴿ في جنابة عبيد المكاتب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت عبيد المكاتب اذا جنوا أيبكون المكاتب فيهم مخيراً بمنزلة الحر يقتلهم بفعل الجرح أو يدفعهم (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكنه رأيي اذا كان على وجه النظر

﴿ في جنابة عبد المكاتب على المكاتب فيريد ولده القصاص ويأبى سيده ﴾
﴿ القصاص أو يريد سيده القصاص ويأبى ولده القصاص ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب اذا قتل عبده (قال) قال مالك في العبد ين يكونان للرجل فيقتل أحدهما صاحبه أو يجرحه ان السيد يقتص من العبد لان العبد ين جميعا عبدان له فأرى هذا مثله ان له ان يقتص الا أن يكون للمكاتب أولاد معه في الكتابة فاني أرى انه ليس للسيد أن يقتص اذا أبى الولد لان المال قد صار لهم ليستعينوا به في كتابتهم (قال) ولا أرى للاولاد أن يقتصوا أيضاً اذا أبى السيد لان السيد يقول لا تنفوا على المال فارجعوا الى وقد أتلفتم المال وهذا رأيي لان مالكا قال ليس لهم ان يتلفوا المال

خوفا من ان يرجعوا الى السيد عبيداً وقد أتفوا المالك فاذا اجتمع السيد وأولاد المكاتب على القتل فإن ذلك لهم مثل ما قال مالك في العبدين لانهم حين اجتمعوا ان كان العبد للسيد جازله القتل وان كان لاولد جازلهم القتل وان أبى السيد القتل وأراد الولد القتل ثم عتقوا فأرادوا أن يقتلوا بهد العتق كان ذلك لهم وان كان السيد هو الذي أراد القتل وأنى ذلك الاولاد ثم عجزوا كان ذلك له وان أبى السيد ان يقتل وأراد الولد القتل ثم عجزوا لم يكن للسيد هاهنا قول ولا يقتله لان ملكه كان عليهم جميعاً فلما ترك ذلك لم يكن له أن يرجع الى قتله وكذلك لو تركوا القتل وأراد السيد القتل ثم أدوا لم يكن لهم القتل وليس لمن ترك منهم القتل اذا رجع العبد اليهم يوماً ما أن يقتلوا لا السيد ولا الولد ومن لم يترك القتل منهم اذا رجع العبد اليه فله ان يقتله **(قال)** وقال مالك في المكاتب يجزى جناية عمداً فيعفو أولياء الجناية عنه على ان يكون المكاتب لهم رقيقاً **(قال)** يقال للمكاتب اذا عفوا عنه ادفع اليهم الدية فان عجز عن ذلك قيل لسيدته ادفع اليهم الدية أو أسلم اليهم العبد وكذلك أيضاً قال مالك في العبد يقتل رجلاً عمداً فيعفو عنه أولياء القتل على أن يكون لهم العبد **(قال)** قال مالك يقال للسيد اشتكه بجميع الدية أو أسلمه لانهم حين عفوا عن العبد على أن يكون لهم صارت الجناية مالا وهو في رقة العبد والعبد ملك لسيدته فيقال للسيد ادفعه بما صار في رقبته أو افده بجميع الدية **(قال)** وما وجب في رقة المكاتب من دية جانيته فانه يقال له أدها حالة وأقم على كتابتك فان أبى وعجز كان رقيقاً للسيد ثم خير السيد بين اشتكاكه بذلك الجرح وبين اسلامه الى أهل الجناية

✽ في جناية المكاتب على عبد سيده أو مكاتب سيده ✽

(قلت) رأيت لو ان مكاتباً جنى على عبد لسيدته **(قال)** يكون للسيد على المكاتب قيمة العبد **(قال)** وكذلك لو جنى هذا المكاتب على مكاتب آخر لسيدته ليس معه في الكتابة وإنما فرق بين المكاتب يجزى على عبد سيده وبين العبد يجزى على عبد سيده لان المكاتب لو استهلك مالا لسيدته كان عليه غرمه ولو استهلك عبد مالا لسيدته لم

يكن عليه غرم ولأن المكاتب قد أحرز ماله ورغبته عن السيد وكذلك لو أن هذا المكاتب جني على مكاتب منه في كتابته قتلته كان يكون للسيد عليه قيمة المقتول فإن عجز رجع رقيقاً وسقط ذلك عنه

— في المبدئين يكاتبان كتابة واحدة فيجني أحدهما على صاحبه —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن أخوين في كتابة واحدة قتل أحدهما صاحبه عمداً أو خطأ (قال) للسيد أن يقتص في الممد فان عفا السيد على أن يأخذ قيمة المكاتب المقتول فذلك له ويمتق هذا القاتل فيما أخذ السيد منه من قيمة المقتول ﴿ قلت ﴾ فلو أن أجنبيين في كتابة واحدة قتل أحدهما صاحبه عمداً أو خطأ (قال) يكون في الممد للسيد القصاص إن أحب فان استحياء على أن يتبه بقيمة المقتول فان ذلك له يأخذ منه قيمة المقتول ويمتق هذا القاتل في قيمة المقتول إن كان فيها وفاء بالكتابة ثم يرجع السيد على هذا القاتل بحصته من الكتابة وإن لم يكن في قيمة المقتول وفاء بالكتابة أخذ السيد ذلك وحسب ذلك له من آخر الكتابة فان أدى وعق هذا القاتل رجع السيد بما كان يصيب حصة هذا القاتل مما حسب له من قيمة المقتول في الكتابة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن مكاتبين كوتبا جميعاً كتابة واحدة فجني أحدهما على صاحبه خطأ أو عمداً كانا ذوى قرابة أو أجنبيين ما حالهما في قول مالك (قال) على العاقلة قيمة المقتول ويمتق القاتل فيها ويرجع السيد عليه بحصته (قال) وسواء إن قتل هذا الذي معه في الكتابة عمداً أو خطأ كانا ذوى قرابة أو أجنبيين فذلك سواء ويمتق القاتل في قيمة المقتول ويرجع السيد عليهما جميعاً بما عتقاه من قيمة المقتول بما ينوبه في رأيي لانه لا تهمة على القاتل أن يكون إنما قتله ليتعجل عتقا وهو قد كان يقدر على أن يعجل ما أغرمه سيده من قيمة المقتول ويمتق فليس هاهنا تهمة آتية بها فلذلك أعقته وإنما الذي سمعت أنه لا يمتق أن لو كان المقتول له مال يمتق به القاتل فاستحيى لم يمتق أن قتله عمداً في تركته لما آتاهم عليه من تحجيل عتقه في مال المقتول ويكون عليه قيمة المقتول فان كان في ذلك كفاف لكتابه عتق وتهه السيد بما ينوبه منها وإن لم يكن

عنده قيمة للمقتول عجز ورجع رقيقاً وعق في المال ان قتله خطأ لان الحر يرث من المال ولا يرث من الدية فكذلك المكاتب في مال المقتول لا يعتق في ماله ان كان قتله عمداً فيما ترك ويعتق ان كان قتله خطأ فيما ترك لانه لاهمة عليه وهذا أحسن ماسمعت ويكون عليه قيمة المقتول وكذلك الاجنبيان الا أن السيد في الاجنبيين يتبعه بما أدى عنه من المال الذي تركه المكاتب اذا كان قتله خطأ ورجع عليه السيد أيضاً بقيمة المقتول ولا يتبع اذا كانا أخوين بما أدى عنه من قيمة الكتابة لان أحدهما لم يكن يتبعه لو أدى عنه وانما يتبع السيد من كان يتبعه هو ومن كان معه ويسقط عن كان لا يتبعه لو أدى عنه في الخطأ ويكون على الاخ قيمة أخيه لانه لا يرث من القيمة فلذلك يكون عليه

في ذوى القرابة يكاتبون كتابة واحدة ثم يحنى بعضهم

قلت ﴿ أرايت جنائيات ذوى القرابات اذا جنى أحدهم وجميعهم في الكتابة فحجز الجاني عن أداء تلك الجناية (قال) يقال للذين معه في الكتابة أدوا الجناية والارجتم رقيقاً فان رجعوا رقيقاً قبل للسيد ادفع الجاني وحده بجنائيه أو افده ﴿قلت﴾ أرايت ان أدى من الجاني قرابته الذين معه في الكتابة وهم أخوته أو والده ففتقوا هل يرجعون عليه بما أدوا عنه من الجناية (قال) لا لانه ملك افتكه حين أدوا عنه ألا ترى أنه لو اشتراه وهو مكاتب فنتق لنتق عليه ولم يتبعه بشئ من ثمنه فكذلك ما افتكه به لا يتبعه بشئ منه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن مكاتبين كوتبا جميعاً كتابة واحدة فحنى أحدهما على صاحبه جنابة خطأ أو عمداً وكانا ذوى قرابة أو أجنيين ماذا عليهما في قول مالك (قال) على القاتل قيمة للمقتول ويعتق القاتل فيها ورجع السيد عليه بمحصنه من الكتابة (قال) وسواء ان قتله الذي معه في الكتابة أو قتله أجني كانوا ذوى قرابة أو أجنيين فذلك سواء ويعتق القاتل في قيمة للمقتول ﴿سحنون﴾ ولا يتبع الذي أعتق بالذي أدى عنه اذا كان ممن لا يجوز له ملكه وكانت الجنابة من أجني

﴿قلت﴾ أرايت المكاتبين اذا جنى أحدهم جناية (قال) يقال للجاني افكك رقبته بدية جنائتك فان عجز قيل لاصحابه اقتكوه بدية الجناية فان أبوا صاروا رقيقا كلهم وان لم يحمل شيء من نجومهم ثم قيل للسيد ادفع الجاني وحده لان الجناية انما هي في رقبته فحيث مازال زالت معه أو افده بدية الجناية

﴿في جناية المكاتب على ولدها﴾

﴿قلت﴾ أرايت مكاتباً حدث لها ولد في الكتابة فقتلت ولدها عمداً فقال السيد أنا أقتلها أيكون ذلك له (قال) قال مالك في الوالد يقتل ولده انه لا يقاد منه الا أن يكون عمداً لقتله مثل ما يضحجه فيذبحه فأما ما رماه به أو ضربه به أو حذفه به فانه لا يقاد منه فكذلك سألتك على هذا

﴿في عبد المكاتب يجرح فيريد المكاتب أن يقتص﴾

﴿وأي سيده الا المفو أو أخذ العقل﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن مكاتباً قتل عبداً له عمداً فأراد أن يقتص وأبي سيد المكاتب الا المفو وأخذ العقل من القاتل أو قيمة عبده (قال) أرى أن يكون ذلك للسيد لان السيد بمنه من هبته ماله ومن صدقته ولو أراد المكاتب أن يصفو عن قاتل عبده في عمداً أو خطأ لم يكن ذلك له اذا أبي السيد ولكن يقال لسيد العبد القاتل اذا عفا السيد ادفع عبداً الى المكاتب أو افده بقيمة عبد المكاتب المقتول (قال) ولقد سألت مالكا عن العبد يجرح العبد عمداً فيقول سيد العبد المجرح لا أقتص ولكن أخذ هذا الجاني على عبدي أو يدفع الى دية جرح عبدي فيقول سيد الجارح ليس ذلك لك ولكن اقتص ان تقول في ذلك قول سيد العبد المجرح ونخير سيد العبد الجارح فأما أسلم عبده بجنايته واما افككه بمن جرح العبد المجرح (قال مالك) وكذلك هذا في القتل هو مثل ما وصفت لك فأرى سألتك تشبه هذا وليس للمكاتب أن

يترك مالا قد وجب له من ذية عبد كان له لانه لا يجوز له معروف في ماله اذا منعه سيده في قول مالك الا أن يؤدي المكاتب جميع ما عليه من الكتابة ويكون له ان ينفو أو يقتل ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كتبنا آثار هذا الاصل قبل ذلك

﴿ في سيد المكاتب يجني على مكاتب مكاتبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مكاتباً كاتب عبد آله فولد للمكاتب الثاني أولاد حدثوا في الكتابة ثم قتل السيد الاعلى المكاتب الثاني (قال) يقال للسيد ادفع قيمة المكاتب الثاني الى المكاتب الاعلى فان كان في قيمته وفاة بالكتابة كتابة الثاني عتق أولاد المكاتب الثاني وان لم يكن فيه وفاء سمي أولاد المكاتب الثاني فيما بقي على أبيهم ويكون المكاتب الاول على حاله يسمى في بقية كتابته ﴿ قلت ﴾ ولا يكون للسيد الاول أن يحبس قيمة المكاتب الثاني عن المكاتب الاول (قال) لالان المكاتب الثاني وولده مال للمكاتب الاول وليس هو بمنزلة المكاتب الاول ولا بمنزلة ولده لان المكاتب الاول وولده المكاتب الاول مال للسيد لان المكاتب لا يملك ولده ولانه لو كان له عبد جنى عليه أحد جناية كانت الجناية للمكاتب ولم يكن للسيد الاول من ذلك شيء وانما هذا بمنزلة البيع كانه باعه وكذلك مكاتب المكاتب انما هو عبد للمكاتب الاول الا ترى أن السيد يمينه لوجني على عبد لمكاتبه كان على سيده قيمة جناية العبد يدفعه الى المكاتب فكذلك مسألتك (قال) وهو قول مالك

﴿ في قرار المكاتب بالجناية والدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان مكاتباً أقر بجناية خطأ أو أقر بدين أيلزمه ذلك (قال) أما الدين فلازم له عند مالك في ذمته وأما الجناية فلا تلزمه لان مالكا قال اقرار العبد بالجناية لا يلزمه ذلك فكذلك للمكاتب لا يلزمه اقراره بالجناية فان عجز فرجع رقيقاً لم يكن على السيد من اقراره بالجناية شيء ونتبعه أصحاب الدين في ذمته فان عتق

بعد ما عجز لم يلزمه اقراره بالجنابة ﴿قلت﴾ وكذلك لو ان عبداً أقر بجنابة فأعتقه سيده لم يلزمه عقل الجنابة في قول مالك (قال) لا

— في المكاتب يموت وعليه دين وجنابة —

﴿قلت﴾ أرأيت لو ان مكاتباً مات وترك مالا وعليه دين للناس وجنابة خطأ كان جناها (قال) أهل الدين أولى بماله من أهل الجنابة لان الجنابة في رقبة والدين ليس في رقبة ﴿قلت﴾ فان مات المكاتب ولا دين عليه وقد جنى جنابة خطأ (قال) أهل الجنابة أولى بماله من سيده لان جنابته في رقبة وفي ماله فان كان جنى وعليه دين فانما جنابته في رقبة والدين في ماله (وقال مالك) في العبد يجنى جنابة ان ماله ورقبته في جنابته يقال للسيد ادفعه وماله أو افداه بجميع عقل جنابته (فقيل) لمالك فان كان عليه دين (قال) دينه أولى بماله وجنابته في رقبة ﴿قلت﴾ فان عجز المكاتب عن أداء العقل فأداه عنه سيده أيكون على كتابته أم يكون عبداً في قول مالك (قال) اذا لم بقو على أداء الجنابة رد رقيقاً وخير سيده فان شاء افتركه وان شاء دفعه (وقال مالك) في العبد يجر الجيرة وله مال وعليه دين ان ماله في دينه وجيرته في رقبة فكذلك كان ما قلت لك ﴿قلت﴾ فان مات المكاتب وترك ولداً حدث معه في الكتابة ولم يترك مالا وعلى المكاتب دين للناس وجنابة كان جناها (قال) قال مالك الجنابة في رقبة المكاتب والمكاتب اذا مات وليس له مال بطلت الجنابة عند مالك اذا لم يكن للمكاتب مال وأما دين المكاتب فان مالكا قال انه في ماله فان مات هذا المكاتب ولا مال له فلا شيء للترميم وقد بطل دينه ﴿قلت﴾ ولا يكون للترميم المكاتب فيما بقي في يدى الابن من المال قليل ولا كثير (قال) نعم لاشئ له نمامى يدى الابن اذا لم يكن ذلك المال للآب ولا يلزمه من دينه قليل ولا كثير لان مالكا قال دين المكاتب في ماله والابن ليس بماله فا اكتسب الابن الذي حدث في الكتابة من مال فليس لآبيه أن ينزعه منه الا أن يعجز ولا يثب مال ظاهر فيؤخذ من مال الابن

الكتابة اذا كانت قد حلت والا فاحل منها فهذا يدل على ان دين المكاتب لا يكون على آية وهذا كله منه قول مالك ومنه رأي ولا يكون على الابن من جنابة آية شيء واذا اجتمعت الجنابة والدين على المكاتب وقد مات وله مال فدينه أولى بماله وان فضلت فضلة كانت لاهل الجنابة حتى يستوفوا الجنابة لان مالكا قال كل عبد جنى جنابة فان سيده غير فيها فاذا مات العبد قبل ان يغير السيد بطلت الجنابة فالولد في هذا الوجه بمنزلة السيد يخبرون ان كان أبوهم حيا اذا لم يكن فيه قوة على أداء الجنابة في ان يؤدوا أو يجزوا فاذا مات أبوهم سقط عنهم ما كان لاولياء الجنابة من الجنابة كما يسقط عن السيد ما كان لهم من جناباتهم حين مات للمكاتب الا ان يكون له مال ولو قام بذلك ولى الجنابة في جنابة الأب فاختاروا المضي على الكتابة فان مات الأب قبل ان يؤدي الجنابة لم يسقط عنهم منها قليل ولا كثير (قال مالك) ولو ان سيد المكاتب عجل له عتقه أو أعتق رجلا عبده فكتب السيد عليهما مالا يدفعانه الى السيد ديناً له عليهما وعجل لهما العتق وثبت حرمتها ثم ماتا أو فلسا لم يدخل السيد على الترماء وكان أهل الدين أولى بالهم من السيد لان السيد انما يتبعه بشئ رقبته فليس له فيما في يدي العبد قايلاً ولا كثيراً وان بقي له من ماله بقية بعد تأديته حين فلسه أخذه السيد الذي عجل له العتق وان كان مكاتباً لم يكن للسيد أن يدخل على العبد فيما بقي له وكان على نجومه الاولي وليس يقدر السيد أن يفسد مكاتبه الا عند محل النجم فانه يقوم عليه عند محلها فينظر في حال العبد في المعز والاداء

— في الكتابة تجنبي جنابة ثم تلد ولداً ثم تموت الام —

(قال ابن القاسم) في مكاتبه جنت جنابة ثم ولدت اولاداً فماتت انه لا يكون على الولد من الجنابة شيء اذا ماتت الام (قال) وبلغني عن مالك انه قال في الامة اذا جنت جنابة ثم ولدت بعد الجنابة وماتت الام انه لا شيء لولى الجنابة على الولد ولا على السيد وانما حقهم في رغبة الام فقد ذهبت الام (قال مالك) والولد ليس بمال لها فيجبها

فيه أولياء الجنابة فيكون ذلك في رقبته (قال مالك)
 ولو لم تكن ماتت لم تكن الجنابة الا في
 رقبته ولا يكون ولدها في جنابها وان
 كانت الجنابة قبل ان تلد أخبرني
 عن مالك غير واحد
 ممن اتق به

ثم كتاب الجنائيات بحمد الله وعونه
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

 ويليهِ كتاب الديات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الديات ﴾

﴿ ما جاء في ديات أهل الكتاب ونسائهم ﴾

﴿ والمأفلة تفرم الدية في ثلاث سنين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم كم ديات أهل الكتاب في قول مالك ودية نسائهم ﴿ قال ﴾ دية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين رجالهم على النصف من دية رجال المسلمين ونسائهم على النصف من نساء المسلمين وأما الجوس فان دية رجالهم ثمانمائة درهم ودية نسائهم أربعمائة درهم وجراحهم في دياتهم على قدر جراحات المسلمين في دياتهم ﴿ قال ﴾ وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت للمسلم اذا قتل الذي خطأ هل تحمله المأفلة ﴿ قال ﴾ نعم تحمله المأفلة ﴿ قلت ﴾ ففي كم تحمله المأفلة أفي ثلاث سنين أم في أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك ﴿ قال ﴾ لم أوقف مالك على هذا ولكن رأيي أن المأفلة تحمله في ثلاث سنين لان مالكا قال في الدية تحمّلها المأفلة في ثلاث سنين ﴿ قلت ﴾ ودية المرأة المسلمة في كم تحمّلها المأفلة ﴿ قال ﴾ ما سمعت من مالك فيه شيئا الا أنه قال تحمّل المأفلة الدية في ثلاث سنين وأنا أرى الديات كلها دية الرجل ودية المرأة ودية النصراني ودية النصرانية اذا وقعت أنها تجم في ثلاث سنين ﴿ قلت ﴾ أرأيت دية الجوسي ودية الجوسية أتجم على المأفلة أيضا في

ثلاث سنين ودية نساء أهل الكتاب كذلك أيضا (قال) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئا الا ما أخبرتك أن مالكا قال الدية تحملها العاقلة في ثلاث سنين

﴿ ما جاء في المسلم يحنى على المسلمة ثلث ديتها ﴾

﴿ أو على المجوسى أو المجوسية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المجوسية اذا جنى عليها الرجل المسلم جنابة خطأ تبلغ ثلث ديتها أتحمّلها العاقلة (قال) نعم تحملها العاقلة اذا بلغت الجنابة ثلث دية المجنى عليه أو ثلث دية الجاني في قول مالك لأن مالكا قال لى في الرجل يحنى على المرأة فيبلغ ثلث دية المرأة ان عاقلة الرجل تحمل ذلك وتفسير ذلك لو أن رجلا قطع من امرأة اصبعين خطأ حمل ذلك على العاقلة لأن عشرين من الابل أكثر من ثلث دية المرأة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة جنت على رجل فقطعت من الرجل اصبعين خطأ (قال) قال مالك تحمله العاقلة لانه أكثر من ثلث دية المرأة وانما ينظر في هذا الى الجاني اذا جنى فان كان قد جنى ما يبلغ ثلث دية فان ذلك على العاقلة وان كانت جنابته لا تبلغ ثلث دية نظرت فان كانت تبلغ ثلث دية المجنى عليه حملته على العاقلة أيضا ﴿ قلت ﴾ وأصل هذا ان كانت الجنابة تبلغ ثلث دية الجاني وثلث دية المجنى عليه حملته العاقلة في قول مالك (قال) نعم

﴿ ما جاء في المجوسى والمجوسية يحنيان على المسلم ثلث دية ﴾

﴿ والنصرانى يحنى على المسلم ثلث دية ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن مجوسية جنت على رجل من المسلمين فكانت جنابته تبلغ ثلث ديتها أيحملها أهل خراجها أو رجل من المجوس جنى على رجل من المسلمين ما يبلغ ثلث المجوسى أيحمل أهل خراجها هذه الجنابة أم لا وقد قلت ان مالكا قال ان لم هوائل وهم أهل خراجهم (قال) أرى في المرأة ان أهل خراجها يحملون جنابته ﴿ قلت ﴾ يحملون جنابة نساءهم اذا جنت المرأة منهم فكان في جنابته ما يبلغ ثلث

ديتها (قال) ثم ويحمل الرجال ذلك منهم ولا يكون من ذلك على النساء شيء وكذلك قال مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك والنصراني اذا جنى جنابة من يحمل ذلك (قال) أهل جزيرته وهم أهل كورة الذين خراجهم معهم

﴿ما جاء في قيمة عبيد النصارى والمجوس﴾

﴿قلت﴾ أرايت عبيدهم اذا هم قتلوا ما على القاتل (قال) عبيدهم عند مالك سلمة من السلع على القاتل مبلغ قيمته ما بلغت وان كانت مائة ألف بمنزلة عبيد المسلمين على قاتل العبد من عبيدهم قيمته بالثمة ما بلغت وان كانت مائة ألف لان العبد سلمة من السلع وهذا قول مالك الا أن في مأمومته وجائفته في كل واحدة ثلث ثمنه وفي منقلته عشر ثمنه ونصف عشر ثمنه وفي موضحته نصف عشر ثمنه وفيما بعد هذه الاربع خصال مما يصاب به العبد ما نقص من ثمنه وهو قول مالك

﴿ما جاء في أهل الذمة اذا جنى بعضهم على بعض أتحمله المأثملة﴾

﴿قلت﴾ أرايت أهل الذمة اذا قتل بعضهم بعضاً أتحمله عوائلهم ويحكم السلطان بينهم أم لا (قال) أرى أن ذلك على عوائلهم اذا كان خطأ لأن مالكاً قال اذا قتل النصراني رجلاً من المسلمين خطأ ان عاقلة النصراني تحصل ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك وما نظالموا به بينهم فان السلطان يحكم بينهم فيه فأنا أرى أن عاقلة تحصل ذلك أيضاً ﴿قال﴾ وقال مالك اذا جنى الرجل على المرأة جنابة تبلغ ثلث ديتها فان العاقلة تحصل ذلك أيضاً (قال مالك) وهذا أبين عندي من المرأة اذا جنت على الرجل جنابة تبلغ ثلث ديتها فان العاقلة تحملها أيضاً (قال مالك) والاول أبين عندي ﴿قلت﴾ فإي قول مالك في الدية أعلى أهل الديوان أم على أهل القبائل (قال) قال مالك انما القتل على القبائل أهل ديوان كانوا أو غير أهل ديوان ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً من قبيلة من قبائل العرب جنى جنابة بأرض مصر وليس بمصر من قومه أحد وقومه بال عراق أو باليمن فجنى جنابة أئضم اليه أقرب القبائل اليه من قومه بمصر فيحملون جنابته أم تحصل

جنابته علي قومه حيث كانوا في قول مالك (قال) قال مالك اذا انقطع البدوي الى
 الحضرم فسكن الحضرم عقل معهم ولا يعقل أهل الحضرم مع أهل البدو ولا أهل
 البدو مع أهل الحضرم والذي يعرف من قول مالك ان أهل مصر لا يعقلون مع أهل
 الشام وأهل الشام لا يعقلون مع أهل مصر ولكن ان كان من أهل مصر ومي
 مسكنه عقل عنه أهل مصر (قال مالك) واذا جرح الرجل الرجل ولم يكن في قومه
 من يحمل عقله لقتلهم ضم اليهم أقرب القبائل اليهم فان لم يكن فيهم قوة يحملون
 العقل ضم اليهم أيضا أقرب القبائل اليهم حتى يكون فيهم ما يحمل العقل (قال) قلت
 لمالك فكيف يحمل العقل (قال مالك) على الثني بقدره وعلى من هو دونه بقدره
 (قال مالك) وانما ذلك على قدر طاعة الناس في يسرهم ﴿قلت﴾ فهذا الذي يحول الى
 مصر فيسكنها أهو بمنزلة المصري (قال) نعم ان تحول الى مصر رجل من أهل البادية
 أو من أهل الشام أو من أهل العراق فسكن مصر أو انقطع اليها فهو بمنزلة رجل من
 أهل مصر (قال) وقد قال مالك في البدوي ما أخبرتك انه يصير مصريا وقد قاله في
 الشامي اذا تحول الى مصر انه يصير مصريا ويعقل معهم ﴿قلت﴾ فان جنى هذا الرجل
 الذي تحول الى مصر جنابة وقومه بالشام ومنهم بمصر لا يحملون الجنابة لقتلهم ولسنة
 الدية أيضا يضم اليهم أقرب القبائل منهم أو يحمل قومه الذين بالشام والدية وانما كان تحول
 من الشام الى مصر (قال) اذا تحول من الشام الى مصر فسكنها فهو من أهل مصر كما
 أخبرتك (وقال مالك) في أهل الشام لا يحملون جنابة أهل مصر وأهل مصر
 لا يحملون جنابة أهل الشام لان مالكا قال في أهل البدو لا يحملون جنابة أهل الحضرم
 وأهل الحضرم لا يحملون جنابة أهل البدو فأرى أن يضم اليه أقرب القبائل فيحملون
 الدية بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ فان لم يكن لهذا الرجل بمصر من قومه أحد يحمل
 جنابته ضمنت اليه أقرب القبائل الى قومه فيحملون جريته (قال) نعم ﴿قلت﴾ لم
 قال مالك ان أهل البدو لا يحملون مع أهل الحضرم وأهل الحضرم لا يحملون مع أهل
 البدو (قال ابن القاسم) لانه لا يستقيم أن يكون في دية واحدة دنانير وأوبال ودراهم

أو دراهم ودنانير فهذا تفسيره وما سمعت من مالك فيه شيئاً وأما أهل الشام وأهل مصر فهم أجناد قد جندت فكل جند عليهم جرأهم دون من سواهم من الاجناد

﴿ ما جاء في الصبي والمجنون اذا جنوا وفي دية الجنين اذا كان ذكراً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الصبي والمجنون ماجنيا من عمد أو خطأ بسيف أو غير ذلك أهو خطأ (قال) قال مالك نعم وتحمله المائلة اذا كان بلغ الثلث فصاعداً وان كان أقل من الثلث ففي أموالهم وان لم يكن لهم مال كان ذلك ديناً عليهم يتبعون به وان كان المجنون يفيق ويحس فما أصاب في حال جنونه فهو بمنزلة ما وصفت لك وما أصاب في حال افاقته فهو والصحيح سواء يقام ذلك عليه كله ان كان عمداً وان كان خطأ حملته المائلة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المجنون الذي يحس ويفيق اذا قطع يد الرجل أو اقترى على رجل أوقفاً عينه وذلك في حال افاقته ثم انتظر به بره الجرح فلما برأ الجرح رفع ذلك الى السلطان وهو معتوه في حال جنونه وهو يحس في رأس كل هلال ثلاثة أيام أقيم عليه جرأته هذه أم ينتظر به حتى يفيق ثم يقام عليه ماجني (قال) أرى أن يؤخر حتى يفيق وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الجنين في الدية اذا كان الجنين جارية (قال) الذكر والانثى في ذلك سواء عند مالك في الدية فيه النقرة جارية كانت أو غلاما ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ضربها رجل فألقته ميتة مضمضة أو علقه ولم يستن من خلقه اصبع ولا عين ولا غير ذلك أيكون فيه النقرة أم لا (قال) قال مالك اذا ألقته فسلم أنه حمل وان كان مضمضة أو علقه أو دما ففيه النقرة وتنقضي به المدة من الطلاق وتكون به الامة أم ولد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الجنين اذا ضربته رجل فألقته أمه ميتة أو حملته المائلة في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا تحمله المائلة انما هو في مال الجاني

﴿ ما جاء في امرأة من الجبوس أو رجل من الجبوس ﴾

﴿ ضرب بطن امرأة مسلمة فألقت جنينها ميتاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن امرأة من الجبوس أو رجلاً من الجبوس ضرب امرأة من

المسلمين فألقت جنينا ميتا أ يكون ذلك على عاقبتهم لانه أكثر من ثلث دية الجارح
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أني أرى ان كان خطأ حملته عواظهم لانه أكثر
من ثلث دية الجارح وان كان عمدا كان في مال الجارح لان مالك قال في المرأة
تجرح الرجل فيبلغ ذلك ثلث ديتها ان العاقلة تحمل ذلك عنها فكذلك المجوس
ما أصابوا مما يكون ذلك في ثلث ديتهم رجلا كان الذي جنى ذلك أو امرأة فان
عاقبتهم تحمل ذلك عنهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ضرب رجل بطنها فألقت جنينا ميتا
أ يكون على الضارب الكفارة أم لا (قال) قال مالك الذي جاء في كتاب الله في
الكفارة إنما ذلك في الرجل الحر اذا قتله خطأ ففيه الكفارة (قال مالك) وأنا
أستحسن أن يكون في الجنين الكفارة (قال مالك) وكذلك في الذي والعبد اذا
قتلا أرى فيه الكفارة وأرى في جنينهما الكفارة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ضربها رجل
خطأ فأت غرجه جنينها من بعد موتها ميتا أ يكون في الجنين غرة (قال) ماسمعت
من مالك فيه شيئا ولا أرى فيه غرة لانه إنما خرج ميتا بعد موت أمه فانما على قاتلها
الدية لانه مات بموت أمه ﴿ قلت ﴾ فكيف ترى عليه أ كفارتين أم كفارة واحدة
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى فيه كفارة واحدة ﴿ قلت ﴾ فان ضرب
رجل بطنها فألقت جنينا حيا ثم مات وفي بطنها جنين آخر ثم مات الجنين الذي خرج
حيا بعد موتها أو قبل موتها (قال) في الأم نفسها وفي ولدها الذي لم يزايلها عند مالك
الدية دية واحدة والكفارة لان الذي في بطنها لم يزايلها فلا شيء عليه فيه لادية ولا
كفارة ولم أسمع في الذي في بطنها من مالك في كفارته شيئا فلا أرى عليه فيه
الكفارة وأما الذي خرج حيا فأت فان كان استهل صارخا ففيه القسامة والدية وان
كان لم يستهل صارخا ففيه ما في الجنين

﴿ ما جاء في الرجل يأتي بمبد أو وليدة وهبة ﴾

﴿ دية الجنين هل يجبرون على ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما جاء في الجنين من الحديث ان فيه غرة أرأيت ان جاءهم بمبد

أو بأمة أيجبرون على أخذ ذلك في قول مالك (قال) نعم إذا كان قيمة العبد أو الأمة
خمسين ديناراً أو ستمائة درهم فإن كان قيمة ذلك أقل من خمسين ديناراً أو أقل من
ستمائة درهم لم يكن ذلك له إلا أن يشاء المجني عليه أن يأخذ ذلك منه ﴿قلت﴾
أرأيت الذي يخرج قبل موت أمه ميتاً أو حياً فأتى قبل موتها ثم مات هي بعده
أثرث الام من ديتة شيئاً أم لا وكيف ان كان حياً فأتى الام قبله ثم مات هو من
بعدها وقد استهل صارخاً أثرث هذا أمه أم لا (قال) نعم يرث بعضهم بعضاً في
مسائل هذه ﴿قلت﴾ أرأيت ان ضرب رجل بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً
وقد مات أبوه قبل ذلك ولا يه امرأة أخرى حامل فولدت بعد خروج الجنين ولداً حياً
أثرث من دية هذا الجنين في قول مالك أم لا (قال) قال مالك دية الجنين موروثة
على فرائض الله فأردي لهذا الولد من هذا الاخ الجنين ميراثه منه لانه كان حياً يوم
خرج الجنين ميتاً ووجبت فيه الدية ألا ترى لو أن رجلاً مات ولا يه امرأة حامل
ولا ابن للميت ان للحمل ميراثه من هذا الميت اذا خرج حياً فكذلك مسألتك في
الجنين ﴿قلت﴾ وكذلك لو ضرب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً ثم خرج آخر حياً
فماض أو استهل صارخاً فأتى مكانه كان لهذا الذي خرج حياً ميراثه من هذا الذي
خرج ميتاً في قول مالك (قال) نعم لان مالكا قال دية الجنين موروثة على فرائض
الله ﴿قلت﴾ وسواء ان كان خرج الجنين ميتاً قبل أخيه الحى أو بعده (قال) نعم
هو سواء وهو يرثه اذا كان خروجه بعده وهو حي ﴿قال﴾ قال مالك ولو أن
الوالد ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً فإن الاب لا يرث من دية الجنين شيئاً
ولا يحجبه وهي موروثة على فرائض الله وليس للاب من ذلك شئ ﴿قلت﴾ أرأيت
جنين الذمية كم فيه (قال) عشرة دية أمه أو نصف عشر دية أبيه وهو سواء ﴿قلت﴾
والذكر والانثى في ذلك سواء (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال)
نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الذي يضرب بطن المرأة فألقت جنيناً ميتاً أمه وخطؤه
سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن ضرب رجل بطنها عمداً فألقت جنيناً

حيات بعد ما استهل صارخا (قال) الذي سألت مالكا عنه انما هو في الخطأ وأنا أرى في الدية بقسامة اذا كانت الام مسلمة والاب مسلم وان ضرب رجل بطنها عمداً فألقت جنينا حيا ثم استهل صارخا فأت في القسامة يقسمون على من فعل ذلك ويقتلونه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يكون العمد في المرأة الا أن يضرب بطنها خاصة بعمده فذاك الذي يكون فيه التقصاص بقسامة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت امرأة النصراني وهي حامل فضرب رجل بطنها فألقت جنينا ميتا (قال) لا قسامة في هذا وفيه نصف عشرة دية أبيه لان مالكا قال في النصرانية اذا أسلمت وفي بطنها جنين ان في جنينها مافي جنين النصرانية وكذلك قال لي مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو استهل صارخا ثم مات حلف فيه ورثه ميئا واحدة واستحقوا دية وذلك أن مالكا قال في النصراني يقتل فيأتي ولاية النصراني يشاهد من أهل الاسلام عدل انهم يحلفون ميئا واحدة ويستحقون الدية على من قتله مسلما كان أو نصرانياً فكذلك جنين النصرانية اذا استهل صارخا فالما فيه ميئن واحدة لما عمل به واستحقوا دية

— ماجاء في قيمة جنين الامة وأم الولد وفي الأب يحجى على ابنه بخطأ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت قيمة القرة في الدراهم انما هو ستمائة درهم في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة كم في جنينها (قال) في جنينها عشر قيمتها كجنين الحرة من دية أمه وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان لجنين الامة أب وهو عبد أو حر هل يلتفت الى قيمته أو يحمل فيه نصف عشر قيمة الاب اذا كان عبداً (قال) لا يلتفت في جنين الامة الى والده عبداً كان أو حراً انما فيه عشر قيمة أمه وهو قول مالك الا أن مالكا قال في جنين أم الولد اذا كان من سيدها ان فيه مافي جنين الحرة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتل الاب ابنه خطأ أ يكون ذلك على المأقلة في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يرث من دية شيئا (قال) نعم لا يرث من دية شيئا عند مالك ويرث من ماله ﴿ قلت ﴾ واذا كان عبداً لم يرث من دية شيئا ولا من ماله (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فسا فرق بين الجنين اذا ضربت أمه

فألقته ميتاً قال مالك فيه دية الجنين بغير قسامة خطأ كان أو عمداً فإذا ضربها فألقته حياً فاستهل صارخاً ثم مات بعد ذلك قال مالك ففيه القسامة وديته على العاقلة (قال) لأن الجنين حين خرج ميتاً بمنزلة من ضرب فات ولم يتكلم وأنه إذا خرج حياً فات بعد ما استهل فهو بمنزلة رجل ضرب فتكلم وعاش أياماً ثم مات ففيه القسامة والذي لم يتكلم حتى مات فلا قسامة فيه وكذلك الجنين إذا خرج ميتاً فلا قسامة فيه وأما إذا خرج حياً فاستهل ثم مات فإنه لا يدري أمن ضربته مات أو من غير ذلك من شيء عرض له بعد خروجه ففيه القسامة ﴿قلت﴾ فإن كان ضربها عمداً فألقته حياً فاستهل ثم مات (قال) إنما سألت مالكا عن المرأة إذا ضربها رجل خطأ فألقته حياً فاستهل صارخاً ثم مات فقال مالك فيه القسامة والمقل وأرى في الممد في مسألتك أن فيها القسامة والقود

﴿ما جاء في رجل وصبي قتل رجلاً عمداً﴾
﴿وضربه الصبي خطأ والرجل عمداً﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت إذا اجتمع في قتل رجل حر صبي ورجل قتلناه عمداً (قال) قال مالك على عاقلة الصبي نصف الدية ويقتل الرجل ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت رمية الصبي خطأ ورمية الرجل عمداً فات منهما جميعاً (قال) الدية أرى وأستحسن أن تكون الدية عليهما جميعاً لأنى لا أدري من أيهما مات وإنما قال مالك إذا كان الممد منهما جميعاً (قال ابن القاسم) قال مالك كل من قتل عمداً فني عنه وكان القتل بينة أثبت عليه أو قسامة استحق بها الدم قبله عمداً فني عنه (قال) قال مالك يضرب مائة ويحبس عاماً (قال ابن القاسم) ويلقي عن مالك أنه قال إذا قتل رجل مسلم ذمياً عمداً أو عبداً عمداً فإنه يضرب مائة ويحبس سنة ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقر أنه قتل ولى هذا الرجل عمداً ففما عنه هذا الرجل أ يضرب مائة ويحبس عاماً (قال) نعم كذلك قال مالك أنه يضرب مائة ويحبس عاماً ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً من أهل الذمة أو عبداً لرجل من المسلمين أو لرجل من أهل الذمة قتل رجلاً من المسلمين

أو من أهل الذمة أتضر بهما مائة وتحبسهما عاما في قول مالك (قال) قال لي مالك في الذي يقتل عمداً فيعفو أولياء الدم عنه أنه يضرب مائة ويحبس عاماً فأدري في هذا أنهما يضربان مائة ويحبسان عاماً كل من قتل عمداً إذا عفى عنهم عبيداً كانوا أو إماء أو أحراراً مسلمين كانوا أو ذميين أو عبيداً لأهل الذمة فهم في ذلك سواء ﴿قلت﴾ فإن قتل عبد لرجل ولياً إلى عمداً عفوت عنه ولم أشرط أني أمانا عفوت عنه على أن يكون لي أو لسيدة (قال) سألت مالكا عن الرجل يعفو عن الدم في العمد والقاتل حراً ولا يشترط الدية ثم يطلب الدية بعد ذلك (قال) قال مالك لاشئ له إلا أن يعرف له سبب أرادته فيحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما عفوت عنه إلا على أخذ الدية وما كنت عفوت عنه تركاً للدية ثم يكون ذلك له وكذلك العبد ليس له فيه شيء إلا أن يعرف أنه أمانا عفا على أن يستحيه لنفسه فإن عرف ذلك كان ذلك له وكان سيده بالخيار ﴿قلت﴾ فلو عفا ولي الدم إذا كان عمداً عن العبد على أن يأخذه وقال سيد العبد لا أدفعه إليك أما أن يقتل وأما أن يترك (قال) لا ينظر إلى قول سيد العبد ويأخذه هذا الذي عفى عنه على أن يكون له العبد كذلك قال لي مالك إلا أن يشاء رب العبد أن يدفعه إليه الدية ويأخذ العبد فذلك له ﴿قلت﴾ أرايت أن عفوت عن هذا العبد على أن يكون العبد لي وقد قتل وليي عمداً فأخذه أ يضرب مائة ويحبس عاماً في قول مالك (قال) نعم وذلك رأيي

حجاء ما جاء في رجل من أهل البادية ضرب

﴿ بطن امرأة فألقت جنينا ميتا ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من أهل البادية من أهل الأبل ضرب بطن امرأة من أهل البادية فألقت جنينا ميتا أتكون فيه الأبل أم الدنانير على الضارب أم النقرة أم الدرهم (قال) قال مالك في النقرة التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمران من الرقيق أحب إلى من السودان إلا أن تكون الحمران من الرقيق قليلاً في الأرض التي قضى فيها بالنقرة فيؤخذ من السودان (قال) قال مالك والقيمة في ذلك

خمسون ديناراً أو ستمائة درهم وليست القيمة عندما كالسنة التي لا اختلاف فيها وإنى
 لأرى ذلك حسناً قال ابن القاسم في هذا من قول مالك ما يدلك على
 الجنين إذا وقعت دية على أهل الأبل أن عليهم غرة ليست بأبل وقد قضى فيها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغرة والدية يومئذ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الأبل فأتاها قضى بالغرة على أهل الأبل ولم يجعل عليهم الأبل وإنما قوم عمر بن الخطاب
 الدية من الأبل على أهل الذهب والورق حين صارت أموالهم ذهباً وورقاً وترك دية
 الأبل على أهل الأبل على حالها والغرة إنما هي سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قائمة بعد أولاده ألا ترى أن مالكا قال ليست الخمسون ديناراً في الغرة ولا الستمائة
 درهم كالسنة القائمة وأستحسنه والدية فيه إنما هو بعد أو وليدة ألا ترى أن في
 حديث ابن شهاب الذي يذكر عنه مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
 فيه بكرة بعد أو وليدة وفي حديث ابن المسيب الذي يذكر مالك عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بكرة بعد أو وليدة (وفي حديث
 مالك عن زينة أن الغرة تقوم خمسين ديناراً أو ستمائة درهم) (وقال مالك) في الغرة
 التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمران أحب إلى من السودان ورخص
 في السودان على حال ما وصفت لك إذا كان الحمران بتلك البلدة قليلاً أن يؤخذ
 السودان وذكر في التعميم أنه ليس كالسنة وإنما الدية في الجنين بعد أو وليدة إنما
 وقعت من بلاد المسلمين وعلى من وقعت ولا يفتن فيه إلى أهل الأبل من غيرهم
 وكذلك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغرة على أهل الأبل في الجنين ولو
 كانت على أهل الأبل في الجنين أبل لكان على أهل الورق والورق وعلى أهل
 الذهب والذهب ولكنها على ما قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وإنما
 بين لك ذلك أن الدية إنما كانت أبلاً عند ما قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى في الأنصاري الذي قتل بخير فأتاها وداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبل
 وهو في المدينة وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغرة بعد أو وليدة وهو

ما جاء في الرجل يقر على نفسه بالقتل خطأ
وفي الجماعة يشتركون على القتل خطأ

قلت ﴿أرأيت أن أقر الرجل بالقتل خطأ أتجعل في ماله في قول مالك أم على العاقلة (قال) سألت مالكا عن الرجل يقر بالقتل خطأ فقال لي مالك أرى أن ينظر في ذلك فإن كان الذي أقر له ممن يتهم أن يكون إنما أراد غني ولده مثل الأخ والصديق لم أر أن يقبل قوله وإن كان الذي أقر بقتله من الأبعد ممن لا يتهم فيه رأيت أن يقبل قوله إذا كان ثقة مأمونا ولم يخف أن يكون أرشي على ذلك ليحابي به أحدا ﴿قال﴾ قتل مالك فلي من عقله (قال) على عاقلته ﴿قال﴾ قتل مالك أقبسامة أم بغير قسامة (قال) بل بقسامة قسم ولادة الدم ثم يستحقون الدية قبل العاقلة ﴿قلت﴾ فإن أبي ولادة الدم أن يقسموا أتجعل الدية في مال هذا المفر (قال) لا ولا أرى لهم شيئا (قال) وسئل مالك عن الرجل يضرب فيقول فلان قتلني خطأ أنرى أن يقبل قوله (قال) قال مالك نعم ﴿قلت﴾ والمقل على من هو أعلى القاتل في ماله أم على عاقلته (قال) قال مالك بل ذلك على عاقلته إن أقسموا وإلا لم يكن لهم في مال الذي ادعى عليه شيء فكذلك إقرار هذا بالخطأ لأن الدية لا تجب في قول مالك على المفر بإقراره إنما تجب على عاقلته ولا ثبت إلا بقسامة فكذلك قال لي مالك لا شيء عليه في ماله ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الذي أقر بالقتل خطأ وأقسم الدين أقر لهم فوجبت الدية لهم على عاقلة هذا الذي أقر بها أنجعلها عليهم في ثلاث سنين في قول مالك (قال) نعم إذا وجبت عليهم فأنما هي في ثلاث سنين عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتراك عشرة رجال في قتل رجل خطأ وهم من قبائل شتى أتجعل على كل قبيلة عشر الدية في ثلاث سنين (قال) لكم كذلك قال مالك ﴿قال﴾ وقال مالك إذا وقع ثلث الدية على عشرة رجال من قبائل شتى حملته عنهم عواقلهم ﴿قال﴾ وقال مالك وإن جنى رجل واحد أقل من الثلث لم تحمله العاقلة لأن الجنابة أقل من الثلث إنما تحمل العاقلة

الجبانية اذا كانت الجبانية الثلث فصاعداً وقتت علي واحد أو علي جماعة فان المأفلة
تحملة بحال ما وصفت لك

﴿ ما جاء في الرجلين يقران بقتل رجل عمداً أو خطأ ﴾
﴿ ويقولان قتله فلان معنا ^(٣) ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقر رجلان بقتل رجل عمداً أو خطأ وقال قتله فلان معنا (قال)
أما في العمد فلا يقبل قولهما لانهما غير عدلين لانهما اتما أقرأ ولا تحمل المأفلة اعترافاً
الابقسامه من ولادة الدم ﴿ قلت ﴾ أفقسم ولادة الدم على الذي قالأ فيه قتله معنا وهو
ينكر (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان قول هذين قتله فلان معنا لوث بينة ولو كانت
شهادة تامة لجلتها بغير قسامة وأجزتها كلها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال ولادة الدم نحن
نقسم عليكم ونذع هذا المنكر أ يكون ذلك لم (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان قالوا نحن قسم
على نثي الدية أ يكون ذلك لم (قال) لا أعرف القسامة تكون الا في الدية كاملة
﴿ قال سحنون ﴾ اختلف في هذه المسألة أصحابنا على قولين الخزوي وغيره قال بعضهم
لا يحمل المأفلة اعترافاً ولا اقراراً وتكون الدية على المقرين في أموالهما ولا يقبل
قولهما ان فلاناً قتله معنا خطأ لانهما يريدان أن يدفعا عن أنفسهما بعض الغرم بشهادتهما
وقال بعضهم ان المأفلة تحمل الاعتراف من غير قسامة لان الدية قد ثبتت بشاهدين
(وقال الخزوي) اذا أقر رجل واحد أنه قتل رجلاً خطأ فأنما تكون الدية في ماله
ولا يقبل قوله ان فلاناً قتله معي فان كان مع اقراره شاهد واحد يشهد على القتل

(٣) (قوله ما جاء في الرجلين يقران بقتل رجل الخ) هذا البحث كله الى قوله فأدركته صلاة
المغرب فأذن لنفسه ليس موجوداً في النسخة المغربية أصلاً ولكنه ثبت في النسخة المصرية
مذيل به بلب الجراخت بدون ترجمة مع أنه ليس بينه وبين الموضوع الذي هو مذكور فيه مناسبة
بالرة فاستشرنا بعض العلماء في حذفه تبعاً للنسخة المغربية أو إثباته تبعاً للنسخة المصرية فأشار علينا
أن نثبت في ألبب المواضع له لا فيه من الفائدة الجليلة فأنبتناه هنا بحروفه تحت هذه الترجمة التي
أخذناها من صدر البحث غير أنه لم يظهر لنا وجه مناسبة ذكر الاربع المذكورين في آخره عن
ابن مهدي ولكن للمحرص على الفوائد ذكرناهما فليحرراه كتبه مصححه

خطأ أخرجه الشاهد من الترم والاقرار وكانت القسامة لا ولياء المقتولين مع الشاهد
 ﴿ابن مهدي﴾ عن مبارك بن فضالة أن الحسن قال في قوله ولقاهم نضرة وسروراً
 قال نضرة حسناً في الوجوه وسروراً في القلوب ﴿ابن مهدي﴾ عن مهدي بن ميمون
 عن غيلان بن جبر عن مطرف بن عبد الله بن الشخير قال صلاح قلت صلاح عمل
 صلاح عمل صلاح فيه موسى بن معاوية عن يوسف بن عطية عن قتادة عن أنس بن
 مالك قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فسمع منادياً ينادي الله أكبر
 الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله قال النبي صلى الله عليه وسلم خرج من النار
 فابتدئناه فإذا هو شاب حبشي يرعى غنماً له في بطن واد فأدركته صلاة المغرب فأذن
 لنفسه

﴿ما جاء في أحوال العين اليمنى﴾ وفقاً عين رجل اليمنى

﴿وفي القصاص في اليد وفي الاستئذان﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أحوال العين اليمنى وفقاً عين رجل اليمنى خطأ كم يكون عليه (قال)
 نصف الدية على حاقته وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قماًها ممدداً (قال ابن
 القاسم) سألت مالكا عنها فقال لي إنما هي عندي بمنزلة اليد والرجل مثلهما لو أن
 رجلاً أقطع اليد اليمنى قطع يمين رجل أو أقطع الرجل اليمنى قطع رجل رجل اليمنى
 أنه لا قصاص فيه ولكنه فيه الدية في ماله ﴿قال﴾ فقلت لمالك فالعين مثل ذلك (قال) ثم
 واليد والرجل مما لا اختلاف فيه من قوله أنه لا يقتص العين اليسرى باليمين ولا
 اليمين باليسرى في الذي قال لي مالك دليل على أن العين كذلك أيضاً لا يقتص عين
 يمين يسرى ولا يسرى يميني والاستئذان كذلك أيضاً الثانية والثالثة والرابعة بالرباعية
 والعليا بالعليا والسفلى بالسفلى ولا تقاد سن الا بمثلها سواء في صنفها وموضعها لا غير
 ذلك ويرجع ذلك الى العقل اذا لم يكن له مثل الذي طرح له فيقتص له منه
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان لا قصاص فيه فكم العقل فيه وعلى من العقل (قال)
 العقل خمسمائة دينار في مال هذا الا عور الجاني وهو قول مالك

ما جاء في الاور وفقاً عين الصحيح

وقال ﴿ وسألنا مالكا عن الاور وفقاً عين الصحيح فقال لنا ان أحب الصحيح
اقتص وان أحب فله دية عنه ثم رجع بسد ذلك فقال ان أحب ان يقتص اقتص
وان أحب فله دية عين الاور ألف دينار وقوله الآخر أعجب الى وهذا انما هو في
الاور اذا فقا عين رجل وعين الاور الباقية هي مثل تلك العين تكون عين الاور
اليمنى باقية فيفقا عين رجل اليمنى أو تكون اليسرى باقية فيفقا عين رجل اليسرى
وأما رجل أجور العين اليمنى فقا عين رجل اليمنى فهذا لا قصاص له فيما سمعت من
مالك وفيما بلغني عنه وليس له الا دية عنه ان كان المفقوء عنه صحيحة عينه
تقسمة دينار وان كان أجور فالف دينار لانه لا قصاص له في عين الجاني ولان دية
عين الاور عند مالك ألف دينار ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا أعمى فقا عين رجل
عمداً أتحمله عنه المائلة أم يكون ذلك في ماله في قول مالك (قال) ذلك في ماله عند
مالك ولا تحمله المائلة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً ذهب سمع احدى أذنيه فضره
رجل فأذهب سمع أذنه الاخرى أتكون عليه الدية كاملة أم نصف الدية في قول
مالك (قال) بل عليه نصف الدية في قول مالك (قال) ولا تكون الدية عند مالك في
شئ واحد مما هو زوج في الانسان الا في عين الاور وحدها فان فيها الدية كاملة عند
مالك ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين السمع والبصر وقد قال مالك في عين الاور الباقية
الدية كاملة وقال في الذي قد ذهب سمع احدى أذنيه ان في سمع أذنه الباقية نصف
الدية فما فرق ما بينهما (قال) السنة التي جاءت في عين الاور وحده ان في عينه الدية
كاملة ألف دينار وما سوى ذلك مما هو زوج في الانسان من مثل اليدين والرجلين
والسمع وما أشبه هذا فان في كل واحدة نصف الدية ما ذهب منه أول وآخر
فهو سواء

﴿ما جاء في الرجل يشع موضع خطأ أو مأمومة أو جافنة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو ضرب رجل رجلا فشجه موضحة خطأ لم قلت لا يحكم له بدية
الموضحة حتى ينظر الى ما يصير اليه ولم قال مالك ذلك لا يقضى له بالدية الا بعد البرء
وهذا المشجوج موضحة يقول أعطني حق موضحتي فان زادت موضحتي زدتي
(قال) ألا ترى أنه لو مات منها كانت الدية على عاقلة بعد القسامة عند مالك وانك
لا تدري على من وجبت دية الموضحة ﴿قلت﴾ فان كانت مأمومة خطأ أليس
العاقلة تحمل ذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان قال لك أعطني عقل مأمومتى وتحملها
العاقلة فان مات منها حملت العاقلة تمام الدية (قال) لا يكون له ذلك ألا ترى أن الدية
لا تجب ان مات منها الا بقسامة فلا بد أن ينتظر بالعاقلة حتى يعرف ما تصير اليه
مأمومته ﴿قلت﴾ أرأيت هذا المشجوج مأمومة أليس ان مات وقد انتظرت حتى
تعرف الى ما تصير اليه مأمومته فأبي ورثته أن قسموا جعلت على العاقلة ثلث الدية
للمأمومته (قال) نعم ﴿قلت﴾ قد أوجبت في الوجهين جميعا ان مات أو عاش على العاقلة
ثلث الدية في قول مالك فلم يجبه بذلك (قال) هذا الذي سمعت وانما هو الاتباع
﴿قلت﴾ أرأيت من قلع سن صبي خطأ (قال) قال مالك ينتظر بها فان ثبتت والا كان
عليه عقل السن (قال) قال مالك ويؤخذ العقل فيوضع على يدي عدل حتى ينظر الى
ما تصير اليه السن فان عادت لهيئتها لم يكن فيها شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان قلع رجل
ظفر رجل خطأ ما عليه في قول مالك (قال) ان برأ وعاد لهيئته فلا شيء عليه وان
برأ على ضم كان فيه الاجتهاد ﴿قلت﴾ فان كان عمدا اقتص منه (قال) نعم
﴿قلت﴾ أرأيت هذا الصبي الذي قلعته سنة فانتظرت به ان مات قبل أن يخرج
سنة أو مات قبل أن يشر هل يجب عقل السن على الذي قلعها أم لا (قال) نعم قد
وجب عقلا وهو قول مالك

﴿ ما جاء في رجل شج رجلا موضحة خطأ أو عمدا ﴾

﴿ فذهب منها سمه وعقله ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ضرب رجل رجلا خطأ فشجه موضحة فذهب سمه وعقله
أ يكون على العاقلة ديتان ودية الموضحة أيضاً في قول مالك (قال) نعم لان هذا كله
في ضربة واحدة فقد صارت جناية وفي هذه الضربة الواحدة أكثر من الثلث
فالعاقلة تحمل ذلك عند مالك ألا ترى أنه لو ضرب رجل رجلا ضربة واحدة فشجه
موضحة ومأمومة ان عقل الموضحة والمأمومة جميعاً على العاقلة لان هذا قد زاد على
الثلث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ضربه عمداً فشجه موضحة ومأمومة في ضربة واحدة
أو ضربه عمداً فشجه موضحة فذهب منها سمه وعقله كيف يكون هذا في قول
مالك (قال) اذا شجه موضحة ومأمومة في ضربة واحدة عمداً اقتص له من
الموضحة وعقلت العاقلة للمأمومة وان ضربه ضربة فشجه موضحة فأذهب سمه
وعقله فانه ينتظر بالضروب فان برأ وجب على الضارب القصاص في الموضحة اذا
اقتص منه حتى ينتظر هل يذهب منها سمه وعقله فان برأ للمقتص منه ولم يذهب
سمه ولا عقله من ذلك كان في ماله عقل سمع الاول وعقله ﴿ قلت ﴾ ويجتمع في
قول مالك في ضربة واحدة قصاص وعقل (قال) نعم كذلك قال مالك انه يجتمع
قصاص وعقل في ضربة واحدة وذلك أن مالكا قال في الرجل يقطع أصبعه فيبصر
فيها فتشغل من ذلك يده أو أصبع أخرى انه يقتص له منه للأصبع ويستأنى بالمقتص
منه فان برأ للمقتص منه ولم تشغل يده عقل ذلك في ماله (وقال) في مالك وهذا أمر
قد اختلف فيه وهذا الذي امتحنت وهو أحب اليّ

﴿ ما جاء في قياس النقصان في بصر العين وممع الاذن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العينين والاذنين كيف يعرف ذهاب السمع والبصر منهما في قول
مالك (قال) قال مالك في العينين اذا أصيبت فيقتص بصرها انه تلقى الضحية

وقاس التي أصيبت بإمكانه يختبر بها فإذا اتفق قوله في تلك الامكنة قيست تلك
الصحيحة ثم ينظر كم انتصت هذه للصباة من الصحيحة فيعقل له قدر ذلك (قال)
وقال لي مالك والسمع كذلك ﴿قلت﴾ وكيف يقيسون بصره (قال) سمعت انه
توضع له البيضة أو الشيء في مكان فان أبصرها حولت له الى موضع آخر ثم الى
موضع آخر ثم الى موضع آخر فان كان قياس ذلك سواء أو يشبه بعضه بعضاً صدق
وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ والسمع كيف يقاس (قال) يختبر بالامكنة أيضاً
حتى يعرف صدقه من كذبه ﴿قلت﴾ أرايت ان ضربه رجل ضربة فادعى المضروب
ان جميع جسمه قد ذهب أو قال قد ذهب بصري ولا أبصر شيئاً تصام ويتعاضى
أقبل ذلك منه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال الظالم أحق أن
يحمل عليه فأرى اذا لم يعلم ذلك ان يكون القول قول المضروب مع يمينه

ما جاء في الرجل يضرب رجلاً ضربة خطأ

﴿قطع يده أو كفه وشل الساعد﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ضربه ضربة خطأ قطع كفه فشل الساعد ما عليه في قول مالك
(قال) عليه دية اليد ولا شيء عليه غير ذلك لانها ضربة واحدة فدخل الشلل والقطع
جميعاً في دية اليد اذا كانت ضربة واحدة ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان من أهل الأبل
لجنى جناية لا تحمّلها العاقلة لانها أقبل من الثلث أفيكون على الجاني من الأبل شيء
أم لا (قال) نعم كذلك قال مالك في الأصبع ان الجناية على الجاني في ماله في الأبل
مئة غنص وابتنايون وابتنايون وحققان وجذعتان ﴿قلت﴾ وكذلك لو جنى ما هو
أقل من يسير كان ذلك عليه في الأبل (قال) نعم عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت اذا
قتل قتيلاً عمداً والجاني من أهل الأبل أو من أهل الدناير فصالحوه على أكثر من
الدية أيموز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز على ما اصطالحوا عليه كان
ذلك بديتين أو أكثر من ذلك فهو جائز على ما اصطالحوا عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان
جنى رجل من أهل الأبل جناية خطأ فصالح عاقلة أولياء الجناية على أكثر من ألف

دينار (قال) ان ذلك جائز ان قدموا الدنانير ولم يؤخروها كي لا تصير ديناً بدين اذا
أخروها ولا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولكن هذا رأي في الدين بالدين
﴿قلت﴾ أرايت ان كانت الجناية عمداً فصالحوه على مال الى أجل (قال) هذا جائز
لان هذا ليس بمال وانما كان دماً وهذا رأي ﴿قلت﴾ أرايت ان جنى جناية فصالح
الذى جنى أولياء الجناية والجناية خطأ وهي مما تحمل العاقلة قتالت العاقلة لا ترضى
بهذا الصلح ولكننا نحمل ما علينا من الدية (فقال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وذلك
لهم لان الدية عليهم وجبت

ما جاء في الرجل يقول قتلي فلان خطأ أو عمداً

﴿وقالت الورثة خلاف ما قال المقتول﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال المقتول دمي عند فلان قتلي عمداً أ يكون لولاة الدم أن
يقسموا ويقتلوا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال المقتول دمي عند
فلان قتلي خطأ فلولاة الدم أن يقسموا وأخذوا الدية من العاقلة في قول مالك (قال)
نعم وقد سألت مالكا عن ذلك فقال لي مثل ما قلت لك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال
المقتول دمي عند فلان قتلي خطأ أو عمداً وقالت الورثة خلاف ما قال المقتول أ يكون
لهم أن يقسموا على خلاف ما قال المقتول (قال) ليس لهم أن يقسموا الا على ما قال
المقتول ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ أرايت ما أصاب النائم من شيء أعلى العاقلة
هو (قال) نعم اذا بلغ الثلث فهو على العاقلة عند مالك (قال) وسئل مالك عن امرأة
نامت على صبيها فقتلته (قال) قال مالك أرى دية على العاقلة وتمتق ربة ﴿قلت﴾
أرايت ان شهد على اقرار رجل أنه قتل فلاناً خطأ رجل واحد وشهد عليه رجل
آخر أنه قتله خطأ أ يكون على الشهود عليه شيء أم لا في قول مالك (قال) سمعت
مالكا يقول في الرجل يشهد عليه الرجل الواحد أنه قتل فلاناً خطأ أن أولياء القتيل
يقسمون ويستحقون الدية قبل العاقلة وكذلك لو أقر أنه قتل فلاناً خطأ أن أولياء
المقتول يقسمون ويستحقون الدية قبل العاقلة ﴿قلت﴾ فان شهد رجل واحد على

رجل أنه أقر أنه قتل فلاناً خطأ أيكون لولادة الدم أن يقسموا ويستحقوا الدية وإنما
 شهد على اقراره رجل واحد (قال) لا يثبت ذلك من اقراره الا بشاهدين عدلين
 على اقراره ويقسمون ويستحقون ولو أن رجلاً شهد على رجل أن لفلان عليه مالا
 ولو أن رجلاً شهد على رجل أنه أقر أن لفلان عليه كذا وكذا ثم جحد كان للذي أقر
 له بذلك أن يحلف مع الشاهد على الاقرار ويستحق حقه وهذا عندي مخالف لدم
 الخطأ وهو رأي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا يقول في البعد يجرح وله مال
 ان البعد مرتين بماله في جرحه فان كان عليه دين فدينه أولى بماله من جرحه لانه انما
 جرحه في رقبته ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا يقول في المدبر اذا جرح رجلاً
 فأسلم سيده خدمته ثم جرح آخر بعد ما أسلم سيده خدمته انهما جميعا يتحصان في
 خدمته بقدر ما بقي للاول وبقدر جراحة الثاني ﴿ قلت ﴾ أرايت المحدود في قذف
 اذا حسنت حاله أتجوز شهادته في الدماء في قول مالك (قال) قال مالك اذا حسنت
 حالة المحدود في قذف جازت شهادته وأرى شهادته في الدم وغير الدم جائزة لانه لم
 يردّها في شيء من الاشياء حين قال اذا حسنت حاله جازت شهادته ﴿ قلت ﴾ لابن
 القاسم أرايت شهادة النساء في الجراحات الخطأ والقتل الخطأ أتجوز في قول مالك
 (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت شهادة النساء مع الرجل على منقطة عمد أو
 مأثومة عمد أتجوز أم لا (قال) ماسمت من مالك فيه شيئاً وأنا أراها جائزة في
 رأي لان مالكا قد أجاز شهادة المرأتين في الخطأ وهو دم ألا ترى أن ما لها أن
 تكون مالا اذا المأثومة والمنقطة عمدهما وخطوهما انما هو مال ليس فيه قود

— ما جاء في الرجل يقول قتلني فلان ولم يقل خطأ ولا عمداً —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال المقتول دمي عند فلان ولم يقل خطأ ولا عمداً (قال) ان
 قال ولادة الدم كلهم عمداً أو خطأ فالقول قولهم ويقسمون ويستحقون ما ادعوا من
 ذلك فان اختلفوا افعال بعضهم عمداً وقال بعضهم خطأ اختلفوا كلهم كانت لهم دية
 الخطأ بينهم كلهم الذين ادعوا العمد والذين ادعوا الخطأ وان أبي بعضهم أن يحلف

ونكل عن اليمين فان نكل مدعو الخطأ وقال مدعو العمد نحن نحلف على العمد
بطل دعواهم ولم يكن لهم أن يسموا ولم يكن لهم الى الدم سبيل ولا الى الدية سبيل
وان قال بعضهم قتل عمداً وقال بعضهم لا علم لنا فكذلك أيضاً بطل دعواهم ولا يكون
لهم أن يسموا وان قال بعضهم قتل خطأ وقال بعضهم لا علم لنا ونكلاوا أحلف الذين
ادعوا الخطأ وأخذوا نصيبهم من الدية ولم أسمع هذا من مالك الا أنه رأيي ﴿ قال ﴾
وبأنني أن مالكاً قال فيمن قتل قتيلاً فادعي بمض ولادة الدم انه قتل عمداً وقال بعضهم
لا علم لنا به ولا نحلف (قال مالك) فان دمه يطل وان قال بعضهم قتل خطأ وقال
بعضهم لا علم لنا بذلك ولا نحلف كان للذين حلقوا أنفسهم أوهم من الدية بأيمانهم ولم يكن
للذين لم يحلقوا شيئاً وان قال بعضهم قتل عمداً وقال الآخرون بل قتل خطأ وحلقوا
كلهم كان لهم جميع الدية ان أحب الذين ادعوا العمد أخذوا النصابهم فأما القتل فلا
سبيل لهم اليه وهذا رأيي والذي يبتني ﴿ قلت ﴾ فاقول مالك اذا ادعي بمض ولادة
الدم الخطأ وقال بعضهم لا علم لنا بمن قتله خلف الذين ادعوا الخطأ فأخذوا حظوظهم
من الدية ثم أراد هؤلاء الذين قالوا لا علم لنا بمن قتله أن يحلفوا وبأخذوا حظوظهم
أ يكون ذلك لهم (قال مالك) اذا نكل مدعو الدم عن اليمين وأبوا أن يحلفوا وردوا
الايمان على المدعي عليهم ثم أرادوا أن يحلفوا بعد ذلك لم يكن ذلك لهم فإرى انه
ليس لهم أن يحلفوا اذا عرضت عليهم الايمان فأبوا (قال) وكذلك قال لي مالك في
الحقوق اذا شهد له شاهد فأبى ان يحلف مع شاهده ورد اليمين على المدعي عليه ثم
أراد ان يحلف بعد ذلك وبأخذ لم يكن ذلك له ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا أقت شاهداً
واحداً وأبى ان أحلف معه ورددت اليمين على الذي ادعيت قبله فنكل عن اليمين
ماذا يكون عليه عند مالك (قال) عليه ان يحلف عند مالك أو يرم ﴿ قلت ﴾ ولا
يرد اليمين على الذي أقام شاهداً واحداً (قال) لا لانه اذا ردت اليمين على المدعي
عليه لم يرجع اليمين على المدعي بعد ذلك أبداً أيضاً



﴿ ما جاء في قسامة الوارث الواحد في القتل عمداً أو خطأ ﴾

﴿ قلت ﴾ والقسامة في هذا والدين سواء في رد اليمين في قول مالك (قال) نعم هو سواء عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان لم يكن للمقتول الا وارث واحد أ يخلف هذا الوارث وحده خمسين يمينا ويستحق الدية أو القتل ان ادعى العمد في قول مالك (قال) قال مالك أما في الخطأ فإنه يحلف خمسين يمينا ويستحق الدية كلها فأما العمد فلا يقتل الا بقسامة قسامة رجلين فصاعداً فان نكل واحد من ولادة الدم الذين يجوز عفوهم ان عفوا فلا سبيل الى القتل وان كانوا أكثر من اثنين وان كان ولادة الدم رجلين فنكل أحدهما فلا سبيل الى الدم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان لم يكن للمقتول الا ولي واحد فادعى الدم عمداً ما يصنع به في قول مالك (قال) ان حلف معه أحد من ولادة المقتول وان لم يكونوا في القعد مثل هذا قتلوا وان لم يحلف معه أحد من ولادة المقتول فان الايمان ترد على المدعى عليه فإذا حلف خمسين يمينا بطل عنه ما ادعى عليهم من الدم ﴿ قلت ﴾ فان نكل هذا المدعى عليه عن اليمين أ يقتل في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي اذا جرح الرجل رجلاً عمداً فأتى الجروح بشاهد على جرحه حلف واقتص فان نكل عن اليمين قيل للجراح احلف وابراً فان لم يحلف حبس حتى يحلف وكذلك القتل عندي ﴿ قال ﴾ وقال مالك في التهم بالدم اذا ردت اليمين عليه انه لا يبرأ دون أن يحلف خمسين يمينا فأرى أن يحبس حتى يحلف خمسين يمينا

﴿ ما جاء في الرجل يقيم شاهداً واحداً على جرح عمداً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذي أقام شاهداً واحداً على جرحه عمداً وأراد التقصاص وأقام شاهداً واحداً على جرحه خطأ وأراد العقول كم يحلف مع شاهده أ يمينا واحداً أم خمسين يمينا في قول مالك (قال) يمينا واحدة عند مالك وانما تكون خمسين يمينا في النفس وليس في الجراحات خمسون يمينا عند مالك انما ذلك في الدم ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك ليس في شيء من الجراحات قسامة ﴿ قيل ﴾ لابن القاسم لم أجاز مالك شهادة

رجل واحد في جراحات العمد مع بين الطالب وليس الجراحات عمداً بل وقد قال مالك لا تجوز شهادة الرجل الواحد مع بين الطالب الا في الاموال لا يجوز في فرية وقد قال مالك في الدم اذا كان ولي الدم واحداً وأقام شاهداً واحداً لم يكن له أن يقسم مع شاهده ﴿قلت﴾ فلم قال مالك ذلك في جراحات العمد وما حجه في ذلك (فقال) كفته في ذلك فقال انه لا أمر ما سمعت فيه شيئاً من أحد ممن مضى وإنما هو شيء استحسنه ﴿قلت﴾ فلم قال مالك في الدم العمد لا يقسم أقل من رجلين (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أنه قال هو الامر المجتمع عليه ولا أراه أخذه الا من قبل الشهادة لانه لا يقتل أحد الا بشاهدين

ما جاء في الرجل يقتل وله وليان أحدهما كبير والآخر صغير

﴿قلت﴾ أرأيت ان كان لهذا المقتول ولي رجل كبير وله ولي آخر صبي صغير فأراد الرجل ان يحلف وقال أنا أحلف وأنتظر حتى يكبر الصبي فيحلف فيستحق الدم جميعاً (قال) سألت مالكا عن الرجل يقتل وله ولد صغير كيف ترى في أمره أينظر بالقاتل الى أن يكبر ولده (قال) اذا بطل الدماء ولكن ذلك الى أولياء المقتول ينظرون في ذلك فان أحبوا القتل قتلوا وان أرادوا العفو فانه يفتى عن مالك أن ذلك لا يجوز لهم الا بالدية ولا يجوز عفوهم بغير دية لان ولادة الدم هؤلاء الصغار دونهم فكذلك ان كانوا اثنين صغيراً أو كبيراً فقال الكبير نحن نقسم وتقتل ولا ينظر الصغير (قال مالك) ان كان الكبير اثنين فصاعداً فذلك لهم لان الصغير منهم ليسوا بمنزلة من نكل عن اليمين وان استؤني به الي ان يكبر الصغير بطلت الدماء (قال مالك) فلهؤلاء الكبار ان يحلفوا ويقتلوا وان عفا هؤلاء الاكابر بعد ما استحقوا الدم جاز عفوهم على أنفسهم وكان للباقيين الاصاغر حظوظهم من الدية ومن لم ينف من الاكابر فلم نصيبهم في مسألتك (قال) فأرى اذا كان كبيراً أو صغيراً فأراد الكبير ان يحلف ووجد أحد من ولادة الدم يحلف معه وان لم يكن ممن له العفو حلف معه وقتل ولم يستأن بالصغير ان يكبر فان لم يجد أحداً يحلف معه حلف خمسة وعشرين يميناً وانتظر

الصغير حتى يكبر فاذا بلغ حلف خمسة وعشرين يمينا ثم استحق الدم ﴿قلت﴾ وانما يحلف ولادة الدم في الخطأ على قدر موارثهم من الميت في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فهل يقسم النساء في قتل العمد في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فهل يقسم النساء في القتل خطأ في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فلو كان القتل خطأ ولم يدع الميت الايتنا وليست له عصابة (قال) قال مالك تحلف هذه البنت خمسين يمينا ثم تأخذ نصف الدية ان جاءت وحدها وان جاءت مع عصابة حلفت خمسة وعشرين يمينا وأخذت نصف الدية اذا حلفت العصابة خمسة وعشرين يمينا وان نكل العصابة عن اليمين لم تأخذ نصف الدية حتى تحلف خمسين يمينا وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ ولم استحلها مالك هاهنا خمسين يمينا وانما لها نصف الدية (قال) لانها لا تستحق الدم بأقل من خمسين يمينا ﴿قلت﴾ فلو كان للمقتول بنت حاضرة وابن بالمغرب فقالت البنت انا أحلف وأخذ حتى كم تحلف (قال) تحلف خمسين يمينا ثم تأخذ ثلث الدية فاذا قدم الاخ الغائب حلف ثلثي الايمان وأخذ ثلثي الدية وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ومن وقع في حظه كبر يمين جبرت عليه اليمين في قول مالك (قال) قال مالك تجبر اليمين على الذي يصيبه من هذه اليمين أكثرها ان كان نصيب أحدهم من هذه اليمين الشدس ونصيب الآخر منها الثلث ونصيب الآخر منها النصف حملها صاحب النصف لانه أكثرهم خطا في هذه اليمين فتجبر عليه

ما جاء في عفو الجدود دون الاخوة عن دم العمد

﴿قلت﴾ أرايت ان كان للمقتول أخ وجد وأبوابوث من بينة وادعوا الدم عمداً أو خطأ (قال) يحلفون ويستحقون لأن مالكا قال ولادة الدم يحلفون فهو لالة ولادة الدم ﴿قلت﴾ فان كانوا عشرة اخوة وجداً والدم خطأ أحلف الجد ثلث الايمان وفرق ثلثا الايمان على الاخوة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان عفا الجد عن القتل دون الاخوة (قال) أرى عفو جازراً وأراه بمنزلة الاخ لانه أخ مع الاخوة ﴿قلت﴾ أرايت ان كان للمقتول وثة بنون وبنات فأقسم البنون على العمد أي يكون

للبنات هاهنا عفو (قال مالك) لا عفو لمن ولا يقسم ﴿قلت﴾ فإن كان للمقتول
 ابنان وابنة فأقسم الابنان فاستحقا الدم ثم عفا أحدهما ما يكون للابن الذي لم يعف
 وللابنة (قال) للابن الذي لم يعف بخمس الدية وللابنة خمس الدية ويسقط خمسا
 الدية حق الذي عفا إلا أن يكون عفا على الدية فإن عفا على أن يأخذ الدية كان ذلك
 له وكذلك قال مالك في الذي يقتل عمداً وله ورثة بنون رجال ونساء إن النساء ليس
 لهن من العفو قليل ولا كثير فإن عفا الرجال على أن يأخذوا الدية ففى موروثه على
 فرائض الله يدخل في ذلك ورثة المقتول رجالهم ونسأهم وكذلك القسامة أيضاً
 والقتل عمداً بينة تقوم سواء إذا استحقوا الدم فليس للنساء عفو فإن عفا واحد ممن
 يجوز عفوه من الرجال صار ما بقي من الدية موروثاً على فرائض الله يدخل في ذلك
 النساء وإنما قال لي مالك إذا عفا الرجال كلهم وقبلوا الدية دخل في ذلك النساء وأنا
 أرى إذا عفا واحد منهم فهو بمنزلة عفوهم كلهم ﴿قلت﴾ وتدخل امرأته في الدية
 إذا وقع العفو في قول مالك وأخوته لأمه (قال) نعم لأن مالكاً قال إذا وقع العفو
 وقبلوا الدية فقد صار ما بقي من الدية موروثاً على فرائض الله ويقضى منها دينه
 ﴿قلت﴾ أرايت انت عفا الرجال من غير أن يشترطوا الدية أيكون للنساء
 حظوظهن من الدية أم لا (قال) لا إلا أن يعفو بعض الرجال ويبقى بعضهم فإن بقي
 بعضهم كان للنساء مع من بقي نصيبهن من الدية فإن عفا الرجال كلهم لم يكن للنساء
 فيه دية وهذا الذي سمعت فيه وهو الذي فسرت لك في هذه المسألة كلها في البين
 والبنات والأخوة والأخوات وأما إذا كان بنات وعصبة أو أخوات وعصبة فإنه
 لا عفو للبنات ولا للأخوات إلا بالعصبة ولا عفو للعصبة إلا للبنات ولا للأخوات
 إلا أن يعفو بعض البنات وبعض العصبة فيقضى لمن بقي للبنات والعصبة بالدية
 وكذلك الأخوات والعصبة وهذا الذي سمعته واستحسنته ﴿قلت﴾ أرايت دم
 الممدهل يجوز فيه الشهادة على الشهادة (قال) قال مالك الشهادة على الشهادة تجوز في
 الحدود والقتل عندي حد من الحدود ﴿قلت﴾ أرايت الشاهد الواحد إذا شهد

لرجل على دم جمد أودم خطأ أيكون فيه قسامة أم يحلف ولادة الدم مع شاهد من بيننا
واحد ويستحقون (قال) بل تكون فيه القسامة كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت
ان شهد شاهد على القتل خطأ أو عمداً أتجسس هذا المشهود عليه حتى تسأل عنه
(قال) أما في الخطأ فلا تجسس لانه انما تجب الدية على العاقلة وأما في العمد فانه يجبس
حتى يسأل عن الشاهد فاذا زكى كانت القسامة وما لم يزك لم تكن فيه قسامة ﴿قلت﴾
وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك لا يقسم الا مع الشاهد العدل ولا كفالة في
التصاص ولا في الحدود ﴿قلت﴾ أرايت القتل خطأ هل فيه تعزير وجبس في قول
مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا علمت أن أحداً يعزروا في الخطأ أو
يجبس فيه وأرى أنه ليس عليه جبس ولا تعزير

ما جاء في القتل يوجد في دار قوم أو في محلة قوم
﴿أو في أرضهم أو في فلوات المسلمين﴾

﴿قلت﴾ أرايت القتل اذا وجد في دار قوم أو في محلة قوم أو أرض قوم أتكون
فيه القسامة أم لا (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت ان وجد قتل في أرض المسلمين أو
في فلوات المسلمين لا يدري من قتله أتكون دية على المسلمين في بيت ما لهم أم لا
(قال) الذي قال مالك في كتابه للموطأ أنه لا يؤخذ به أحد اذا وجد في قرية قوم
أو دارهم فاذا قال مالك لا يؤخذ به أحد فأراه قد أبطله ولم أوقفه عليه وذلك رأيت
أنه يبطل ولا يكون في بيت المال ولا على أحد ﴿قلت﴾ فالحديث الذي جاء لا يبطل
دم المسلم (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً

ما جاء في المسخوط يقول دمي عند فلان

﴿قلت﴾ أرايت ان كان المقتول مسخوطاً فقال دمي عند فلان أقبل قوله أم لا ويكون
فيه القسامة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك فيه القسامة اذا قال المقتول دمي
عند فلان ولم يذكر لنا مالك مسخوطاً من غير مسخوط ولكن قال ذلك لنا بجملاً

فأرى أن المسخوط وغير المسخوط في ذلك سواء وهذا الذي سمعت من قوله
﴿قلت﴾ فافرق ما بين الشاهد إذا كان مسخوطاً وبين المقتول (قال) لأن المقتول
لا يشتم ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت امرأة فقالت دى عند فلان (قال) قال مالك
للرأة والرجل في هذا سواء وتكون القسامة في هذا في المد والخطأ (قال ابن
القاسم) وهذا أيضاً مما يدل على الفرق بين الشاهد إذا كان مسخوطاً وبين المقتول
إذا كان مسخوطاً وتكون القسامة في هذا في المد والخطأ وقد جعل مالك الورثة
يقسمون بقول المرأة والمرأة ليست بتامة الشهادة ولا يقسم مع شهادتها في عهد ألا
تري أن المسخوط يأتي بشاهد على حقه فيحلف مع شاهده ولو أتى بشاهد مسخوط
لم يحلف معه ولم يثبت له شيء وكذلك الدم ﴿قلت﴾ أرايت ان قتل صبي فقال دى
عند فلان (قال) سمعت مالكا وأنا عنده وأناة قوم فقالوا ان صبيين كان بينهما
قتال فقتل أحدهما صاحبه فأتى بالمقتول فقالوا من بك فقال فلان للصبي الذي كان
معه وشهد على قول الصبي المقتول رجال عدول فأقر الصبي القاتل انه فصل ذلك
به فقال مالك لا أري أن يؤخذ بقول الصبي الميت ولا باقرار الصبي الحى القاتل ولا
يجوز في ذلك الا رجلا ن عدلان على أنه قتله ﴿قلت﴾ لمالك ولا تكون في هذا
قسامة (قال) لا ﴿قلت﴾ فافرق ما بين الصبي والمرأة والمسخوط وقد قلت ان
مالكا قال في المرأة والمسخوط اذا قالا دما عند فلان ان في ذلك القسامة وقلت لى
في الصبي ان مالكا قال لا قسامة فيه (قال) لان الصبي في قول مالك اذا أقام شاهداً
واحداً على حقه لم يحلف مع شاهده ولو أن امرأة أو مسخوطاً أقاما شاهداً واحداً
على حقهما لحلفا مع شاهدهما عند مالك وثبت حقهما فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ فلو
أن نصرانيا أقام شاهداً واحداً له على حق له أبحلف مع شاهده في قول مالك
ويستحق حقه في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك العبد (قال) نعم ﴿قلت﴾
وهذا قول مالك (قال) نعم



ما جاء في النصرائي يقول دمي عند فلان

قلت ﴿ أ رأيت ان قتل هذا النصرائي فقال دمي عند فلان أتكون فيه القسامة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يقسم النصرائي ولا يقسم الا المسلمون ولا يكون مع قوله قسامة ولا يكون ذلك الا بشاهد على القتل فيحلفون معه يميناً يميناً لانه لا يقسم مع النصرائي فكذلك لا يحلف مع قوله فهذا فرق ما بين النصرائي والمسلم أو شاهدين فيستحقان الدية بلا أيمان هذا في العمد والخطأ ﴿ قلت ﴿ أ رأيت ان قال المقتول دمي عند فلان قصد بدمه قصد رجل هو أروع أهل البلاد ممن لا يتهم في السماء ولا غير ذلك وليس بمتهم في شيء من الشر (قال) لم أسمع مالكا يحاشي أحداً من أحد وأرى أنه مصدق في كل ما ادعي عليه ويقسم مع قوله وذلك رأيي ﴿ قلت ﴿ أ رأيت ان قصد بدمه قصد صبي أيكون لورثته أن يقسموا وأخذوا الدية من عاقلة الصبي (قال) نعم ﴿ قلت ﴿ أ رأيت ان قصد بدمه قصد ذمي أو ذمية أو عبداً أو أمة أيكون لورثته أن يقسموا ويقتلوا وان ادعوا الخطأ أقسموا وقيل للسيد ادفع أو افد وقيل لاهل جزية هذا الذي أحملوا عقل هذا الرجل (قال) نعم وهو رأيي

ما جاء في ابن الملاعة يقول دمي عند فلان

قلت ﴿ أ رأيت ابن الملاعة اذا قال دمي عند فلان كيف يصنع به (قال) ان كانت أمه من الموالي فلموالى أمه أن يقسموا ويستحقوا الدم ان كان عبداً أو الدية ان كان خطأ وهو رأيي ﴿ قلت ﴿ فان كانت أمه من العرب (قال) هو عندي بمنزلة من لا عصبة له ولا ولا، لأنه اذا كان من العرب لا يرثه أحد الا أمه وأخوته لامه اذا لم يكن له ولد ولا ولد ولد ويكون ما بقي لبيت المال وهذا بمنزلة من لا وارث له من الرجال ولا عصبة له وماله لبيت المال فسبيل ابن الملاعة وهذا واحد وما سمعت ذلك الا أني أرى أن لا يقتل الا بينة ولا يكون في هذا قسامة في عمد وان كان خطأ أقسمت أمه وأخوته لامه وأخواته وأخذوا حقوقهم من الدية وأما أخوة ابن الملاعة لامه

فليس لهم من الدم في الممد شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان قتل ابن الملائنة عمدا بينة قامت أ يكون لامه أن تقتل قاتله في قول مالك (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل قتل وله أم وعصبة فصالحوا العصبة وأبت الأم الا أن تقتل (قال مالك) ذلك لها ﴿تقيل﴾ للمالك فلها قد ماتت (قال) غورثها على ما كان لها من القتل ان شاؤا قتلوا وان شاؤا عفووا وكذلك ابن الملائنة

ما جاء في تقسيم اليمين في القسامة

﴿قلت﴾ أرأيت ان شهد شاهدان على رجل بالقتل أتكون في هذا قسامة في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكيف يقسم الورثة في قول مالك (قال) يجلفون بالله الذي لا اله الا هو ان فلانا قتله أو مات من ضربه ان كان بعد ضربه حيا ﴿قلت﴾ ولا يذكر مالك في أيمانهم الرحمن الرحيم (قال) نعم لا يرى مالك في الايمان كلها الا بالله الذي لا اله الا هو ولا يبلغ بالخلف أكثر من هذا لا يقال له الرحمن الرحيم وذلك أنا رأينا للمدنيين يجلفون عند التبر فإ يزيدون على ما أخبرتك عن مالك فسألنا مالكا عن ذلك فقال الذي أخبرتك عنه ﴿قلت﴾ أرأيت القسامة أعلى البتة أم على العلم في قول مالك (قال) على البتة ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان بمض الورثة غيبا يوم قتل هذا القاتل بأرض إفريقية فأتى بعد ذلك أيقسم على البتة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت انه كان للمقتول مسخوطا فقال دمي عند فلان وورثة المقتول كلهم مسخوطون أ يكون لهم أن يقسموا وقتلوا ان كان عمدا وان كان خطأ أ قسموا وأخذوا الدية في قول مالك (قال) نعم ذلك لهم وهذا خلاف الشهادة لا يقسم الا مع الشاهد المدل عند مالك ولا يقسم مع الشاهد المسخوط ﴿قلت﴾ أرأيت الامعى أ يكون له أن يقسم في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ماوجب على العاتلة من الدية انما هو على الرجال ليس على النساء ولا على الذرية من ذلك شيء عند مالك (قال) نعم لا شيء على الذرية ولا على النساء في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الدية اذا حملتها العاتلة قدر كم يؤخذ من الرجل (قال) قد أخبرتك أن مالكا

لم يجد لنا في هذا حداً (قال) ولكن النبي علي قدره ومن دونه على قدره وقد كان
يحمل على الناس في أعطياتهم من كل مائة درهم درهم ونصف

— ما جاء في التسمية على الجماعة في العبد —

قلت ﴿أرأيت أن ادعوا الدم على جماعة رجال ونساء (قال) قال مالك إذا ادعوا
الدم على جماعة أقسموا على واحد منهم وقتلوا إذا كان لهم لوث من بينة أو تكلم
بذلك المقتول أو قامت البينة على أنهم ضربه ثم عاش بعد ذلك ثم مات ﴿قلت ﴿
فلورثة أن يقسموا على أنهم شأوا ويقتلوه (قال) نعم عند مالك ﴿قلت ﴿ فإن ادعوا
الخطأ وجاءوا بلوث من بينة على جماعة أقسم الورثة عليهم كليم بالله الذي لا اله الا هو
انهم قتلوه ثم تفرق الدية على قبائلهم في ثلاث سنين (قال) نعم وكذلك سألت مالكا فقال لي
مثل ما قلت لك وقال لي مالك ولا يشبه هذا العبد ﴿قلت ﴿ أرأيت اللوث من البينة
أى شئ هو أ يكون العبد أم أم الولد أم المولى أم الرجل المسخوط أم المرأة لوثه بينة
(قال) قد قال مالك اللوث من البينة الشاهد الواحد إذا كان عدلا الذي ترى أنه كان
حاضرا الامر ﴿قلت ﴿ أرأيت أن قال دى عند فلان وفلان عبد أ يقسمون ويستحقون
دمه في قول مالك (قال) نعم فإن كان عمداً كان لهم أن يقتلوه وإن استحيوه خير سيده
فإن شاء فداء بالدية وإن شاء أسلمه (قال ابن القاسم) قال مالك في العبد إذا أصيب عمداً
أو خطأ فجاء سيده بشاهد واحد حلف مع شاهده يميناً واحدة وكان له ثمن عبده إن
كان الذي أساب عبده حراً لأن العبد مال من الاموال وإن كان الذي أصابه مملوكاً
خير سيد العبد القاتل فإن شاء أن يسلم عبده أسلمه وإن شاء أن يخرج ثمن العبد المقتول
وعسك عبده فذلك له فإن أسلمه فليس على العبد أن يقتل لانه لا يقتل بشهادة رجل واحد
لانه ليس في العبد قسامة إذا قتلوا في عمد ولا خطأ ولم أسمع أحداً من أهل العلم
قال ذلك ﴿قلت ﴿ فإن قتل عبد عمداً أو خطأ لم يكن لصاحب العبد المقتول أن
يحلف ويستحق بقسامة الا بينة عادلة فيقتل أو يشاهد واحد فيحلف مع شاهده
يميناً واحدة ويستحق العبد القاتل (قال مالك) في العبد يقتل الحر فيأتي ولاية الحر

بشاهد واحد يشهد أن البعد قتله (قال) قال مالك ان شاء ولاية الحر المقتول
 يحلفون خمسين يمينا ويستحقون دم صاحبهم فذلك لم فاذا حلفوا خمسين يمينا أسلم
 البعد اليهم فان شاءوا قتلوه وان شاءوا استحيوه (قال) ولا يجب لم البعد حتى يحلفوا
 خمسين يمينا فان قالوا الحر يحلف يمينا واحدة وتأخذ البعد بفستحيه فليس ذلك لم
 دون أن يحلفوا خمسين يمينا ولانه لا يستحق دم الحر الا بينة عادلة أو بشاهد فيحلف
 ولاية الحر المقتول خمسين يمينا مع شاهده ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال المقتول دى
 عند فلان وشهد شاهد على أنه قتله أيمتري ولاية الدم بهذا في قول مالك (قال) لا
 ولكن فيه القسامة عندي

ما جاء في امرأة ضربت فقال دى عند فلان

﴿نفرج جنيها ميتا﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان ضربت امرأة فقال دى عند فلان نفرج جنيها ميتا ما القول
 في ذلك (قال) في المرأة القسامة وليس في الجنين شيء الا بينة ثبت لان مالكا قال
 ليس في الجراح قسامة والجنين جرح من جراحها فلا يثبت الا بينة أو بشاهد عدل
 فيحلف ولانه معه يمينا واحدة ويستحقون الدية ﴿قال﴾ وقال لى مالك وليس فيمن
 قتل بين الصفتين قسامة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت امرأة دى عند فلان نفرج
 جنيها حيا فاستهل صارخا ثم مات أتكون فيه القسامة وفي أمه (قال) أما في أمه ففي
 أمه القسامة عند مالك وأما الولد فاسمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى في الولد
 قسامة لانها لو قالت قتلتى وقتل فلانا مى لم يكن في فلان قسامة وكان فيها هي القسامة
 وكذلك لو قالت وهي حية ضربنى فلان فألقت جنيها فاستهل صارخا ثم مات
 وعاشت الام لم يكن فيه قسامة وكذلك لو قالت وهي حية قتل ابني لم يقبل قولها ولم
 يكن في ابنها القسامة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال دى عند أبي (قال) لم أسمع من مالك
 فيه شيئا الا أن مالكا قال اذا قال دى عند فلان كانت فيه القسامة بجملا ولم يذكرنا
 مالك الاب في ذلك فأرى أن يقبل قوله وتكون فيه القسامة فان أقسموا كانت

فيه الدية فان كان خطأ كانت على العاقلة وان كان عمداً كان ذلك في ماله ﴿قلت﴾
 أ رأيت ان حلف الورثة في القسامة في العمد وهم رجال عدد فأكذب واحد منهم
 نفسه بعد ما حلف واستحق الدم ما يصنع في ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً
 وأراه اذا أكذب نفسه قبل أن يقتلوه بمنزلة من اذا عرضت عليه اليمين فأبأها فلا
 يقتل اذا أكذب نفسه أحد من الورثة بعد اليمين اذا كان ممن لو أبى اليمين لم يقتل
 للدعي قبله الدم

— ما جاء في الرجل يقتل الرجل بالحجر أو بالمصى —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قتل رجلاً بحجر يم تقتل (قال) قال لي مالك يقتل بالحجر
 ﴿قلت﴾ فان قتلت بمصا (قال) قال مالك أقتله بالمصا ﴿قلت﴾ أ رأيت ان خنقه
 حتى قتله أقتله خنقا (قال) نعم عند مالك ﴿قلت﴾ فان غرقه (قال) أغرقه أيضاً في
 قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك أقتله بمثل ما قتل به ﴿قلت﴾ أ رأيت ان ضربه
 عصاوين فأت منها فضربت القتال عصاوين فلم يمت منها (قال) اضربه أبداً بالمصى
 حتى يموت لانه انما قتله بالمصى ﴿قلت﴾ وليس في هذا عدد (قال) ليس في هذا
 عدد ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك يقتل بالمصى كما قتل بالمصى ولم
 يذكر العدد ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قطع يده ثم رجله ثم قطع عنقه أقطع يديه ورجليه
 وتضرب عنقه في قول مالك (قال) لا ولكن يضرب عنقه ولا يقطع يذاه ولا
 رجلاه ﴿قلت﴾ لم قلت هاهنا هكذا وقد قال مالك يقتل بالقتلة التي قتل بها (قال)
 لان مالكا قال كل قصاص يكون عليه فان القتل يأتي على ذلك كله ﴿قلت﴾
 أ رأيت ان كتفقه وطرحته في نهر وغرق أنكتفى وتطرحني في النهر كما طرحته
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

— ما جاء في دم العمد اذا صالحوا عليه —

﴿قلت﴾ أ رأيت أولياء الدم العمد اذا صالحوا على أكثر من الدية أيجوز ذلك لهم

في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن رضى أولياء العمد بالدية أيكون ذلك على العاقلة أو في مال القتال (قال) بل في مال القتال عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت المرأة إذا قتلها الرجل عمداً أقتل بها الرجل في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن قطع يدها عمداً قطعت يده (قال) نعم في قول مالك ﴿قلت﴾ ونقص المرأة من الرجل والرجل من المرأة (قال) نعم

— ما جاء في النفر إذا اجتمعوا على قتل امرأة —

﴿قلت﴾ أرايت النفر إذا اجتمعوا على قتل امرأة أقتلون بها في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو اجتمعوا في قتل صبي أو صبية عمداً أقتلون بذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان اجتمعوا على قتل عبد أو نصراني قتل غيلة قتلوا به في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الحر يقتل المملوك عمداً أيكون بينهما القصاص في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت المسلم أقتل بالكافر إذا قتله عمداً في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ ولا قصاص بينهما في الجراحات (قال) نعم لا قصاص بينهما في الجراحات ولا في النفس إلا أن يقتله قتل غيلة ﴿قلت﴾ فإن قطع يديه أو رجله غيلة (قال) هذا لص يحكم عليه السلطان بحكم المحارب أن رأى أن يقتله قتله وقد بينت لك ذلك في كتاب السرقة ﴿قلت﴾ أرايت المسلم إذا قتل الكافر عمداً أ يضرب في قول مالك مائة جلدة ويحبس عاماً (قال) نعم

— ما جاء في النفر من المسلمين يقتلون رجلاً من أهل الذمة —

﴿قلت﴾ أرايت ان اجتمع نفر من المسلمين قتلوا رجلاً من أهل الذمة خطأ أتحمل الدية على عواقلهم في قول مالك (قال) قال مالك إذا قتل رجل من المسلمين رجلاً من أهل الذمة خطأ كانت الدية على عاقلته ﴿قلت﴾ وكذلك أيضاً إذا كانوا جماعة كانت الدية على عواقلهم (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت إذا جرح رجل المسلم رجلاً من أهل الذمة فقطع يديه ورجليه عمداً أتحمل ذلك على عاقلة الرجل المسلم أم تحمل

ذلك في ماله (قال) بل في ماله ﴿قلت﴾ لم جعلت هذا في مال الجاني ولم لا تجعله على
 المائلة وقد قلت لي في المأمومة والجائفة عن مالك ان المائلة تحمل ذلك اذا كانت بين
 المسلمين لانها حين وقعت وقت ولا قصاص فيها فهذا أيضا وقع حين وقع ولا قصاص
 بينهما فلم لا تجعل هذا على المائلة أرأيت ان أصاب هذا المسلم هذا الدم بمأمومة عمداً
 أجملها على المائلة أيضا أم لا والمأمومة ثلث الدية دية النصاري وقد قلت انما ينظر الى
 المجرور والجراح فأيهما بلغت الجناية ثلث دية حملتها المائلة (قال) المأمومة والجائفة
 لم يكن ذلك عند مالك بالامر البين كالسنة ان المائلة لا تحمل عمد ذلك ولكنه
 استحسنه ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد اجتمع أمر الناس ان المائلة لا تحمل العمد (قال)
 فأما المأمومة والجائفة فقد قال مالك فيهما ما قال وقد كان مالك أكثر دهره يقول
 فيهما انهما في ماله ان كان له مال وان لم يكن له مال حملت ذلك المائلة ويقول انما
 رأيت ذلك ثلاثا يبطل جرحه لانه لا قود فيه فلما كان هذا لجاني عدما وكانت الجناية
 لا قود فيها حملها على المائلة ثم رجع فجعلها على المائلة بضعف ﴿قال﴾ وقال مالك
 آخر ما كتبه فيها ما هو عندى بالامر البين انه على المائلة فأرى مسائل هذه كلها
 في جراحة المسلم النصرائي أو في نفسه ان ذلك في ماله الا في مأمومته وجائفته فذلك
 على المائلة في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت العبيد هل بينهم القصاص في النفس وفيما دون
 النفس عند مالك في جراحاتهم ﴿قلت﴾ والذكر والأتى معهم بينهم القصاص في
 النفس وفيما دون النفس في قول مالك سواء (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال
 سيد العبد المقتول اذا كان القتل عمداً أنا أستحيه على أن أخذه (قال مالك) اذا استحياه
 على أن يأخذه كان ذلك له وقيل لولي العبد القاتل ادفع عبيدك وافده بقيمة العبد
 المقتول ﴿قلت﴾ فان كان المقتول حراً فقال وليه أنا أستحيه على أن أخذه (قال)
 يقال لسيد العبد القاتل ادفع عبيدك أو افده بالدية ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن فراً
 اجتمعوا على قتل رجل فقطعوا يده عمداً أيقنص له من جميعهم وتقطع أيديهم في
 قول مالك (قال) نعم قال مالك يقنص من جميعهم وتقطع أيديهم بمنزلة القتل اذا

اجتمعوا علي قتل رجل قتلوا به جميعا ﴿قلت﴾ أرايت العيين بهذه المنزلة (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قطع من نصف الساعد عمدا أقتص منه في قول مالك (قال) نعم لان مالك يرى التفصا في المظالم الا في الفخذ وما وصفت لك مما يخاف عليه فيه

﴿ما جاء في قود من قطع بضمة من رجل﴾

﴿وفي القود من اللطمة أو السوط﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قطع بضمة من لحم أقتص منه (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الضربة بالسوط أو اللطمة هل فيها قود في قول مالك ﴿قال﴾ سحنون ﴿كل ما لا يدمي فلا يقتص منه﴾ (قال) ﴿وأخبرني علي بن زياد عن مالك أنه قال ليس في اللطمة والسوط قود وهو أيضا قول أشهب﴾ (قال) ﴿وقال مالك اللطمة لا قود فيها﴾ (قال) ﴿وما أقوم على حفظ قول مالك في السوط وأرى فيه القود﴾ ﴿قلت﴾ أرايت شهادة الصبيان على الجنائات أتمجوز في قول مالك (قال) نعم ما لم يفتروا فيها بينهم ولا تمجوز على غيرهم من الكبار ﴿قلت﴾ أرايت ان كانوا ثلاثة فجرح أحدهم صاحبه فشهد الباقي على ذلك قبل أن يفتروا أقبل شهادتهم أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه ولا أرى أن تقبل شهادة صبي واحد ﴿قلت﴾ أرايت ان كانوا صبيانا جماعة وفيهم رجل قتل صبي منهم ذلك الرجل فشهد بقية الصبيان على ذلك الصبي أنه جرح ذلك الرجل أو قتله وذلك قبل أن يفتروا أتمجوز شهادتهم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا تمجوز شهادتهم (قال) وانما جوزها مالك في الصبيان فقط فيما بينهم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا اغتالت رجلا على مال قتلته أتمكون عارية في الحكم عليها أم لا (قال) نعم يحكم عليها بحكم المحارب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اغتال رجل رجلا على مال قطع يده أيكون للمقطوعة يده قود على هذا الذي اغتاله فقطع يده في قول مالك (قال) قال مالك ليس لمن قطعت يده أو قشفت عينه على غيلة تصاص وانما

ذلك الى السلطان الا ان يتوب قبل أن يقدر عليه فيكون فيه القصاص ﴿قلت﴾
وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

﴿ما جاء في رجل قتل رجلا قتل غيلة فصالحه ولي المقتول على مال﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قتل رجل وليالى قتل غيلة فصالحته على الدية أ يجوز هذا في قول مالك (قال) لا انما ذلك الى السلطان ليس لك هاهنا شيء وترد ما أخذت منه ويحكم عليه السلطان بحكم المحارب فيقتله السلطان يضرب عنقه أو يصلبه ان أحب خيا فيقتله منصوبا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) أما في القتل فكذلك قال لي مالك وفي الصلب . وأما في الصلح فانه لا يجوز وهو رأيي لان مالكا قال ليس لولاء الدم فيه قيام بالدم مثل العمد وانما ذلك الى الامام يرى فيه رأيه يقتله على ما يرى من أشنع ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت المجنون الذي يمن ويفيق أحيانا ما أصاب في حين إفاقته أ يحكم عليه بذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يقطع بين رجلين عمدا أقطع يمينه لهما ويجعل عليه نصف الدية لهما في قول مالك (قال) لا قال مالك اذا قطع رجل يد رجل اليمنى ثم قطع يمين آخر بعد ذلك أ يضأ قطع يمينه لجميعهم ولم يكن له غير ذلك (قال) مالك وكذلك العين والرجل وكل شيء اذا كان شيئا واحدا ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قام عليه واحد منهم الاول أو الآخر أو الاوسط أ تمكنه من القصاص في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان اتصن ثم جاء الذين جنى عليهم يطلبون ما جنى عليهم كيف يصنع في قول مالك (قال) لا شيء لهم لان مالكا قال في الرجل يذف القوم متفرقين في أيام شتى فيقوم عليه واحد منهم فيضربه الحد كان أولهم أو أوسطهم أو آخرهم فا كان قبل ذلك من فرية فهذا الضرب لجميعهم ولا شيء لمن قام عليه منهم بعد الضرب ﴿قلت﴾ هذا لا يشبه اليد لان اليد لها دية والذف لادية فيه (قال) قد أخبرتك بقوله (قال) وقال مالك وهذا عندي بمنزلة رجل قتل رجلا عمدا ثم قتل رجلا بعد ذلك أ يضأ عمدا فقتل فانه لا شيء لهم (قال) ابن القاسم) ألا ترى أن العين التي وجب لهم فيها القصاص واليد التي قد وجب لهم فيها

التقصاص قد ذهب فلا شيء لهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن جنى رجل على رجل فقطع يمينه ثم ذهب يمين القاطع بأمر من السماء أيكون عليه شيء أم لا (قال) قال مالك لا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ فإن سرق قطعت يمينه (قال) قال مالك لا شيء للمقطوعة يمينه ﴿ قال ﴾ قال مالك إذا سرق وقطع يمين رجل قطعت يمينه في السرقة وكانت السرقة أولى بيمينه من التقصاص (قال مالك) وإنما رأيت السرقة أولى لأن التقصاص ربما عفى عنه والسرقة لا عفو فيها

ما جاء في رجل أقطع الكف اليميني قطع يميني رجل صحيح من المرفق

﴿ قلت ﴾ أرأيت أقطع الكف اليميني قطع يميني رجل صحيح اليد من المرفق فأراد للمقطوعة يده أن يقتص من يمين هذا الأقطع وإن قطع ذراعه من المرفق وليست للقاطع كف أيكون بينهما التقصاص في قول مالك (قال) نعم وهو بالخيار أن أحب أن يقتص ولا عقل له فذلك له وإن أحب أن يأخذ العقل فذلك له . وقد بلغني أن مالكا سئل عن رجل ليس له في كفه إلا أصبعان وقد قطعت الثلاث فقطع يده رجل أترى للمقطوعة يده الصحيحة أن يقتص من الذي قطع يده (قال) نعم هو بالخيار أن أحب أن يقتص ولا عقل له وإن أبي فله العقل وهذا عندي مثله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أتى شجبت رجلا موضحة فأخذت ما بين قرنيه وهي لا تبلغ منى إلا نصف رأسه (قال) أرى أنه لا يشق من رأس هذا إلا بقدر طول الشجة ﴿ قلت ﴾ فإن كان المشجوج إنما أخذت الموضحة نصف رأسه وهي من الشجاج التي تبلغ ما بين قرنيه (قال) يقاس له عليه بقدره فيشق منه بقدره كان ذلك أطول من قدر ذلك من رأس الجراح أو أكثر ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما دون الموضحة في العمدة أفیه التقصاص في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن قطع رجل يمين رجل والقاطع يمينه شلاء أيكون للمقطوعة يمينه أن يقتص أم لا (قال) ليس له إلا العقل (وقال ابن القاسم) سألت مالكا عن الأعور يفتأ عيني رجل جميعاً عمداً (قال) قال لي مالك له أن يفتأ عين الأعور بيمينه ويأخذ الدية في عينه الأخرى خمسمائة دينار ﴿ قلت ﴾

أرأيت لو أن رجلاً قطع يمين رجل عمداً فوثب رجل على القاطع فقطع يمينه خطأ
 أيكون في يده عقل أم لا (قال مالك) نعم في يده العقل نصف الدية (قلت) فلن
 يكون ذلك العقل (قال) قال مالك يكون للمقطوعة يده عمداً لأنه كان أولى بعد
 هذا من نفسه (قلت) فإن قطعت يد هذا القاطع عمداً فقطعها رجل آخر عمداً
 أيكون فيه القصاص أم لا (قال) قال مالك فيه القصاص (قلت) فلن يكون
 للمقطوعة يده أم لهذا الثاني (قال) قال مالك القصاص للاول (قال ابن القاسم) لأنه
 كان أحق بيد هذا المقتول الثاني من نفسه (قلت) أرأيت لو أن رجلاً قتل ولياً
 لى عمداً فوثب على هذا القاتل رجل فقتله عمداً أيضاً (قال) قال مالك يقال لأولياء
 المقتول الآخر أرضوا أولياء المقتول الاول وخذوا قاتل وليكم فاصنعوا به ما شئتم وان
 أرضوا أولياء المقتول الاول والا دفع القاتل الثاني الى أولياء المقتول الاول فيصنعون
 به ما أرادوا (قلت) أرأيت ان قال أولياء القاتل الاول لأولياء المقتول الاول خذوا
 منا الدية أو خذوا منا أكثر من الدية وكفوا عن هذا القاتل الاخر
 الذي قتل ولينا فقتله أو نستحييه وقال أولياء المقتول الاول لا نأخذ منكم مالا ولكننا
 نأخذه فقتله نحن أيكون ذلك لهم في قول مالك (قال) قال مالك ان أرضوهم والا
 أسلم اليهم فأرى اذا أبوا فلهم ذلك ولهم أن يقتلوا لانهم لم يرضوا

— ما جاء في الرجل يجب عليه القتل فيثب عليه رجل فيفقد عينه —

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً قتل رجلاً عمداً فحبس ليقتل فوثب عليه رجل في
 السجن ففقد عينه عمداً أو خطأ (قال) قال مالك هذا رجل من المسلمين يستقاد
 منه وله وتمتل جراحاته ما لم يقتل (قال ابن القاسم) فأرى أنه أولى بجراحات نفسه
 كان عمداً أو خطأ ان كان عمداً كان له القصاص ان شاء اقتص وان شاء عفا وان
 كان خطأ كان له الارش وليس لولاء المقتول في ذلك شيء انما لهم نفسه وهم أولى
 بمن قتله وأما جرحه فليسوا بأولى منه (قلت) أرأيت القاضي ان كان قد حكم بقتله
 وأمكنه منه فأنطلقوا به ليقتلوه فوثب عليه رجل فقطع يده عمداً (قال) يقتص منه

وهو بمنزلة الاول كما وصفت لك فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قطع يد رجل وقتل آخر كل ذلك عمداً (قال) قال مالك القتل يأتي على ذلك كله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتل رجل وليا لي عمداً قطعت يده أيقنص مني (قال) نعم يقنص منك في قول مالك لان مالكا قال هو رجل من المسلمين ما لم يقد منه يستقاد له وتحمل عاقبته ما أصاب من الخطا وما أصيب به من الخطا حملته عاقلة من أصابه ومما يبين لك ذلك أن لو أن ولي الدم أصابه فقفاً عينه أو قطع يده خطأ حملته العاقلة عاقلة الفاعل ولي المقتول فالعمد والخطأ فيما يجب له في ذلك

﴿ في الرجل يكسر بعض سن رجل أيقنص منه ﴾
﴿ وفيمن يقتل ولي رجل عمداً أو بجرحه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كسر بعض سنه أوجب فيه القصاص في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف يقنص (قال) يستل عن ذلك من يعرفه فيقتنص منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتل رجل وليا عمداً ضرب عنقه بالسيف كيف يصنع به أيسلم الى قتله بالسيف أو يأمر السلطان رجلا فيضرب عنقه (قال) قد أخبرتك بقول مالك في الجراحات ان السلطان يأمر رجلا يقنص وأما في القتل فأرى أن يدفع الى ولي المقتول فيقتله ولا يمكن من الغيب عليه ﴿ قلت ﴾ فلم لا يمكنه من أن يقنص من الجراحات كما أمكنه من النفس (قال) لم أزل أسمع ان القاتل يدفع الى أولياء المقتول وقد سمعت عن مالك أنه قال يدفع القاتل الى أولياء المقتول فأرى النفس خلاف الجراحات لانه ليس كل أحد يحسن أن يقنص في الجراحات ولانه لا يؤمل الجروح اذا أمكن من ذلك أن يتمدي في القصاص

﴿ ما جاء في الرجل يسقي للرجل سماً أو سيكرانا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من سقى رجلاً سماً قتلته أقتل به (قال) نعم يقتل به عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكيف يقتل به في قول مالك (قال) على قدر ما يرى الامام وسألت مالكا عن هؤلاء

الذين يسقون الناس السكيران فيموتون منه وأخذون أمتعتهم (قال مالك) سبيلهم
سبيل المحاربين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قطع رجل يد رجل عمداً أو خطأ فمما المقطوعة
يده عن القاطع ثم مات المقطوعة يده أيكون لولائه أن يقتلوا القاطع في العمد وهل
يكون لهم في الخطأ الدية (قال) قال مالك في رجل شج رجلاً ، وضحة خطأ فصالحه
المجروح على شيء أخذته منه ثم نزى منها فمات (قال مالك) يقسم ولاته أنه مات منها
فيستحقون الدية على العاقلة وترك هذا مأخذ من الجارح على الجارح ويكون الجارح
كرجل من قومه ﴿ قال ﴾ قال العمد بهذه المنزلة اذا عفا عن اليد ثم مات أرى لهم
القصاص في النفس اذا كان انما عفا عن اليد ولم يعف عن النفس ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان
قتلني رجل عمداً فموت عنه أيموز عفو (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾
وأنا أولى بدمي من الورثة في قول مالك في الخطأ والعمد (قال) نعم أنت أولى به كله
في العمد والخطأ ان حمل ذلك الثلث في الخطأ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شقت بطن
رجل فتكلم وأكل وعاش يومين أو ثلاثة ثم مات من ذلك أتكون فيه القسامة
أم لا (قال) لم أوقف مالكا على هذا ولكن مالكا قال من ضربه ثم مات تحت الضرب
أو بقي بعد الضرب مغموراً لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ولم يفق حتى مات فهذا
الذي لا قسامة فيه (قال مالك) ومن أكل وشرب وعاش ثم مات بعد ذلك فأرى
فيه القسامة لانه لا يؤمن أن يكون انما مات من أمر عرض له مرض أو غير ذلك
وأما ما ذكرت من شق الجوف فاني لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ان كان
قد أنفذ مقاتله حتى يعلم أنه لا يمشي من مثل هذا وانما حياته انما هي خروج نفسه
فلا أرى في مثل هذا وما أشبهه القسامة ﴿ قال ﴾ ولقد قال لي مالك في السبع الذي
يخرق بطن الشاة فيشق أمعاءها فسره أنها لا تؤكل قال لانها ليست تذكية لأن
الذي صنع السبع بها كان قتلها وانما الذي فيها من الحياة خروج نفسها لانها لا تحيا
على حال ﴿ قلت ﴾ والخطأ والعمد فيه القسامة في قول مالك لا بد من ذلك اذا عاش
بعد الضرب ثم مات (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مكث يوماً أو يومين أو ثلاثة

أيام من بعد الجراحة مصروعا من الجراحة الا أنه يتكلم ولما أكل ولم يشرب ثم مات
 أن تكون فيه القسامة أم لا (قال) قد فسرت لك قول مالك اذا عاش حياة تعرف فيه
 القسامة ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قطع فخذي فمشت يوما وأكلت في ذلك اليوم وشربت
 ثم مت في آخر النهار أيكون في هذا القسامة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك
 في هذا بعينه شيئا الا أني أرى في هذا القسامة ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن جماعة رجال
 قتلوا رجلا فعفا المقتول عن رجل منهم أيكون للورثة أن يقتلوا الباقيين في قول مالك
 (قال) قال مالك في الثفر يقتلون رجلا عمدا ان لولى الدم أن يقتل من أحب ويعفو
 عن أحب وقول مالك يقتل من أحب قال مالك ولولى الدم أن يصالح من أحب
 منهم وأن يعفو عن أحب منهم ويقتل الآخرين ويصنع بهم ما شاء من ذلك
 فكذلك المقتول نفسه اذا عفا عن أحدهم فالورثة أن يقتلوا من بقي

ما جاء في الرجل يقتل عمدا وله اخوة فعفا أحدهم

﴿قلت﴾ أ رأيت اذا قتل الرجل عمدا وله اخوة وجد فن عفا من الاخوة أو الجد
 فعفو جاز في ذلك (قال) نعم ذلك جائز في رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت الاخوة للام
 أيكون لهم أن يعفو عن الدم (قال) قال مالك ليس لهم في العفو عن الدم نصيب
 ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا قتل الرجل عمدا وله ورثة رجال ونساء فقال الرجال نحن نعفو
 وقال النساء نحن نقتل (قال) ان كانوا بنين وبنات فعفو البنين جائز على البنات ولا عفو
 للبنات مع البنين وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) والاخوة والاخوات اذا كانوا
 مستوفين في قرابتهم الى الميت فهم عندي بمنزلة البنين والبنات واذا كانوا اخوة
 وبنات فعفا الاخوة وقال البنات نحن نقتل فذلك لهم وان عفا البنات وقال الاخوة
 نحن نقتل فذلك لهم وان كانوا اخوة وعصبة فهم كذلك أيضا بحال ما وصفت لك
 ولا عفو الا باجتماع منهم ومن قام بالدم كان أولى به ﴿قيل﴾ له وان كان اخوات لآب
 وأم واخوة لآب فعفا الاخوة للآب وقال الاخوات للآب والام نحن نقتل (قال)
 الاخوات أولى بالقتل ولا عفو الا باجتماع منهم لان الاخوة للآب مع الاخوات

الاب والام عصبه ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك (قال) لا هذا رأي

مننا جاء في الرجل يوصى بثلثة لرجل وفي الرجل يقتل عمداً

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى المقتول بثلثة لرجل أتدخل الدية في ثلثة (قال) قال مالك ان كان القتل خطأ أدخلت الوصية في ماله وفي دية لانه قد علم ان قتل الخطأ مال وان كان قتله عمداً قبلت الاولياء الدية لم يكن لاهل الوصايا منها شيء وكانت بين الورثة على فرائض الله تعالى الا أن يكون عليه دين فيكون اهل الدين أولى بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى لرجل بثلثة ماله وهو صحيح أو مريض فوثب عليه رجل فقتله خطأ أيكون لاهل الوصايا الذين أوصى لهم بالثلث قبل القتل في الدية شيء أم لا (قال) قال مالك في رجل أوصى بوصايا ولا يحمل ثلثة الوصايا ثم ورث مالا (قال) قال مالك ان كان علم بالميراث فالوصية في ماله وفي الميراث وان كان لم يعلم فلا شيء لاهل الوصايا من هذا الميراث وكذلك المقتول ان كان قتله خطأ بشيء اختلس نفسه اختلاساً لم يكن بعد الضربة له حياة يعرف بها شيئاً فلا شيء لاهل الوصايا في دية وكذلك قال مالك في الدية اذا قتل خطأ فلم بالدية فان اهل الوصايا يدخلون في الدية ﴿قلت﴾ أرايت ان قتل رجل عمداً وليس له الابن وأخت فقالت البنت أنا أقتل وقالت الاخوت أنا أعفو أو قالت الاخوت أنا أقتل والبنت أنا أعفو وكيف ان كان هذا المقتول قد أكل وشرب وتكلم أيكون للاخت والبنت أن يقسموا ويستحقا دمه فان لم يكن لمن ذلك أبطل هذا دم المقتول (قال) اما اذا مات مكانه وقالت البنت أنا أقتل وقالت الاخوت أنا أعفو فالبنت أولى بالقتل واذا قتل البنت أنا أعفو وقالت الاخوت أنا أقتل فالبنت أولى بالعفو لان الاخوت ليست بعصبة من الرجال وانما كان هكذا من قبل أن العصبية لاميراث لهم هاهنا وأما مسألتك فيه اذا أكل وشرب ثم مات فليس لها أن تقسم لان مالكا قال لا يقسم النساء في العمد ﴿قلت﴾ فيبطل دم هذا (قال) يقسم عصبته ان أحبوا فيقتلون ﴿قلت﴾ فان أقسم عصبته وقالت البنت أنا أعفو (قال) ليس ذلك لها لان الدم انما استحقه العصبه هاهنا

﴿ قلت ﴾ فان عفت المصيبة وهم الذين استحقوا الدم وقالت الابنة لا أعفو (قال)
فذلك لها ولا عفو الا باجتماع منها ومنهم أو منها ومن بعضهم ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن
له عصابة وكان رجلا من أهل الارض (قال) ان كان قتله خطأ أقسمت الاخت
والابنة وأخذنا الدية وان كان عمدا لم يقتل الابنة

﴿ ما جاء في رجل من أهل الذمة أسلم ثم قتل عمدا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا من أهل الذمة أسلم أو رجلا لا تعرف عصبته قتل عمدا
فأت مكانه وترك بنات فأردن أن يقتلن (قال) ذلك لمن عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان
قال بعض البنات نحن نقتل وقال بعضهم نحن نفقو (قال ابن القاسم) فأرى للسلطان
أن ينظر في ذلك يرى في ذلك رأيه ان رأى أن يقتل قتل اذا كان عدلا لان السلطان
هو الناظر للمسلمين وهذا ولاؤه للمسلمين فان كان الوالي عدلا كان نظره مع أي
الفرقتين كان اذا كان ذلك على وجه الاجتهاد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قتل رجل رجلا
والمقتول عصابة وبنات فمما بعض البنات وقال بعضهم نحن نقتل (قال) ينظر الى
قول المصيبة فان قالوا نحن نقتل كان القتل أولى وان قالوا نحن نفقو كان العفو أولى
وكذلك رأيت لان المصيبة قيد عفت وعفا بعض البنات فليس لمن بقي من البنات
القتل لان المصيبة اذا عفت جميعا فانما للبنات أن يقتلن اذا اجتمعن على القتل فان
اقررت البنات وقال بعضهم نحن نقتل وقال بعضهم نحن نفقو كان العفو أولى بمنزلة
الاخوة اذا كانوا ولاية الدم فمما بعضهم لم يكن لمن بقي أن يقتل فكذلك البنات
حين عفت المصيبة كان لمن أن يقتلن اذا اجتمعن على القتل فاذا اقررن فليس
لمن ان يقتلن مثل ما كان للاخوة لان الدم قد صار لمن حين عفت المصيبة مثل
ما وصفت لك في البنين ﴿ قلت ﴾ فان اقررت المصيبة والبنات وقال بعض المصيبة
نحن نقتل وقال بعضهم نحن نفقو واقررت البنات أيضا مثل ذلك (قال) لا سبيل الى
القتل ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيت ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعى القتال ان
ولى الدم قد عفا عنه أله أن يستخلفه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى ان

يستحلنه ﴿قلت﴾ فان نكل عن اليمين ولى الدم أيرد اليمين على القاتل (قال) نم
أرى أن يرد اليمين عليه

— ما جاء في الاب يصالح عن ابنه الصغير من دم —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا وجب لابه دم قبل رجل خطأ أو عمداً وابنه صغير في
حجره أيجوز للاب أن يعفو (قال) قال مالك في رجل قتل وله ابن صغير وعصبة
والقتل خطأ أو عمداً أن للمصبة أن تقتلوا ان أحبوا أو يأخذوا الدية ويعفوا ولا يجوز لهم
أن يعفوا بغير دية ويجوز ما صنعت المصبة من ذلك على الصغير (قال) قال مالك لانه
ان ترك الدم الى ان يكبر كان في هذا تلف لحق هذا الصغير (قال مالك) وان عفت
المصبة عن الدم على غير مال لم يجز عفوهم على الصغير فكذلك مسألتك ان عفا
الاب على مال جاز عفوهم وان عفا على غير مال لم يجز ﴿قلت﴾ فان عفت المصبة أو
الاب على أقل من الدية أيجوز في قول مالك أم لا يجوز عفوهم على أقل من الدية
(قال) لا يجوز له العفو عند مالك في العمد والخطأ على أقل من الدية والخطأ^(١) الا أن
يحمل بالدية في ماله وكذلك قال لى مالك (قال ابن القاسم) ويكون بها مليا يعرف
ملاؤه فان عفا وليس بملى لم يجز عفوهم (قال) والمصبة في ذلك بمنزلة الأب وان
لم يكونوا أوصياء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قتل وله ابنان أحدهما حاضر والآخر
غائب فأراد الحاضر ان يقتل (قال) قال مالك ليس له ذلك انما له أن يعفو فيجوز
العفو على النائب واما أن يقتل فليس ذلك له حتى يحضر النائب ﴿قلت﴾ أفتحبس
هذا القاتل حتى يقدم النائب ولا يقتل به (قال) نم ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعى القاتل
بينة غائبة على العفو (قال) أرى أن يتلوم له السلطان ﴿قلت﴾ أرايت ان وجب
لهم القتل في الدم قتلوه قبل أن ينتهوا به الى السلطان (قال) قال مالك يؤذون
ولا شيء عليهم

ما جاء في الرجل ينفو عن ذمه ولا مال له

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قتل رجلاً خطأ ولا مال له ففعا المقتول عن العاقلة وأوصى بوصايا (قال) قال مالك في الرجل يقتل خطأ أنه ان عفا عن دية فأنما عفوهُ في ثلثه فأرى أن يكون للعاقلة ولاهل الوصايا وصاياهم يتحابون في ثلث دية ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما ذكرت من قول مالك ان الذي يجب له الدم اذا عفا عن القاتل على الدية ان ذلك له أ رأيت ان قال القاتل لا أعطيك الدية ولكن ها أناذا فان شئت فاقتل وان شئت فارك (قال) قال مالك ذلك له ولا يأخذ منه الدية الا أن يرضى ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ضربه ضربة واحدة فأوضحه موضحين (قال) قال مالك له عقل موضحين ﴿ قلت ﴾ فان ضربه ضربة واحدة فأوضحه من قرنه الى قرنه (قال) قال مالك هي موضحة واحدة لانها ضربة واحدة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن شاهداً شهد أن هذا الرجل ضرب فلاناً حتى قتله أيكون لاولياء الدم أن يقسموا ويقتلوا (قال) نعم عند مالك اذا كان الشاهد عدلاً ﴿ قلت ﴾ فان شهد أنه ضربه فأجابه فمات الرجل وتسكلم وأكل وشرب ولم يسألوه أين دمك حتى مات أيكون في هذا القسامة أم لا في قول مالك (قال) أرى أن في هذا القسامة اذا كان الشاهد عدلاً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذي قلت ان مالكا قال يأتي القتل على جميع الجراحات أذلك اذا كانت الجراحات والقتل في نفس واحدة أو في أنفُس شتى (قال) الذي يحفظ عن مالك اذا كان ذلك في أنفُس شتى اذا قطع يد هذا وقفاً عين هذا. وقتل آخر فان القتل يأتي على ذلك كله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهد شاهد أنه قطع يده خطأ وأنه قتله بدم ذلك عمداً (قال) دية يده عند مالك على العاقلة ويقتل به القاتل عند مالك ويستحقون دية اليد يمين واحدة ولا يستحقون النفس الا بالقسامة ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً قتل أجذم أو أبرص أو أقطع اليدين والرجلين عمداً والقاتل صحيح أقتل به في قول مالك (قال) نعم انما هي النفس بالنفس وليس ينظر في هذا الى نقصان الابدان ولا الى عيوبها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الخطأ أليس لولاة الدم أن يقسموا على الذين ضربوه وان

كانوا جماعة فيقسمون على جميعهم وتفرق الدية على قبائلهم في ثلاث سنين في قول مالك (قال) سألت مالكا عنها فقال لي نعم ولا يشبه هذا قتل العمد ﴿قلت﴾ أرايت لو أن ثلاثة نفر أتوا رجلا فغفلوا صخرة جميعا ليضربوا بها رأسه ضربة واحدة فمضوا بها رأسه فمات من ذلك فقلت فقلت الوردة نحن قسم على جميعهم وقتلهم (قال) ليس لهم أن يقسموا الا على واحد وقتلوه وان كانت الضربة منهم جميعا فليس لهم أن يقسموا الا على واحد وقتلوه لان مالكا قال لا يقسمون في العمد الا على واحد ﴿قلت﴾ أرايت ان اجتمعت جماعة رجال على جراحات زجل خطأ فمات من ذلك أيا ما فتكمم وأكل وشرب ثم مات فقلت الوردة نحن قسم على واحد منهم وتأخذ الدية من عاقلة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أدري ذلك لهم لانه لا يدرى أمن ضربة هذا مات أو من ضربة أصحابه فلا يكون لهم أن يقسموا على هذا وحده لانه ان كان مات من ضربة جميعهم فانما الدية على جميعهم مفرقة في القبائل وانما لهم أن يقسموا على جميعهم وانما قال لي مالك في الخطأ حين قلت له كيف يقسمون في الخطأ فقال لي يقسمون على جميعهم ﴿قلت﴾ أرايت العمد أليس قد قال مالك فيه انما يقسمون على واحد وان كان الذين ضربوه جماعة فافرق ما بين العمد في هذا والخطأ قلت في الخطأ لا يقسمون الا على جماعةهم وقلت في العمد لا يقسمون الا على واحد (قال) لانهم في العمد لو أقسموا على جميعهم لم يجب الدم على جميعهم فهذا الذي قصدوا اليه ليقسموا عليه لا حجة له ان قال لا تقسموا على دون أصحابي لانه يقال له لا منفعة لك هاهنا ان أقسموا على جماعةهم وجب لهم دمك فأنتم لا منفعة لك هاهنا فيكون لهم أن يقسموا عليه دون أصحابه وفي الخطأ ان قصدوا قصدا واحدا ليقسموا عليه كانت له الحجة أن يمنعم من ذلك لانه يقول هذا الضرب منا جميعا فالدية يجب به اذا مات من ضربنا في قبائلنا كلنا فليس لكم ان تقصدوا بالدية قصدي وقصد عاقلتي فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ أرايت ان كالات في الخصومات كلها والموكل حاضر أيجوز ولم يرض خصمه بالوكالة

في قول مالك (قال) نعم الوكالة جائزة وإن كره خصمه ولكل واحد منهما أن يוכל
 وإن كان حاضراً إلا أن يكون ذلك رجلاً قد عرف أذاه وإنما أراد بذلك أذاه فلا
 يكون ذلك له كذلك قال مالك

ما جاء فيمن قتل رجلاً وله أولياء فأت أحد الأولياء

قلت ﴿أرأيت لو أن رجلاً قتل رجلاً عمداً وله أولياء قداموا على القاتل ليقنلوه
 فلم يقتلوه حتى مات واحد من ورثة المقتول وكان القاتل وارثه ألا يكون لهم أن يقتلوه
 في قول مالك (قال) ليس لهم أن يقتلوه في رأيي لأن مالكا قال إذا مات وارث للمقتول
 الذي له الدم والقيام به فورثه مكانه يجوز عفوهم ولهم أن يقتلوه بمنزلة ما كان لصاحبهم
 الذي ورثوه فهذا القاتل إذا كان هو وارث الميت الذي له التقصاص قد بطل التقصاص
 في رأيي ووجب عليه لأصحابه حظوظهم من الدية ولا لهم أن يعفوا على مال فيقول هذا
 القاتل لا أبجل عفوكم على مال فلا يجب عليه المال ولكنه لما وقع له في دم بمضيه لم
 يستطيعوا التقصاص منه فصار عليه حظوظهم من الدية وكان بمنزلة من عفا فيقتضى
 لشركائه بحظوظهم من الدية ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الذي مات من ولادة الدم أن كان
 ورثته نساء ورجلاً ألا يكون للنساء في العفو عن الدم شيء أم لا (قال) نعم يكون لهم
 العفو هاهنا لأن مالكا قال لورثة ولى الدم إذا مات ما كان لولى الدم فأنما ورث النساء
 والرجال ما كان لصاحبهم وقد كان لصاحبهم أن يقتل أو يعفو فذلك لم رجالهم
 ونسائهم ﴿قلت﴾ فإن قتل رجل عمداً وله بنون وبنات فأت إحدى البنات وترك
 أولاداً ذكوراً (قال) لا شيء لأولادها في العفو عن هذا الدم ولا القيام به لأنه لم
 يكن لامهم في هذا الدم أن تعفو عنه ولا أن تقوم بالتقصاص فيه عند مالك وإنما كان
 لامهم أن عفا بعض البنين الذكور من أولياء الدم فصارت دية أن تدخل في الدية
 فتأخذ حصتها فأنما لولدها ما كان لها أن عفا بعض البنين الذكور عن الدم كان لولدها
 أن يأخذوا حصتها من الدية وليس لهم غير ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن قتل رجلاً
 عمداً وولى الدم ابني ألا يكون لابي أن يقتل منى (قال) لا وقد سمعت عن مالك

انه كره ذلك وقال كره أن يخلقه في الحق فكيف يقتله ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قتل رجل وله أولياء صغار وكبار أ يكون للكبار أن يقتلوا ولا ينتظروا الا صغار في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قتل رجل وله أولياء صغار أو كبار كلهم وبعضهم غيب (قال) قال مالك لا يقتلون حتى يقدم النائب فان عفا الحاضرون قبل قدوم النيب جاز ذلك على النيب وأخذوا حظوظهم من الدية ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين الصغار والنيب والكبار (قال) لان النيب قد بلغوا رجالا ووجب هذا الدم لمن يجوز عفو فيه يوم قتل والنائب يكتب اليه فيصنع في نصيبه ما أحب والصغير ينتظر به زمانا طويلا فيبطل الدم

— ما جاء في الرجل يقتل وله وليان أحدهما صحيح والآخر مجنون —

﴿قلت﴾ أرأيت ان قتل رجل عبدا وله وليان أحدهما صحيح والآخر مجنون أ يكون لهذا الصحيح أن يقتص في قول مالك (قال) نعم في رأيي اذا كان جنونا مطبقا وهذا مما يدل على ان الولي له أن يقتل ولا ينتظر بالقتل بلوغ الصغير اذا كان في أولياء المقتول صغير لان الصغير لو انتظرناه فبلغ مجنونا كان ينبغي في قول من قال لا يقتص من القتال حتى يبلغ الصغير أن يقول ان بلغ الصبي مجنونا لم يقتص من القتال حتى يبرأ هذا المجنون لان المجنون بمنزلة الصغير فيبطل الدم بل المجنون أبين من الصغير لأن الصغير يكبر والمجنون لا يكاد يفيق ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان في ورثة المقتول كبير ممنى عليه أو يرسم ما قول مالك فيه (قال) الذي لا شك فيه والذي أرى أنه ينتظر برؤه لان هذا مرض من الامراض ﴿قلت﴾ أرأيت لو حم يوما فهدى أو أغشى عليه يومه ذلك أ كنت تمهل عليه بالقتل (قال) لا أعجل به ولكن أنتظره حتى يصح فيعفو أو يقتل ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن قويا في حجر وصي له جرحه رجل أو قتله أ يكون للوصي أن يقتص له من الجراح أو القتال (قال) أما في الجرح فله أن يقتص لليتم لان مالكا قال لولي اليتيم اذا قتل والد اليتيم أو أخوه وكان اليتيم وارث الدم ان لوليها أن يقتص له فالوصي عندي بتلك المنزلة أو أقرب (قال ابن القاسم) وأما

في القتل فولاة الدم دم اليتيم عندي أحق من الوصي وليس للوصي ما هنا شيء وما سمعت هذا من مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن جرح اليتيم عمداً أيكون للوصي أن يصلح الجراح على مال ويجوز ذلك على الصنير في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يجرح ابنه فيريد أن يمفو عن جرح ابنه (قال مالك) ليس ذلك للاب إلا أن يموض له من ماله فإذا لم يكن للاب أن يمفو بشيء فليس للوصي أن يمفو إلا على مال وعلى وجه النظر ﴿قلت﴾ والمعد في هذا والخطأ سواء (قال) نعم إلا أن للاب والوصي أن يصلحا في المعد والخطأ ولا يأخذ أقل من أرض الجرح لأنه لو باع سلعة لابنه ثمن ألف دينار بخمسة دنانير محابة تعرف لم يحز ذلك وكذلك الدم إذا صالح على أقل من الدية في جراحات ابنه إلا أن يكون صالحه على وجه النظر لولده على أقل من دية الجرح لأن الجراح عديم فيرى أن يأخذ منه أقل من الدية فأرى أن يجوز هذا ولم أسمعه من مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الوصي في هذا أهو بمنزلة الاب (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه مثله عندي ﴿قلت﴾ أرأيت الوصي إذا قتل عبد اليتيم عمداً أيكون له أن يقتص (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأحب أن يأخذ المال في ذلك لأن أخذ المال نظر لليتيم وليس لليتيم في التصاص منفعة

ما جاء في الرجل يقتل رجلاً ثم يهرب القاتل

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قتل رجلاً وهرب فأراد ولاة الدم أن يقيموا البيعة عليه وهو غائب أي يكون ذلك لهم في قول مالك (قال) نعم في رأيي لأن مالكا يرى أن يقضى على الغائب وأن توقع البيعة عليه فإذا قدم قيل له ادفع عن نفسك إن كان عندك ما تدفع به ولا تهاد البيعة عليه ﴿قلت﴾ أرأيت إن كنت دفعت دأجي أو سلاحي إلى صبي يمسكه لي فغضب الصبي بذلك أنضمن عاقلة الرجل دية الصبي في قول مالك (قال) نعم عليهم الضمان لأن مالكا قال في الصبي يطميه الرجل الدابة يحمله عليها ليستقيها أو يمسكها فيغضب الصبي (قال مالك) أرى الدية على عاقلة الرجل ﴿قلت﴾ أقترني عليه الكفارة أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إن حملت صبياً على

داني ليسقيها أو يمسكها فوطئت الدابة رجلا قتلته فقل من دية (قال) قال مالك على
 حافلة الصبي (قلت) فهل ترجع حافلة الصبي على عاقلة الرجل الذي حمل الصبي على
 الدابة بالعقل الذي حلت (قال) لا (قلت) أرأيت الرجلين يتراذفان على الدابة
 فوطئت رجلا يدها أو رجلها قتلته (قال) قال مالك أرى ذلك على المتقدم إلا أن
 يعلم أن ذلك من الدابة كان من سبب المؤخر مثل أن يكون حركها أو ضربها
 فيكون عليها جميعاً لأن المتقدم يده لجامها أو ياتك من سبب فعلها بأمر يكون من
 المؤخر إذا لم يكن يقدر المتقدم على دفع شيء منه فيكون على المؤخر بمنزلة ما لو
 ضربها المؤخر فرمحت لضربه قتلته انساناً فهذا وما أشبهه على العاقلة حافلة المؤخر
 لأنه يعلم أن المتقدم لم يعنفها بشيء ولم يشدها لجامها ولم يثقلها بحريك من رجل ولا غيرها
 فيكون شريكاً فيما فعل (قلت) أرأيت الرجل يكون راكباً على دابة فكدمت^(١)
 انساناً فأعطته أيكون على الراكب شيء أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل
 يكون على الدابة راكباً فتضرب رجلها رجلاً فتعطيه (قال) لا شيء على الراكب إلا
 أن يكون ضربها فتفحمت^(٢) رجلها فيكون عليه ما أصابت وأرى القم عندى بمنزلة
 الرجل إذا كدمت من شيء فعله الراكب بها فعليه والا فلا شيء عليه (قلت) فما
 وطئت يديها ورجليها (قال) هو ضامن لما وطئت يديها أو رجليها عند مالك لأنه
 هو يسيرها وقاله أشهب (قلت) أرأيت أن كان الصبي أمام والرجل خلف فوطئت
 الدابة انساناً (قال) أراه على الصبي أن كان قد ضبط الركوب لأن ما وطئت الدابة في
 قول مالك فهو على المتقدم إلا أن يكون المردوف قد صنع بالدابة شيئاً على ما وصفت
 لك فيكون ذلك عليها جميعاً على المتقدم والمؤخر لأن اللجام في يد المتقدم (قال) إن
 القاسم (وإن كانت ضربت من فعل الرديف رجلها فأصابت انساناً فلا شيء على المتقدم
 من ذلك لأن المتقدم لا يضمن النفعة بالرجل إلا أن يكون ذلك من فعله عند مالك

(١) (فكدمت) قال في المختار الكدم الغض بأدنى القم (٢) (ففحمت) في المختار أيضاً

﴿قال ابن القاسم﴾ وأري ان كان فعل بها الرديف شيئاً فوثبت الدابة من غير أن يعلم المقدم بذلك فوطئت انساناً فالضمان على الرديف اذا كان يعلم أن المقدم لم يكن يستطيع حبسها فهو على الرديف ﴿قلت﴾ أرايت قولك في اللجام في يد المقدم فلم لا تضمنه لما كدمت الدابة (قال) لان الدابة تكدم وهو غافل لا يعلم بذلك (قال) فان كان شيئاً يستيقن أنه من غير سببه فليس عليه شيء وان كان يعلم أنه من سببه فهو له ضمان ﴿قلت﴾ أرايت ان اجتمع في قتل رجل عبد وحر قتلاه جميعاً خطأ (قال) على عاقلة الحر نصف الدية ويقال لسيد العبد ادفع عبدك أو افده بنصف الدية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— ما جاء في رجل حفر بئراً على طريق المسلمين —

﴿قلت﴾ أرايت من حفر بئراً على طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير اذن رب الارض أليضمن أم لا في قول مالك ما تلف فيها (قال) قال مالك من حفر شيئاً مما يجوز له في طريق للمسلمين أو في غير ذلك أو في داره فمطب في ذلك انسان فلا ضمان عليه (قال مالك) وان حفر رجل في داره حفيراً لسارق يرصده ليقع فيه أو يضع له حبالاً أو شيئاً يقتله به فمطب فيه السارق فهو ضمان ﴿قلت﴾ ولم وانما وضعه حيث يجوز له (قال) لانه تمسك بما صنع حتف السارق ﴿قلت﴾ فان عطب فيه غير السارق (قال) كذلك أيضاً يضمن ﴿قلت﴾ أسمته من مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ فما يجوز للرجل أن يحفره في طريق المسلمين في قول مالك (قال) مثل بئر المطر وبئر المرحاض يحفره الى جانب حائطه وما أشبه هذا الوجه فلا ضمان عليه وما حفر في الطريق مما لا يجوز له حفره فهو ضمان لما عطب فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان حفر رجل في داري بئراً بغير اذني فمطب فيه انسان أليضمن الحافر في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت من أوقف دابته في طريق المسلمين حيث لا يجوز له أليضمن ما أصابت في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت من قاد دابة فوطئت يدها أو رجلها أليضمن القائد ما أصابت في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان

ضربت الدابة برجلها فنفتحت الدابة فأصاب رجلها فأعطيته أبيض من ذلك القائد أم لا
 في قول مالك (قال) لا يضمن في رأيي إلا أن تكون نفتحت من شيء فعله بها (قلت) **﴿**
 أرايت السائق أبيض من ما أصاب الدابة في قول مالك (قال) نعم يضمن ما وطئت
 يسديها أو برجلها بحمال ما وصفت لك في قائد الدابة (قلت) **﴿** أرايت دابة كنت
 أقودها وعليها سرجها ولجامها أو غرائر فوق متاعها عنها فطعب به انسان أبيض من
 القائد أم لا (قال) سألت مالكا عن حمال حمل عدلين على بصره فسار بهما وسط
 السوق فاقطع الحبل فسقط أحد العدلين على جارية قتلها والحمل لغيره ولكنه أجبر
 حمال (قال مالك) أراه ضامنا ولا يضمن صاحب البعير شيئا (قلت) **﴿** أرايت ان
 سقطت عن دابة فوقت على انسان فأت أضمن أم لا (قال) لم أسمع من مالك
 فيه شيئا ولكن ضمان ذلك عند مالك على المائلة (قلت) **﴿** أرايت الكلب العقور
 ما أصاب في الدار أو في غير الدار أبيض من ذلك أهله أم لا (قال) بلى أن مالكا قال
 اذا قدم الى صاحب الكلب العقور فهو ضامن لما عقر بعد ذلك فأنا أرى أنه اذا
 اتخذ في موضع يجوز له اتخاذه فيه أن لا ضمان عليه حتى يتقدم وان اتخذ في موضع
 لا يجوز له اتخاذه فيه فأراه ضامنا لما أصاب مثل ما يحمله في داره وقد عرف أنه عقور
 فيدخل الصبي أو الخادم أو الجار الدار فيعقرهم وقد علم أنه عقور فأراه ضامنا وانما
 قال مالك في الكلب العقور عندي اذا قدم اليه ان تلك المواضع التي يجوز له اتخاذه
 فيها وليس ذلك فيما يتخذ في الدور وما أشبهها مما لا يجوز له اتخاذه فيها

— ماجاء في الفارسين يصطدمان أو السفينتين —

﴿ قلت **﴿** أرايت ان اصطدم فارسان قتل كل واحد منهما صاحبه (قال) عقل
 كل واحد منهما على قبيل صاحبه وقيمة كل فرس منهما في مال صاحبه (قلت) **﴿**
 أرايت لو أن سفينة صدمت سفينة أخرى فكسرتها ففرق أهلها (قال) قال مالك
 ان كان ذلك من ريح غلبهم أو من شيء لا يستطيعون حبسها منه فلا شيء عليهم وان كانوا
 لوشاؤا أن يصرفوها صرفوها فهم ضامنون (قلت) **﴿** أرايت لو أن جارا وعبيدا

اصطدما فأتا جيمًا (قال) بلنفي عن مالك أنه قال ثمن العبد في مال الحر ودية الحر في رقة العبد فإن ثان في ثمن العبد فضل عن دية الحر كان في مال الحر والا لم يكن لسيد العبد شيء ﴿قلت﴾ أرأيت أن نخس رجل دابة فوثبت الدابة على السنان فقتلته على من تكون دية هذا المقتول (قال) على عاقلة الناحس ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الدابة إذا جمعت براكيها فوطئت انسانا فطلب أبيضن ذلك أم لاني قول مالك (قال) قال مالك هو ضامن

حـ ما جاء في تضمين القائد والسائق والراكب

﴿قلت﴾ هل كان مالك يضمن القائد والسائق والراكب ما وطئت الدابة إذا اجتمعوا أحدهم سائق والآخر راكب والآخر قائد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئًا إذا اجتمعوا اجتماعًا وما أقوم لك على حفظه وأرى ما أصابت الدابة على القائد والسائق إلا أن يكون الذي فطت الدابة من شيء كان من سبب الراكب ولم يكن من السائق ولا من القائد عون في ذلك فهو له ضامن ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يقود القطار فيطأ بالبعير من أول القطار أو من آخره على رجل فيعطب أبيضن القائد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئًا وأراه ضامنًا ﴿قلت﴾ أرأيت ما أشرع الرجل في طريق السليبين من ميزاب أو ظلة أبيضن ما عطب من ذلك الميزاب أو تلك الظلة في قول مالك (قال) قال مالك لا يضمن ﴿قلت﴾ أرأيت الحائط المائل إذا أشهد على صاحبه فعطب به انسان أبيضن أم لا (قال) أخبرني من أتق به عن مالك أنه قال يضمن ما عطب به إذا أشهدوا عليه وكان مثله مخوفًا ﴿قلت﴾ أرأيت أن لم يشهدوا عليه وكان مثله مخوفًا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا ولا أرى عليه فيه ضمانًا ﴿قلت﴾ أرأيت إذا مال الحائط وفي الدار سكات وليس رب الدار محاضر أو الدار مرهونة أو مكتراة على من يشهدون (قال) إذا كان رب الدار حاضرًا فلا ينضمهم الاشهاد الا عليه وإن كان غائبًا رخصوا أمرها إلى السلطان ولا ينضمهم الا لشهاد على السكان ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا وهذا رأيي ألا ترى أن السكان ليس لهم

أن يهدموا الدار ﴿قلت﴾ أرايت شهادات النساء في الجراحات الخطأ أجازة هي في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الصغير اذا شهد عند القاضي قبل أن يحتلم أو النصراني أو العبد فردت شهادتهم فكبر الصبي وأسلم النصراني وأعتق العبد ثم شهدوا بعد ذلك عند القاضي (قال) قال مالك لا يجوز شهادته لأنها قد ردت ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً جرح رجلاً جرحين خطأ وجرحه آخر جرحاً خطأ فأت من ذلك فأقسمت الورثة عليهما كيف تكون الدية على عواقلها أنصفين أم الثلث والثلثين (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك أن الدية على عواقلها فلو كانت الدية عند مالك الثلث والثلثين لقال لنا ذلك ولكننا لا نشك أن الدية عليهما نصفين

— ما جاء في الرجل يسأجر عبداً لم يأذن له سيده في التجارة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى استأجرت عبداً لم يأذن له سيده في الاجارة ولا في العمل استأجرته على أن يحررني بثرأ فمطب في البئر أضمنه أم لا في قول مالك (قال) نعم تضمنه عند مالك وقد بلغني أن مالكا سئل عن عبد استأجره رجل يذهب له بكتاب الى موضع في سفر فمطب فيه وذلك بغير إذن سيده قال مالك هو ضامن ﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبداً لرجل قتل قتيلاً عمداً له وليان فمعا أحدهما (قال) يقال لسيد العبد ادفع العبد أو افده بنصف الدية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان قتل عبدي قتيلاً عمداً فمعا أولياء أحد القتيلىن أى شيء يقال لسيد العبد يقال له ادفع جميع العبد الى أولياء هذا القتيلى الآخر أم يقال له ادفع نصفه أو افده بالدية (قال) ان أحب أولياء المقتول الآخر أن يقتلوا قتلوه وان استحيوه على أن يأخذوه قيل له ادفع نصفه أو افده بالدية ولا أحفظه عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان جرح عبدي رجلاً فبرأ من جراحه فقديت عبدي ثم انقضت جراحات الرجل فأت من ذلك (قال) اذا مات منها أقسم ورثة المقتول فاذا أقسموا قالت كانت الجراحات عمداً قيل لم ان شتم فقتلوه وان شتم فاستحيوه على أن تأخذوه فاذا استحيوه كان بمنزلة أن لو كانت الجراحات خطأ ويقال لمولى العبد ادفع

عبدك أو أفده فإن دفعه أخذ ما كان دفع إلى المقتول وإن فداء نقص له في الفداء
بمادفع إلى المقتول من أرش الجنائيات ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله في
الحر وهو عندي في العبد مثله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أمة جنت جناية وهي حامل
أو غير حامل فحملت بعد الجناية فوضعت ولدها بعد الجناية وقام عليها أولياء الجناية
أيدفع ولدها معها في الجناية أن قال سيدها أنا أدفعها (قال) يلغى عن مالك أنه قال
لا يدفع ولدها (قال) ولم أسمعه أنا منه ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الأمة تجزى
جناية ولها مال قد اكتسبته قبل الجناية أو بعد الجناية أيدفع معها في قول مالك
(قال) قال مالك كل مال كان لها قبل أن تجزى فانه يدفع معها وكل شيء اكتسبته
بعد الجناية فذلك أحرى أن يدفع معها ﴿قلت﴾ أرايت أم ولدي إذا جنت جناية
ثم جنى عليها قبل أن يحكم فيها فأخذت لها أرشا ما يكون علي أيمتها صحيحة أو
قيمتها معيبة (قال ابن القاسم) بل قيمتها معيبة مع الارش الذي يأخذ السيد الا
أن تكون دية الجناية التي جنت هي أقل من قيمتها معيبة مع الارش الذي أخذ
سيدها مما جنى عليها فلا تكون عليه الا دية الجناية وانما عليه الاقل أبداً (قال ابن
القاسم) ولو أن عبداً قتل قتيلين وليهما واحد لم يكن له أن يسلم نصفه بدية أحدهما
ويقتك النصف الآخر بدية أحدهما الا أن يقتكه بديتهما جميعاً أو يسلمه كله وهذا
رأيي (قال ابن القاسم) ومما يبين لك أن العبد إذا جنى ثم جنى عليه فأخذ له سيده
أرشاً انه يخير في أن يسلمه وما أخذ له من الارش أو يقتكه بما جنى فكذلك أم
الولد الا أن أم الولد لا تسلم وانما يكون عليه الاقل من قيمتها معيبة وأرش الجناية
معهما أو قيمة الجناية التي في وقتها بمنزلة العبد سواء لان أم الولد لا يستطيع أن
يسلمها فيكون عليه الذي هو أقل لانها لو هلكت ذهبت جناية الجروح وكذلك
العبد لو هلك قبل أن يحكم عليه ذهبت جناية الجروح أمرهما واحد الا أن يكون
الارش مثل الجناية فلا يكلف أكثر من الارش ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أمة
جنت جناية أيمت سيدها من وطئها حتى ينظر أيدفع أم يفدي في قول مالك

(قال) ما سمعته من مالك ولكنه يمنع من وطئها حتى ينظر أيدفع أم يفدى
﴿قلت﴾ ولم قلت هذا (قال) لأنها مرهونة بالجرح حتى يفديها أو يدفعها
﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبيدني قتل رجلاً خطأ قلت أنا أدفع أحدهما وأقر الآخر
(قال) قال مالك في العبيد إذا قتلوا رجلاً خطأ أو جرحوا إنساناً منهم مرتعون
بدية المقتول أو المجرور وتقسّم الدية على عددهم ودية الجرح على عددهم فمن شاء
من أرباب العبيد أن يسلم أسلم ومن شاء أن يفكك اقتك بقدر ما يقع عليه من نصيبه
من الدية كان أقل من ثمنه أو أكثر لو كان قيمة العبد خمسمائة والذي وقع عليه عشر الدية
غريم عشر الدية وحبس عبده وإن كانت قيمته عشرة دنانير والذي وقع عليه من الدية
النصف لم يكن له أن يحبس عبده حتى يدفع نصف الدية (قال) ولم يقل لنا مالك في
باب أرباب العبيد إذا كانوا شتى أو كان ربهم واحداً ولم يختلف ذلك عندنا وله أن كان
ربهم واحداً أن له أن يحبس من شاء منهم ويدفع من شاء بحال ما وصفت لك وقد
سئل فيه غير مرة فلم يختلف قوله في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت أن قشت عينا عبدي
جميعاً أو قطعت يده جميعاً ما يقال للجراح (قال) يضمّنه الجراح ويعتق عليه إذا
أبطله هكذا فإن كان جرحاً لم يبطله مثل فقهاء عيين واحدة أو جديع أذن أو ما أشبهه كان
عليه ما نقص من ثمنه ولم يعتق عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (قال)
وقد سمعت أنه قال يسلم إلى الذي صنع ذلك فيه ويعتق عليه وذلك رأيي إذا أبطله
(قال) وقال مالك إنما في العبيد على جراحهم ما تقصمهم إلا المأمومة والمثقلة والجائفة
والموضحة قائماً في قيمته مثل موضحة الحر ومأمومته ومثقلته وجائفته من ديتة
﴿قلت﴾ أرايت أن جرح عبدي رجلاً قطع يده خطأ وقتل آخر خطأ (قال)
قال مالك أن أسلمه سيده فالعبد بينهم أثلاثاً (قال مالك) وإذا أسلم العبد فهو بينهم
على قدر جراحاتهم ﴿قلت﴾ وإن استهلك مع الجراحات أموالاً تحاص أهل
الجراحات في العبد بقيمة ما استهلك لهم من الأموال في قول مالك (قال) نعم
﴿قلت﴾ أرايت أن قتل عبدي رجلاً خطأ وفقاًين آخر خطأ قتال السيد أنا أفديه

من جانيته في القتل وأدفع الى صاحب العين الذي يكون له من العبد ولا أفديه
(قال) يقال له ادفع الى صاحب العين ثلث العبد وافد ثلثي العبد بجميع الدية ويكون
شريكا في العبد هو والمجنى عليه في العين يكون لصاحب العين ثلث العبد ويكون
لسيد العبد ثلثا العبد (قال) وهذا رأي وقد بلغني ذلك عن مالك (قلت) رأيت
العبد اذا جنى جناية خطأ ففداه مولاه ثم جنى بعد ذلك جناية أخرى يقال لسيد
أيضا ادفعه أو افده (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت)
أرأيت ان جنت أم ولد رجل جناية فأخرج قيمتها فدفعتها الى ولي الجناية ثم جنت
بعد ذلك جناية أخرى (قال) يقال لسيدها أخرج قيمتها أيضا مرة أخرى اذا كانت
الجناية منها بعد الحكم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أليس قد
قال مالك اذا جنت أم الولد فعلى سيدها قيمتها الا أن تكون الجناية أقل من
قيمتها (قال) نعم (قلت) فان جنت جناية أخرى قبل أن يحكم على سيدها بالجناية
الاولى (قال) عليه القيمة بينهما الا أن تكون الجناية أقل من قيمتها وان كان ذلك
يكون أكثر من قيمتها فليس عليه الا قيمتها لان السيد اذا أخرج قيمتها مكانه قد
أسلمها اليهما (قلت) فما جنت بعد الحكم هل سمعت من مالك فيه شيئا (قال) هو
قوله ان عليه أن يخرج قيمتها ثانية كلما جنت بعد الحكم (قال) (٣) وسألت مالكا عن
خير الناس بعد نبينهم صلوات الله وسلامه عليه فقال أبو بكر ثم قال أو في ذلك شك (قال
ابن القاسم) فقلت لمالك فلي وعثمان أيهما أفضل (فقال) ما أدركت أحدا ممن أتتني
به يفضل أحدهما على صاحبه يعني عليا وعثمان ويرى الكف عنهما (قلت) رأيت
الدبر اذا جنى جناية فدفعت مولاه خدمته ثم جنى بعد ذلك (قال) قال مالك يدخل
في الخدمة مع الاول يتحاصون فيه على قدر ما بهم من الجناية (قلت) فان مات
سيده وعق جيمه في الثالث كان ما بق لهم من جناياتهم دينا على الدبر بقعونه به وان لم يحمله

(٣) قوله قال وسألت مالكا عن خير الناس الى قوله ويرى الكف عنهما) كذا في الاصل وانظر

ما ترجمه مناسبة ذكره هنا ولطفا بما كان قبل ترتيبها وتمنيها ترك هنا سواء أكانه موصوفا

الثلث عتق منه مبلغ الثلث وقسم ما بقي لهم من جنائيتهم على العبد فما أصاب ماعتق منه
 كان ذلك ديناً عليه وما أصاب مارق منه قيل للورثة ادفوا هذا الذي رق في أيديكم
 أو ادفوه بما أصابه من الجنابة وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي عتق
 من المدبر فجعلت عليه حصة ذلك من الجنابة كيف يقتصون منه أيأخذون منه
 كل شيء كسبه حتى يستوفوا جنائيتهم التي صارت على ماعتق منه أم لا وهل يأخذون
 منه ما في يديه من المال حتى يقتصوا جنائيتهم في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ
 قول مالك في هذا ولكن مالكا قال في العبد يكون نصفه حراً ونصفه رقيقاً
 يعني الجنابة وفي يديه مال فيفتك سيده نصفه ان ماله يؤخذ منه في نصف
 الجنابة التي وجبت على العتيق منه (قال) وكذلك المدبر ان كان يده مال أخذه منه
 أهل الجنائيات فالتقسيم على قدر جنائيتهم وأما ما كسب فانه لا يؤخذ منه من الجزء
 العتيق الا ما فضل عن عيشه وكسوته والذي أخذ من العبد في جنائيه انما هو قضاء
 لنصيبه الذي عتق منه فان كان فيه كفاف لم يتبع بشيء وان كان فيه فضل أوقف
 في يديه وان قصر عن ذلك أتبع به في حصة الجزء فان كان في ذلك ما يفضل عن
 عيشه وكسوته كان ذلك لم بمنزلة الدين وأما ما رق لهم منه فانهم لا يتبعونه فيه بشيء
 من الجنابة لانه قد صار عبداً لهم وعليهم أن يطعموه ويكسوه بقدر الذي رق لهم منه
 وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جاء رجل فتعلق بعبد والرجل يدي فقال جني على
 عبدك خطأ أو عمداً وأقر العبد بذلك (قال) سمعت مالكا وأناه قوم وأنا عنده في
 عبد كان على برذون راكباً فوطي على غلام فقطع اصبعه فتعلق به الغلام فأني على ذلك
 والغلام متعلق به فقيل للغلام من فعل بك فقال هذا وطئني وأقر العبد بذلك (فقال)
 مالك أما ما كان مثل هذا يؤتى وهو يدي وهو متعلق به فيقر العبد على مثل هذا
 فأراه في رقبته يدفه سيده أو يديه وما كان على غير هذا الوجه فلا يقتل الابينة مثل
 العبد يخبر انه قد جنى فلا يقبل قوله في قول مالك الا على ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان أقر العبد بقتل رجل عمداً أيجوز اقراره أم لا في قول مالك (قال) قال

مالك ان أرادوا أن يقتلوه فذلك لهم وان أرادوا أن يستحيوه فليس لهم ذلك لانه
يتهم حين استحيوه أن يكون فر بنفسه اليهم ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبداً في يدي
عارية أو وديعة أو رهنا أو باجارة جنى جناية ومولاه غائب فقدسته من الجنابة ثم
قدم مولاه (قال) يقال لمولاه ان شئت فادفع الى هذا جميع ما فداه به وخذ عبدك
وان شئت فأسلمه اليه ولا شيء عليك لانه لو لم يفده ثم جاء سيده لقليل له هذا القول
وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قتل عبدي رجلاً له وليان قتل أنا أفدى حصاة
أحدهما وأدفع حصاة الآخر أيكون ذلك لي في قول مالك (قال) أرى أن يقتلك
نصيب من شاء منهما وسلم نصيب من شاء منهما ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبداً لي
قتل رجلين وليهما واحد فأراد السيد أن يقتلك نصفه بدية أحدهما وسلم نصفه
(قال) ليس ذلك له الا أن يقتلك جميعه بالديتين أو يسلمه لأن وارث الديتين جميعا
واحد ففي كلها جناية واحدة ﴿قلت﴾ أ رأيت المكاتب يستدين ديواناً ثم يعجز
فيرجع رقيقاً (قال) الدين في ذمته عند مالك الا أن يكون له مال حين عجز فيكون
الدين في ذلك المال ان كان ذلك المال مما أصابه من تجارة أو هبة وهبت له أو من غير
ذلك الا أن يكون من كسب يده فان كان من كسب يده فليس للمفرء أن يأخذوا
ذلك منه وانما لهم أن يأخذوا منه ما كان في يديه من مال الا ما كان في يديه من
كسبه ﴿قلت﴾ وكذلك كل ما أفاد المكاتب بمسء ما عجز فللمفرء أن يأخذوه في
دينهم الا ما كان من كسب يده (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكسب يده انما هي اجارته
وعمله يده في الاسواق في الخياطة وغير ذلك (فقال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت المكاتب
اذا قتل نفسين أو ثلاثاً أتأمره أن يؤدي ديتين أو ثلاثاً حالة في قول مالك ويسمى
في كتابته فان عجز رجع رقيقاً (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت المكاتب اذا جنت جناية
ثم ولدت ولداً بعد الجنابة فانت أيكون على الولد من الجنابة شيء أم لا (قال) لا شيء
على الولد من الجنابة في رأيي لان مالكا قال ذلك في الامة فالمكاتب مثله عندي
سواء ﴿قال﴾ وقد قال مالك في الامة اذا جنت ثم ولدت ولداً بعد الجنابة انه

انما يدفعها وحدها ولا يدفع ولدها ﴿قلت﴾ ولا ترى ولد المكاتب بمنزلة مالها فتكون فيه الجنابة (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت ان استدان المكاتب ديناً ثم ولدت ولداً فانت المكاتب أيكون على ولدها من الدين شيء أم لا (قال) لا شيء على ولدها من الدين لان الدين انما كان في ذمتها فلما مات لم يتحول من ذمتها في ولدها شيء (قال) وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت اذا جنى المكاتب جنابة قضى عليه بالجنابة ثم عجز أيكون ذلك ديناً عليه في رقة المكاتب أم يقال لسيده ادفعه أو افده بالجنابة (قال) اذا جنى المكاتب عند مالك فالسلطان يقول للمكاتب أد الجنابة كلها حالة واسع في كتابتك فان عجز عن ذلك قيل لمولاه خذ عبدك وافسخ كتابته وادفعه أو افده بجميع الجنابة ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا جنى على عبد قد أذن له في التجارة فرحق العبد المأذون له في التجارة دين وعلى المكاتب دين وقام الغرماء (قال) يباغ العبد في دين المكاتب ويكون عند مالك دين العبد في ذمته يتبع به وبينون اذا باعوه أن عليه ديناً ﴿قلت﴾ أرايت العبد الممتق الى أجل اذا جنى جنابة أيكون عليه الاقل من قيمته أو من أرش الجنابة في قول مالك (قال) لا ولكن عليه عند مالك أن يتم الجنابة بالنسة ما بلغت وان كانت نفساً ف عليه الدية وان عجز عن ذلك رجع رقيقاً وقيل لسيده العبد ادفع أو افد مثل المدبر في قول مالك يقال لسيده ادفع خدمته أو افتكه بجميع الجنابة (قال) نعم وهو قول مالك

— ما جاء فيمن حفر بئراً أو سرباً للماء أو نصب حباله —

﴿قال﴾ وقال مالك من حفر بئراً أو سرباً للماء أو للريخ مما مثله يعمل الرجل في داره أو في أرضه فسقط فيه انسان (قال) لا ضمان عليه ﴿قال﴾ وان جعل حباله في داره يثلف بها سارقاً ف عليه ضمانه (قال ابن القاسم) السارق وغير السارق اذا وقع فيه سواء يضمنه ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد اذا جنت جنابة فزادت قيمتها أو نقصت ما على سيدها (قال) أرى على سيدها قيمتها يوم يحكم عليها ولا يثلف الى الزيادة والنقصان في ذلك ان كانت أقل من قيمتها - وما بين ذلك أنها لو ماتت لم يكن على سيدها شيء

﴿قلت﴾ له فكيف تقوم أبوالها أم بنير مالها (قال) بل قيمتها بنير مالها وكذلك
 بلني عن مالك أنها تقوم بنير مالها ﴿قلت﴾ أرايت المدبرة اذا قتلت قتيلًا خطأ
 فولدت بعد ذلك أيكون على ولدها من هذه الجناية شيء أم لا (قال) هي مثل الخادم
 ان ولدها لا يدخل في الجناية وكذلك بلني عن مالك فكذلك هذه المدبرة
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أم ولد جنت جناية قتلت رجلاً عمداً وللمقتول وليان فعفا
 أحدهما أيكون على سيد أم الولد شيء أم لا (قال) عليه للذي لم يعف نصف قيمتها الا
 أن يكون نصف دية الجناية أقل من نصف قيمتها ﴿قلت﴾ فان قال السيد لا أدفع
 اليكم شيئاً وإنما كان لكم أن تقتلوا وليس لكم أن ترموني (قال) ذلك له لازم ولا
 يلتفت الى قوله ألا ترى لو أن رجلاً قتل قتيلًا عمداً له وليان فعفا أحدهما ان القاتل
 يجبر على دفع نصف الدية الى ولي المقتول الذي لم يعف فكذلك هذا في سيد أم
 الولد ﴿قلت﴾ فان قتل رجل قتيلًا ليس له الا ولي واحد فعفا عنه على أن يأخذ
 الدية وأبي القاتل وقال لا أدفع اليك شيئاً إنما لك أن تقتلي فان شئت فاقبلي وان
 شئت فدع (قال) اذا لم يكن الولي الا واحداً فليس له الا أن ينفو أو يقتل وليس
 له أن ينفو على الدية الا أن يرضى بذلك القاتل وأما اذا كان للمقتول وليان فعفا
 أحدهما صار نصيب الباقي منهما على القاتل لان الباقي لم يعف ولانه لا يقدر أن يقتص
 فلا يبطل حقه وهو يطلبه ولكن يقال للقاتل ادفع اليه حقه مالا لانه قد صار يشبه
 عمد المأمومة التي لا يستطاع القصاص منها ولا يشبه اذا كان ولي المقتول واحداً اذا
 كان له وليان ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت شهادة امرأتين
 مع رجل على المنع عن الدم أيجوز أم لا (قال) لا تجوز شهادتهما على المنع عن الدم
 ﴿قلت﴾ لم (قال) لان شهادتهما لا تجوز في الممد فكذلك لا تجوز في المنع عن الدم
 ﴿قلت﴾ أرايت اذا قطع رجل أصابع يمين رجل عمداً ثم قطع كفه تلك التي قطع
 منها أيقطع أصابعه ثم كفه أم لا يكون له الا أن يقطع الكف وحدها (قال)
 ليس له الا أن يقطع الكف وحدها الا أن يكون فعل ذلك به على وجه المذاب

فانه يقتص له من الاصابع ثم من الكف ﴿قلت﴾ أرايت شهادة الجوارى أهي بمنزلة
 شهادة الغلمان تقبل شهادتهن في الجراح (قال) لا وكذلك بلغني عن مالك ولم
 أسمع منه ﴿قلت﴾ أرايت ان طرحت رجلا في نهر وهو لا يحسن السوم ولم أدر
 أنه لا يحسن السوم فأت من ذلك (قال) اذا كان ذلك على وجه العذاب في القوم
 والقتال قتل به وان كان على غير وجه القتال لم يقتل به وأرى أن فيه الدية ﴿قلت﴾
 أرايت ان شهد رجلان على قتل رجل شهد أحدهما أن فلانا قتل فلانا بسيف وشهد
 الآخر أنه قتله بحجر (قال) شهادتهما باطل في رأيي ﴿قلت﴾ ولا يكون لأولياء
 الدم أن يقسموا هاهنا (قال) لا ﴿قلت﴾ له وقد قال مالك اذا أتوا بلوث من بينة
 ان لهم أن يقسموا (قال) لا لان هذين قد تين أن أحدهما كاذب ﴿قلت﴾ أرايت الرجل
 يقول دمي عند فلان ولم يزل عمداً ولا خطأ أى شئ تجمل قوله دمي عند فلان عمداً
 أو خطأ في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى القول قول
 ولادة المقتول ان ادعوا أنه خطأ أو عمد ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المقتول دمي عند
 فلان وقال ولادة الدم نحن نقسم وقتل لانه قتله عمداً أو قالوا نحن نقسم وأخذ الدية
 لانه قتله خطأ (قال) ذلك لم ان ادعوا كما قلت وما كشفنا مالكا عن هذا هكذا
 ﴿قلت﴾ أرايت ان وضع سيفاً في طريق المسلمين أو في موضع من المواضع يريد
 به قتل رجل فطرب به ذلك الرجل فأت (قال) يقتل به ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك
 (قال) لا ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ فان عطب بالسيف غير الرجل الذي وضع له (قال)
 لا يقتل به ولا أحفظه عن مالك ولكنه رأيي

﴿ثم كتاب الديات من المدونة الكبرى بحمد الله وحسن صونه﴾

﴿وبتمامه تم عقد نظامها وفلاح مسك ختامها﴾

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله

﴿وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾



يقول الفقير الى الله تعالى عبد الحميد الازهري الشرفوني نظر الله -
 ﴿ بين عنايته اليه وأعلى درجته في درجات المقربين زلفي لديه ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن أبدع الأشياء من العدم الى الوجود • وأفاض الاحسان من سحاب
 الافضال على كل موجود • وصلاة وسلاماً على واسطة عقد النبيين • القائل من رد
 الله به خيراً يقفه في الدين • سيدنا محمد المخصوص بمجوامع الكلم وباهر الآيات
 وعلى آله وأصحابه وأتباعه الذين دونوا شريعته فاستمرت على مدى الدهور وتوالى
 الاوقات • ولقد • فلما كان علم الشريعة أولى ما يتنافس في تحصيله المتنافسون
 وكتبه القديمة النفيسة أحق ما يدخره للدخرون • وكانت المدونة الكبرى لها
 الشهرة العظيمة بين أهل المشارق والمغارب • والشأن الارفع والمقام الاكبر فوق
 جميع كتب المذاهب • والصيت الاشهر في سائر الافطار والممالك • كيف لا وهي التي
 رواها الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن امام الأئمة مالك • لكنها
 عزيزة الوجود • بل صارت في حكم المذموم والمفقود • حتى تسر الوقوف عليها • بل
 كاد يتعذر مع بذل المجهود الوصول اليها (قام) مشمراً عن ساعد الجد والاجتهاد
 • حضرة الحاج محمد أفندي الساسي المنبني • بلفه الله المراد • وبذل في سبيل
 الحصول عليها كل مرتخص وغال • وأنفق في طريق الوصول اليها كل نفيس من
 الوقت والجهد والمال • حتى ساعدته من الله سبحانه وتعالى العناية • وأدركته منه جل
 جلاله امدادات التوفيق والرعاية • وأحضر نسخة عظيمة من المغرب الاقصى • مكتوبة
 على رق غزال ولها مزايا جملة لا تحصى • فان عليها تقييدات بخط بعض الأئمة الاعلام • كالامام
 ابن رشد والقاضي عياض وغيرهما من ذوى الشهرة الفاتحة ورسوم الاحكام • فهي
 الدرة اليتيمة • التي تتفلقها هذه اليد الكريمة • وقد ساعدت على احضارها المقادير

وأكبر ظني أنها ليس لها على وجه البسيطة نظير * وقد صار اجراء هذه الطبعة وتصحيحها عليها لأنهم من النسخ المهمة التي يرجع عند الاشكال اليها * خصوصاً وان من اعنى بتصحيحها * وتهذيبها وتقييدها * العالم التحرير * الدراكة الشير * المحقق المدقق الاستاذ الفاضل والشيخ الكامل الشيخ سيد حماد القوي العجماي مصصح جريدة المؤيد الفراء وقد شاركة في ذلك جماعة من أفاضل أهل العلم . وكانت طريقته في تحريرها أنه مهما أشكل عليه شيء منها عرضه على أعيان علماء السادة المالكية بالأزهر الشريف وقد طرز بعض حواشيهما الزاهرة * ووشى كثيراً من طردها الباهرة * بهوامش وجدت بالأصل المذكور بخطوط من تقدم ذكرهم من أئمة السلف كما شرح كثيراً من غريب ألفاظها ونبه على ما يحتاج الى التنبيه . مما لا يخفى على كل ذي فطنة فيه (بجاءت) يحمده الله ترفل في حلل التحرير والافتان وبهاء الروف والجلال * وتفتخر بظهورها في هذا العصر السعيد عصر الفضائل والكمال * فلا غرو اذا أقبل عليها المحبون لنشر كتب الدين وتسميم المعارف * واستظلوا في رايض العرفان بظلمها الوارف وتنافسوا في اقتناء هذا الكتاب * الذي يعجز عن حصر أوصافه الجميلة بلقاء الكتاب * وقد كنت فيه * وان كنت أقل واصفيه

مَدَوْنَةُ الامام النجاشي مالك * لها التعظيم في كل الممالك
وكيف وانها أبهى كتاب * أضاءت من كواكب الحوالمالك
ومنه شريعة المختار صارت * موضحة مسهلة المسالك
لأن إمامنا بجوار طه * انام الدار ليس له مشارك
وشاهد تالين لخير صحب * فكان له هذا أقوى المدارك
فيا هذا طيك بما حواه * كتاب قد أتى لك من إمامك
وقال به يحسن قبول هدى * لتعطي بالسيرة في زمانك
فهذا فيه خيرات حسان * من الشرع الشريف لحسن حالك
وهذا فيه من أقوال طه * ألوف قد أنت لشفاء دالك

فداء الجهل ليس له طيب * سوى علم يبالغ في دوائك
 نغذ هذا الكتاب بكل عزم * لينحك الزيادة في بهائك
 وأنشق في حيازته نفيسا * من الأموال لا تبطل بمالك
 قبّل الآن كان أعزّ شيء * وجوداً وهو لم يخطر ببالك
 الى أن قبض الرحمن شهماً * به وافى فأضحى في جوارك
 فضل لمحمد الساسي تمتع * بأنواع التميم على الأرائك
 فان ثواب هذا الصنع يبقى * بجنات لكن ترقى هنالك
 وقد تمت وبالنيرات عمت * مدونة الامام الجبر مالك

وكان تمام طبعها الجليل الفائق . واكّال تحمين شكلها البهي الرائق . بدار الطباعة
 العامرة . ذات الادوات الكاملة والآلات الباهرة . المسماة بمطبعة السعادة . التي
 مركزها بمصر أمام دار المحافظة بأول درب سعادة . المنسوبة انشاء وإدارة لحضرة
 ذى الأدب الوافر والطبع الزاهر والخلق الجميل . الفاضل الكامل محمد أفندي
 اسماعيل . أدام الله له القبول . وبلغه غاية المأمول . وذلك في ظل من أفاض على
 رعاياه سبيل إحسانه وفضله . وغمرهم بسايع امتنانه وأنامهم في ظلال عدله . عزيز
 مصر الاكرم . ومليكها الداوري الاعظم . من سعدت الايام في عهده . وأوفى من
 خلاصة الاخلاق الكريمة الانسانية قسطا لا يفتني لاحد من بعده . الملاحظ بعين العناية
 الصمدانية والمهروس بالسبع المثاني . مولانا الخديو المعظم (عباس حلمي الثاني)
 لازال مرصيا برعاية ذى الجلال والاكرام . مسرورا بأعماله وأشباهه الامراء الفخام
 وقد فاح مسك الختام . وبدر النمام . في العشر الاخير من شهر رمضان المعظم . من
 العام الرابع والعشرين بعد ألف وثلاثمائة من هجرة النبي الاعظم . صلى الله وسلم
 عليه وعلى آله وأصحابه . وعترته وتلاميذه وسائر أحزابه آمين

ولما تجز من هذه المدونة الطبع . وراق رقما على هذا الوضع . قرظها شاعر
 الاسلام . في بلاد الشام . صاحب (كتاب أبداع مائظم في الاخلاق والحكم)
 الشيخ يوسف بن عبد الفتى سنو الحسيني بهذه الايات الالية . الآتية على بعض
 عاينها الكمالية . زاد الله (مالكا) شيخ الأئمة . وأعظم الأئمة . المجتهد الاول . فيها
 عليه من العبادات والمعاملات الموعول . قريبا من جواره . في دار قراره . ماشرح الله
 للمطالع صدرا . في فهم مدونه الكبرى . بجاه أشرف أئدياه . عليه في كل حين
 صلاة وسلام عززا بآمين

- ابن المدونة الكبرى لمالكا • عن (مالكا) الملقب بذي جدى وجدا
 امام طيبة أولى الناس أولهم • لسنة المصطفى والصاحب مجتهدا
 توفى درايته عقي الرواية . ما • بالطبع مثلها الطبع السليم ندى
 لي مرجع الكتب الست الصحيحة (لا • تستفت) عنى (فيهم منهم أحدا)
 دوت مع أربعين ألف مسألة • التي حديث صحيح ضوعفت عددا
 ثلوثا لثلاثين ألفا بمدستها • آثار صدق لها التحقيق قد شهدا
 أنى لناشرها الساسى معترف • بالفضل في الفصل ذى مجد سما وجدى
 محمد نجل موسى التولسى فتى • لطبع كل نفيس العلم مديدا
 شرفية من أقاصي غربها طلعت • كالشمس (بنة من ربكم وهدى)
 بئمة عشرة أجيال زكت كذا • إحكام أحكامها مازال معتمدا
 لم أدر لما بدت مشكاة نور هدى • أضاء (أم جنة الخلد التي وعدا)
 بها تمالوا قضاة العالمين ولا • والله (لن تفلحوا) في غيرها (أبدا)
 في فهم ما استنبطته من أدلتها • أصلا وفرعا وترجيحا ومستندا
 مادوت اللب تاريخا يناسبه • (يارب هي لنا من أمرنا رشدا)

﴿ تَبْيِيهِ ﴾

بعد أن انتهى طبع الجزء المشتغل على كتاب الحج الاول بمدة طويلة طبع فيها كثير من الاجزاء وجد بعض من تصفحها للوقوف عليها من ذوى الدراية والعرفان هذا السماع الآتى وكان ذلك بحضرة جماعة من أكابر العلماء فاطلعوا كلهم عليه فأشاروا باتباعه حرصا على الفوائد فأبنتاه عملا بإشارتهم وهذا نصه

سمع جميعه عبد العزيز بن عامر من الفقيه أبى عمران موسى بن علي حدثني به عن أبى الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي عن أبى الحسن علي بن محمد بن مسرور الدباغ عن أحمد عن سحنون. وعن أبى الحسن القابسي أيضا عن أبى محمد عبد الله بن مسرور عن عيسى بن مسكين عن سحنون بن سعيد وكان سماعى على أبى عمران فى ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وأربعمائة من الهجرة بالقيروان انتهى

﴿ تَبْيِيهِ ﴾

لا يجوز لأحد طبع كتاب المدونة الكبرى على نسخة من النسخ المطبوعة على نفقة ملازمها ولا أخذ شئ منها للطبع تكلة لما حصل عليه من غيرها ومن تجار أهل ذلك يحاكم قانونا لأنها قد سجلت بالحكمة المختلطة بمصر

فهرست الجزء السادس عشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام سخون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله عنهم اجمعين)



صحيفه	صحيفه
٢ كتاب الحدود في الزنا والقذف	٢ بهيمة
والاشربة	١٥ صفة ضرب الحدود والتجريد
٢ الحدود في الزنا والقذف	١٦ فيمن عفا عن قاذفه ثم أراد أن يقوم عليه
٣ فيمن وطئ جارية لرجل أو امرأة	١٧ باب في الرجل يشهد على الرجل بالحد
وقال قد اشتريتها أو تزوجتها	ويأتي بمن يشهد معه
٤ فيمن دفع الى امرأته نفقة سنة ثم مات	١٨ فيمن قال لامرأته زيت وأنت
أحدها	مستكرهه أو صبية أو نصرانية أو أمة
٥ فيمن له شقص في جارية فوطئها	٢٠ في القيام بحمد الميت أو الثائب ومن
٧ في الرجل يطأ مكاتبه طوعا أو غصبا	أولى بذلك
٨ فيمن شهد عليه بالزنا ثلاثة وواحد على	٢٠ في قذف الصبي والصبية
شهادة غيره	٢١ فيمن قذف نصرانية أو أمة ولها بنون
٩ في الذي يزني بأمة أو عمته أو خالته	مسلمون
١٠ فيمن أحل جاريته لرجل فوطئها	٢٢ المحارب يقذف في حرايه والحربي
١١ في المسلم يقر بأنه زنى في كفره والمسلم	يدخل بأمان فيقذف
يزني بالثمة والحربية	٢٢ في الرجل يقول للمرأة يا زانية وتقول
١٢ في الرجل تجتمع عليه الحدود في	زيت بك والذي يقول يا خبيث يا فاسق
القصاص	يا فاجر
١٣ ترك إقامة الحد على من تزوج في العدة	٢٣ فيمن قال له رجل يا شارب خمرأ يا حمار
١٤ فيمن قذف رجلا بعمل قوم لوط أو	أو يا فاجر

صحيفة	صحيفة
٢٤ فيمن قال لرجل جامعت فلانة حراما	بين ثقتها
أو باضمتها حراما	٣٣ فيمن قذف قاتله عن الاسلام
٢٤ في التعريض بالقذف	٣٤ فيمن قذف ملاحنة أو ابنها
٢٥ في الرجل يقول للرجل لست بابن	٣٥ كتاب الرجم
فلان لجدته	٣٥ في كشف الشهود عن الشهادة في الزنا
٢٦ ما جاء في النفي	٣٥ في الشهادة على الاحصان
٢٦ في الرجل يقذف عبده وأبواه حران	٣٦ في الرجل يزني وقد كان تزوج امرأة
مسلمان	ودخل بها فأفكر مجامعتها واحصان
٢٦ فيمن قال للميت ليس فلان أباه	الصغيرة والمجنونة والذميين
٢٧ فيمن نسب رجلا من العرب أو من	٣٦ في الذي يجمع عليه الحدود ونفي الزاني
الموالي الى غير قومه	٣٧ فيا لا يحصن من النكاح وما يحصن
٢٨ في الرجل يقذف ولده أو ولد ولده	٣٧ في الرجوع عن الشهادة في الزنا بمد
٢٩ في الرجل يقذف الرجل عند القاضي	الرجم
٣٠ في الرجل يقول للرجل يا ابن الزاين	٣٧ في القذف وما تقادم فيه
أو يغني الولد من أمه	٣٨ في قاذف الحدود ومن زني بمض جداته
٣١ فيمن قال للرجل يا ابن الافطع أو	٣٨ في الشهود على الزنا يرجعون أو بعضهم
يا ابن الاسود	أو يكون بعضهم مسخوطا أو عبدا
٣٢ فيمن قال لرجل أبيض يا أسود أو	٣٩ في شهادة لاعمي وخطأ الامام في الحدود
يا أعور وهو صحيح	٤٠ في تزكية الشهود وقد غابوا أو ماتوا
٣٢ فيمن قال لرجل يا يهودي أو يا مجوسي	٤١ في هيئة الرجم والصلاة على المرجوم
أو يا نصراني	والحفر للمرجوم
٣٣ فيمن قال جامعت فلانة في دبرها أو	٤١ في المرأة تقر بوطء رجل زنا ويقول

صحيحة

الرجل تزوجتها

٤١ في الزاني بالصبي والصبيّة والمجنونة

٤٢ في المسلم يزني بالذمية

٤٢ في الرجل ينتصب امرأة أو يزني

بمجنونة أو نائمة

٤٢ في الرجل يرتن الجارية فيطوؤها

ويدعى الجاهلة

٤٣ في هيئة جلد الحد وتجريد الرجل

٤٣ في الرجل يشتري الحرة فيطوؤها وهو

حالم

٤٣ في الشهود في الزنا يختلفون في المواضع

٤٣ في الرجل يأمره الامام باقامة حد

٤٤ في كشف الامام الشهود عن الشهادة

في الزنا

٤٥ في الشهادة على الشهادة في الزنا

٤٥ في شهادة السماع في الزنا والحدود

٤٧ في اختلاف الشهادة في الزنا

٤٧ في القاذف يقذف وهو يحد

٤٧ في شهادة القاذف والكتابة عليه بالقذف

٤٨ جامع اجتماع الحدود وكيف يضرب

٤٩ في القذف يقوم به أجنبي

٤٩ في هيئة ضرب الحدود

صحيحة

٥٠ في الحامل يجب عليها الحد

٥٠ في المرأة يشهد عليها بالزنا فتقول أنا

عذراء أو ارتقاء

٥١ في المرأة يشهد عليها بالزنا فتدعى الحمل

وزوجها غائب أو تزني وهي حامل وفي

نفي الولد بلا لعان ولا استبراء

٥٢ في العبد يجب عليه الحدود وبشغل

ثم يعلم أنه قد كان عتق قبل ذلك

٥٢ في الرجل يفضي امرأته أو أمته

أو ينتصب حرة أو يزني بها فيفضيها

٥٤ فيمن قذف صبيّة لم تحض

٥٥ في المولى يجامع فيها دون الفرج

٥٥ في اقامة الحدود على أهل الكفر

٥٦ في الشهود على الزنا يقولون أثبتنا النظر

وتعمدنا ذلك والمشهدود عليه يزعم ان

الشهود حيد

٥٦ في القاضي يتعمد الجور أو يخطأ في

القضية

٥٧ في السيد يقيم على عيده الحدود

والتقصاص والامام يشهد على الحدود

٥٨ في الشهود وما يجرحون به

٥٩ ما جاء في تجريح بعض الشهود على الزنا

صحيفة

صحيفة

- ٥٩ في للشهود عليه بالزنا يقذف الشهود ٧٢ في السارق يوجد في الخرز والدار
 ٥٩ في كتاب القاضي الى قاض في الشهادة مشتركة
 على الحدود والحقوق وتقتد كتب ٧٧ فيمن سرق مصحفاً أو شيئاً من الطعام
 القضاة ان ماتوا أو عزلوا وما انكسر والفواكه
 من طوابع الكتب ٧٨ فيمن سرق خيراً أو شيئاً من مسكر
 ٦٠ فيمن تجوز له اقامة الحدود في القتل التبيذ
 من الولاة ٨٣ الرجوع عن الشهادة وخطأ الامام
 ٦١ كتاب الاشربة ٨٩ باب رد السارق السرقة وتركه ثم رفعه
 ٦٢ طبع الزبيب بعد ذلك
 ٦٥ كتاب السرقة ٩٠ الاختلاف في السرقة
 ٦٥ في رجل سرق ما يجب فيه القطع ٩١ اقامة الحدود في أرض الحرب ومن
 فظفر به وقيمت ما لا يجب فيه القطع أكل لحم الخنزير والشرب في رمضان
 ٦٨ نقرة الشهود في الشهادة والقوم والافراد بالزنا والسرقة
 يجتمعون على حمل السرقة والوديعة ٩٢ باب القطع مما يجب على الصبي وفيمن
 والسارق يسرق من السارق أقر بسرقة بتهديد والشهادة على السرقة
 ٧٠ في الاناث برفعهم الاجنبي والقائم على واقامة القطع والضرب في البرد
 القاذف بعد العفو والمفوء اذا أراد ٩٦ فيمن سرق وديعته التي جحدتها
 سترأ المستودع وفيمن سرق من رجلين
 ٧٠ في الذي يسرق ويزني ويتعب البيت وأحدهما غائب
 فيدخل يده ويلقي المتاع خارجاً ثم يؤخذ ٩٦ فيمن ادعى السرقة على رجلين وفيمن
 والشهادة على السرقة والشفاعة للسارق أقر بالسرقة ثم نزع
 ٧٢ الشهود على السرقة والنصب ٩٨ كتاب الحاربيين

صحيفة

٩٨ ما جاء في المحاربين

١٠٤ في الذين يسقون الناس السيكران

١٠٦ ﴿كتاب الجراحات﴾

١٠٦ باب تغليظ الدية

١٠٨ تفسير العمدة والخطأ

١٠٨ دية الالف

١٠٩ عقل الموضحة

١١٠ دية اللسان

١١١ دية الذكر

١١٢ ما جاء في الصلب والهاشمة والباضمة

وأغواتها

١١٣ ما جاء في دية العقل والسمع والاذنين

١١٣ باب ما جاء في الاستئذان والاضراس

١١٣ ما جاء في الاليتين والشديين وحلق

الرأس والحاجبين

١١٤ ما جاء في شل اليد والرجل

١١٥ باب دية الشفتين والجفون وثدي

المرأة والصغيرة

١١٦ باب حد الموضحة والمنقولة والمأمومة

والجائفة

١١٦ دية الإبهام والكف وقطع اليد

١١٧ باب هل يؤخذ في الدية البقر والغنم

صحيفة

والخيل

١١٨ عقل جراح المرأة

١١٩ شعاج المرأة

١٢٠ لسان الاخرس والرجل المرجأ واليد

والعين الناقصة والسن

١٢١ ذكر العين والسن

١٢٢ جامع جراحات الجسد

١٢٣ ما جاء في دية الكف

١٢٥ ما تحمل العائلة وما لا تحمل

١٢٦ في سن الصبي اذا لم يشتر

١٢٨ ﴿كتاب الجنائيات﴾

١٢٨ في العبد يقتل وجلاله وليان فيعفو

أحدهما على أن يكون له جميع العبد

١٢٨ في العبد يقتل رجلا له وليان فيعفو أحدهما

على أن يكون له العبد وزيادة عبد آخر

١٢٩ في العبد يقتل رجلا خطأ فيعتقه

سيده وقد علم بالقتل

١٢٩ في العبد يحنى جناية ثم يبيعه سيده وقد

علم بجنايته

١٣٠ في عبد جنى على عبد أو على حر فلم

يتم ولي الجناية حتى قتل

١٣١ في عبد قتل عبد رجل ممدأ قتل العبد

صحيفه

صحيفه

- خطأ قتله عبد لرجل
 ١٣١ في العبد يقتل قتيلًا عمدًا له وليان
 ففأ أحدهما والعبد يقتل قتيلين عمدًا
 ففأ أولياء أحد القتيلين
 ١٣٢ في العبد يجرح رجلاً حراً فبرأ من
 جراحته ففداه سيده ثم انتقضت
 الجراحات فمات
 ١٣٣ في عبيدين لرجل قتل رجلاً خطأ
 فقال أنا أدفع أحدهما وأفدى الآخر
 ١٣٣ في العبد تقطع عيناه أو تقطع يده
 في الامة لها ولد صغير فيجنى أحدهما
 جناية
 ١٣٣ في عبيد قتل رجلاً خطأ أو قفا عين
 آخر خطأ والعبد يقتل رجلين وليهما
 واحد
 ١٣٤ في العبد يقتل رجلاً له وليان وفي أم
 الولد إذا جنت ثم جنى عليها قبل أن
 يحكم فيها
 ١٣٥ في رجل رهن عبدًا فجنى العبد جناية
 على رجل فقامت على ذلك بنته
 ١٣٦ في العبد يقتل رجلاً له وليان فيعفو
 أحدهما ولا يذكّر شيئاً
 ١٣٦ في العبد يجنى جناية فيبيعه سيده قبل
 أن يؤدي إلى المجنى عليه دية الجرح
 في جناية الامة
 ١٣٧ في العبد يجنى جناية ويركبه الدين
 من تجارة قد أذن له فيها ثم يأسره
 العدو فيشتريه رجل من المغنم فيسلّمه
 سيده
 ١٣٧ في العبد يجنى جناية بعد جناية
 في جناية المعتق نصفه
 ١٣٨ في العبد بين الرجلين يمتق أحدهما
 حصته وهو موسر فجنى العبد جناية
 قبل أن يقوم عليه
 ١٣٩ في الجناية على المعتق نصفه
 في جناية الموصى بتمتته
 ١٤٠ في جناية الموصى بتمتته يجنى قبل
 موت سيده
 ١٤١ في رجل أعتق عبدًا له في مرضه
 وبطل عتقه فجرح العبد قبل موت
 سيده
 ١٤٥ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل
 حياته فيجنى العبد جناية
 في الرجل يوصى بخدمة عبده سنين

صحيحة

صحيحة

- فيقتل العبد أو يجرح قبل انقضاء
السنين وجناية الملتقى الى أجل
١٤٧ في جناية الملتقى الى أجل
١٤٧ في المدبر يحنى على رجل فيدفع اليه
يخذه ثم يحنى على آخر
١٤٨ في جناية المدبر وله مال وعليه دين
١٤٨ في المدبر يحنى جناية وعلى سيده دين
يفترق قيمة المدبر أو لا يفترقها
١٤٩ في المدبر يحنى على سيده
١٥٠ في المدبر ورجل حر يحنيان جناية
خطأ
١٥١ في المدبر يقتل عمداً فيعفى عنه على
أن يأخذوا خدمته
١٥٢ في المدبر يحنى جناية ثم يمتقه سيده
١٥٣ في المدبر بين رجلين يحنى جناية
فيما استهلك المدبر
١٥٤ في المدبرة تحنى جناية ولها مال
١٥٤ في الجناية على المدبر
١٥٤ في مدبر الذمي يحنى جناية
١٥٥ في مدبر النصراني يسلم ثم يجرح
١٥٥ في أم الولد تجرح رجلاً بمدرجل
١٥٥ في أم الولد تقتل رجلاً عمداً له وليان
- فيغفو عنها أولياء الدم على أن يأخذوا
القيمة
١٥٨ في أم الولد تجرح رجلاً عمداً فيغفو
عنها أولياء الدم على أن يكون لهم رقبته
أو المدبرة وأم الولد تجرح رجلاً خطأ
ثم تلد بعد ما جنت
١٥٩ في أم الولد تقتل رجلاً خطأ ثم تلد
بعد ما قتلت
١٥٩ في أم الولد تحنى جناية ثم تموت أو
يموت السيد قبل أن يحكم على السيد
١٦٠ في اخراج قيمة أم الولد بأمر القاضي
أو بغير أمره
١٦٠ في الزام السيد أم الولد ما وطئت
بدايتها أو حفرت حيث لا يفني لها
١٦٠ في أم الولد تحنى جناية وعلى سيدها دين
١٦٠ في الجناية على أم الولد والمدبر
والمدبرة والمكاتب
١٦٢ في جناية أم الولد على سيدها والمفتق
الى سنين والمدبر
١٦٢ فيما استهلك أم الولد وما جنت
١٦٣ في جناية ولد أم الولد
١٦٣ في جناية أم ولد الذمي

صحيفة

صحيفة

١٦٤ في دين أم الولد

١٧٨ في المكاتب يقتل رجلاً عمداً له وليان

١٦٤ في القود بين الحر والمبد

فيمنع أحدهما ويتماسك الآخر

١٦٥ في الامة يجني جنابة ثم يطؤها سيدها

١٧٩ في المكاتب يجني جنابة فيؤدى

بعد الجنابة فتحمل

كتابته قبل أن يقوم عليه ولى الجنابة

١٦٦ القصاص في جراح المبيد

١٧٩ في المكاتب يجني جنابة ثم يموت عن مال

١٦٧ في عبد الرجل يجرح أحدهما صاحبه

١٧٩ في المكاتب يجني جنابة وله أم ولد

أو يقتله

فيريده أن يدفعها في جنابته

١٦٨ في المبد يقتله المبد أو الحر

١٨٠ في المكاتب يجني جنابة وله أولاد

١٧٠ في المبد يجرح أو يذف فيقر سيده

حدثوا في كتابته من أم ولده

أنه قد كان أعنته

١٨٠ في المكاتب يموت وعليه دين ويترك

١٧٠ في السيد يعتق عبده ثم يكتسه ذلك حتى

عبداً فيجني المبد جنابة

يستغله ويجرحه ثم يقر بعد ذلك أو

١٨١ في الجنابة على المكاتب

تقوم له بينة وهو جاحد

١٨٣ في الابوين يكاتبان فيولد لهما ولد

١٧٢ في جنابة المبد في رقبته أو في ذمته

فاكتسب الولد مالا وجنى عليه جنابة

١٧٣ في اقرار المبد على نفسه بالجنابة

١٨٦ في جنابة عبيد المكاتب

١٧٦ القضاء في جنابة المكاتب

١٨٦ في جنابة عبد المكاتب على المكاتب

١٧٦ في المكاتب يجني جنابة عمداً فيصالحه

فيريده ولده القصاص وبأبي سيده

أولياء الجنابة على مال فيعجز قبل أن

القصاص أو يريد سيده القصاص

يؤدى المال

وبأبي ولده القصاص

١٧٨ في المكاتب يقر بقتل خطأ أو عمد

١٨٧ في جنابة المكاتب على عبد سيده

فيصالح من ذلك على مال

أو مكاتب سيده

١٧٨ في المكاتب يقتل رجلاً خطأ

١٨٨ في المبد ين يكاتبان كتابة واحدة

صحيفة

صحيفة

فيجني أحدهما على صاحبه

١٨٩ في ذوى القربا يكاتبون كتابة

واحدة ثم يجني بعضهم

١٩٠ في جناية المكاتبه على ولدها

١٩٠ في عبد المكاتب يجرح فريد المكاتب

أن يقتص وأبى سيده الا المفو

أو أخذ العقل

١٩١ في سيد المكاتب يجنى على مكاتب

مكاتبه

١٩١ في اقرار المكاتب بالجناية والدين

١٩٢ في المكاتب يموت وعليه دين وجناية

١٩٣ في المكاتبه يجنى جناية ثم تلد ولداً ثم

تموت الام

١٩٥ ﴿ كتاب الديات ﴾

١٩٥ ما جاء في ديات أهل الكتاب ونسلهم

والعاقلة تغرم الدية في ثلاث سنين

١٩٦ ما جاء في المسلم يجنى على المسلمة ثلث

ديتها أو على المجوسى أو على المجوسية

١٩٦ ما جاء في المجوسى والمجوسية يجنيان

على المسلم ثلث دية والنصرانى يجنى

على المسلم ثلث دية

١٩٧ ما جاء في قيمة صيد النصرانى والمجوس

١٩٧ ما جاء في أهل الذمة اذا جنى بعضهم

على بعض أتحملة العاقلة

١٩٩ ما جاء في الصبي والمجنون اذا جنيا

وفي دية الجنين اذا كان ذكراً

١٩٩ ما جاء في امرأة من المجوس أورجل

من المجوس ضرب بطن امرأة مسلمة

فألقت جنينها ميتاً

٢٠٠ ما جاء في الرجل يأتي بسبد أو وليدة

وهبة دية الجنين هل يجبرون على

ذلك

٢٠٢ ما جاء في قيمة جنين الأمة وأم الولد

وفي الاب يجنى على ابنه بخطأ

٢٠٣ ما جاء في رجل وصبي قتلارجلأ عمداً

وضربه الصبي خطأ والرجل عمداً

٢٠٤ ما جاء في رجل من أهل البادية ضرب

بطن امرأة فألقت جنينها ميتاً

٢٠٦ ما جاء في الرجل يقر على نفسه

بالقتل خطأ وفي الجماعة يشتركون

على القتل خطأ

٢٠٧ ما جاء في الرجلين يقرآن بقتل رجل

عمداً أو خطأ وقولان قتل فلان معناه

٢٠٨ ما جاء في أعور العين اليمنى يفتأ عين

صحيفة

صحيفة

- ٢١٨ ما جاء في عفو الجذود دون الاخوة
وفي الاسنان رجل اليمنى وفي القصاص في اليد
عن دم العمد
- ٢١٩ ما جاء في الاعور يفتأ عين الصحيح
٢٢٠ ما جاء في القتل يوجد في دار قوم
أو في محلة قوم أو في أرضهم أو في
فلوات المسلمين أو مأومة أو جاتقة
- ٢٢١ ما جاء في رجل شج رجلا موضحة
خطأ أو عمداً فذهب منها اسمه وعقله
٢٢٢ ما جاء في النصارى يقول دمي عند فلان
ما جاء في ابن الملاعة يقول دمي عند فلان
٢٢٣ ما جاء في تقسيم الممين في القسامة
المين وسمع الاذن
- ٢٢٤ ما جاء في الرجل يضرب رجلا ضربة
خطأ فقطع يده أو كفه وشل الساعد
٢٢٥ ما جاء في امرأة ضربت فقالت دمي
عند فلان فخرج جنيها ميتا
- ٢٢٦ ما جاء في الرجل يقتل الرجل بالجبر
أو بالمصا ما قال المقتول
- ٢٢٧ ما جاء في الرجل يقول قتلني فلان ولم
يقل خطأ ولا عمداً
- ٢٢٨ ما جاء في قسامة الوارث الواحد في
القتل عمداً أو خطأ
- ٢٢٩ ما جاء في الرجل يقيم شاهداً واحداً
على جرح عمداً
- ٢٣٠ ما جاء في الرجل يقتل رجلاً قتل غيلة
فصالحه ولي المقتول على مال

حُفْنُهُ

صَحِيفُهُ

- ٢٣١ ما جاء في رجل أقطع الكف اليمنى
 ٢٤١ ما جاء فيمن قتل رجلاً وله أولياء فأتى
 ٢٣٢ ما جاء في الرجل يجب عليه القتل
 ٢٤٢ ما جاء في الرجل يقتل وله وليان
 ٢٣٣ في الرجل يكسر بعض سن رجل
 ٢٤٣ ما جاء في الرجل يقتل رجلاً ثم
 ٢٣٤ ما جاء في الرجل يسقي للرجل سما
 ٢٤٤ ما جاء في الفارسي ينصطد ماناً أو
 ٢٣٥ ما جاء في الرجل يوصي بثلاثة لرجل
 ٢٤٥ ما جاء في تضييع الفائد والسائق
 ٢٣٦ ما جاء في رجل من أهل القذة أسلم
 ٢٤٦ ما جاء في الرجل يستأجر عبداً لم
 ٢٣٧ ما جاء في الأب يصلح عن ابنه الصغير
 ٢٤٧ ما جاء فيمن حفر بئراً أو سراً للقاء أو
 ٢٣٨ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٨ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٣٩ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٩ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٠ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤١ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٢ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٣ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٤ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٥ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٦ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٧ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٨ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٤٩ ما جاء في رجل يمشي على طريق
 ٢٥٠ ما جاء في رجل يمشي على طريق

